



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية أصول الدين
قسم الحديث الشريف وعلومه

رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال) (دراسة تطبيقية)

إعداد الطالب:

عطوة محمد القريناوي

إشراف الأستاذ الدكتور:

نافذ حسين حماد

بجث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث الشريف

٢٠١١ - ١٤٣٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى والديَّ الكريمين حفظهما الله...
إلى زوجتي الغالية: أم البراء حفظها الله...
إلى ابنتي الحبيبة: سرّاء حفظها الله...
إلى أرواح الشهداء الكرام، وخصوصاً شهداء ثورات الكرامة
العربية...
إلى الأسرى القابعين خلف القضبان...
إلى مجلس أمناء الجامعة الإسلامية، وعلى رأسهم الشيخ:
محمد حسن شمعة رحمه الله...
إلى رواد مسجدي السنّة والنور الكرام...
إلى كل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى النور...

أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم، وانطلاقاً من الهدى النبوي حيث قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: " مَنْ لَا يَشْكُرِ النَّاسَ لَا يَشْكُرِ اللَّهَ " (1)، فإنني أتقدم بالشكر لأستاذي وشيخي فضيلة الأستاذ الدكتور: نافذ حسين حماد الذي بذل الجهد الكبير من أجل إخراج هذه الرسالة إلى النور، فلقد كان لي نعم الموجه، والمرشد، وأسأل الله له التوفيق في الدنيا والآخرة.

وأقدم بالشكر إلى هذا الصرح الشامخ الجامعة الإسلامية بغزة ممثلة برئيس مجلس أمنائها المهندس: جمال الخضري، ونائبه الأستاذ: محمد حسن شمعة الذي أسأل الله له الرحمة الواسعة، ورئيس الجامعة الأستاذ الدكتور: كمالين شعث، وعميد كلية أصول الدين الدكتور: محمد بخيت، وعميد الدراسات العليا الدكتور: زياد مقداد، على ما بذلوه لرفعة الجامعة وارتقائها.

والشكر موصول إلى جميع أساتذتي في كلية أصول الدين.

وأخص بالشكر أستاذي عضوي لجنة المناقشة:

الدكتور: سالم أحمد سلامة.

الدكتور: هشام محمود زقوت.

ولا يفوتني أن أشكر أُمي الغالية التي وقفت معي طوال فترة حياتي بالعون المادي والمعنوي، وكذلك زوجتي الغالية: أم البراء التي سهرت معي طوال فترة دراستي. ولا أنسى أن أشكر المربي الفاضل الأستاذ: أسعد الغريز، والأستاذ: وائل الخطيب على ما قدموا لي من الجهد الكبير طوال رحلة حياتي حيث كان لهما الدور العظيم في تحويل مسار حياتي منذ الطفولة إلى لحظة كتابة هذه السطور. وأخيراً أوجه شكري إلى جميع الإخوة والزملاء الذين ساهموا معي في إتمام هذه الرسالة، سواء بجهودهم المباركة، أو بأرائهم السديدة، أو بدعواتهم الخالصة.

(1) أخرجه الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، (٤ / ٣٣٩)، ح ١٩٥٤، وقال عنه: حسن صحيح، وأبو داود بنحوه، كتاب الأدب، باب في شكر المعروف، ص ٥٢٤، ح ٤٨١١، من طريق الصحابي الجليل أبي هريرة - رضي الله عنه -، والحديث إسناده صحيح.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد؛ فإن علم الحديث من أشرف العلوم الشرعية، وإن من أضخم المكتبات الحديثية مكتبة الجرح والتعديل، هذا العلم العظيم الذي يتعلق بدراسة رجال السنة النبوية الذين نقلوا لنا هذا التراث الضخم من الأحاديث والآثار، فكان لزاماً على طلبة العلم الشرعي، وخاصة المشتغل بالحديث أن يدرسوا هذا العلم المهم، ومن المعلوم لدى أهل الحديث أن صحيح البخاري ومسلم هما أصح كتابين بعد كتاب الله عز وجل، وأن الدفاع عن رجالهما من أهم ما يقوم به طلبة العلم، فكان هذا البحث الموسوم بـ(رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال - دراسة تطبيقية-).

أولاً: أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

1. كونه يقدم خدمة لطلبة العلم الشرعي في الدفاع عن رجال صحيح البخاري.
 2. كونه يدرس بعضاً من الرواة المختلفة فيهم أقوال العلماء ويرجح بينها.
 3. لما لكتاب الكامل في ضعفاء الرجال من أهمية في علم الجرح والتعديل.
- ولأهمية هذا الموضوع، وتلبية لاختيار مشرفي الأستاذ الدكتور: نافذ حماد، ولما وجدته من رغبة عندي في تقديم خدمة لطلبة الحديث آثرت الكتابة في هذا الموضوع.

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. بيان الأسباب التي دعت ابن عدي لذكر رجال البخاري في كامله، فليس كل من ذكرهم فيه مطعوناً فيهم، بل ذكر بعضهم ليذب عنهم.
2. الموازنة بين تخريج البخاري لهؤلاء الرواة، وكلام ابن عدي فيهم.
3. دراسة مرويات البخاري عن هؤلاء الرواة، وبيان كيفية تخريجها في صحيحه مستعيناً بفتح الباري لابن حجر، ومقدمته هدي الساري.

ثالثاً: منهج البحث وطبيعة عمل الباحث فيه:

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي في دراسة رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه الكامل، وكانت طبيعة عمل الباحث كما يلي:

أولاً: البحث عن جميع رجال صحيح البخاري في كتاب الكامل، وذلك بأخذ هؤلاء الرجال من كتاب رجال صحيح البخاري لأحمد بن نصر الكلاباذي، ثم البحث عنهم في كتاب الكامل، وبعد بحث واستقصاء توصل الباحث إلى عدد هؤلاء الرواة، وهم مائة وثلاثة عشر راوياً.

ثانياً: البحث عن الرجال الذين تكلم فيهم ابن عدي، وقد بلغ عددهم ستة وأربعين راوياً، ومجموع رواياتهم في صحيح البخاري ثمانمائة وسبعين رواية.

ثالثاً: انتقل الباحث بعدها إلى الترجمة لهؤلاء الرواة، ودراسة مروياتهم، وذلك كما يلي:

١. بدأ الباحث بترتيب أسماء الرواة على حروف الهجاء، وذكر عدد مروياته في صحيح البخاري، ثم ذكر اسم الراوي كاملاً كما ورد في كتاب الكامل، ثم ذكر كلام ابن عدي فيه.

٢. ذكر الباحث أقوال النقاد، وعمل على صياغتها، ثم وازن بينها حسب ما ظهر له من قواعد الجرح والتعديل مستأنساً برأي الذهبي وابن حجر لتصلعهما في هذا العلم، وكونهما من المتأخرين الذين اطلعوا على أقوال المتقدمين، ثم خرج بخلاصة القول في الراوي، ومقارنتها مع كلام ابن عدي.

٣. إذا كان الراوي مقلداً درس الباحث جميع رواياته في الصحيح، وإذا كان مكثراً اكتفى الباحث بدراسة عشر روايات إذا وجدت فيها العلة.

٤. رتب الباحث الروايات المدروسة على حروف الهجاء مع تقديم المتصل على المعلق، أما إذا كان فيه أكثر من علة فقد قدم الباحث العلة الأبرز أو الأقوى أو ما اجتمع فيه أكثر من علة، وإذا كان للحديث أكثر من رواية اختار الباحث الرواية الجامعة.

٥. بالنسبة لتخريج الحديث فقد خرجته من الصحيحين أو أحدهما، وتوسعت في التخريج من باقي الكتب حسب الحاجة، وأما الحديث المعلق فلأنه ليس على شرط البخاري فقد اقتصر على ذكر من وصله، وبيان العلة التي فيه إن كان فيه علة، واقتصرت في التوثيق على اسم الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث إن كان الحديث في الكتب الستة، أما إن كان في غير تلك الكتب فقد اقتصر على الجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد، وأما رقم الطبعة، ودار النشر ففي الفهرس النهائي.

٦. بالنسبة لتراجم رجال الحديث فقد ترجمت للصحابي غير المشهور في الحاشية، وفي باقي الرواة اكتفيت بتوثيق وتضعيف ابن حجر، وأما الراوي الذي فيه علة، أو المختلف فيه فتوسعت في دراسته.

٧. بينت المسوغات التي جعلت البخاري يخرج للراوي في صحيحه إن ثبت ضعفه فعلاً.

٨. ترجمت للراوي المهمل في الحاشية من تقريب التهذيب، وبينت غريب الحديث من كتاب النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، وشروحات الحديث، والأنساب من كتاب الأنساب للسمعاني، والبلدان من كتاب معجم البلدان لياقوت الحموي.

رابعاً: الدراسات السابقة:

لقد كتب في منهج ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال، الدكتور: زهير عثمان نور، وقد تضمنت ترجمة ابن عدي، ومنهجه في الجرح والتعديل ومراتبها عنده، وموقعه بين النقاد من حيث التشدد والتساهل، والمآخذ على كتابه، أما بالنسبة لمن كتب في رجال صحيح البخاري أو مسلم أو رجالهما معاً فقد كتب في ذلك الكثير من العلماء والباحثين، وأذكر على سبيل المثال:

١. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها، للباحث: أبو بكر كافي، وهي رسالة ماجستير، وذلك في عام ١٩٩٨م، في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة- الجزائر.

٢. الرواة الذين تكلم فيهم أبو حاتم، وروى لهم البخاري في صحيحه، للباحث: محمد ماهر المظلوم، وهي رسالة ماجستير، وذلك في عام ٢٠٠٦م، في الجامعة الإسلامية بغزة.

٣. رجال صحيح مسلم الذين تكلم فيهم أبو حاتم الرازي في كتاب الجرح والتعديل، للباحث: محمد فوزي السرحي، وهي رسالة ماجستير، وذلك في عام ٢٠١٠م، في الجامعة الإسلامية بغزة.

٤. رجال الصحيحين الذين تكلم فيهم ابن حبان في كتابه المجروحين، للباحث حمادة يعقوب فروانة، وهي رسالة ماجستير، وذلك في عام ٢٠١٠م، في الجامعة الإسلامية بغزة.

وقد جاءت هذه الدراسة للرجال الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال، ومدى موافقة النقاد له في ذلك، وموقف الباحث من أولئك الرواة، ودراسة مروياتهم في صحيح البخاري.

خامساً: خطة البحث:

اشتملت الخطة على مقدمة وفصلين وخاتمة كما يلي:

المقدمة:

وقد اشتملت على أهمية الموضوع، وبواعث اختياره، وأهدافه، ومنهج البحث، وطبيعة عمل الباحث فيه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

الفصل الأول: الدراسة النظرية: وتشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري، ومنهجه في صحيحه: وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه.

المطلب الخامس: رحلاته.

المطلب السادس: مصنفاته.

المطلب السابع: منهجه في صحيحه.

المبحث الثاني: ترجمة ابن عدي، ومنهجه في كتابه الكامل: وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه.

المطلب الخامس: رحلاته.

المطلب السادس: مصنفاته.

المطلب السابع: منهجه في كتابه الكامل.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية: وتشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: من حرف الألف إلى حرف الحاء: وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأول: أبي بن العباس: وله رواية واحدة.

المطلب الثاني: أحمد بن بشير: وله رواية واحدة.

المطلب الثالث: إسحاق بن إبراهيم الدمشقي: وله ست روايات.

المطلب الرابع: إسماعيل بن أبي أويس: وله مائتان وتسع وعشرون رواية.

المطلب الخامس: أسيد بن زيد: وله رواية واحدة.

المطلب السادس: بشر بن السري: وله رواية واحدة.

المطلب السابع: ثابت بن محمد الشيباني: وله أربع روايات.

المطلب الثامن: ثور بن يزيد: وله خمس روايات.

المطلب التاسع: جرير بن حازم: وله ثلاث وخمسون رواية.

المطلب العاشر: حسان بن إبراهيم: وله أربع روايات.

المطلب الحادي عشر: الحسن بن بشر بن سلم: وله روايتان.

المبحث الثاني: من حرف الخاء إلى حرف الشين: وفيه اثنا عشر مطلبًا:

المطلب الأول: خالد بن سعد: وله رواية واحدة.

المطلب الثاني: خالد بن مخلد: وله واحد وثلاثون رواية.

المطلب الثالث: خلاس بن عمرو الهجري: وله ثلاث روايات.

المطلب الرابع: رفيع بن مهران: وله إحدى عشرة رواية.

المطلب الخامس: زهير بن محمد: وله روايتان.

المطلب السادس: سعيد بن أبي عروبة: وله ثمان وخمسون رواية.

المطلب السابع: سعيد بن إياس الجريري: وله تسع روايات.

المطلب الثامن: سلام بن أبي مطيع: وله أربع روايات.

المطلب التاسع: سلم بن زرير: وله خمس روايات.

المطلب العاشر: سلمة بن رجاء التميمي: وله رواية واحدة.

المطلب الحادي عشر: سليمان بن حيان: وله ثمان روايات.

المطلب الثاني عشر: شبابة بن سوار: وله خمس عشرة رواية.

المبحث الثالث: حرف العين: وفيه اثنا عشر مطلبًا:

المطلب الأول: عاصم بن سليمان الأحول: وله ست وخمسون رواية.

المطلب الثاني: عاصم بن علي الواسطي: وله تسع روايات.

المطلب الثالث: عباد بن يعقوب: وله رواية واحدة.

المطلب الرابع: عبد الرحمن بن نمر اليحصبي: وله روايتان.

المطلب الخامس: عبد الرزاق بن همام: وله مائة وعشرون رواية.

المطلب السادس: عبد الله بن صالح: وله تسع روايات.

المطلب السابع: عبد الله بن عبيدة بن نشيط: وله روايتان.

المطلب الثامن: عبد الله بن وهب بن مسلم: وله مائة وست وثلاثون رواية.
المطلب التاسع: عبد الله بن يحيى بن أبي كثير: وله رواية واحدة.
المطلب العاشر: عطاء بن أبي ميمونة: وله ست روايات.
المطلب الحادي عشر: عطاء بن السائب: وله رواية واحدة.
المطلب الثاني عشر: عفان بن مسلم: وله اثنتا عشرة رواية.
المبحث الرابع: من حرف الغين إلى الياء: وفيه أحد عشر مطلباً:
المطلب الأول: غالب بن خطاف: وله ثلاث روايات.
المطلب الثاني: محمد بن أبي حفصة: وله ست روايات.
المطلب الثالث: محمد بن الحسن بن الزبير: وله روايتان.
المطلب الرابع: محمد بن عبد الرحمن الطفاوي: وله خمس روايات.
المطلب الخامس: محمد بن وهب بن عطية: وله رواية واحدة.
المطلب السادس: معاذ بن هشام الدستوائي: وله إحدى عشرة رواية.
المطلب السابع: ميمون بن سياه: وله رواية واحدة.
المطلب الثامن: نعيم بن حماد: وله خمس روايات.
المطلب التاسع: ورقاء بن عمر اليشكري: وله ثماني عشرة رواية.
المطلب العاشر: يحيى بن عبد الملك بن حميد: وله رواية واحدة.
المطلب الحادي عشر: يزيد بن إبراهيم التستري: وله سبع روايات.
سادساً: الخاتمة :

وتشمل خلاصة الدراسة، وما توصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات.

سابعاً: الفهارس:

قام الباحث بإعداد الفهارس التالية:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث الشريفة.
- فهرس الرواة المترجم لهم.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

الفصل الأول: الدراسة النظرية: وتشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري، ومنهجه في صحيحه: وفيه

سبعة مطالب:

المبحث الثاني: ترجمة ابن عدي، ومنهجه في كتابه الكامل: وفيه

سبعة مطالب:

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري، ومنهجه في صحيحه: وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه.

المطلب الخامس: رحلاته.

المطلب السادس: مصنقاته.

المطلب السابع: منهجه في صحيحه.

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري، ومنهجه في صحيحه: وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته:

الإمام البخاري هو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي⁽¹⁾.

وكان البخاري ينتسب إلى الجُعْفِيِّين ولأء حيث كان المغيرة رجلاً مجوسياً أسلم على يدَي يمانِ الجُعْفِيِّ، وكان يمان والي بَخَارِي، والجُعْفِيُّون ينتسبون إلى قبيلة جُعْفِي بن سعد العشيرة، وهو من مَذْحِج، وهو الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم في أيام وفاته⁽²⁾. كما أنه ينسب إلى البلاد المعروفة بما وراء النهر، وهي بَخَارِي⁽³⁾، وتقع اليوم في إقليم أوزبكستان بروسيا الآسيوية⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته:

وُلِدَ الإمام البخاري يوم الثالث عشر من شهر شوال سنة مائة وأربع وتسعين⁽⁵⁾. كانت نشأة الإمام البخاري صعبة حيث أنه نشأ يتيمًا في حجر أمه⁽⁶⁾، وقد فقد بصره في صِغَرِهِ، فَرَأَتْ أمه في المنام نبي الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فيشرها بأن الله سير بصر ابنها لكثرة بكائها أو لكثرة دعائها، وبالفعل منَّ الله عليه برَدِّ بصره⁽⁷⁾. ابتداء الإمام البخاري بسماع العلم مبكرًا حيث كان أول سماعه سنة مائتين وخمس، وقام بحفظ المصنفات، وأحبَّ العلم من صِغَرِهِ، وكان يمتلك ذكاءً مُفْرَطًا⁽⁸⁾، وقد أحبَّ حفظ الحديث وهو في الكُتَاب، وكان عمره عشر سنين أو أقل، فلما دخل في ست عشرة سنة حفظ كتب ابن المبارك ووكيع، ثم خرج مع أمه وأخيه إلى مكة، فلما حجَّ رجع أخوه بها، وتخلَّف في طلب

(1) انظر: تاريخ بغداد (٢ / ٤)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٥٣).

(2) انظر: الأنساب للسمعاني (٢ / ٦٧، ٦٨).

(3) المصدر نفسه (١ / ٢٩٣).

(4) انظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (١ / ٢٩٩).

(5) انظر: تاريخ بغداد (٢ / ٣٢٤)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٥٥).

(6) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢ / ٢١٣)، وهدى الساري ص ٧٠٨.

(7) انظر: تاريخ بغداد (٢ / ٣٢٩)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٥٦).

(8) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢ / ٢١٣).

الحديث، فلما دخل في ثمان عشرة سنة جعل يُصنّفُ قضايا الصحابة والتابعين وأقوالهم، وصنّفَ كتاب التاريخ عند قبر الرسول صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾.

وقال أبو بكر الأَعْيَن: (كتبنا عن محمد بن إسماعيل على باب محمد بن يوسف الفريابي وما في وجهه شعرة)⁽²⁾.

تُوفِّيَ الإمام البخاري ليلة السبت ليلة عيد الفطر، ودُفِنَ يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت في الأول من شوال من سنة ومائتين وست وخمسين⁽³⁾، وقبره بخرتنتك⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه:

أولاً: شيوخه:

روى عن: أحمد بن إشكاب، وإسماعيل بن أبي أُوَيْس، وأيوب بن سليمان بن بلال، وبدل بن المحبر، وبشر بن شعيب، و حجاج بن منهل، وحسان بن حسان البصري، وخالد بن مخلد، وخالد بن يزيد المقرئ، وخلاد بن يحيى، وسريج بن النعمان، وسعيد بن أبي مريم، وصدقة بن الفضل، وطلق بن غنام، وعبدان بن عثمان، وعبد الرحمن بن حماد الشُعَيْثِي، وعبد العزيز الأُوَيْسِي، وعبد الله بن رجاء، وعبد الله بن يوسف، وعبيد الله بن موسى، وعلي ابن الحسن بن شقيق، وعلي بن عيَّاش، ومحمد بن سابق، ومحمد بن سلام البيكندي، ومحمد بن عرعر، ومحمد بن عيسى بن الطَّبَّاع، ومحمد بن يوسف الفريابي، ومكي بن إبراهيم، ويحيى ابن يحيى، وغيرهم كثير⁽⁵⁾.

ثانياً: تلاميذه:

روى عنه: إبراهيم بن إسحاق الحرَّبي، وإبراهيم بن معقل النَّسَفي، وأبو بكر أحمد ابن عمرو بن أبي عاصم، وصالح بن محمد جررة، وأبو بكر عبد الله بن أبي داود، وعبد الله بن محمد بن الأشقر، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، وعبد الله بن ناجية، وعمر بن محمد ابن بُجَيْر، وأبو حاتم محمد بن إدريس الرَّاَزي، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبو قُرَيْش محمد بن جُمعة، ومحمد بن سليمان بن فارس، ومحمد بن عبد الله الحَضْرَمِي مُطَيَّن،

(1) انظر: تاريخ بغداد (٢ / ٣٢٥)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٥٧) بتصرف.

(2) تاريخ بغداد (٢ / ٣٣٤)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٦١).

(3) انظر: الثقات (٩ / ١١٣)، وتاريخ بغداد (٢ / ٣٢٤)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٩٩).

(4) انظر: الثقات (٩ / ١١٣)، وتاريخ بغداد (٢ / ٣٥٥)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٥٣)، وخرتنتك: هي قرية بينها

وبين سمرقند ثلاثة فراسخ. معجم البلدان (٢ / ٣٥٦).

(5) انظر: تاريخ بغداد (٢ / ٣٢٢)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٥٠)، وسير أعلام النبلاء (١٢ / ٣٩٤-٣٩٦).

ومحمد بن عيسى الترمذي، ومحمد بن يوسف الفريزي، ومحمود بن عنبّر النَّسفي، ومنصور ابن محمد مزبذدة، ويحيى بن محمد بن صاعد، وغيرهم كثير⁽¹⁾.

المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه:

تعددت أقوال العلماء في الثناء على الإمام البخاري، ومدحه كثير من علماء زمانه؛ وذلك لأنه تحقق له من الميزات ما جعله أهلاً لذلك، فقد قال محمد بن بشار حين سمع بقُومته للبصرة: (دخل اليوم سيد الفقهاء)⁽²⁾، وقال أيضاً: (ما قدم علينا مثل محمد بن إسماعيل)⁽³⁾. وقال عمرو بن علي الفلاس: (حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث)⁽⁴⁾. وقال رجاء بن رجاء: (فضل محمد بن إسماعيل على العلماء كفضل الرجال على النساء)، وقال أيضاً: (هو آية من آيات الله يمشي على ظهر الأرض)⁽⁵⁾. وقال الترمذي: (لم أرَ أحداً بالعراق ولا بخراسان⁽⁶⁾ في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل)⁽⁷⁾.

وقال ابن خزيمة: (ما رأيت تحت أديم هذه السماء⁽⁸⁾ أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري)⁽⁹⁾، وفي رواية البيهقي: (أحفظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أعرف به من محمد بن إسماعيل البخاري)⁽¹⁰⁾.

وعلق محمد بن طاهر المقدسي على قول ابن خزيمة فقال: (وحسبك بإمام الأئمة ابن خزيمة يقول فيه هذا القول مع لقيه الأئمة والمشايخ شرقاً وغرباً، ولا عجب فيه؛ فإن المشايخ قاطبة أجمعوا على قدمه، وقدموه على أنفسهم في شبابه، وابن خزيمة إنما رآه عند كبره وتفرده في هذا الشأن)⁽¹¹⁾.

(1) انظر: تاريخ دمشق (٥٢ / ٥٠، ٥١)، وسير أعلام النبلاء (١٢ / ٣٩٧).

(2) تاريخ بغداد (٢ / ٣٣٦)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٨٤).

(3) تاريخ بغداد (٢ / ٣٣٦)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٨٣).

(4) تاريخ بغداد (٢ / ٣٣٨)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٨٣).

(5) تاريخ بغداد (٢ / ٣٤٦)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٨٧).

(6) خراسان: هي بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق. معجم البلدان (٢ / ٣٥٠)، وهي تشكل اليوم الشمال

الشرقي في إيران. انظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (١ / ٤٧١)

(7) تاريخ بغداد (٢ / ٣٤٨)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٧٠).

(8) أديم السماء: هو ما ظهر منها. لسان العرب (١١/١٢).

(9) انظر: معرفة علوم الحديث ص ٧٤، وتاريخ بغداد (٢ / ٣٤٨)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٦٥).

(10) تاريخ دمشق (٥٢ / ٦٥).

(11) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١ / ٧٠).

وقال الحاكم: (هو إمام أهل الحديث بلا خلاف بين أهل النقل)⁽¹⁾.

وقال أحمد بن نصر الخفاف: (محمد بن إسماعيل أعلم في الحديث من إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل وغيره بعشرين درجة)⁽²⁾.

وقال أحمد بن حمدون: (سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى البخاري فقبل بين عينيه، وقال: دَعْنِي حَتَّى أُقْبَلَ رَجُلِيكَ يَا أَسْتَاذَ الْأَسْتَاذِينَ، وَسَيِّدَ الْمُحَدِّثِينَ، وَيَا طَبِيبَ الْحَدِيثِ فِي عِلْمِهِ)⁽³⁾.

وقال أحمد بن حنبل: (ما أخرجت خُرَاسَانَ مثل محمد بن إسماعيل)⁽⁴⁾.

وقال أحمد بن سيّار: (محمد بن إسماعيل طلب العلم، وجالس النَّاسَ، ورحل في الحديث، ومهر فيه وأبصر، وكان حسن المعرفة، حسن الحفظ، وكان يتفقه)⁽⁵⁾.

وقال موسى بن هارون: (عندي لو أنَّ أهل الإسلام اجتمعوا على أن يُنصِّبُوا مثل محمد ابن إسماعيل آخر ما قدرُوا عليه)⁽⁶⁾.

وقال ابن حبان: (كان من خيار الناس ممن جمع وصنَّف ورحل وحفظ وذاكر وحثَّ عليه، وكثرت عنايته بالأخبار وحفظه للآثار مع علمه بالتاريخ ومعرفة أيام النَّاسِ ولزوم الورع الخفيِّ والعبادة الدائمة إلى أن مات رحمه الله)⁽⁷⁾.

وقال أبو أحمد الحاكم: (كان أحد الأئمة في معرفة الحديث وجمعه، ولو قُلْتُ إني لم أرَ تصنيفاً يشبه تصنيفه في المبالغة والحسن رجوتُ أن أكون صادقاً في قولي)⁽⁸⁾.

وأختم هذا المطلب بقولِي النَّووي، وابن حجر، فقد قال النَّووي: (اعلم أن وصف البخاري بارتفاع المَحَلِّ والتقدم في هذا العلم على الأماثل والأقران مُنْفَقٌ عليه فيما تَأخَّرَ وتَقَدَّمَ من الأزمان، ويكفي في فضله أنَّ معظم من أثنى عليه ونشر مناقبه شيوخه الأعلام المُبرِّزون، والحدِّاق المتقنون)⁽⁹⁾ ، وقال ابن حجر بعد ذكر أقوال العلماء في الثناء عليه: (لو فَتَحْتُ باب

(1) تهذيب الأسماء واللغات (٧١/١).

(2) تاريخ بغداد (٢ / ٣٤٩)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٧٨).

(3) معرفة علوم الحديث ص ١١٤، وتاريخ بغداد (١٥ / ١٢٢)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٦٨).

(4) تاريخ بغداد (٢ / ٣٤٢)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٨١).

(5) تاريخ بغداد (٢ / ٣٢٤)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٥٢).

(6) تاريخ بغداد (٢ / ٣٤٢)، تاريخ دمشق (٥٢ / ٨٤).

(7) الثقات (٩ / ١١٣).

(8) تاريخ دمشق (٥٢ / ٥٤).

(9) تهذيب الأسماء واللغات (٧١/١).

ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لَفَنِي الْقُرْطَاسِ وَنَفَدَتِ الْأَنْفَاسُ فَذَاكَ بَحْرٌ لَا سَاحِلَ لَهُ⁽¹⁾.

المطلب الخامس: رحلاته:

مما لا شكَّ فيه أنَّ الرحلة في طلب الحديث هي مَطْنَةٌ الازدياد من العلم، وخصوصاً حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وفيها يكون علو الإسناد، وقد رحل الإمام البخاري مُتَعَلِّمًا وَمُعَلِّمًا، وكان رحيله بعد أن سمع الكثير ببلده⁽²⁾ حيث رحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بِخُرَاسَانَ والجبال ومدن العراق كلها وبالْحِجَازِ والشام ومصر⁽³⁾.

قال البخاري عن نفسه: (لَقِيْتُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَهْلَ الْحِجَازِ وَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَالْكُوفَةَ وَالْبَصْرَةَ وَبَغْدَادَ وَالشَّامَ وَمِصْرَ، لَقِيْتُهُمْ كَرَّاتٍ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ، ثُمَّ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ، أَدْرَكْتُهُمْ وَهُمْ مُتَوَافِرُونَ أَكْثَرَ مِنْ سِتِّ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً، أَهْلَ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْجَزِيرَةَ مَرَّتَيْنِ، وَبِالْبَصْرَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَبِالْحِجَازِ سِتَّةَ أَعْوَامٍ، وَلَا أَحْصِي كَمْ دَخَلْتُ الْكُوفَةَ وَبَغْدَادَ مَعَ مُحَدِّثِي أَهْلِ خُرَاسَانَ⁽⁴⁾، وَقَالَ أَيْضًا: (كَتَبْتُ عَنْ أَلْفِ شَيْخٍ وَأَكْثَرَ، مَا عِنْدِي حَدِيثٌ إِلَّا أَذْكَرُ إِسْنَادَهُ⁽⁵⁾).

وقال الحاكم: (قد رحل البخاري إلى هذه البلاد المذكورة في طلب العلم، وأقام في كل مدينة منها على مشايخها⁽⁶⁾).

وكان يعقد مجالس التحديث في البلاد المختلفة، قال صالح بن محمد جَزْرَةَ: (كان محمد ابن إسماعيل يجلس ببغداد، وكنت أستملي له، ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفاً⁽⁷⁾).

هذا وقد امتحنه البغداديون فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسنادٍ آخر، وإسناد هذا المتن لمتنٍ آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفسٍ إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يُلقوا ذلك على البخاري، فكانوا يسألونه عن هذه الأحاديث فيقول: لا أعرفه، فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم، فقال: أمّا حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع حتى أتى على

(1) هدي الساري ص ٧١٩.

(2) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢ / ٢١٣).

(3) انظر: تاريخ بغداد (٢ / ٣٢٢).

(4) انظر: تاريخ دمشق (٥٢ / ٥٨).

(5) طبقات الحنابلة (٢ / ٢٥٣)، وتهذيب الأسماء واللغات (١ / ٧٣).

(6) تهذيب الأسماء واللغات (١ / ٧٢).

(7) تاريخ بغداد (٢ / ٣٤٠)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٦٨).

تمام العشرة فرد كل متنٍ إلى إسناده، وكل إسناده إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدِها، وأسانيدِها إلى متونها، فأقرَّ له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل⁽¹⁾. وقد علق ابن حجر على هذه الحادثة فقال: (هنا يُخضعُ للبخاري، فما العجب من ردِّه الخطأ إلى الصواب؛ فإنه كان حافظاً، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرّةٍ واحدة)⁽²⁾.

المطلب السادس: مصنفاته⁽³⁾:

صنّف الإمام البخاري العديد من المصنفات ومن أهم ما ذكّر له من المصنفات: الأدب المفرد، وأسامي الصحابة، والأشربة، وبر الوالدين، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير، والتاريخ الكبير، والتفسير الكبير، والجامع الصحيح، والجامع الكبير، وخلق أفعال العباد، ورفع اليدين في الصلاة، والضعفاء، والعلل، والفوائد، والقراءة خلف الإمام، والكنى، والمبسوط، والمسند الكبير، والهيئة، والوحدان.

المطلب السابع: منهجه في صحيحه:

يُعتَبَرُ صحيح البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه من أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، فقد قال النسائي: (أجود هذه الكتب كتاب البخاري، وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما)⁽⁴⁾.

وقال النووي: (قال العلماء: هو أول مُصنَّفٍ صنَّفَ في الصحيح المجرد، واتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة صحيحا البخاري ومسلم، واتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحُّهما صحيحاً، وأكثرُهُما فوائد)⁽⁵⁾.

وقد كتب الإمام البخاري صحيحه بديقَةٍ بالغةٍ فقال: (صنَّفتُ كتابي الصحيح في ست عشرة سنة، خرَّجتهُ من ستمائة ألف حديثٍ، وجعلتهُ حُجَّةً فيما بيني وبين الله تعالى)⁽⁶⁾.

(1) انظر: تاريخ بغداد (٢ / ٣٤٠)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٦٦) بتصرف.

(2) هدي الساري ص ٧٢٠.

(3) انظر: هدي الساري ص ٧٢٧، ٧٢٨.

(4) تهذيب الأسماء واللغات (١ / ٧٤).

(5) المصدر نفسه (١ / ٧٣).

(6) تاريخ بغداد (٢ / ٣٣٣)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٧٢).

وقال أيضاً: (تركتُ أنا عشرة آلاف حديثٍ لرجلٍ فيه نظر، وتركتُ مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر)⁽¹⁾.

وكان واسع العلم، شديد الحفظ، فقال: (رُبَّ حديثٍ سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورُبَّ حديثٍ سمعته بالشام كتبته بمصر)⁽²⁾.

وقد تكلم بعض العلماء عن شرط الإمام البخاري في صحيحه في انتقاء رجاله، فقال محمد بن طاهر المقدسي: (اعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يُخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلًا غير مقطوع؛ فإن كان للصحابي راويين فصاعدًا فحسن، وإن لم يكن له إلا راوٍ واحد صحَّ الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه)⁽³⁾.

وعلقَ على ذلك العراقي فقال: (ليس ما قاله بجيد؛ لأنَّ النسائي ضعَّف جماعةً أخرج لهم الشيخان، أو أحدهما)⁽⁴⁾.

وقد تكلم الحازمي عن شرط البخاري فأوضح أنه يُخرِّج ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمةً طويلةً، وهم أهل الطبقة الأولى، وقد يُخرِّج أحياناً عن أعيان الطبقة الثانية التي تلي هذه في الإتقان والملازمة، لمن رَووا عنه، فلم يلزموه إلا ملازمةً يسيرةً⁽⁵⁾.

وقد انتقد البعض على الصحيحين بعض رجالهما لأنهم من المتكلم فيهم، وقد دافع ابن حجر عن رواية البخاري عنهم، بل وجعله أفضل من مسلم في انتقائه لرجالهم فقال: (أكثر هؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم من المتقدمين يُخرِّج البخاري أحاديثهم غالباً في الاستشهادات، والمتابعات والتعليقات بخلاف مسلم، فإنه يُخرِّج لهم الكثير في الأصول والاحتجاج، ولا يُعَرِّجُ البخاري في الغالب على من أخرج لهم مسلم في المتابعات، فأكثر من يُخرِّجُ لهم البخاري في المتابعات يحتج بهم مسلم، وأكثر من يُخرِّجُ لهم مسلم في المتابعات لا يُعَرِّجُ عليهم البخاري)⁽⁶⁾.

(1) تاريخ بغداد (٢ / ٣٤٦)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٧٧) .

(2) تاريخ بغداد (٢ / ٣٢٩)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٦٥) .

(3) شروط الأئمة الستة ص ١٧، ١٨ .

(4) شرح التبصرة والتذكرة (١ / ١٢٦) .

(5) انظر: شروط الأئمة الخمسة ص ٥٦-٦٠ .

(6) النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ٢٨٨) .

وأما عن شرطه في الاتصال فقد اشترط ثبوت اللقاء في المُعْنَعِن⁽¹⁾، وأما ما لم يكن متصلاً وهي الأحاديث المعلقة فقد قال عنها ابن الصلاح : (في بعضها نظر، وينبغي أن تقول: ما كان من ذلك ونحوه بلفظٍ فيه جزمٌ وحُكْمٌ به على من علقَهُ عنه فقد حَكَمَ بصحته عنه بأنّه قد قال ذلك ورواه فلن يستجيز إطلاق ذلك إلا إذا صح عنده ذلك عنه، ثم إذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الإسناد بينه وبين الصحابي، وأما ما لم يكن في لفظه جزمٌ وحُكْمٌ ليس في شيءٍ منه حُكْمٌ منه بصحة ذلك عمن ذكره عنه لأنّ مثل هذه العبارات تُستعمل في الحديث الضعيف أيضاً، ومع ذلك فأيراده له في أثناء الصحيح مُشْعِرٌ بصحة أصله إشعاراً يُؤنّسُ به ويُركنُ إليه)⁽²⁾.

وقد قَسَمَ ابن حجر الأحاديث المعلقة إلى قسمين: الأول: ما يوجد في موضع آخر من كتابه، والثاني: ما لا يوجد إلا معلقاً، فالأول سبب تعليقه أنّ البخاري من عادته في صحيحه أن لا يُكرّر شيئاً إلا لفائدة، وأما الثاني فهو على صورتين: إما بصيغة الجزم، وإما بصيغة التمريض، فأما ما كان بصيغة الجزم فهو صحيحٌ إلى من علقَهُ عنه، وبَقِيَ النَّظَرُ فيما أُبرِزَ من رجاله، فبعضه يلتحق بشرطه، والسبب في تعليقه له: إما كونه لم يحصل له مسموعاً، وإنّما أخذه على طريق المذاكرة أو الإجازة، أو كان قد خرّج ما يقوم مقامه، فاستغنى بذلك عن إيراد هذا المعلق مستوفي السياق أو لمعنى غير ذلك، وبعضه يتقاعد عن شرطه، وإن صحَّحَهُ غيره أو حسَّنَهُ، وبعضه يكون ضعيفاً من جهة الانقطاع خاصة، وأما ما كان بصيغة التمريض فلا يوجد فيه ما يلتحق بشرطه إلا مواضع يسيرة، قد أوردها بهذه الصيغة لكونه ذكرها بالمعنى⁽³⁾.

(1) انظر: هدي الساري ص ٢١.

(2) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥.

(3) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ٣٢٥، ٣٢٦) بتصرف.

المبحث الثاني: ترجمة ابن عدي، ومنهجه في كتابه الكامل : وفيه
سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته.

المطلب الثالث: شيوخه و تلاميذه.

المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه.

المطلب الخامس: رحلاته.

المطلب السادس: مصنقاته.

المطلب السابع: منهجه في كتابه الكامل.

المبحث الثاني: ترجمة ابن عدي، ومنهجه في كتابه الكامل : وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته:

هو عبد الله بن عديُّ بن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القَطَّانِ الجُرْجَانِيُّ، يُعْرَفُ بابن القَطَّانِ، ويكنى بأبي أحمد⁽¹⁾.

والجُرْجَانِيُّ: هي نسبةٌ إلى بلدة جُرْجَانِ، وقد فتحها يزيد بن المُهَلَّبِ في عهد سليمان بن عبد الملك⁽²⁾.

وجُرْجَانِ: هي مدينةٌ مشهورةٌ بين طَبْرِسْتَانَ وخرَّاسَانَ، فبعضُ يَعْدُهَا من هذه، وبعضُ يَعْدُهَا من هذه، ولها تاريخُ ألفه حمزة بن يزيد السَّهْمِيُّ⁽³⁾، وهي حاليًا في المنطقة الواقعة إلى الجنوب الشرقي من بحر قزوين، وتحتوي على عدة مدن أهمها جُرْجَانِ التي سميت المنطقة باسمها⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته:

وُلِدَ ابن عَدِيٍّ في الأول من شهر ذي القعدة سنة مائتين وسبع وسبعين⁽⁵⁾.

اهتم ابن عدي منذ نعومة أظفاره بعلم الحديث فقد كتب الحديث بجرَّجَانِ في سنة مائتين وتسعين، ثم رحل إلى العراق والشام ومصر في سنة مائتين وسبع وتسعين⁽⁶⁾.

وتوفي في الأول من شهر جمادى الآخرة سنة ثلاثمائة و خمس وستين، ودُفِنَ بجنب مسجد كُرْزِ بْنِ وَبَرَةَ⁽⁷⁾.

(1) انظر: تاريخ جرجان ص ٢٦٦، وتاريخ دمشق (٣١ / ٥)، وسير أعلام النبلاء (١٦ / ١٥٤).

(2) انظر: الأنساب للسمعاني (٢ / ٤٠).

(3) انظر: معجم البلدان (٢ / ١١٩)، والتاريخ الذي ألفه حمزة السَّهْمِيُّ هو تاريخ جرجان، وهو المصدر الأساس الذي اعتمدت عليه في الكلام عن ابن عدي. انظره في المراجع.

(4) انظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (١ / ٤١٤).

(5) انظر: تاريخ جرجان ص ٢٦٦.

(6) المصدر نفسه ص ٢٦٧.

(7) انظر: تاريخ جرجان ص ٢٦٦، وكُرْزِ بْنِ وَبَرَةَ : هو كُرْزِ بْنِ وَبَرَةَ الحارثي الكوفي، نزيل جرجان وكبيرها، فإنه دخلها غازيًا في سنة ثمان وتسعين مع يزيد بن المُهَلَّبِ، فاتخذ كُرْزِ بها مسجدًا بقرب قبره. سير أعلام النبلاء (٦ / ٨٤).

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه:

أولاً: شيوخه:

روى عن: أحمد بن شعيب النَّسَائِيَّ، وأبي يَعْلَى أحمد بن علي المَوْصِلِيَّ، وأنس ابن السَّمِّ، و بُهْلُول بن إِسْحَاق التَّنُوخِيَّ، والحسن بن سفيان النَّسَوِيَّ، والحسن بن محمد المَدِينِيَّ، والحسن بن الفَرَج الغَزَوِيَّ، وأبو عَرُوبَةَ الحُسَيْن بن مُحَمَّد بن مَوْدُودٍ، وجعفر بن محمد الفَرِيَابِيَّ، وعَبْدَانَ الأَهْوَازِيَّ، وعبد الرحمن بن القاسم بن الرَّوَّاسِ، وعِمْرَان بن موسى بن مُجَاشِعِ، وأبو خَلِيفَةَ الفَضْل بن الحُبَّابِ الجُمَحِيَّ، ومحمد بن إِسْحَاق بن خَزِيمَةَ، ومحمد بن عثمان بن أبي سُوَيْدٍ، ومحمد بن يحيى المَرْوَزِيَّ⁽¹⁾.

ثانياً: تلاميذه:

روى عنه: أحمد بن العَالِي، وأحمد بن محمد بن عَقْدَةَ، وأحمد بن محمد المَالِيْنِيَّ، والحسن بن رامِين، والحُسَيْن بن محمد البَكْرَأبَادِي، وحمزة بن يوسف السَّهْمِيَّ، ومحمد ابن عبد الله بن عَبْدَكُوَيْه، ومحمد بن علي الطَّبْرِيَّ⁽²⁾.

المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه:

قال حمزة بن يوسف: (كان حافظاً متقناً لم يكن في زمانه مثله)⁽³⁾.
وقال أبو يعلى الخليلي: (كان عديم النظير حفظاً وجلالةً، سألت عبد الله بن محمد القاضي الحافظ فقلت: كان ابن عدي أحفظ أم ابن قانع؟ فقال: ويحك زِرُّ قميص ابن عديّ أحفظ من عبد الباقي بن قانع، سمعت أحمد بن أبي مسلم الفارسي الحافظ يقول: لم أرَ مثل أبي أحمد ابن عديّ فكيف فوقه في الحفظ؟)⁽⁴⁾.
وقال أبو الوليد الباجي: (ابن عديّ حافظٌ لا بأس به)⁽⁵⁾.
وقال السمعاني: (كان حافظ عصره)⁽⁶⁾.

(1) انظر: تاريخ دمشق (٣١ / ٥).

(2) انظر: تاريخ دمشق (٣١ / ٦).

(3) تاريخ جرجان ص ٢٦٧.

(4) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢ / ٧٩٤).

(5) سير أعلام النبلاء (١٦ / ١٥٤).

(6) الأنساب للسمعاني (٢ / ٤١).

وقال ابن عساكر: (أحد أئمة أصحاب الحديث، والمُكثِّرين له، والجامعين له، والرَّحَّالين فيه...كان ثقة على لحن فيه)⁽¹⁾.

وقال ابن كثير: (الحافظ الكبير المفيد الإمام العالم الجوّال النَّقَّال الرَّحَّال)⁽²⁾.
وقال الذهبي: (الإمام الحافظ الناقد الجوّال...، وهو مُنْصِفٌ في الرجال بحسب اجتهاده)⁽³⁾، وقال أيضًا: (كان لا يَعْرِفُ العربية مع عُجْمَةٍ فيه، وأما في العلل والرجال فحافظٌ لا يُجَارَى)⁽⁴⁾.

وقال ابن قاضي شُهْبَةَ: (أحد الأئمة الأعلام وأركان الإسلام، طَوَّفَ البلاد في طلب العلم وسمع الكبار)⁽⁵⁾.

المطلب الخامس: رحلاته:

رحل ابن عدي إلى بلادٍ كثيرةٍ، وقد ذكر الباحث في المطلب السابق ثناء العلماء عليه بأنَّه كان رحَّالًا جَوَّالًا نَقَّالًا طَافَ البلاد، ويضيف إلى ذلك ما قاله السُّبُكِيُّ: (أحد الجهابذة الذين طافوا البلاد، وهجروا الوِساد، وواصلوا السُّهَاد)⁽⁶⁾، وقطعوا المُعْتَاد طالِبين للعلم، لا يعتري هَمَّتُهُمْ قِصُور، ولا يثنى عزمهم عوارض الأمور، ولا يدع سيرهم في ليالي الرحلة مُدَلَّهِمْ الدِّيَجُور)⁽⁷⁾.

وقد رحل إلى الحَرَمَيْنِ، ومصر، والشام، والعراق، وخراسان⁽⁸⁾، وكذلك رحل إلى الشام ومصر رحلتين: أولاهما في سنة مائتين و سبع وتسعين، والثانية في سنة ثلاثمائة وخمس⁽⁹⁾.

(1) تاريخ دمشق (٣١ / ٥).

(2) البداية والنهاية (١٥ / ٣٦٥).

(3) سير أعلام النبلاء (١٦ / ١٥٤).

(4) طبقات الشافعية الكبرى (٣ / ٣١٦).

(5) طبقات الشافعية (١ / ١٤٠).

(6) السُّهَاد: هو قِلَّةُ النوم. معجم مقاييس اللغة (٣ / ١٠٨).

(7) طبقات الشافعية الكبرى (٣ / ٣١٥)، ومُدَلَّهِمْ الدِّيَجُور: هو شدة سواد الليل. انظر: لسان العرب

(٤ / ٢٧٨، ١٢ / ٢٠٦)، ولعله يقصد شدة المعاناة في رحلاته.

(8) انظر: سير أعلام النبلاء (١٦ / ١٥٤).

(9) انظر: تاريخ دمشق (٣١ / ٥).

وأختم هذا المطلب بما قاله عنه السمعاني: (رحل ما بين الإسكندرية وسَمَرْقَنْد⁽¹⁾، ودخل البلاد وأدرك الشيوخ)⁽²⁾.

المطلب السادس: مصنفاته:

صَنَّفَ ابن عدي كتاب الكامل في ضعفاء الرجال، وهو الكتاب الذي تدور عليه رسالة الباحث، وقد جمع ابن عدي أيضًا أحاديث مالك بن أنس والأوزاعي وسفيان الثوري وشعبة وإسماعيل بن أبي خالد وجماعة من المُقَلِّين، وصنف على كتاب المُزَيِّ سماه الانتصار⁽³⁾، كما صَنَّفَ كتاب علل الحديث، ومعجم في أسماء شيوخه، وأسامي من روى عنهم البخاري، وأسماء الصحابة⁽⁴⁾.

المطلب السابع: منهجه في كتابه الكامل:

كتاب الكامل في ضعفاء الرجال من أهم الكتب المُصَنَّفَة في ضعفاء المحدثين، فقد قال حمزة بن يوسف: (سألت الدارقطني أن يُصَنَّفَ كتابًا في ضعفاء المحدثين، فقال: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ فقلت: نعم، قال: فيه كفاية، لا يُزاد عليه)⁽⁵⁾.

وقد تحدث ابن عدي عن منهجه في تصنيف كتاب الكامل فقال: (ذاكراً في كتابي هذا كل من ذُكِرَ بِضَرْبٍ مِنَ الضَّعْفِ، وَمِنْ اِخْتَلَفَ فِيهِمْ: فَجَرَحَهُ الْبَعْضُ، وَعَدَّلَهُ الْبَعْضُ الْآخَرَ، وَمُرَجِّحٌ قَوْلَ أَحَدِهِمَا مَبْلَغٌ عِلْمِي مِنْ غَيْرِ مَحَابَاةٍ، فَلَعَلَّ مِنْ قَبَحِ أَمْرِهِ أَوْ حَسَنَتِهِ تَحَامَلُ عَلَيْهِ أَوْ مَالِ إِلَيْهِ، وَذَاكِرٌ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ مِمَّا رَوَاهُ مَا يُضَعَّفُ مِنْ أَجْلِهِ، أَوْ يَلْحَقُهُ بِرِوَايَتِهِ وَلَهُ اسْمُ الضَّعْفِ لِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهَا لِأَقْرَبِهِ عَلَى النَّظَرِ فِيهِ، وَصَنَّفْتُهُ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْجَمِ لِيَكُونَ أَسْهَلًا عَلَى مَنْ طَلَبَ رَاوِيًا مِنْهُمْ، وَلَا يَبْقَى مِنَ الرِّوَاةِ الَّذِينَ لَمْ أَذْكَرْهُمْ إِلَّا مَنْ هُوَ ثِقَةٌ أَوْ صَدُوقٌ، وَإِنْ

(1) سَمَرْقَنْد: يقال لها بالعربية سَمْرَان، وهي بلدٌ معروفٌ مشهورٌ، قيل: إنه من أبنية ذي القرنين بما وراء النهر. معجم البلدان (٣ / ٢٤٦)، وهي اليوم تقع في ولاية أوزبكستان الروسية. انظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (٢ / ٦٠).

(2) الأنساب للسمعاني (٢ / ٤١).

(3) تاريخ جرجان ص ٢٦٧، والمُزَيِّ: هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المصري، تلميذ الشافعي، وكتابه يطلق عليه مختصر المُزَيِّ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٢ / ٤٩٢، ٤٩٣).

(4) انظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي ص ١٧٦، ١٨٩، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (١ / ٢٣٢)، والأعلام (٤ / ١٠٣)، ولم أجد مطبوعاً إلا كتابي الكامل في ضعفاء الرجال، وأسامي من روى عنهم البخاري. انظرهما في المراجع.

(5) تاريخ جرجان ص ٢٦٧.

كان يُنسَبُ إلى هوىٍ وهو فيه مُتَأَوَّلٌ، وأرجو أني أُشَبِّعُ كتابي هذا وأشفي الناظر فيه، ومُضَمَّنٌ ما لم يذكره أحدٌ ممن صنف في هذا المعنى شيئاً، وسَمَّيْتُهُ كتاب الكامل في ضعفاء الرجال⁽¹⁾.
ووصف الذهبي منهجه فقال: (يَذْكُرُ في الكامل كل من تَكَلَّمَ فيه بأدنى شيءٍ لو كان من رجال الصحيحين، ولكنه ينتصر له إذا أمكن، ويروي في الترجمة حديثاً أو أحاديث مما استتكر للرجل)⁽²⁾.
قال الباحث: من أجل ما تقدم قمت بدراسة رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كامله.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٢٠١).

(2) سير أعلام النبلاء (١٦ / ١٥٥).

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية: وتشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: من حرف الألف إلى حرف الحاء: وفيه أحد عشر مطلبًا:

المبحث الثاني: من حرف الخاء إلى حرف الشين: وفيه اثنا عشر مطلبًا:

المبحث الثالث: حرف العين: وفيه اثنا عشر مطلبًا:

المبحث الرابع: من حرف الغين إلى الياء: وفيه أحد عشر مطلبًا:

المبحث الأول: من حرف الألف إلى حرف الحاء: وفيه أحد عشر مطلبًا:

المطلب الأول: أبي بن العباس: وله رواية واحدة.

المطلب الثاني: أحمد بن بشير: وله رواية واحدة.

المطلب الثالث: إسحاق بن إبراهيم الدمشقي: وله ست روايات.

المطلب الرابع: إسماعيل بن أبي أويس: وله مائتان وتسع وعشرون رواية.

المطلب الخامس: أسيد بن زيد: وله رواية واحدة.

المطلب السادس: بشر بن السري: وله رواية واحدة.

المطلب السابع: ثابت بن محمد الشيباني: وله أربع روايات.

المطلب الثامن: ثور بن يزيد: وله خمس روايات.

المطلب التاسع: جرير بن حازم: وله ثلاث وخمسون رواية.

المطلب العاشر: حسان بن إبراهيم: وله أربع روايات.

المطلب الحادي عشر: الحسن بن بشر بن سلم: وله روايتان.

المبحث الأول: من حرف الألف إلى حرف الحاء: وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأول: أبيُّ بن العباس: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: أبيُّ بن العباس بن سهل بن سعد السَّاعِدِيُّ⁽¹⁾،... يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَهُوَ فَرْدُ الْمَتُونِ وَالْأَسَانِيدِ⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

ذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، وقال الدارقطني: لا بأس به⁽⁴⁾، والذهبي: أبيُّ، وإن لم يكن بالثَّابِتِ فهو حسن الحديث⁽⁵⁾، وفي موضع آخر: قليل الرواية وغيره أمتن منه⁽⁶⁾. وضعفه ابن معين⁽⁷⁾، وقال البخاري⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾: ليس بالقوي. وقال أحمد: منكر الحديث⁽¹⁰⁾، والعقيلي: له أحاديث لا يُتَّابَعُ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ⁽¹¹⁾، وضعفه الدارقطني⁽¹²⁾، وفي موضع آخر: تكلموا فيه⁽¹³⁾، وقال ابن حجر: فيه ضعف⁽¹⁴⁾.

-
- (1) السَّاعِدِيُّ: هذه النسبة إلى ساعدة بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج بن حارثة بن ثعلبة الأنصاري، يُنسَبُ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعَدَهُمْ مِنْهُمْ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ. اللِّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ (٢ / ٩٢).
- (2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٤٢٠).
- (3) الثقات (٤ / ٥١).
- (4) سؤالات ابن بكير للدارقطني ص ٤١.
- (5) ميزان الاعتدال (١ / ٧٨).
- (6) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٣٤.
- (7) الضعفاء الكبير (١ / ٣٢).
- (8) تهذيب التهذيب (١ / ٩٧)، وقد نقله ابن حجر عن الدولابي، وقال فيه: كأن المزي غفل عن ذلك حالة النقل، يقصد بذلك أن المزي نسبه للدولابي. انظر: تهذيب الكمال (٢ / ٢٥٩)، وقد تبع المزي في هذا الخطأ الذهبي في الميزان. انظر: ميزان الاعتدال (١ / ٧٨).
- (9) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٤٥.
- (10) تهذيب الكمال (٢ / ٢٦٠).
- (11) الضعفاء الكبير (١ / ٣٣).
- (12) الإلزامات والتنبيه ص ٢٠٣.
- (13) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ١٨٦.
- (14) تقريب التهذيب ص ٩٦.

خلاصة القول فيه:

قال الباحث: الراوي أبي بن العباس لم يوثقه أحدٌ غير ابن حبان، والذهبي الذي دافع عنه رغم أنه قال: ليس بثبت، فلذلك الراوي ضعيف، وقد يكون هذا من جهة سوء حفظه فقط لا عدالته، وهذا يفهم من كلام ابن عدي أنه يتفرد بأحاديث، وقول العقيلي أنه لا يتابع على أحاديثه؛ فلذلك لا بد من متابعات لحديثه ليخرج من دائرة الضعف.

دراسة مروياته:

الراوي أبي بن العباس له رواية واحدة في صحيح البخاري.
قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَبِي ابْنُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ (1) قَالَ: " كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَائِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ اللُّحَيْفُ"، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ بَعْضُهُمُ اللُّخَيْفُ (2).

تخريج الحديث:

هذا الحديث لم أجد له متابعات إلا ما قاله الحافظ ابن حجر: أبي هذا قد ضُفَّ لسوء حفظه، ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيم بن العباس؛ أخرجه ابن ماجه من طريقه، وعبد المهيم أيضاً فيه ضعف، فاعتُزِد، وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام؛ فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته (3).

قال الباحث: لم أجد الحديث عند ابن ماجه، ولكن وقع في فتح الباري أن المتابعة عند ابن منده (4)، وقول ابن حجر هو القول الراجح في هذا الأمر.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أبي بن العباس فهو ضعيف، وقد تابعه أخوه عبد المهيم بن العباس، ولكن ينبغي القول أن متابعة عبد المهيم الضعيف له لا ترفعه إلا إلى درجة الحسن لغيره، وكذلك فالحديث ليس من أحاديث الأحكام، وقد صححه الإمام البخاري لهذين السببين كما أوضح ابن حجر قبل أسطر.

(1) جده: هو سهل بن سعد بن مالك الأنصاري السَّاعدي، من مشاهير الصحابة، يقال: كان اسمه حَزَنًا فَعَيَّرَهُ النبي صلى الله عليه وسلم. الإصابة في تمييز الصحابة (3 / 167).

(2) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، (4 / 28)، ح 2855.

(3) النكت على كتاب ابن الصلاح (1 / 418).

(4) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (6 / 59).

المطلب الثاني: أحمد بن بشير: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: أحمد بن بشير مولى عمرو بن الحارث، كوفي، يقال كنيته أبو إسماعيل، ويقال أبو بكر، وهو أصح، ثم أنكر عليه حديثين وقال: وهذان الحديثان أنكر ما روي لأحمد بن بشير، وله أحاديث أخر قريبة من هذين، وله أحاديث صالحة، وهذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الذين يكتب حديثهم⁽¹⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه أبو بكر بن أبي داود، وزاد: كثير الحديث، ذهب حديثه فكان لا يُحدّث⁽²⁾. وقال ابن معين: قد رأيتُه وكتبتُ عنه، لم يكن به بأس إلا أنه كان يُقَيَّن⁽³⁾، وابن نمير: كان صدوقاً حسن المعرفة بأيام الناس، حسن الفهم، وكان رأساً في الشعوبية⁽⁴⁾ أستاذاً يخاصم فيها فوضعه ذاك عند الناس⁽⁵⁾، وأبو زرعة: صدوق⁽⁶⁾، وصوّب الباجي رأيه فقال: الصواب ما قال فيه أبو زرعة الرازي إنه صدوق إلا أنه ليس بالحافظ، فإذا خالف الحفّاظ كان حديثهم أولى⁽⁷⁾.

وقال أبو حاتم: محله الصدق⁽⁸⁾، والنسائي: ليس به بأس⁽⁹⁾، وفي موضع آخر: ليس بحديثه بأس⁽¹⁰⁾، وفي موضع آخر: ليس بذاك القوي⁽¹¹⁾.

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ١٦٥ - ١٦٧).

(2) تهذيب الكمال (١ / ٢٧٥).

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٤٩٠)، وقوله: يُقَيَّن: يبيع القينات. انظر: تهذيب التهذيب

(١ / ١٧)، والقينة: الأمة مُغْنِيَةٌ كانت أو غيرها. انظر: معجم مقاييس اللغة (٥ / ٤٥).

(4) الشعوبية: هم الذين يُفَضِّلُونَ العجم على العرب. انظر: ميزان الاعتدال (١ / ٨٥).

(5) تاريخ بغداد (٥ / ٧٩).

(6) الجرح والتعديل (٢ / ٤٢).

(7) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١ / ٣١٤).

(8) الجرح والتعديل (٢ / ٤٢).

(9) تهذيب التهذيب (١ / ١٧).

(10) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١ / ٢٩٣).

(11) تهذيب الكمال (١ / ٢٧٥).

وقال الدارقطني⁽¹⁾، والذهبي⁽²⁾: لا بأس به، وفي موضع آخر قال الدارقطني: ضعيف يُعْتَبَرُ بحديثه⁽³⁾، وابن حجر: صدوق له أوهام⁽⁴⁾.

وأما من ضَعَفَهُ، فقد قال عثمان الدارمي: متروك⁽⁵⁾، ولم يوافق الخطيب على هذا الكلام فتعقبه بقوله: ليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرد بروايتها، وقد كان موصوفاً بالصدق⁽⁶⁾.

وقال ابن الجارود: تَغَيَّرَ، وليس حديثه بشيء⁽⁷⁾، والعقيلي: ضعيف⁽⁸⁾، وابن حبان: ينفرد بالمناكير عن المشاهير⁽⁹⁾.

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي للراوي أحمد بن بشير روايتين أنكرهما عليه لا توجد أيُّ منهما في صحيح البخاري، وبتتبع أقوال العلماء وجد الباحث أن هذا الراوي وثقه عدد من العلماء، وضعفه بعضهم، ولكن كانت أقوال المتوسطين فيه أكثر، وبذلك يكون الراوي صدوق يهم

دراسة مروياته:

ليس لأحمد بن بشير سوى رواية واحدة في صحيح البخاري.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ أَبُو بَكْرٍ أَخْبَرَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي⁽¹⁰⁾ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " مَنْ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمٌّ وَلَا سِحْرٌ"⁽¹¹⁾.

(1) سؤالات السلمي للدارقطني ص ٩٩.

(2) المغني في الضعفاء (١ / ٣٤).

(3) تاريخ بغداد (٥ / ٧٩).

(4) تقريب التهذيب ص ٧٨.

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ١٨٤.

(6) تاريخ بغداد (٥ / ٧٦).

(7) تهذيب التهذيب (١ / ١٧).

(8) المصدر نفسه.

(9) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (١ / ١٤٠).

(10) سعد: هو سعد بن أبي وقاص.

(11) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب شرب السُّمِّ والدواء به، وبما يُخَاف منه والخبيث، (٧ / ١٤٠)،

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾ من طريق حماد بن أسامة عن هاشم بن هاشم به بنحوه،
والبخاري عن جمعة بن عبد الله بنحوه⁽³⁾، وعلي بن المديني بنحوه بدون ذكر لفظ سبع⁽⁴⁾،
ومسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر بنحوه⁽⁵⁾، ثلاثتهم: (جمعة، علي، محمد) عن مروان ابن
معاوية عن هاشم بن هاشم به، ومسلم من طريق شجاع بن الوليد عن هاشم به بنحوه⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

أحمد بن بشير: صدوق يهيم، وقد تابعه حماد بن أسامة، وشجاع بن الوليد، ومروان بن
معاوية؛ فبذلك ينتفي الوهم عن هذه الرواية.

-
- (1) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الدواء بالعجوة للسحر، (٧ / ١٣٨)، ح ٥٧٦٩.
 - (2) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب فضل تمر المدينة، ص ١٠٩٥، ح ٢٠٤٧.
 - (3) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب العجوة، (٧ / ٨٠)، ح ٥٤٤٥.
 - (4) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الدواء بالعجوة للسحر، (٧ / ١٣٨)، ح ٥٧٦٨.
 - (5) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب فضل تمر المدينة، ص ١٠٩٥، ح ٢٠٤٧.
 - (6) المصدر نفسه.

المطلب الثالث: إسحاق بن إبراهيم الدمشقي: وله ست روايات:

قال ابن عدي: إسحاق بن إبراهيم، أبو النَّضر الدمشقي مولى عمر بن عبد العزيز، ثم أنكر عليه حديثاً واحداً، ثم قال: وله أحاديث صالحة، ولم أرَ له أنكر مما ذكرته⁽¹⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه أبو مُسهر عبد الأعلى بن مُسهر⁽²⁾، وإسحاق بن سيار النَّصيبي⁽³⁾، وأبو زرعة الدمشقي⁽⁴⁾، وأبو حاتم⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾، والذهبي⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما خالف⁽⁸⁾.

وقال النسائي: ليس به بأس⁽⁹⁾، وابن حجر: صدوق، ضَعْفُ بلا مُسْتَدَد⁽¹⁰⁾، وأبو داود: كتبتُ عنه⁽¹¹⁾، وفي موضع آخر: ما رأيت بدمشق مثله⁽¹²⁾.
ولكن رغم ذلك قال أبو زرعة الرازي: أدركناه، ولم نكتب عنه⁽¹³⁾.

خلاصة القول فيه:

كان سبب تكلم ابن عدي في الراوي هو إنكاره عليه حديثاً واحداً، وهذا الحديث غير موجود في صحيح البخاري، ويرى الباحث أنه ثقة، وله في البخاري ست روايات، ولا حاجة لدراستها مادام ثقة.

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٣٣٨).

(2) الجرح والتعديل (٢ / ٢٠٩).

(3) تاريخ دمشق (٨ / ١٧٤).

(4) المصدر نفسه.

(5) الجرح والتعديل (٢ / ٢٠٩).

(6) تاريخ دمشق (٨ / ١٧٥).

(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٢٣٣).

(8) الثقات (٨ / ١١١).

(9) تاريخ دمشق (٨ / ١٧٤).

(10) تقريب التهذيب ص ٩٩.

(11) تهذيب التهذيب (١ / ١٩٣).

(12) سوالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢ / ٢٢٥).

(13) الجرح والتعديل (٢ / ٢٠٨).

المطلب الرابع: إسماعيل بن أبي أويس: وله مائتان وتسع وعشرون رواية:

قال ابن عدي: إسماعيل بن أبي أويس، واسم أبي أويس: عبد الله بن عبد الله ابن أويس بن أبي عامر الأصبحي⁽¹⁾، وهو ابن أخت مالك بن أنس، ومالك خاله من أهل المدينة، يكنى أبا عبد الله، ثم أنكر عليه ثلاثة أحاديث، ثم قال: روى عن خاله مالك أحاديث غير أنه لا يتابعه أحد عليها، وعن سليمان بن بلال وغيرهما من شيوخه، وقد حدّث عنه الناس، وأثنى عليه ابن معين وأحمد، والبخاري يُحدّث عنه الكثير، وهو خير من أبيه أبي أويس⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه أحمد⁽³⁾، وفي موضع: لا بأس به⁽⁴⁾، وفي موضع آخر سئل: مَنْ بالمدينة اليوم؟ فقال: ابن أبي أويس - يقصد إسماعيل - هو عالمٌ كثيرُ العلم، أو نحو هذا⁽⁵⁾.
ووثقه كذلك أبو حاتم⁽⁶⁾، وفي موضع آخر: محله الصدق، وكان مُغفلاً⁽⁷⁾، وقال الخليلي: قوّاه أبو حاتم الرازي، وقال: كان ثبّتاً في حديث خاله مالك⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾.
وقال ابن معين: لا بأس به⁽¹⁰⁾، وضعفه في مواضع كثيرة ففي موضع قال عنه: ضعيف⁽¹¹⁾، وفي موضع آخر: يسوي فليسين⁽¹²⁾، وفي موضع آخر: لا يساوي فليسين⁽¹³⁾، وقال أيضاً: يسرق الحديث⁽¹⁴⁾.

(1) الأصبحي: هذه النسبة إلى أصبح، واسمه الحارث بن عوف بن مالك، وهو من يعرّب بن قحطان، وأصبح صارت قبيلة، والمشهور بهذه النسبة إمام دار الهجرة مالك بن أنس. الأنساب للسمعاني (1 / 174).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (1 / 323).

(3) المعرفة والتاريخ (2 / 177).

(4) الجرح والتعديل (2 / 181).

(5) المعرفة والتاريخ (2 / 177).

(6) تهذيب التهذيب (1 / 158).

(7) الجرح والتعديل (2 / 181)، ولكن عند الذهبي: قال أبو حاتم: محله الصدق. انظر: المغني في الضعفاء

(1 / 79)، ويبدو للباحث أن باقي عبارة أبي حاتم قد سقطت عند الذهبي، لأنها في الأصل، فيها: وكان مغفلاً.

(8) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (1 / 348).

(9) الثقات (8 / 99).

(10) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص 238.

(11) الضعفاء الكبير (1 / 101).

(12) المصدر نفسه.

(13) ميزان الاعتدال (1 / 223).

(14) الكامل في ضعفاء الرجال (1 / 323).

وقال أيضاً: صدوقٌ، ضعيفُ العقل، ليس بذلك⁽¹⁾، يعني أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يُؤدبه، أو يقرأ من غير كتابه⁽²⁾، وقال: مُخَلِّطٌ، يكذب، ليس بشيء⁽³⁾، وقال الحسين بن فهِم: ثلاثة أبيات كانت عند ابن معين من أشرف قوم: المُحَبَّرُ بن قَحْذَم وولده⁽⁴⁾، وعلي بن عاصم وولده⁽⁵⁾، وآل أبي أويس كلهم كانوا عنده ضعافاً جداً⁽⁶⁾.

فخلاصة قول ابن معين أنه اختلف فيه قوله ما بين قبوله، وتضعيفه، واتهامه بسرقة الحديث.

وقال الذهبي: صدوق مشهور ذو غرائب⁽⁷⁾، وفي موضع: صدوق له مناكير⁽⁸⁾، وفي موضع: مُحَدَّثٌ مُكَثَّرٌ فيه لين⁽⁹⁾، وفي موضع: الرجل قد وثب إلى ذاك البر، واعتمده صاحباً الصحيحين، ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في سعة ما روى، فإنه من أوعية العلم، وهو أقوى من عبد الله كاتب الليث⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: الإمام الحافظ الصدوق، وكان عالم أهل المدينة ومحدثهم في زمانه على نقص في حفظه وإتقانه، ولولا أن الشيخين احتجا به لخرج حديثه عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن، هذا الذي عندي فيه⁽¹¹⁾.

وقال ابن حجر: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه⁽¹²⁾.
وبذلك يتبين للباحث أنه لم يوثقه أحدٌ توثيقاً بدون أي تضعيف سوى أحمد بن حنبل، وابن حبان.

(1) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢ / ٣٦٨).

(2) تهذيب الكمال (٣ / ١٢٧).

(3) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣١٢، وعند ابن أبي خيثمة: ليس بشيء. انظر: التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢ / ٣٦٨).

(4) المقصود بولده هو داود، قال عنه ابن حجر: متروك. تقريب التهذيب ص ٢٠٠.

(5) علي بن عاصم: هو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي. تقريب التهذيب ص ٤٠٣، والمقصود بولده هما اثنان: الحسن، وعاصم. انظر: شرح علل الترمذي (١ / ٤٨٧).

(6) تاريخ بغداد (١٤ / ١٧٢).

(7) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص ٤٤.

(8) المغني في الضعفاء (١ / ١٣٠).

(9) ميزان الاعتدال (١ / ٢٢٢).

(10) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٩٣)، وعبد الله كاتب الليث هو عبد الله بن صالح، قال عنه في السير: كان صدوقاً في نفسه، من أوعية العلم، أصابه داء شيخه عبد الله بن لهيعة، وتهاون بنفسه حتى ضعف حديثه، ولم يُترك بحمد الله، والأحاديث التي نقمها عليه معدودة في سعة ما روى. انظر: سير أعلام النبلاء (١٠ / ٤٠٥).

(11) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٩١، ٣٩٢).

(12) تقريب التهذيب ص ١٠٨.

وقال النضر بن سلمة المروري: ابن أبي أويس - يقصد إسماعيل - كذاب، كان يُحَدِّثُ عن مالك بمسائل ابن وهب⁽¹⁾.

وعَلَّقَ على ذلك الأستاذ الدكتور نافذ حماد فقال: ولكنَّ هذا القول لا يُتَّفَقُ إليه؛ لأنَّ النضر بن سلمة، وهو من الأقران لإسماعيل بن أبي أويس، وقد ذكره إسماعيل وعبد العزيز الأويسي بسوء؛ وقالوا: إنه أخذ كتبهم فمسخها، ولم يُعَارِضْ بها، ولم يسمع منهم، وقد ضعفه علماء الجرح والتعديل، ووصفوه بالكذب والوضع، وسرقة الحديث⁽²⁾.

وقال أبو الفتح الأزدي⁽³⁾: حدثني سيف بن محمد⁽⁴⁾ أن ابن أبي أويس - يقصد إسماعيل - كان يضع الحديث⁽⁵⁾.

وقال الإسماعيلي: كان يُنسَبُ في الخِفة والطَّيش إلى ما أكره ذكره⁽⁶⁾، وقال: قال بعضهم: جانبناه للسنة⁽⁷⁾.

ضعفه النسائي⁽⁸⁾، وفي موضع آخر: ليس بثقة⁽⁹⁾.

(1) تهذيب التهذيب (١ / ١٥٨)، وابن وهب تلميذ مالك: هو عبد الله بن وهب بن مسلم، ثقة حافظ عابد. تقريب التهذيب ص ٣٢٨.

(2) بحث إسماعيل بن أبي أويس في ميزان النقاد ص ١٦، وهو البحث الثاني ضمن كتاب قرة العيون بتوثيق الأسانيد والمتون.

(3) أبو الفتح الأزدي: قال عنه الذهبي: عليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات، فإنه ضعف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم. انظر: سير أعلام النبلاء (١٦ / ٣٤٨).

(4) سيف بن محمد: لم أعر له على ترجمة، وليس هو سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري.

(5) المحلي (١١ / ٧٨).

(6) وقع أحد هذه المواقف مع ابن معين حيث قال: خرجت معي بإسماعيل بن أبي أويس إلي اليمن، قال: فبينما أنا يوماً إذ دخل عليَّ ابن أبي أويس ومعه ثوب وشيء، فقال: امرأته طالق ثلاثاً البتة إن لم تشتري من هذا الرجل ثوبه بمائة دينار، فقلت للغلام: زِنْ له فوزن له، ورفعنا الثوب، فاحتجنا إلي متاع نبعت به إلى السلطان، فقلت: أخرجوا ذلك الثوب، فعرضناه فوجدنا الثوب يساوي خمسين، فقلت لابن أبي أويس: يا أبا عبد الله! الثوب يساوي خمسين تحلف أن أشتريه بمائة؟ قال: ما أهون عليك؛ لا والله إن بعته له حتى أخذتُ منه عشرين ديناراً. انظر: التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢ / ٣٦٨)، وعلق الذهبي عليها فقال: هذه سخافة عقل واضحة. سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٩٤).

(7) انظر: تهذيب التهذيب (١ / ١٥٨).

(8) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٥٢.

(9) تهذيب الكمال (٣ / ١٢٨).

وقد يكون سبب تضعيف النسائي له ما سمعه من سلمة بن شبيب حيث قال له: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم⁽¹⁾، وهذا يفيد اعترافاً منه بأنه كان يضع الحديث، ولكن علق على ذلك اللالكائي فقال: بالغ النسائي في الكلام عليه إلى أن يؤدي إلى تركه، ولعله بان له ما لم يبين لغيره؛ لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف⁽²⁾.

وعلق على ذلك ابن حجر فقال: وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه، وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة، ولعل هذا كان من إسماعيل في شبابه ثم انصلح، وأما الشيخان فلا أظن بهما أنهما أخرجاه عن إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات⁽³⁾.

وقال الدارقطني: لا أختاره في الصحيح⁽⁴⁾، وابن رجب: ضعف ابن عبد البر أبا أويس وابنيه، وقال: هم ضعفاء لا يُحتجُّ بهم، وقال: ولعل مستنده في ذلك ما ذكرناه عن ابن معين⁽⁵⁾. وقال ابن الملقن: أقرَّ على نفسه بالوضع⁽⁶⁾، وذكر العراقي أنه وصَّاع⁽⁷⁾.

وقال سبط بن العجمي: مُحدِّثٌ مكثرٌ فيه لين، مُختلفٌ في توثيقه وتجريحه⁽⁸⁾.

هذا وقد هجره الإمام مالك لأنه سمع من حسين بن عبد الله بن ضميرة، فقد قال عبد العزيز الأويسي: لما خرج إسماعيل بن أبي أويس إلى حسين بن عبد الله بن ضميرة⁽⁹⁾، وبلغ مالكا هجره أربعين يوماً، قال أبو محمد⁽¹⁰⁾: هجره لأنه لم يرضاه⁽¹¹⁾.

وقال ابن حبان معلقاً: حسين بن عبد الله بن ضميرة يروى عن أبيه عن جده بنسخة موضوعة، روى عنه إسماعيل بن أبي أويس، فلما سمع منه ورجع إلى المدينة، هجره مالك ابن أنس أربعين يوماً⁽¹²⁾.

(1) انظر: سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم ص ٤٦-٤٨.

(2) تهذيب الكمال (٣ / ١٢٨).

(3) تهذيب التهذيب (١ / ١٥٨).

(4) سؤالات ابن بكير للدارقطني ص ٢٥.

(5) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٨٤)، وكلام ابن معين مرَّ في عبارة الحسين بن فهم.

(6) الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث ص ٦٨.

(7) المصدر نفسه.

(8) الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث ص ٦٨.

(9) حسين بن عبد الله بن ضميرة: هو حسين بن عبد الله بن ضميرة الحميري من آل ذي يزن، منكر الحديث.

(10) التاريخ الكبير للبخاري (٢ / ٣٨٨).

(11) أبو محمد: هو عبد الرحمن بن أبي حاتم.

(12) الجرح والتعديل (١ / ٢١).

(12) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (١ / ٢٤٤).

سبب رواية البخاري ومسلم عن إسماعيل:

وأما عن رواية البخاري ومسلم عنه فهي حالة خاصة:
قال البخاري: كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبتُ من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه، وقال: هذه أحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي⁽¹⁾.
وقال النووي: ضَعَّفَهُ ابن معين والنسائي، ولكن وثقه الأكثرون واحتجوا به، واحتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما⁽²⁾.

وقال ابن حجر: احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري، وروى له الباقرن سوى النسائي؛ فإنه أطلق القول بضعفه وروى عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرح روايته...، وَرَوَيْنَا فِي مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعَلِّمَ له على ما يُحَدِّثُ به لِإِحْدَثَ به، وَيُعْرَضَ عما سواه، وهو مشعرٌ بأن ما أخرج به البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يُحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه⁽³⁾.

وقال ابن العماد الحنبلي: فيه ضعفٌ، لم يؤخره عن الاحتجاج به عند صاحبي الصحيحين⁽⁴⁾.

خلاصة القول فيه:

مما سبق من كلام ابن عدي، وأقوال النقاد يتضح للباحث أن إسماعيل صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وأنه روى عن خاله مالك بن أنس أحاديث لا يتابع عليها، فلا بد من البحث عن متابع له، وللبخاري في ذلك خصوصية معينة حيث أنه انتقى من أحاديثه، ولكن هذا لا يمنع من البحث عن متابعات لهذا الراوي تقويته.

(1) تاريخ بغداد (٢ / ٣٣٩).

(2) شرح النووي على صحيح مسلم (١٤ / ٧٢).

(3) هدي الساري ص ٥٨٩.

(4) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣ / ١١٩).

دراسة مروياته:

الراوي إسماعيل بن أبي أويس له مائتان وتسع وعشرون رواية، وسيدرس الباحث عشر روايات كلها عن مالك، لأجل العلة التي تقدمت.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ⁽¹⁾ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ⁽²⁾ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: " أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ⁽³⁾، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ⁽⁴⁾ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِمَنَى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، وَأُرْسَلْتُ الْآتَانَ تَرْتَعُ⁽⁵⁾، فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ⁽⁶⁾."

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف بمثله⁽⁷⁾، وعبد الله بن مسلمة بمثله⁽⁸⁾، ويحيى ابن قزعة بنحوه⁽⁹⁾، ومسلم عن يحيى بن يحيى بمثله⁽¹⁰⁾، أربعتهم عن مالك بن أنس به.

(1) مالك: هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله المدني. انظر: تقريب التهذيب ص ٥١٦.

(2) ابن شهاب: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر الفقيه الحافظ. انظر: تقريب التهذيب ص ٥٠٦.

(3) الأتان: الحمارة الأنثى خاصة، النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٢١).

(4) نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ: أي دَانَيْتُهُ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥ / ١٣٤).

(5) تَرْتَعُ: الرَّتَعُ: الاتساع في الخصب، وكل مُخْصِبٌ مُرْتَعٌ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ١٩٣).

(6) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير، (١ / ٢٦)، ح ٧٦.

(7) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب سُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ مِنْ خَلْفِهِ، (١ / ١٠٥)، ح ٤٩٣.

(8) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب وضوء الصبيان، ومتى يجب عليهم الغسل والطهور، وحضورهم الجماعة والعيدين والجنائز وصفوفهم، (١ / ١٧١)، ح ٨٦١.

(9) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب حجة الوداع، (٥ / ١٧٨)، ح ٤٤١٢.

(10) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب سترة المصلي، ص ٢٤٥، ح ٥٠٤.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا:

إسماعيل بن أبي أويس: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه عبد الله بن مسلمة، وعبد الله بن يوسف، ويحيى بن قزعة، ويحيى بن يحيى.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ " (1).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن عبد الله بن مسلمة (2)، وعبد الله بن يوسف (3)، ومسلم من طريق إسحاق بن عيسى (4)، كلهم رواه مطولاً عن مالك به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا اثنين، وهما:

الأول: زيد بن أسلم: ثقة عالم وكان يرسل (5)، ولم يُذكر أنه أرسل عن عطاء بن يسار (6).

الثاني: إسماعيل بن أبي أويس: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه إسحاق ابن عيسى، وعبد الله بن مسلمة، وعبد الله بن يوسف.

(1) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، (٤ / ١٠٨)، ح ٣٢٠٢.

(2) صحيح البخاري، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف جماعة، (٢ / ٣٨)، ح ١٠٥٢.

(3) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب كفران العشير وهو الزوج وهو الخليط من المعاشرة، (٧ / ٣١)، ح ٥١٩٧.

(4) صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، ص ٤٣٣، ح ٩٠٧.

(5) تقريب التهذيب ص ٢٢٢.

(6) انظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٧٨، وتحفة التحصيل في ذكر رواية المراسيل ص ١١٧.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِرَاعًا يَنْتَرِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا"(1).

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة به بمثله(2)، وابن ماجه في المقدمة عن سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بِهِ بِمِثْلِهِ(3).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: هشام بن عروة: وفيه علتان:

الأولى: الاختلاط: وقد قال عنه العلالي: هو من القسم الذي لم يؤثر فيه شيء من ذلك(4).

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى في طبقاته(5)، فلا يضير

تدليسه.

الثاني: إسماعيل بن أبي أويس: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه سُوَيْدُ

ابن سعيد.

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم؟ (١ / ٣١)، ح ١٠٠.

(2) صحيح مسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان، ص ١٣٩٢، ح ٢٦٧٣.

(3) سنن ابن ماجه، المقدمة، باب اجتناب الرأي والقياس، (١ / ٢٠)، ح ٥٢.

(4) المختلطين ص ١٢٦.

(5) طبقات المدلسين ص ٢٦.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَّالًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قَيْرَاطٍ قَيْرَاطٍ؟ فَعَمِلْتُ الْيَهُودَ عَلَى قَيْرَاطٍ قَيْرَاطٍ، ثُمَّ عَمِلْتُ النَّصَارَى عَلَى قَيْرَاطٍ قَيْرَاطٍ، ثُمَّ أَنْتُمْ الَّذِينَ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغَارِبِ الشَّمْسِ عَلَى قَيْرَاطَيْنِ قَيْرَاطَيْنِ، فَغَضِبْتُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، وَقَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَّا وَأَقْلُ عَطَاءً، قَالَ: هَلْ ظَلَمْتُمْ مَنْ حَقَّكُمْ شَيْئًا؟ قَالُوا: نَا؛ فَقَالَ فَذَلِكَ فَضَّلِي أُوتِيهِ مِنْ أَشَاءُ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي من طريق معن بن عيسى⁽²⁾، وقال عنه: حسن صحيح، وأخرجته شهدة بنت أحمد بن الفرج الدينوري من طريق عبد الله بن مسلمة⁽³⁾، كلاهما عن مالك بن أنس به بنحوه، وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

إسماعيل بن أبي أويس، صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه عبد الله بن مسلمة، ومعن بن عيسى.

(1) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب الإجارة إلى صلاة العصر، (٣ / ٩٠)، ح ٢٢٦٩.

(2) سنن الترمذي، كتاب الأمثال، باب ما جاء في مثل ابن آدم وأجله وأمله، (٥ / ١٥٣)، ح ٢٨٧١.

(3) العمدة من الفوائد والآثار الصحاح والغرائب في مشيخة شهدة ص ٤٨.

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ⁽¹⁾ مَوْلَى أُمِّ هَانِيَّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِيَّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ⁽²⁾ تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ، قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِيَّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِيَّ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: زَعَمَ ابْنُ أُمِّي⁽³⁾ أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلًا قَدْ أَجْرْتُهُ فَلَنْ ابْنَ هُبَيْرَةَ⁽⁴⁾، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجْرْتَ يَا أُمَّ هَانِيَّ، " قَالَتْ أُمُّ هَانِيَّ: وَذَلِكَ ضَحَى⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف بمثله⁽⁶⁾، وعن عبد الله بن مسلمة مرة مختصراً⁽⁷⁾، ومرة بمثله⁽⁸⁾، ومسلم عن يحيى بن يحيى مختصراً⁽⁹⁾، ثلاثتهم عن مالك بن أنس به.

(1) أبو مَرْثَةَ: هو يزيد مولى عقيل بن أبي طالب، ويقال مولى أخته أم هانئ، مدني مشهور بكنيته. تقريب التهذيب ص ٦٠٦.

(2) أم هانئ بنت أبي طالب: هي أم هانئ بنت أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمية، ابنة عم النبي صلى الله عليه وسلم، قيل: اسمها فاختة، وقيل اسمها فاطمة، وقيل هُند، والأول أشهر. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤٨٥ / ٨).

(3) ابن أُمِّي: هو علي بن أبي طالب. فتح الباري شرح صحيح البخاري (١ / ٤٧٠).

(4) فلان بن هُبَيْرَةَ: قال أبو العباس بن سُرَيْج وغيره: هما جَعْدَةُ بن هُبَيْرَةَ، ورجل آخر من بني مخزوم كانا فيمن قاتل خالد بن الوليد، ولم يقبلا الأمان، فأجارتهما أم هانئ، وكانا من أحمائها، وعلق على ذلك ابن حجر فقال: وَجَعْدَةُ معدود فيمن له رؤية، ولم تصح له صحبة، وقد ذكره من حيث الرواية في التابعين البخاري وابن حبان وغيرهما، فكيف ينهياً لمن هذه سبيله في صغر السن أن يكون عام الفتح مقاتلاً حتى يحتاج إلى الأمان؟ ثم لو كان ولد أم هانئ لم يهتم عليُّ بقتله؛ لأنها كانت قد أسلمت وهرب زوجها وترك ولدها عندها. انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (١ / ٤٧٠).

(5) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به، (١ / ٨٠)، ح ٣٥٧.

(6) صحيح البخاري، كتاب الجزية والموادعة، باب أمان النساء وجوارهن، (٤ / ١٠٠)، ح ٣١٧١.

(7) صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب التستر في الغسل عند الناس، (١ / ٦٤)، ح ٢٨٠.

(8) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما جاء في زعموا، (٨ / ٣٧)، ح ٦١٥٨.

(9) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب تستر المغتسل بثوب ونحوه، ص ١٧٩، ح ٣٣٦.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: أبو النصر: وهو سالم بن أبي أمية، فيه علة الإرسال⁽¹⁾، ولم يُذكر أنه أرسل عن أبي مُرَّة⁽²⁾.

الثاني: إسماعيل بن أبي أويس، صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه عبد الله ابن مسلمة، وعبد الله بن يوسف، ويحيى بن يحيى.

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرَةَ⁽³⁾ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَا زَالَ يُوصِينِي جَبْرِيلُ بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورِثُنِي"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم عن قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس به بمثله غير أنه قال: لِيُورِثَنِي⁽⁵⁾،

وأخرجه الطحاوي من طريق عبد الله بن وهب عن مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عَمْرَةَ به بنحوه مباشرةً بإسقاط أبي بكر بن محمد وهو الواسطة بين يحيى وعَمْرَةَ⁽⁶⁾، ويرى الباحث أن يحيى بن سعيد سمعه من الاثنين، فهو من تلامذة عَمْرَةَ⁽⁷⁾، وكل وجه منهما رواه الثقات⁽⁸⁾، ولا ترجيح لأحدهما على الأخرى.

(1) انظر: تقريب التهذيب ص ٢٢٦.

(2) انظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٨٠، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص ١٢١.

(3) عَمْرَةَ: هي عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن بن سعد بن زُرارة الأنصارية المدنية، أكثرت عن عائشة. تقريب التهذيب ص ٧٥٠.

(4) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب الوصاءة بالجار، (٨ / ١٠)، ح ٦٠١٤.

(5) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب الوصية بالجار والإحسان إليه، ص ١٣٦٩، ح ٢٦٢٤.

(6) شرح مشكل الآثار (٧ / ٢١٧).

(7) تهذيب الكمال (٣١ / ٣٤٩).

(8) انظر هذه الروايات: شرح مشكل الآثار (٧ / ٢١٧-٢١٩).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا اثنين، وهما:

الأول: يحيى بن سعيد الأنصاري، فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من طبقات المدلسين⁽¹⁾، فلا يضير تدليسه.

الثاني: إسماعيل بن أبي أويس: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه قتيبة ابن سعيد.

الحديث السابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ⁽²⁾ عَنِ الْأَعْرَجِ⁽³⁾ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " نَارُكُمْ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّكَ كَأَفِيَّةٍ، قَالَ: فَضَلَّتْ عَلَيْهِنَّ بِتِسْعَةٍ وَسِتِّينَ جُزْءًا كُلُّهُنَّ مِثْلُ حَرِّهَا"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن حبان⁽⁵⁾، وعبد الغني المقدسي⁽⁶⁾ من طريق أحمد بن أبي بكر الزهري، وعبد الغني المقدسي من طريق معن بن عيسى⁽⁷⁾، كلاهما عن مالك بن أنس به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا:

إسماعيل بن أبي أويس: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه أحمد بن أبي بكر، ومعن بن عيسى.

(1) طبقات المدلسين ص ٢٧.

(2) أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد. تقريب التهذيب ص ٣٠٢.

(3) الأعرج: عبد الرحمن بن هُرْمُز، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث. تقريب التهذيب ص ٣٥٢.

(4) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة، (٤ / ١٢١)، ح ٣٢٦٥.

(5) صحيح ابن حبان (١٦ / ٥٠٣)، ح ٧٤٦٢.

(6) ذكر النار ص ٦٦.

(7) المصدر نفسه.

الحديث الثامن:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " نَزَلَ نَبِيٌّ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ تَحْتَ شَجَرَةٍ فَلَدَغَتْهُ نَمَلَةٌ، فَأَمَرَ بِجَهَازِهِ فَأَخْرَجَ مِنْ تَحْتِهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِبَيْتِهَا فَأَحْرَقَ بِالنَّارِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ فَهَلَّا نَمَلَةٌ وَاحِدَةٌ" (1).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق الليث بن سعد بنحوه (2)، ومسلم من طريق عبد الله بن وهب بنحوه (3)، كلاهما عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة، وأخرجه مسلم عن قنينة بن سعيد عن المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد به بمثله (4).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

إسماعيل بن أبي أويس: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه المغيرة بن عبد الرحمن متابعة قاصرة.

الحديث التاسع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْرَجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا قَدْ اسْوَدُّوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ أَوْ الْحَيَاةِ - شَكَّ مَالِكٌ - فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً؟" (5).

(1) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم، (٤ / ١٣٠)، ح ٣٣١٩.

(2) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق؟ (٤ / ٦٢)، ح ٣٠١٩.

(3) صحيح مسلم، كتاب السلام، باب النهي عن قتل النمل، ص ١١٩٠، ح ٢٢٤١.

(4) المصدر نفسه.

(5) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، (١ / ١٣)، ح ٢٢.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب⁽¹⁾، وابن حبان من طريق معن بن عيسى⁽²⁾، كلاهما عن مالك به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

إسماعيل بن أبي أويس، صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه عبد الله بن وهب، ومعن بن عيسى.

الحديث العاشر:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الرَّجُلِ غَنَمٌ يَتَّبَعُ بِهَا شَعْفٌ"⁽³⁾ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعِ الْقَطْرِ يَفْرُ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن عبد الله بن مسلمة⁽⁵⁾، وعبد الله بن يوسف⁽⁶⁾، كلاهما عن مالك ابن أنس به بمثله غير أنهما قالوا (المسلم) بدل (الرجل).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

إسماعيل بن أبي أويس: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه عبد الله بن مسلمة، وعبد الله بن يوسف.

(1) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار، ص ١١٦، ح ١٨٤.

(2) صحيح ابن حبان (١ / ٤٠٨)، ح ١٨٢.

(3) شَعْفٌ: شَعْفَةٌ كُلُّ شَيْءٍ أَعْلَاهُ وَجَمَعُهَا شِعَافٌ، يريد به رأس جبلٍ من الجبال، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٤٨١).

(4) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال، (٤ / ١٢٧)، ح ٣٣٠٠.

(5) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب من الدين الفرار من الفتن، (١ / ١٣)، ح ١٨.

(6) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب التعرُّب في الفتنة، (٩ / ٥٣)، ح ٧٠٨٨.

المطلب الخامس: أسيد بن زيد: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: أسيد بن زيد بن نجیح، مولى صالح بن علي الهاشمي⁽¹⁾، أبو محمد الجمال⁽²⁾، ثم أنكر عليه أربعة أحاديث، ثم قال: يتبين على رواياته ضعف، وله غير ما ذكرت من الروايات، وعمامة ما يرويه لا يتابع عليه⁽³⁾.

أقوال العلماء فيه:

قال البزار: لم يكن به بأس⁽⁴⁾، وفي موضع: قد احتُمل حديثه مع شيعية شديدة فيه⁽⁵⁾، وفي موضع: حدّث بأحاديث لم يتابع عليها⁽⁶⁾.
وقال الساجي: سمعت أحمد بن يحيى الصوفي يحدث عنه بمناكير يطول ذكرها⁽⁷⁾، والدارقطني: ضعيف الحديث⁽⁸⁾، وفي موضع: متروك⁽⁹⁾، والخطيب: كان غير مَرَضِيٍّ في الرواية⁽¹⁰⁾، وضعفه كذلك ابن حجر⁽¹¹⁾، وفي موضع آخر: لم أرَ لأحد فيه توثيقاً⁽¹²⁾.
وقال النسائي⁽¹³⁾، والذهبي⁽¹⁴⁾: متروك.

-
- (1) الهاشمي: هذه النسبة إلى هاشم بن عبد مناف، وقيل للنبي صلى الله عليه وسلم نسبة إلى هاشم. الأنساب للسمعاني (٥ / ٦٢٤).
- (2) الجمال: هذه النسبة إلى حفظ الجمال وإكراثها من الناس في الطرق. الأنساب للسمعاني (٢ / ٨٢).
- (3) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٤٠٠).
- (4) إكمال تهذيب الكمال (٢ / ٢١٩).
- (5) تهذيب التهذيب (١ / ٣٠١).
- (6) مسند البزار (١ / ١٥٣).
- (7) إكمال تهذيب الكمال (٢ / ٢٢٠).
- (8) تاريخ بغداد (٧ / ٥١٧).
- (9) الضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ٩٠.
- (10) تاريخ بغداد (٧ / ٥١٥).
- (11) تقريب التهذيب ص ١١٢.
- (12) هدي الساري ص ٥٨٩.
- (13) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٥٥.
- (14) انظر: المستدرک على الصحيحين ومعه تعليقات الذهبي (٤ / ٢٣٢).

وقال ابن معين: كَذَّابٌ، قد أتيتُه ببغداد في الحدَّائين، فسمعتُه يُحدِّثُ بأحاديثٍ كَذِبٍ⁽¹⁾، وفي موضعٍ آخر: فأردتُ أن أقول له: يا كَذَّابٌ ففرقتُ⁽²⁾ من شِفَارِ الحدَّائين⁽³⁾، وقد ردَّ ابن حجر على ذلك فقال: أفرط ابن معين فكذبته⁽⁴⁾.

وقال ابن الجارود⁽⁵⁾، والهيثمي⁽⁶⁾: كَذَّابٌ، وذكر ابن الجوزي حديثاً موضوعاً فقال: هذا حديثٌ موضوعٌ، فأسيدهُ هو المُتَّهَمُ به⁽⁷⁾، وذكره سبط بن العجمي في الكذابين⁽⁸⁾، واتهمه ابن حبان بسرقة الحديث⁽⁹⁾، فقال: يروي عن الثقات المناكير، ويسرق الحديث ويُحدِّثُ به⁽¹⁰⁾.

خلاصة القول فيه:

يتضح من كلام ابن عدي أنَّ هذا الراوي ضعيف، ويرى الباحث أن الراوي أسيد بن زيد ضعيف، ولكن قد يتابع على حديثه، فقد يصدق الكاذب، كما أن البخاري لم يخرج له إلا رواية واحدة بمتابعة من عمران بن ميسرة شيخ البخاري، وقد روى فيها أسيداً عن هشيم بن بشير، وهو أوثق الناس في حصين بن عبد الرحمن، كما لا ننسى أن أسيداً من شيوخ البخاري، وهو أدري بشيوخه.

(1) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٢٩٢، والحدَّائون: وهي نسبة إلى حذو النعل وعملها. انظر: الأنساب للسمعاني (٢ / ١٩٠).

(2) فرقتُ: فرعتُ. انظر: لسان العرب (١٠ / ٣٠٥).

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٣٩٤)، وشِفَار: جمع شَفْرَة وهي حد الشيء، وحرفه. انظر: معجم مقاييس اللغة (٣ / ٢٠٠).

(4) تقريب التهذيب ص ١١٢.

(5) إكمال تهذيب الكمال (٢ / ٢٢٠).

(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١ / ٢٧٨).

(7) الموضوعات (٢ / ١٠).

(8) الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث ص ٧٣.

(9) سرقة الحديث: أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعى أنه سمعه أيضاً شيخ ذلك المحدث، أو أن يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراوٍ غيره من شاركه في طبقته. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢ / ١٢٥).

(10) المجروحين (١ / ١٨٠).

دراسة مروياته:

الراوي أسيد بن زيد له رواية واحدة في صحيح البخاري.
قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ فَضَيْلٍ (1) حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ ح قَالَ

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَحَدَّثَنِي أُسَيْدُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمْرُ مَعَهُ الْأُمَّةُ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُ مَعَهُ النَّفَرُ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُ مَعَهُ الْعَشْرَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُ مَعَهُ الْخَمْسَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُ وَحْدَهُ، فَتَنَزَّرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ (2) كَثِيرٌ، قُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ؛ هَؤُلَاءِ أُمَّتِي؟ قَالَ: لَا؛

وَلَكِنْ انظُرْ إِلَى الْأُنْفُقِ، فَتَنَزَّرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قَالَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ، وَهَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا قَدَّامَهُمْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ، قُلْتُ: وَلِمَ؟ قَالَ: كَانُوا لَا يَكْتُمُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَتَطَيَّرُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، فَقَامَ إِلَيْهِ عَكَاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ، ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ قَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ، قَالَ: سَبَقَكَ بِهَا عَكَاشَةُ (3).

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق سعيد بن منصور (4)، وأحمد (5) من طريق سريج بن النعمان، وشجاع بن مخلد، ثلاثتهم عن هُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ بِهِ بِنُحُوهِ، وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فِيهِ عِلَّةُ الْاِخْتِلَاطِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْعَلَائِيُّ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمُخْتَلَطِينَ (6)، وَهُمْ مِمَّنْ لَا يُوَثِّرُ اِخْتِلَاطُهُمْ عَلَى مَرْوِيَاتِهِمْ.

(1) ابْنُ فَضَيْلٍ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ فَضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ. انظر: تقريب التهذيب ص ٥٠٢.

(2) سَوَادٌ: هُوَ كُلُّ شَخْصٍ مِنْ إِنْسَانٍ أَوْ مَتَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ (٢ / ٤١٩).

(3) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ الرِّقَاقِ، بَابُ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ، (٨ / ١١٢)، ح ٦٥٤١.

(4) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى دُخُولِ طَوَائِفِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، ص ١٣٤، ح ٢٢٠.

(5) مُسْنَدُ أَحْمَدَ (٤ / ٢٦١)، ح ٢٤٤٨.

(6) الْمُخْتَلَطِينَ ص ٢١.

الثاني: هُشَيْمُ بن بشير: فيه علتان:

الأولى: التدايس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة في المدلسين⁽¹⁾، فلا بد من

التصريح بالسماع، وقد صرح بالإخبار في رواية مسلم.

الثانية: الإرسال: ولم يُذكَرَ أَنَّهُ أُرْسِلَ عن حصين بن عبد الرحمن⁽²⁾.

الثالث: أسيد بن زيد: ضعيف، ويتبين للباحث من خلال هذه الرواية أن البخاري روى له مقروناً حيث روى الحديث من طريق عمران بن ميسرة عن محمد بن فضيل، وأسيد بن زيد عن هشيم كلاهما (ابن فضيل، هُشَيْم) عن حصين بن عبد الرحمن به، وقد تابعه على روايته أيضاً: سعيد بن منصور، وسُريج بن النعمان، وشجاع بن مخلد.

وعن سبب رواية البخاري له رغم أنه ضعيف، قال أبو مسعود الدمشقي⁽³⁾: لعله كان عنده ثقة⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: يُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَكُونُ خَبْرَ أَمْرِهِ كَمَا يَنْبَغِي، وَإِنَّمَا سَمِعَ مِنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ، وَقَدْ وَافَقَهُ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ سُريجُ بْنُ النُّعْمَانِ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا، وَإِنَّمَا احْتِجَّ إِلَيْهِ فِرَارًا مِنْ تَكَرُّرِ الْإِسْنَادِ بَعِينِهِ؛ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ السَّنَدَ الْأَوَّلَ فِي الطَّبِ فِي بَابِ مَنْ اِكْتَوَى، ثُمَّ أَعَادَهُ هُنَا⁽⁵⁾، فَأُضِيفَ إِلَيْهِ طَرِيقُ هُشَيْمٍ⁽⁶⁾.

قال الباحث: رأي أبي مسعود، وابن حجر في أن أسيد كان عند البخاري ثقة، أو أنه لا يعرف أمره لا يستقيم، ورأي ابن حجر في أنه احتاج إليه فراراً من تكرير الإسناد بعينه احتمالاً قوياً، ولكن ذكر ابن عدي سبباً آخر للرواية عنه فقال: إنما أخرج له البخاري حديث هشيم؛ لأن هشيماً كان أثبت الناس في حصين⁽⁷⁾، ويبدو أن هذا الاحتمال قويٌّ كذلك، كما لا ننسى أنه شيخ البخاري، والبخاري أدرى بشيوخه، وقد توبع الحديث أيضاً.

(1) طبقات المدلسين ص ٤٧.

(2) انظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٩٤، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص ٣٣٣.

(3) أبو مسعود الدمشقي: هو إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، مُصَنِّفُ كِتَابِ أَطْرَافِ الصَّحِيحِينَ، وَأَحَدُ مَنْ بَرَزَ فِي هَذَا الشَّأْنِ. سير أعلام النبلاء (١٧ / ٢٢٧، ٢٢٨).

(4) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١١ / ٤٠٦).

(5) انظر هذا الحديث في صحيح البخاري، كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو، (٧ / ١٢٦)، ح ٥٧٠.

(6) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١١ / ٤٠٦).

(7) هدي الساري ص ٥٨٩.

المطلب السادس: بشر بن السريّ: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: بشر بن السريّ، أبو عمرو الأفوه⁽¹⁾، بصريّ،... له غرائب من الحديث عن الثوري ومسعر - يقصد ابن كدام - وغيرهما، وهو حسن الحديث ممن يكتب حديثه، ويقع في أحاديثه من النكرة؛ لأنه يروي عن شيخ يُحتمل، وأما هو في نفسه فلا بأس به⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد، وزاد: كثير الحديث⁽³⁾، وابن معين⁽⁴⁾، والفلاس⁽⁵⁾، والعجلي⁽⁶⁾، وأبو حاتم، وزاد: صالح⁽⁷⁾، وفي موضع آخر: ثبت صالح⁽⁸⁾، والدارقطني⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾، وابن حجر، وزاد: كان واعظاً متقناً، طعن فيه برأي جهّم⁽¹¹⁾، ثم اعتذر وتاب⁽¹²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾.

وقال الفلاس: سألت عبد الرحمن بن مهدي عن حديث إبراهيم بن طهمان، فقال: ممن سمعته؟ فقلت: حدّثناه بشر بن السريّ، فقال: سمعته من بشر بن السريّ وتسالني عنه؟ لا أُحدّثك به أبداً⁽¹⁴⁾.

(1) الأَفْوَه: سُمِّيَ بذلك لأنه كان يتكلم بالمواعظ. تهذيب الكمال (٤ / ١٢٣).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ١٦).

(3) تهذيب التهذيب (١ / ٣٩٥)، ولم أجد في طبقاته بل ذكره بدون أي كلام عليه. انظر: الطبقات الكبير (٨ / ٦٢).

(4) تاريخ ابن معين - رواية عثمان الدارمي - ص ٧٩.

(5) تهذيب التهذيب (١ / ٣٩٥).

(6) معرفة الثقات (١ / ٢٤٦).

(7) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١ / ٤٢٣).

(8) الجرح والتعديل (٢ / ٣٥٨).

(9) انظر: سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم ص ٧٠، وسؤالات السلمي للدارقطني ص ١٣١.

(10) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٢٦٨).

(11) الجهمية: هم أصحاب جهّم بن صفوان وهو من الجبرية الخالصة، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء. الملل والنحل (١ / ٨٥).

(12) تقريب التهذيب ص ١٢٣.

(13) الثقات (٨ / ١٣٩).

(14) الجرح والتعديل (٢ / ٣٥٨).

وقال أحمد: كان في الحديث متفهماً عجباً⁽¹⁾، وفي موضع آخر: متقناً للحديث متقناً عجباً⁽²⁾، والعقيلي: هو في الحديث مستقيم⁽³⁾.
 وقال البخاري: كان صاحب خير صدوقاً⁽⁴⁾، والدارقطني: وجدوا عليه في أمر المذهب، فحلف واعتذر إلى الحميدي في ذلك، وهو في الحديث صدوق⁽⁵⁾، وقد تقدم أنه وثقه.
 وقد ضعفه الحميدي حيث قال: كان بشر بن السريّ جهماً لا يحل أن يكتب عنه⁽⁶⁾.
 وقد ردّ على هذا ابن معين، والذهبي: فقال ابن معين: رأيت بشر بن السريّ مستقبلاً للكعبة يدعو على قوم يرمونه برأي جهم، وقال: معاذ الله أن أكون جهماً⁽⁷⁾، والذهبي: بل حديثه حجة، وصحّ أنه رجع عن التجهم⁽⁸⁾.

خلاصة القول فيه:

كان سبب كلام ابن عدي في بشر بن السريّ هو أن له غرائب عن الثوري وميسر، وما يقع في حديثه من النكرة الذي ليس بسببه، ولكن بسبب الشيخ الذي يروي عنه، وبعد استعراض أقوال العلماء فيه، وجد الباحث أن كل العلماء وثقوه إلا الحميدي فطعن فيه بالتجهم، ولكن نفي ابن معين والذهبي ذلك عنه لتوبته من ذلك، فخلاصة الحكم عليه أنه ثقة، ولكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ما علله به ابن عدي، وفي صحيح البخاري ليس له إلا رواية واحدة ليست عمن ذكرهم ابن عدي، بل عن شيخه نافع.

(1) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٣٤٠).

(2) المصدر نفسه (٣ / ١٣١، ٣٠٤).

(3) الضعفاء الكبير (١ / ١٦١).

(4) تهذيب الكمال (٤ / ١٢٥).

(5) سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم ص ٧٠.

(6) الضعفاء الكبير (١ / ١٦١).

(7) تاريخ ابن معين _ رواية الدوري _ (٤ / ١٨٨).

(8) سير أعلام النبلاء (٩ / ٣٣٣).

المطلب السابع: ثابت بن محمد الشيباني: وله أربع روايات:

قال ابن عدي: ثابت بن محمد الزاهد، كوفي، ثم أنكر عليه ثلاثة أحاديث رواها عن سفيان الثوري، ثم قال: وهو عندي ممن لا يعتمد الكذب، ولعله يخطئ، وله عن الثوري وعن غيره غير ما ذكرت، وفي أحاديثه يُشْتَبَهُ عليه فيرويه حسب ما يستحسنه، والزُّهَّاد والصالحون كثيراً ما يُشْتَبَهُ عليهم فيروونها على حُسْنِ نياتهم⁽¹⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بِمُطَيَّن⁽²⁾، وابن عدي⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾.

وقال أبو حاتم⁽⁵⁾، والذهبي⁽⁶⁾، وابن حجر⁽⁷⁾: صدوق، وزاد ابن حجر: زاهد، يخطيء في أحاديث.

وضعفه الحاكم فقال: ليس بضابط⁽⁸⁾، والدارقطني: ليس بالقوى لا يضبط، وهو يخطيء في أحاديث كثيرة⁽⁹⁾.

وقال ابن حجر: قد ذكره البخاري في الضعفاء، وأورد له حديثاً، وبَيَّن أن العلة فيه من غيره⁽¹⁰⁾، وقد ردَّ على ذلك الذهبي فقال: العجب من البخاري حدَّث عن ثابت بن محمد الزاهد في صحيحه، وذكره في كتاب الضعفاء⁽¹¹⁾.

وقد أوضح الذهبي سبب تضعيفه فقال: ضَعَّفَ لغلطه عن الثوري، وعدَّه⁽¹²⁾.

ويبدو للباحث أن سبب ذكر البخاري له في الضعفاء ثم روايته عنه أن ثابت بن محمد من شيوخه، وهو أدرى بشيوخه من غيره، كما أنه كان ينتقي من أحاديثهم، وقد يكون تضعيفه

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٩٦).

(2) تهذيب الكمال (٤ / ٣٧٦).

(3) أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح ص ١٠٨.

(4) الثقات (٨ / ١٥٨).

(5) الجرح والتعديل (٢ / ٤٥٨).

(6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٢٨٣).

(7) تقريب التهذيب ص ١٣٣.

(8) تهذيب التهذيب (٢ / ١٤).

(9) المصدر نفسه (٢ / ١٣).

(10) تهذيب التهذيب (٢ / ١٤)، ولم أجده في كتاب الضعفاء الصغير للبخاري.

(11) سير أعلام النبلاء (١٧ / ٢٩٩).

(12) المغني في الضعفاء (١ / ١٨٧).

لغلطه عن سفيان الثوري خاصة، كما أن أحاديثه عن سفيان الثوري لها متابعات في الصحيح نفسه، ولا ننسى أنه من الزهاد المتصوفة، وهم متساهلون في الرجال.

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي سببين لكلامه في ثابت بن محمد، وهما: أنه يخطيء ولا يتعمد الكذب، وخاصة في حديث الثوري، وأنه يُشْتَبَهُ عليه فيروى الأحاديث حسب ما يستحسنه؛ لأنه من الزهاد، وهم معروفون بالتساهل، ويرى الباحث أن الراوي ثابت بن محمد صدوق يخطيء خاصة في حديثه عن الثوري، وسبب ضعفه هذا ليس التعمد، وإنما التساهل لأنه من الزهاد.

دراسة مروياته:

الراوي ثابت بن محمد له أربع روايات في صحيح البخاري بالمكرر، ثلاثة بدون المكرر، اثنتان منها عن سفيان الثوري.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَهَجَّدَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: "اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قِيمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ الْحَقُّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ خَاصَمْتُ، وَبِكَ حَاكَمْتُ، فَأَغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ"⁽¹⁾، وبنفس الإسناد أخرجه في موضع آخر بنحوه⁽²⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى { وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة }، القيامة: ٢٢، ٢٣، (٩ / ١٣٢)، ح ٧٤٤٢.

(2) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى { وهو الذي خلق السموات والأرض بالحق }، الأنعام: ٧٣، (٩ / ١١٧)، ح ٧٣٨٥.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن قبيصة بن عقبة⁽¹⁾، وأبي نعيم الأصبهاني في مستخرجه من طريق النعمان ابن عبد السلام⁽²⁾، كلاهما عن عن سفيان الثوري به بنحوه. وأخرجه البخاري عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق بن همام عن ابن جريج به بنحوه⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة:

الأول: طاووس بن كيسان: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين⁽⁴⁾، فلا يضير تدليسه.

الثاني: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج فيه علتان:

الأولى: الإرسال: لكنه لم يُذكر أنه أرسل عن الأعمش⁽⁵⁾.

الثانية: التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽⁶⁾، فلا بد أن يصرح

بالسماع، وقد صرح بالسماع عند البخاري من طريق عبد الرزاق بن همام.

الثالث: سفيان الثوري فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية⁽⁷⁾، فلا

يضير تدليسه.

الرابع: ثابت بن محمد: صدوق يخطئ خاصة في حديثه عن الثوري، وقد تابعه قبيصة

ابن عقبة.

(1) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى { وهو الذي خلق السموات والأرض بالحق }، الأنعام:

٧٣، (٩ / ١١٧)، ح ٧٣٨٥.

(2) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم (٢ / ٣٦٦).

(3) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى { يريدون أن يبذلوا كلام الله }، الفتح: ١٥، (٩ / ١٤٤)،

ح ٧٤٩٩.

(4) طبقات المدلسين ص ٢١.

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٢٩، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص ٢١١.

(6) طبقات المدلسين ص ٤١.

(7) المصدر نفسه ص ٣٢.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ عَنْ مَسْرُوقٍ (1) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (2) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَنْ سُفْيَانَ عَنْ زُبَيْدٍ (3) عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ " (4).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن الأعمش به بمثله (5)، والبخاري من طريق الفضل بن دُكَيْنٍ بنحوه (6)، وابن ماجه بمثله، وفيه تقديم وتأخير (7) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، ويحيى القطان، أربعتهم عن

سفيان الثوري عن زُبَيْدٍ اليامي به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة:

الأول: إبراهيم بن يزيد النَّخَعِي (8) فيه علة الإرسال، وقد قال الشعبي يروي عن مسروق، ولم يسمع منه حرفاً، وردَّ العلالي على ذلك فقال: روايته عن مسروق ثابتة في الكتب (9)، وعلى أية حال فقد روى له البخاري مقروناً مع عبد الله بن مَرْثَةَ. الثاني: الأعمش: وهو سليمان بن مهران، ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين (10)، وبالتالي لا يضير تدليسه.

(1) مَسْرُوقٌ: هو مَسْرُوقُ بن الأجدع الهمداني، أبو عائشة الكوفي. انظر: تقريب التهذيب ص ٥٢٨.

(2) عبد الله: هو عبد الله بن مسعود بن غافل. الإصابة في تمييز الصحابة (٤ / ١٩٨).

(3) زُبَيْدٌ: هو زُبَيْدُ بن الحارث اليامي، أبو عبد الرحمن الكوفي. تقريب التهذيب ص ٢١٣.

(4) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب ما ينهى من دعوى الجاهلية، (٤ / ١٨٤)، ح ٣٥١٩.

(5) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ليس منا من ضرب الخدود، (٢ / ٨٢)، ح ١٢٩٧.

(6) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب، (٢ / ٨١)، ح ١٢٩٤.

(7) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن ضرب الخدود، وشق الجيوب، (١ / ٥٠٤)، ح ١٥٨٤.

(8) النَّخَعِي: هذه النسبة إلى النَّخَعِ، وهي قبيلة من العرب نزلت الكوفة. الأنساب للسمعاني (٥ / ٤٧٣).

(9) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٤١.

(10) طبقات المدلسين ص ٣٣.

الثالث: سفيان الثوري: سبق في الحديث الأول القول بأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثانية من المدلسين، فلا يضير تدليسه.

الرابع: ثابت بن محمد: صدوق يخطئ خاصة في حديثه عن الثوري، وقد تابعه عبد الرحمن بن مهدي في الإسناد الأول، وعبد الرحمن بن مهدي، والفضل بن ذكّين، ووكيع ابن الجراح، ويحيى القطان في الإسناد الثاني.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: وقال ثابتٌ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ⁽¹⁾ عَنْ مُحَارِبٍ⁽²⁾ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: " أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَضَانِي وَرَادَنِي"⁽³⁾.

هذا الحديث من المعلقات، وقد ورد موصولاً في روايات صحيح البخاري الأخرى، ووصله الإسماعيلي، وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق ثابت بن محمد عن مسعر بن كدام به⁽⁴⁾.

(1) مسعر: هو مسعر بن كدام، أبو سلمة الكوفي. تقريب التهذيب ص ٥٢٨.

(2) مُحَارِب: هو مُحَارِب بن دِثَار الكوفي القاضي. تقريب التهذيب ص ٥٢١.

(3) صحيح البخاري، كتاب الهبة وفضلها، باب الهبة المقبوضة وغي المقبوضة والمقسومة وغير المقسومة، (٣ / ١٦١)، ح ٢٦٠٣.

(4) انظر: تعليق التعليق على صحيح البخاري (٣ / ٣٦٢).

المطلب الثامن: ثور بن يزيد: وله خمس روايات:

قال ابن عدي: ثور بن يزيد الكعاعي⁽¹⁾ الشامي، حمصي⁽²⁾، يكنى أبا خالد، مات ببيت المقدس، ثم أنكر عليه سبعة أحاديث، ثم قال: وله غير ما ذكرت أحاديث صالحة، وقد روى عنه الثوري، وابن عيينة، ويحيى القطان، وغيرهم من الثقات، ووثقوه، ولا أرى بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة أو صدوق، وله جزء من المسند لعله يبلغ مائتي حديث أو أكثر، ولم أر في أحاديثه أنكر من هذا الذي ذكرته، وهو مستقيم الحديث، صالح في الشاميين⁽³⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه محمد بن إسحاق⁽⁴⁾، ويحيى القطان⁽⁵⁾، وفي موضع: ما رأيت شامياً أوثق منه⁽⁶⁾، وابن سعد⁽⁷⁾، والعجلي⁽⁸⁾، وابن شاهين⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾، وابن حجر⁽¹¹⁾، وزاد: ثبت، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹²⁾.

وقال أبو حاتم: صدوق حافظ⁽¹³⁾، وعبد الرحمن بن الحكم: شيخ⁽¹⁴⁾.

(1) الكعاعي: هذه النسبة إلى قبيلة يقال لها كعاع، نزلت الشام، وأكثرهم نزل حمص. الأنساب للسمعاني

(١١٨ / ٥).

(2) حمصي: حمص: بلدة من بلاد الشام. الأنساب للسمعاني (٢ / ٢٦٣).

(3) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ١٠٢_١٠٤).

(4) الجرح والتعديل (٢ / ٤٦٩).

(5) سؤالات أبي عبيد الأجرى لأبي داود (٢ / ٢٣٥).

(6) تهذيب الكمال (٤ / ٤٢٢).

(7) الطبقات الكبير (٩ / ٤٧١).

(8) معرفة الثقات (١ / ٢٦١).

(9) تاريخ أسماء الثقات (١ / ٥٣).

(10) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السنة (١ / ٢٨٥).

(11) تقريب التهذيب ص ١٣٥.

(12) الثقات (٦ / ١٢٩).

(13) الجرح والتعديل (٢ / ٤٦٩).

(14) المصدر نفسه.

وهذا الراوي فيه علة القدر⁽¹⁾، وممن ذكر ذلك ابن سعد⁽²⁾، والعجلي⁽³⁾، وابن حبان⁽⁴⁾،
والذهبي⁽⁵⁾، وزاد: أخرجوه من حمص، وأحرقوا داره، وابن حجر⁽⁶⁾.

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي سبب الكلام في ثور بن يزيد، وهو إنكاره عليه سبعة أحاديث، وهذه الأحاديث لا شيء منها في صحيح البخاري، ثم أكد أنه لا بأس بحديثه إذا روى عنه ثقة أو صدوق، بمعنى إذا روى عنه أحد غير ذلك وهو الضعيف فحديثه ضعيف، فالمعتبر في ذلك الراوي عنه، ورأي الباحث هو أن هذا الراوي ثقة لتوثيق العلماء له، إلا أنه يرى القدر؛ فلذلك لا بد من حل هذه العلة خلال دراسة أحاديثه، فالخلاصة أنه: ثقة كان يرى القدر.

دراسة مروياته:

الراوي ثور بن يزيد له خمس روايات بالمكرر، وهي أربعة بدون المكرر.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ الدَّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ أَنَّ عُمَيْرَ بْنَ الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّهُ أَتَى عَبْدَةَ بْنَ الصَّامِتِ وَهُوَ نَازِلٌ فِي سَاحَةِ حِمصَ، وَهُوَ فِي بِنَاءٍ لَهُ، وَمَعَهُ أُمَّ حَرَامٍ⁽⁷⁾، قَالَ عُمَيْرٌ: فَحَدَّثْتَنَا أُمَّ حَرَامٍ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ الْبَحْرَ قَدْ أُوجِبُوا، قَالَتْ أُمَّ حَرَامٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا فِيهِمْ؟ قَالَ: أَنْتِ فِيهِمْ؟ ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ مَدِينَةَ قَيْصَرَ مَغْفُورٌ لَهُمْ، فَقُلْتُ: أَنَا فِيهِمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: لَا"⁽⁸⁾.

(1) القدريّة: هم من يقول: إن الله لم يخلق أفعال العباد، وأن المعاصي لم يقدرها الله على العباد ولم يخلقها.

انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١ / ١٧٢).

(2) الطبقات الكبير (٩ / ٤٧١).

(3) معرفة النقات (١ / ٢٦١).

(4) النقات (٦ / ١٢٩).

(5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السنة (١ / ٢٨٥).

(6) تقريب التهذيب ص ١٣٥.

(7) أم حَرَام: هي أم حرام بنت ملحان، خالة أنس بن مالك. الإصابة في تمييز الصحابة (٨ / ٣٧٥).

(8) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في قتال الروم، (٤ / ٤٢)، ح ٢٩٢٤.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾ من طريق حماد بن زيد، والبخاري⁽³⁾، ومسلم⁽⁴⁾ من طريق الليث بن سعد كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن يحيى بن حبان عن أنس بن مالك عن أم حرام، كل هذه الروايات بمعنى الرواية التي هنا مع زيادات أخرى في القصة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة، وهم:

الأول: خالد بن معدان الشامي فيه علتان:

الأولى: الإرسال: ولكنه لم يُذكر أنه أرسل عن عمير بن الأسود⁽⁵⁾.

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من طبقاته⁽⁶⁾، فلا يضير تدليسه.

الثاني: ثور بن يزيد: ثقة يرى القدر، وهذا الحديث لا علاقة له بهذه البدعة.

الثالث: يحيى بن حمزة: ثقة رمي بالقدر⁽⁷⁾، وكما تقدم فالحديث لا علاقة له بهذه البدعة.

الرابع: إسحاق بن يزيد وهو إسحاق بن إبراهيم بن يزيد، قال ابن حجر: صدوق ضَعْف

بلا مُسْتَنَد⁽⁸⁾، وقد درسه الباحث ورجَّح توثيقه.

(1) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ركوب البحر، (٤ / ٣٦)، ح ٢٨٩٥.

(2) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الغزو في البحر، ص ١٠٢٤، ح ١٩١٢.

(3) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فضل من يصرع في سبيل الله فمات فهو منهم، (٤ / ١٨)،

ح ٢٨٠٠.

(4) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الغزو في البحر، ص ١٠٢٤، ح ١٩١٢.

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٧١، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص ٩٣.

(6) طبقات المدلسين ص ٣١.

(7) تقريب التهذيب ص ٥٨٩.

(8) المصدر نفسه ص ٩٩.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ (1) عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ (2) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَعَامِهِ، وَقَالَ مَرَّةً: إِذَا رَفَعَ مَائِدَتَهُ قَالَ: " الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَانَا وَأَرْوَانَا غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مَكْفُورٍ"، وَقَالَ مَرَّةً: " الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّنَا غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مُودَّعٍ وَلَا مُسْتَغْنَى رَبَّنَا" (3)، وأخرجه بنفس الإسناد بنحو المتن الثاني (4).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد من طريق معاوية بن صالح (5)، والسري بن ينعم (6)، كلاهما عن عامر ابن جشيب عن خالد بن معدان به، كلاهما بمثل الرواية الثانية لحديثنا، مع زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: خالد بن معدان الشامي، وقد تقدم في الحديث الماضي أن فيه علتين:
الأولى: الإرسال: ولكنه لم يُذكر أنه أرسل عن أبي أمامة صدي بن عجلان (7).
الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من طبقاته، فلا يضير
تدليسه.

الثاني: ثور بن يزيد: ثقة يرى القدر، وهذا الحديث لا علاقة له بهذه البدعة.

(1) أبو عاصم: هو الضحّاك بن مخلد الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري. تقريب التهذيب ص 280.

(2) أبو أمامة: هو صدي بن عجلان بن الحارث، ويقال: ابن وهب، ويقال ابن عمرو بن وهب الباهلي، أبو أمامة، مشهور بكنيته. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (3/ 339).

(3) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب ما يقول إذا فرغ من طعامه، (7/ 82)، ح 5459.

(4) المصدر نفسه، ح 5458.

(5) مسند أحمد (36/ 592)، ح 22256.

(6) مسند أحمد (36/ 637)، ح 22301.

(7) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص 171، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص 93.

الحديث الثالث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽¹⁾ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " كِيلُوا طَعَامَكُمْ بِبَارِكٍ لَكُمْ"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽³⁾، وابن حبان⁽⁴⁾ من طريق الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد به، وأحمد⁽⁵⁾ من طريق عبد الله بن المبارك عن ثور بن يزيد به، والمصيصي⁽⁶⁾ من طريق بحير ابن سعد عن خالد بن معدان به بمثله، كما أخرجه ابن ماجه⁽⁷⁾، وأحمد⁽⁸⁾ من طريق بحير ابن

سعد عن خالد بن معدان عن المقدم بن معدي كريب عن أبي أيوب الأنصاري بمثله، وقد قال الدارقطني عن هذه الزيادة الإسنادية: والقول قول بحير بن سعد لأنه زاد⁽⁹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: خالد بن معدان الشامي، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول أن فيه علتين:

الأولى: الإرسال: ولكنه لم يذكر أنه أرسل عن المقدم بن معدي كريب⁽¹⁰⁾.

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من طبقاته، فلا يضير تدليسه.

الثاني: ثور بن يزيد: ثقة يرى القدر، وهذا الحديث لا علاقة له بهذه البدعة.

(1) المقدم: المقدم بن معدي كريب بن عمرو بن يزيد، يكنى أبا كريمة، وقيل كنيته أبو يحيى. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٦ / ١٦١).

(2) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب ما يستحب من الكيل، (٣ / ٦٧)، ح ٢١٢٨.

(3) المعجم الكبير (٢٠ / ٢٧٢)، ح ٦٤٣.

(4) صحيح ابن حبان (١١ / ٢٨٥)، ح ٤٩١٨.

(5) مسند أحمد (٢٨ / ٤١٥)، ح ١٧١٧٧.

(6) جزء حديث المصيصي ص ١١٠، ح ١٠٨.

(7) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب ما يرجى في كيل الطعام من البركة، (٢ / ٧٥١)، ح ٢٢٣٢.

(8) مسند أحمد (٣٨ / ٤٩٣)، ح ٢٣٥٠٨.

(9) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦ / ١٢٢).

(10) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٧١، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص ٩٣.

الثالث: الوليد بن مسلم الدمشقي، حيث ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة في المدلسين⁽¹⁾، ولم أجد له تصريحاً بالسماع غير أن ابن حجر قال: في رواية الإسماعيلي من طريق دُحَيْمٍ - يقصد عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي - عن الوليد بن مسلم حدثنا ثور بن يزيد⁽²⁾، فبذلك ينفى التدليس لتصريحه بالسماع.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ الْمَقْدَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرج ابن ماجه الجزء الأول من الحديث، وزاد عليه زيادة أخرى⁽⁴⁾، وأحمد الجزء الأول منه⁽⁵⁾ من طريق إسماعيل بن عياش، كما أخرج أحمد الجزء الأول من طريق بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ، الاثنان (إسماعيل، بقية) عن بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ بِهِ. وأما عن الجزء الثاني فقد أخرجه البخاري من طريق الصحابي الجليل أبي هريرة⁽⁶⁾. وقد جاء هذا الحديث عند البخاري بعد ذكره لحديث المقدم، فجعل حديث المقدم أصلاً، وأتبعه بحديث أبي هريرة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: خالد بن معدان الشامي، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول أن فيه علتين: الأولى: الإرسال: ولكنه لم يذكر أنه أرسل عن المقدم بن معدي كَرَب⁽⁷⁾.

(1) طبقات المدلسين ص ٥١.

(2) فتح الباري (٤ / ٣٤٥).

(3) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، (٣ / ٥٧)، ح ٢٠٧٢.

(4) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب الحث على المكاسب، (٦ / ٣٥٥)، ح ٢١٢٩.

(5) مسند أحمد (٢٨ / ٤٢٧)، ح ١٧١٩٠.

(6) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، (٣ / ٥٧)، ح ٢٠٧٣.

(7) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٧١، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص ٩٣.

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من طبقاته، فلا يضير تدليسه.
الثاني: ثور بن يزيد: ثقة يرى القدر، وهذا الحديث لا علاقة له بهذه البدعة.

المطلب التاسع: جرير بن حازم: وله ثلاث وخمسون رواية:

قال ابن عدي: جرير بن حازم بن زيد الجَهْضَمِيُّ⁽¹⁾ الأَزْدِيُّ⁽²⁾ البصريُّ، يكنى أبا النَّضْر، ثم ذكر له عن قتادة ثمانية أحاديث، ثم قال: وهذه الأحاديث عن قتادة عن أنس التي أَمَلَيْتُهَا لا يُتَابِعُ جَرِيرًا أَحَدٌ إِلا حَدِيثٌ وَاحِدٌ⁽³⁾، وله أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث، صالحٌ فيه إلا روايته عن قتادة؛ فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره، وهو عدي من ثقات المسلمين، حَدَّثَ عَنْهُ الأئمة من الناس⁽⁴⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه يحيى القطان⁽⁵⁾، وفي موضع: كان يهيم في الشيء⁽⁶⁾، وابن سعد⁽⁷⁾، وابن معين⁽⁸⁾، والعجلي⁽⁹⁾، وأبو حاتم⁽¹⁰⁾، والبخاري⁽¹¹⁾، والساجي⁽¹²⁾، والدارقطني⁽¹³⁾، والذهبي⁽¹⁴⁾، وفي موضع زاد: مشهور⁽¹⁵⁾، وابن حجر، وزاد: في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهاماً إذا حَدَّثَ مِنْ حَفْظِهِ⁽¹⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطيء؛ لأنَّ أكثر ما كان يُحَدِّثُ مِنْ حَفْظِهِ⁽¹⁷⁾.

(1) الجَهْضَمِيُّ: هذه النسبة إلى الجهاضمة، وهي مَحَلَّةٌ بالبصرة. الأنساب للسمعاني (٢ / ١٣٢).

(2) الأَزْدِيُّ: هذه النسبة إلى أَزْدِشَوَّة، وهو أزد بن الغوث. الأنساب للسمعاني (١ / ١٢٠).

(3) هو حديث كان النبي صلى الله عليه وسلم يمد صوته بالقراءة مداً، وقد أخرجه من طريق جرير عن قتادة عن أنس. الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ١٢٦)، وهو عند البخاري، وسيأتي بعد قليل في دراسة الأحاديث ص ٦٣.

(4) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ١٢٤ - ١٣٠).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٣٤٧).

(6) تهذيب التهذيب (١ / ٢٩٤).

(7) الطبقات الكبير (٩ / ٢٧٨).

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٨٧.

(9) معرفة الثقات (١ / ٢٦٦).

(10) الجرح والتعديل (٢ / ٥٠٦).

(11) مسند البزار (١٣ / ٢٦٢).

(12) تهذيب التهذيب (١ / ٢٩٥).

(13) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (١ / ٢٩١).

(14) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٢٩١)، وميزان الاعتدال (١ / ٣٩٢).

(15) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص ٥٨.

(16) تقريب التهذيب ص ١٣٨.

(17) الثقات (٦ / ١٤٥).

وقال البخاري: صحيح الكتاب إلا أنه ربما وهم في الشيء⁽¹⁾.
 وقال ابن معين: ليس به بأس⁽²⁾، وفي موضع آخر: جرير أمثل من أبي هلال⁽³⁾، وكان صاحب كتاب⁽⁴⁾، وقال الدوري: سألت ابن معين عن جرير بن حازم وأبي الأشهب⁽⁵⁾، فقال: جريرٌ أحسن حديثاً منه وأسنَد⁽⁶⁾، وقد تقدم توثيق ابن معين له.
 وقال أحمد: في بعض حديثه شيء، وليس به بأس⁽⁷⁾، وقال أيضاً: كان صاحب سنة⁽⁸⁾، وقال أيضاً: كان حافظاً⁽⁹⁾، وفي موضع آخر: زينته خصال، كان صاحب سنة عنده من الحديث أمرٌ عظيم⁽¹⁰⁾، وفي موضع آخر: كثير الغلط⁽¹¹⁾، وقال أيضاً: حدّث بالوهم بمصر، ولم يكن يحفظ⁽¹²⁾، وقال أيضاً: يروي عن أيوب السخّثياني عجائب⁽¹³⁾.
 وقال أبو زرعة⁽¹⁴⁾، وأبو حاتم⁽¹⁵⁾: صدوق، وزاد أبو حاتم: صالح، قدم هو والسريّ ابن يحيى مصر، وجرير بن حازم أحسن حديثاً منه، والسريّ أحلى منه، وقد تقدم توثيق أبي حاتم له.

-
- (1) علل الترمذي الكبير ص ١٣١، وعند ابن الجوزي: ربما يهم وهو صدوق. انظر: العلل المتناهية (١ / ٤٦٤)، وعند الذهبي: ربما يهم في الشيء. انظر: ميزان الاعتدال (١ / ٣٩٣).
- (2) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ١٠).
- (3) أبو هلال: هو محمد بن سلّيم البصري، صدوقٌ فيه لين. انظر: تقريب التهذيب ص ٤٨١، وقال ابن معين: صدوق. انظر: تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٤٩.
- (4) الجرح والتعديل (٢ / ٥٠٥).
- (5) أبو الأشهب: هو جعفر بن حيّان السّعدي، مشهورٌ بكنيته، ثقة. انظر: تقريب التهذيب ص ١٤٠.
- (6) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ١٨٥).
- (7) علل أحمد (رواية المروزي وغيره) ص ٧٢.
- (8) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٨)، وفي التهذيب: صالح صاحب سنة وفضل. انظر: تهذيب التهذيب (١ / ٢٩٥).
- (9) علل أحمد (رواية المروزي وغيره) ص ٩٥.
- (10) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ١٠٢).
- (11) تهذيب التهذيب (١ / ٢٩٥).
- (12) المصدر نفسه.
- (13) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٨٦).
- (14) الجرح والتعديل (٢ / ٥٠٧).
- (15) المصدر نفسه (٢ / ٥٠٥).

وقال النسائي: ليس به بأس⁽¹⁾، والساجي⁽²⁾، والأزدي⁽³⁾: صدوق، وزاد الساجي: حدّث بأحاديث وهم فيها، وهي مقلوبة، وزاد الأزدي: خرج عنه بمصر أحاديث مقلوبة، ولم يكن بالحافظ.

وقال عبد الرحمن بن غزوان: سمعت شعبة يقول: عليك بجرير فاسمع منه⁽⁴⁾، وقال وهب بن جرير: كان شعبة يأتي أبي، فيسأله عن أحاديث الأعمش، فإذا حدّثه قال: هكذا والله سمعته من الأعمش⁽⁵⁾، وقال شعبة: ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين: من هشام الدستوائي، وجرير بن حازم⁽⁶⁾.

وقال موسى بن إسماعيل: ما رأيت حماد بن سلمة يُعظّم أحدًا تعظيمه جرير⁽⁷⁾. وقال عبد الرحمن بن مهدي: جرير بن حازم أثبت عندي من قُرّة بن خالد⁽⁸⁾، وقال أيضاً: هو عندي فوق قُرّة بن خالد، فقال فلان: أحكي هذا عنك، قال: نعم، وقد علق عليه أبو داود فقال: وهذا عند الناس على غير هذا⁽⁹⁾.

وجرير بن حازم فيه ثلاث علل:

الأولى: الوهم بشكل عام، وخاصة في حديثه عن قتادة حتى إنه من شدة وهمه عن قتادة ضعفه كثير من العلماء فيه:

فقد ضعفه فيه ابن معين⁽¹⁰⁾، وأبو داود⁽¹¹⁾، والذهبي⁽¹²⁾، وابن حجر⁽¹³⁾.

(1) تهذيب الكمال (٤ / ٥٢٩).

(2) تهذيب التهذيب (١ / ٢٩٥).

(3) المصدر نفسه.

(4) الجرح والتعديل (١ / ١٣٦).

(5) المصدر نفسه (٢ / ٥٠٥).

(6) التاريخ الكبير للبخاري (٢ / ٢١٤).

(7) تهذيب الكمال (٤ / ٥٢٩).

(8) الجرح والتعديل (٢ / ٥٠٥)، وقُرّة بن خالد: هو قُرّة بن خالد السدوسي البصري، ثقة ضابط. تقريب التهذيب ص ٤٥٥.

(9) سوالات أبي عبيد الأجري لأبي داود (١ / ٤٣٠، ٤٣١).

(10) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ١٠).

(11) سوالات أبي عبيد الأجري لأبي داود (٢ / ١٢٤).

(12) تذكرة الحفاظ (١ / ١٩٩).

(13) تقريب التهذيب ص ١٣٨.

وقال أحمد: كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس يوقف أشياء، ويسند أشياء⁽¹⁾، وقال أيضاً: كان يُحدِّثُ بالتوهم أشياء عن قتادة يسندها بواطيل⁽²⁾.

ولكن ابن حجر يدافع عن صنيع البخاري بالرواية عنه من طريق قتادة فيقول: ما أخرج له البخاري من روايته عن قتادة إلا أحاديث يسيرة توبع عليها⁽³⁾.
وأما عن أوهامه في غير رواية قتادة، فقد قال الذهبي: اغتُفِرَتْ أوهامه في سَعَةِ ما روى⁽⁴⁾.

قال الباحث: سأدرس أحاديث جرير عن قتادة فقط، وسيتبين لنا ما هي هذه الأحاديث التي رواها عن قتادة؟ وهل توبع عليها أم لا؟

الثانية: الاختلاط:

ذكر كثير من العلماء أن جرير بن حازم اختلط، ومنهم: عبد الرحمن بن مهدي حيث قال: اختلط، وكان له أولادٌ أصحابُ حديث، فلما أحسوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع أحدٌ منه في حال اختلاطه شيئاً⁽⁵⁾، وابن سعد⁽⁶⁾، والبخاري⁽⁷⁾، وأبو داود⁽⁸⁾، وأبو حاتم: تغير قبل موته بسنة⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾، وابن حجر: مات سنة سبعين بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه⁽¹¹⁾.

هذا وقد ذكره العلائي في القسم الأول، وهم الذين لا يضر اختلاطهم⁽¹²⁾.

قال الباحث: قد تبين للباحث من خلال النصوص السابقة عن اختلاطه أنه اختلط في آخر عمره، فحجبه أبنائه عن التحديث، فلم يُحدِّثْ عنه أحدٌ في حال اختلاطه؛ فلذلك لا يضر اختلاطه شيئاً ما دام لم يؤثر على روايته.

(1) تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٥).

(2) شرح علل الترمذي (١/ ٢٨٤).

(3) هدي الساري ص ٥٩٤.

(4) سير أعلام النبلاء (٧ / ١٠٠).

(5) الجرح والتعديل (٢ / ٥٠٥).

(6) الطبقات الكبير (٩ / ٢٧٨).

(7) مسند الزيار (١٣ / ٢٦٢).

(8) سوالات أبي عبيد الأجري لأبي داود (٢ / ١٢٥).

(9) الجرح والتعديل (٢ / ٥٠٥).

(10) المغني في الضعفاء (١ / ١٩٨).

(11) تقريب التهذيب ص ١٣٨.

(12) المختلطين ص ١٧.

الثالثة: التديس:

قال ابن حجر: نسبه يحيى الحَمَّاني⁽¹⁾ إلى التديس⁽²⁾، وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين⁽³⁾، وهم الذين لا يضير تديسهم.

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي للراوي جرير بن حازم عن قتادة ثمانية أحاديث لم يتابع فيها إلا على حديث واحد، وهو موجود في صحيح البخاري، فجعل العلة في روايته عن شيخه قتادة فقط، ويرى الباحث أن الراوي جرير بن حازم ضعيف في قتادة، وقد اغتُفرت أوهامه في سعة ماروى، وأما عن اختلاطه، وتديسه، فلا يؤثر ذلك كما تقدم.

(1) يحيى الحَمَّاني: هو يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحَمَّاني، حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث.

تقريب التهذيب ص ٥٩٣.

(2) تهذيب التهذيب (١ / ٢٩٦).

(3) طبقات المدلسين ص ٢٠.

دراسة مروياته:

الراوي جرير بن حازم له ثلاث وخمسون رواية، وسيدرس الباحث لهذا الراوي ما ضَعَّفَ فيه، وهو روايته عن قتادة، حيث أن له ثلاث روايات عن قتادة بدون المكرر، أما بالمكرر فله ست روايات عنه.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ⁽¹⁾ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: " كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَخْمَ الْيَدَيْنِ لَمْ أَرْ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَكَانَ شَعْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَبًا لَنَا جَعْدٌ⁽²⁾ وَلَا سَبَطٌ⁽³⁾"⁽⁴⁾، وأخرج نفسه الأول مع زيادة عن محمد بن الفضل⁽⁵⁾، ونصفه الثاني مع زيادة من طريق وهب بن جرير⁽⁶⁾، وهي الطريق التي صرح فيها بسؤاله لأنس، كلاهما عن جرير به.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽⁷⁾، ومسلم⁽⁸⁾ من طريق حبان بن هلال، ومسلم من طريق عبد الصمد ابن عبد الوارث⁽⁹⁾، كلاهما عن همام بن يحيى بن دينار عن قتادة بن دعامة به مختصراً.

(1) مُسْلِمٌ: هو مُسْلِمُ بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي، أبو عمرو البصري. تقريب التهذيب ص ٥٢٩.

(2) الجَعْدُ في صفات الرجال يكون مَدْحًا وَدَمًا: فالمدح معناه أن يكون شديد الأسر والخلق، أو يكون جَعْدَ الشَّعْرِ وهو ضدُّ السَّبَطِ لأنَّ السَّبُوطَةَ أَكْثَرُهَا في شعور العجم، وأما الدَّمُ فهو القَصِيرُ المُتَرَدِّدُ الخَلْقَ. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٢٧٥).

(3) السَّبَطُ بسكون الباء وكسرِها: المُمْتَدُّ الذي ليس فيه تَعَقُّدٌ وَلَا نُوٌّ، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٣٣٤).

(4) صحيح البخاري كتاب اللباس، باب الجعد، (٧ / ١٦٢)، ح ٥٩٠٦.

(5) المصدر نفسه، ح ٥٩٠٧.

(6) صحيح البخاري كتاب اللباس، باب الجعد، (٧ / ١٦١)، ح ٥٩٠٥.

(7) المصدر نفسه، ح ٥٩٠٣.

(8) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب صفة شعر النبي صلى الله عليه وسلم، ص ١٢٣٢، ح ٢٣٣٨.

(9) المصدر نفسه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: قتادة بن دعامة فيه علة التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽¹⁾، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بسؤاله لأنس عند البخاري من طريق وهب ابن جرير.

الثاني: جرير بن حازم: ضعيف في قتادة، وقد تابعه همام بن يحيى بن دينار.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ الْأَزْدِيُّ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: " كَانَ يَمُدُّ مَدًّا"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق همام بن يحيى بن دينار بمعناه⁽³⁾، والطبراني من طريق حرب بن شداد بنحوه⁽⁴⁾، كلاهما عن قتادة بن دعامة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: قتادة بن دعامة، وقد تقدم في الحديث السابق أن فيه علة التدليس، وأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في هذه الرواية نفسها.

الثاني: جرير بن حازم: ضعيف في قتادة، وقد تابعه حرب بن شداد، ومام بن يحيى بن دينار.

(1) طبقات المدلسين ص ٤٣.

(2) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب مد القراءة، (٦ / ١٩٥)، ح ٥٠٤٥.

(3) المصدر نفسه، ح ٥٠٤٦.

(4) المعجم الأوسط (٥ / ١٣١)، ح ٤٨٦٨.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهَيْكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا⁽¹⁾ لَهُ فِي عَبْدٍ أَعْتَقَ كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا يُسْتَسْعَ⁽²⁾ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ"⁽³⁾، وأخرجه مختصرًا من طريق يحيى بن آدم عن جرير به⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق عبد الله بن المبارك بنحوه، وفيه زيادة⁽⁵⁾، ويزيد بن زريع بنحوه، وفيه زيادة⁽⁶⁾، ومسلم بنحوه⁽⁷⁾ من طريق إسماعيل بن إبراهيم، وعيسى بن يونس، أربعتهم عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بن دعامة به، وكلهم ذكر الاستسعاء. وأخرجه أحمد بدون ذكر الاستسعاء⁽⁸⁾، والدارقطني، وفيه الاستسعاء موقوفًا على قتادة من قوله⁽⁹⁾ من طريق همام بن منبه عن قتادة به، وأحمد من طريق شعبة بن الحجاج عن قتادة به بدون ذكر الاستسعاء⁽¹⁰⁾، ومن طريق هشام الدستوائي عن قتادة عن بشير بن نهيك، وليس بينهما النضر ابن أنس، بدون ذكر الاستسعاء⁽¹¹⁾.

(1) الشَّقْصُ والشَّقِيصُ : النصيب في العين المُشْتَرَكَة من كل شيء. النهاية في غريب الحديث (٢ / ٤٩٠).

(2) يُسْتَسْعَ: اِسْتَسْعَى: أي اتبع فيما بقي عليه فطلبه بالسعي في فكك رقبته. هدي الساري ص ٢١٣.

(3) صحيح البخاري، كتاب الشركة، باب الشركة في الرقيق، (٣ / ١٤١)، ح ٢٥٠٤.

(4) صحيح البخاري، كتاب العتق، باب إذا أعتق نصيبًا في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة، (٣ / ١٤٥)، ح ٢٥٢٦.

(5) صحيح البخاري، كتاب الشركة، باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل، (٣ / ١٣٩)، ح ٢٤٩٢.

(6) صحيح البخاري، كتاب العتق، باب إذا أعتق نصيبًا في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة، (٣ / ١٤٥)، ح ٢٥٢٧.

(7) صحيح مسلم، كتاب العتق، باب ذكر سعاية العبد، ص ٧٧٧، ح ١٥٠٣.

(8) مسند أحمد (١٤ / ٢٣٥)، ح ٨٥٦٥.

(9) سنن الدارقطني (٥ / ٢٢٣)، ح ٣٦٩٨.

(10) مسند أحمد (١٦ / ٨٧)، ح ١٠٠٥١.

(11) مسند أحمد (١٦ / ٥٠٨)، ح ١٠٨٧٣.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا أربعة، وهم:

الأول: بشير بن نَهيك، فقد قال عنه البخاري: لا أرى له سماعاً من أبي هريرة⁽¹⁾. وقد ردَّ على ذلك العلاني فقال: وقد احتج هو ومسلم في كتابيهما بروايته عن أبي هريرة، والجمع بين ذلك أنَّ وكيعاً روى عن عمران بن حُدَيْر عن أبي مجلَز عن بشير بن نَهيك قال: أتيت أبا هريرة بكتاب، وقلت له: هذا حديث أرويه عنك، قال: نعم، والإجازة أحد أنواع التحمل، فاحتج به الشيخان لذلك، وما ذكره الترمذي ليس فيه إلا نفي السماع، فلا تناقض⁽²⁾، فبذلك يتبين أنَّ روايته عن أبي هريرة صحيحة.

الثاني: قتادة بن دِعامَة، وقد تقدم في الحديث الأول أن فيه علة التدليس، وأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع عند البخاري من طريق يزيد بن زُرَيْع.

الثالث: جرير بن حازم: ضعيف في قتادة، وقد تابعه سعيد بن أبي عروبة فذكر الاستسعاء، وتابعه شعبة بن الحجاج، وهشام الدَّسْتَوَائِي، وهمام بن منبه كلهم بدون ذكر الاستسعاء، وفي أحد المواضع جعل هماماً الاستسعاء موقوفاً على قتادة.

الرابع: أبو النُّعْمَان: وهو محمد بن الفضل الملقب بعارم: قال الدارقطني: ثقة، وتغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر⁽³⁾، وقد تابعه يحيى بن آدم.

علة الحديث:

قال الدارقطني: روى هذا الحديث شعبة وهشام، وهما أثبت من روى عن قتادة، ولم يذكر في الحديث الاستسعاء، ووافقهما همام، وفصل الاستسعاء من الحديث، فجعله من رواية قتادة⁽⁴⁾.

وقد نقل الإمام النووي بعض أقوال من رجح رواية شعبة وهشام لموافقة همام لهما⁽⁵⁾، وكذلك نقلها ابن حجر⁽⁶⁾.

(1) علل الترمذي الكبير ص ٢٠٧.

(2) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٥٠.

(3) سؤالات السلمي للدارقطني ص ٣١٢.

(4) كتاب التتبع ص ١٥٠، وهو مطبوع ضمن كتاب الإلزامات والتتبع.

(5) انظر هذه الأقوال في شرح النووي على مسلم (١٠ / ١٣٦).

(6) انظر هذه الأقوال في فتح الباري شرح صحيح البخاري (٥ / ١٥٧).

ويرى الباحث أن الروايتين كلتيهما صحيحتان لأنَّ جرير بن حازم لم يتفرد به، بل تابعه عليه سعيد بن أبي عروبة، بل قال البخاري بعد أن ذكر حديث سعيد بن أبي عروبة: تابعه حجاج بن حجاج، وأبان بن موسى، وموسى بن خلف عن قتادة به⁽¹⁾، وقد سأل الترمذي البخاريَّ عنهما فقال: الحديثان جميعاً صحيحان، والمعنى فيه قائم، وذكر فيه عامتهم عن قتادة السعاية إلا شعبة، قال الترمذي: وكأنه قوى حديث سعيد بن أبي عروبة في أمره بالسعاية⁽²⁾.

وأوضح ابن حجر سبب قبول رواية سعيد التي ذكر فيها الاستسعاء فقال: سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له، وكثرة أخذه عنه من همام وهشام وشعبة، وإن كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينافيا ما رواه، وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه، وليس المجلس متحدًا حتى يُتَوَقَّفَ في زيادة سعيد فإنَّ ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منهما فسمع منه ما لم يسمعه غيره، وهذا كله لو انفرد، وسعيد لم ينفرد⁽³⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب العتق، باب إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه

على نحو الكتابة، (٣ / ١٤٥)، ح ٢٥٢٧.

(2) علل الترمذي الكبير ص ٢٠٤.

(3) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٥ / ١٥٨).

المطلب العاشر: حسان بن إبراهيم: وله أربع روايات:

قال ابن عدي: حسان بن إبراهيم الكرماني⁽¹⁾، ثم أنكر عليه عدة أحاديث، ثم قال: وله شيء من الأصناف، وله حديث كثير، وقد حدثت بإفرادات كثيرة عن أبان بن تغلب أيضاً عن إبراهيم الصائغ، وعن ليث بن أبي سليم وعاصم الأحول وسائر الشيوخ، فلم أجد له أنكر مما ذكرته من هذه الأحاديث، وهو عندي من أهل الصدق إلا أنه يغلط في الشيء، وليس ممن يُظنُّ به أنه يتعمد في باب الرواية إسناداً أو متناً، وإنما هو وهم منه، وهو عندي لا بأس به⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن معين⁽³⁾، وفي موضع: ليس به بأس⁽⁴⁾، وفي موضع آخر: ليس به بأس إذا حدثت عن ثقة⁽⁵⁾.

ووثقه كذلك ابن المديني⁽⁶⁾، والدارقطني⁽⁷⁾، والذهبي⁽⁸⁾، وفي موضع آخر: صدوق موثوق⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ⁽¹⁰⁾.

وقال أحمد: حديثه حديث أهل الصدق⁽¹¹⁾، وسئل عن حديثين يرويهما حسان فقال عن الأول: ليس هذا من حديث عاصم الأحول هذا من حديث ليث بن أبي سليم⁽¹²⁾، وأما الحديث الآخر فأنكره جداً، وقال: اضرب عليه⁽¹³⁾.

(1) الكرماني: هذه النسبة إلى بلدان شتى: مثل: خبيص، وجيرفت، والسيرجان، وبردسير، يقال لجميعها كرماني، وقيل بفتح الكاف، وهو الصحيح، غير أنه اشتهر بكسر الكاف. الأنساب للسمعاني (٥ / ٥٦)، وكرماني إقليم يقع بين إقليم فارس غرباً، وإقليم مكران والمفازة الكبرى شرقاً، والخليج العربي جنوباً، وفيه يمتد رأس هرمز وقاعدة الإقليم مدينة كرماني. انظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (٢ / ٢٥٦).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٣٧٢-٣٧٥).

(3) تاريخ بغداد (٩ / ١٧٥).

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٠٠.

(5) سوالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٣٠.

(6) تهذيب التهذيب (٢ / ٢٤٥).

(7) سوالات ابن بكير للدارقطني ص ٣٠.

(8) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٣٢٠).

(9) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ١٦٨.

(10) الثقات (٦ / ٢٢٤).

(11) الجرح والتعديل (٣ / ٢٣٨).

(12) ليث بن أبي سليم: قال عنه أحمد: مضطرب الحديث. العلال ومعرفة الرجال (٢ / ٣٧٩).

(13) العلال ومعرفة الرجال (٢ / ٣٨١).

وقال أبو زرعة : لا بأس به⁽¹⁾، وابن حجر: صدوق يخطيء⁽²⁾.
وقال النسائي: ليس بالقوي⁽³⁾، والعقيلي: في حديثه وهم⁽⁴⁾.

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي أنّ الراوي حسان بن إبراهيم يغلط في الشيء، ولكن بدون تعمد، وإنما يقع ذلك وهماً منه، وأنكر عليه بعض الأحاديث التي لا شيء منها في صحيح البخاري، ويرى الباحث أن هذا الراوي صدوق له أوهام.

دراسة مروياته:

الراوي حسان بن إبراهيم له أربع روايات في صحيح البخاري.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكَرْمَانِيُّ حَدَّثَنَا حَسَّانُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطُمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَرَأَيْتُ عَمْرًا⁽⁵⁾ يَجْرُ قُصْبَهُ⁽⁶⁾، وَهُوَ أَوْلُ مَنْ سَبَّ السَّوَابِ⁽⁷⁾"⁽⁸⁾.

(1) الجرح والتعديل (٣ / ٢٣٨).

(2) تقريب التهذيب ص ١٥٧.

(3) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٧٠.

(4) الضعفاء الكبير (١ / ٢٧٤).

(5) عمراً: هو عمرو بن لحي الخزاعي انظر: فتح الباري (٨ / ٢٨٥).

(6) القُصْبُ بالضم: المعْيُ وجمعه: أفصاب، وقيل القُصْبُ: اسم للأمعاء كلها، وقيل: هو ما كان أسفل البطن من الأمعاء، النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٦٧).

(7) السائبة: كان الرجل إذا نذر لقدم من سفر أو بُرء من مرض أو غير ذلك قال: ناقتي سائبة فلا تُمنع من ماء ولا مرعى ولا تُحلب ولا تُركب، وكان الرجل إذا أعتق عبداً فقال: هو سائبة فلا عقل بينهما ولا ميراث. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٤٣١).

(8) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة المائدة، (٦ / ٥٥)، ح ٤٦٢.

تخريج الحديث:

هذا الحديث جزءٌ من حديث طويل يتحدث عن صلاة الكسوف، وكيفيةها، وخطبة النبي صلى الله عليه وسلم فيها، حيث كان هذا الحديث جزءاً من هذه الخطبة، وقد أُخْرِجَ هذا الحديث من طرق كثيرة، أما الجزء الذي عندنا فقد أخرجه البخاري من طريق عبد الله بن المبارك⁽¹⁾، ومسلم من طريق عبد الله بن وهب⁽²⁾، كلاهما عن يونس بن يزيد به بنحوه، وفيهما زيادات كثيرة، وأبو عوانة من طريق معمر بن راشد عن الزهري به بنحوه، وفيه زيادة⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: يونس بن يزيد بن أبي النجّاد، قال عنه ابن حجر: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلاً، وفي غير الزهري خطأ⁽⁴⁾، وهو هنا قد روى عن الزهري، فلا بد من نفي الوهم عنه، ونفيه يحتاج إلى متابعة، وبالفعل فقد تابعه معمر بن راشد.

الثاني: حسان بن إبراهيم: صدوق له أوهام، وقد تابعه اثنان، وهما: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الْكَرْمَانِيُّ حَدَّثَنَا حَسَانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ الزُّهْرِيُّ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ⁽⁵⁾ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَغَيَّظَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: " لِيُرَاجِعَهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضَ فَتَطْهَرُ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقَهَا"⁽⁶⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب العمل في الصلاة، باب إذا انفلقت الدابة في الصلاة، (٢ / ٦٥)، ح ١٢١٢.

(2) صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، ص ٤٢٧، ح ٩٠١.

(3) مسند أبي عوانة (٢ / ٩٩)، ح ٢٤٥٠.

(4) تقريب التهذيب ص ٦١٤.

(5) سالم: هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر أو أبو عبد الله المدني، أحد الفقهاء

السبعة. تقريب التهذيب ص ٢٢٦.

(6) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان؟ (٩ / ٦٦)، ح ٧١٦٠.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق عُقَيْل بن خالد⁽¹⁾، ومسلم من طريق يعقوب بن إبراهيم⁽²⁾،
ومحمد بن الوليد الزُّبَيْدِي⁽³⁾، وأبو داود من طريق عَنبَسَةَ بن خالد عن يونس بن يزيد⁽⁴⁾، كلهم:
(عُقَيْل، يعقوب، الزُّبَيْدِي، يونس) عن ابن شهاب به بمثله، غير أن عندهم زيادة قصيرة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: يونس بن يزيد: وقد تقدم في الحديث السابق أن في روايته عن الزهري وهما
قليلًا، وقد تابعه عُقَيْل بن خالد، ومحمد بن الوليد الزُّبَيْدِي، ويعقوب بن إبراهيم.
الثاني: حسان بن إبراهيم، وقد تابعه عَنبَسَةَ بن خالد.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الْكِرْمَاتِيَّ حَدَّثَنَا حَسَّانُ حَدَّثَنَا يُونُسُ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ الزَّهْرِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ رِزْقُهُ أَوْ يُنْسَأَ⁽⁵⁾ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحْمَةً"⁽⁶⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الطلاق، (٦ / ١٥٥)، ح ٤٩٠٨.

(2) صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر
برجعها، ص ٧٤٧، ح ١٤٧١.

(3) المصدر نفسه.

(4) سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في طلاق السنَّة، ص ٢٤٨، ح ٢١٨٢.

(5) يُنْسَأُ: النَّسَاءُ: التَّأخِيرُ، يُقَالُ: نَسَأْتُ الشَّيْءَ نَسَاءً وَأَنْسَأْتُهُ إِنْسَاءً إِذَا أَخَّرْتَهُ، وَالنِّسَاءُ: الْإِسْمُ، وَيَكُونُ فِي الْعَمْرِ
وَالدِّينِ. النَّهْيُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٥ / ٤٣).

(6) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، (٣ / ٥٦)، ح ٢٠٦٧.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽¹⁾ من طريق يحيى بن بكير، ومسلم⁽²⁾ من طريق شعيب بن الليث، كلاهما عن الليث بن سعد عن عَقِيل بن خالد عن الزهري به بنحوه، ومسلم⁽³⁾ من طريق عبد الله ابن وهب عن يونس بن يزيد به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: يونس بن يزيد: وقد سبق في دراسة الحديث الأول أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وقد تابعه عَقِيل بن خالد.
الثاني: حسان بن إبراهيم: صدوق له أوهام، وقد تابعه عبد الله بن وهب.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ⁽⁴⁾ سَمِعَ حَسَانَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ عَنِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ⁽⁵⁾ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنِ قَوْلِهِ تَعَالَى: { وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا }⁽⁶⁾، قَالَتْ: " يَا ابْنَ أُخْتِي؛ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجَرٍ وَلِيَّهَا فَيَرِغَبُ فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَدْنَى مِنْ سُنَّةِ صَدَاقِهَا، فَهِيَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ، فَيُكْمَلُوا الصَّدَاقَ، وَأَمْرُوا بِنِكَاحِ مَنْ سِوَاهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ"⁽⁷⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب من بسط له في الرزق بصلة الرحم، (٨ / ٥)، ح ٥٩٨٦.

(2) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، ص ١٣٤١، ح ٢٥٥٧.

(3) المصدر نفسه.

(4) علي: هو عبد الله بن جعفر بن نجیح السَّعْدِي مولاہم، أبو الحسن بن المديني البصري. تقريب التهذيب ص ٤٠٣.

(5) عروة: هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني. تقريب التهذيب ص ٣٨٩.

(6) سورة النساء: آية ٣.

(7) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، (٧ / ٢)، ح ٥٠٦٤.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾ من طريق صالح بن كيسان، والبخاري من طريق شعيب ابن أبي حمزة⁽³⁾، وعُقَيْل بن خالد⁽⁴⁾، ثلاثتهم: (صالح، شعيب، عُقَيْل) عن ابن شهاب الزهري به بنحوه، وفيها كلها زيادة، ومسلم من طريق عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد به، بنحوه، وفيه زيادة⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: يونس بن يزيد: وقد سبق في دراسة الحديث الأول أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وقد تابعه شعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، وعُقَيْل بن خالد.
الثاني: حسان بن إبراهيم: صدوق له أوهام، وقد تابعه هنا عبد الله بن وهب.

(1) صحيح البخاري، كتاب الشركة، باب شركة اليتيم وأهل الميراث، (٣ / ١٣٩)، ح ٢٤٩٤.

(2) صحيح مسلم، كتاب التفسير، باب...، ص ١٥٦٢، ح ٣٠١٨.

(3) صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: {وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ...}، سورة النساء: ٢، ٣، (٤ / ٩)، ح ٢٧٦٣.

(4) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الأكفاء في المال، وتزويج المُقَلِّ المُثْرِيَّةِ، (٧ / ٨)، ح ٥٠٩٢.

(5) صحيح مسلم، كتاب التفسير، باب...، ص ١٥٦٢، ح ٣٠١٨.

المطلب الحادي عشر: الحسن بن بشر بن سَم: وله روايتان:
قال ابن عدي: الحسن بن بشر بن سَم البَجَلِي⁽¹⁾،... وله أحاديث ليست بالكثير،
وأحاديثه يَقْرَبُ بعضها من بعض، وَيُحْمَلُ بعضها على بعض، وليس هو بمنكر الحديث⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وتقه مسلمة بن قاسم الأندلسي⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾.
وقال أحمد: ما أرى كان به بأس في نفسه⁽⁵⁾، وأبو حاتم⁽⁶⁾، وابن حجر⁽⁷⁾: صدوق، وزاد
ابن حجر: يخطئ.
وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: منكر الحديث⁽⁸⁾، والنسائي: ليس بالقوي⁽⁹⁾.

خلاصة القول فيه:

ضعف ابن عدي هذا الراوي ضعفاً يسيراً، وبعد دراسة أقوال العلماء تبين للباحث أن
هذا الراوي صدوق يخطيء.

(1) البَجَلِيُّ: هذه النسبة إلى قبيلة بَجِيلَة، وهو ابن أنمار بن أراش، وقيل إن بَجِيلَة اسم أمهم، وهي من سعد العشيرة، وأختها باهلة، ولدتا قبيلتين عظيمتين. الأنساب للسمعاني (١ / ٢٨٤).
(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٣٢٠).
(3) تهذيب التهذيب (٢ / ٢٥٦).
(4) الثقات (٨ / ١٦٩).
(5) تاريخ بغداد (٨ / ٢٤٠).
(6) الجرح والتعديل (٣ / ٣).
(7) تقريب التهذيب ص ١٥٨.
(8) تاريخ بغداد (٨ / ٢٤١).
(9) المصدر نفسه.

دراسة مروياته:

الراوي الحسن بن بشر له روايتان في صحيح البخاري.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بَشْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذِيُّ بْنُ عِمْرَانَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ⁽¹⁾ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا⁽²⁾ شَكَأَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلَاكَ الْمَالِ وَجَهْدَ الْعِيَالِ، فَدَعَا اللَّهَ يَسْتَسْقِي، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ حَوْلَ رِدَاءِهِ، وَلَا اسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري مطولاً⁽⁴⁾، ومسلم بمعناه⁽⁵⁾ من طريق الوليد بن مسلم، وأخرجه البخاري مطولاً⁽⁶⁾ من طريق عبد الله بن المبارك، كلاهما (الوليد - عبد الله)، عن الأوزاعي به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

الحسن بن بشر: صدوق يخطيء، وقد تابعه عبد الله بن المبارك، و الوليد بن مسلم

متابعة قاصرة.

(1) الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه. تقريب التهذيب ص 347.

(2) أَنَّ رَجُلًا: ورد في رواية البخاري من طريق الوليد بن مسلم أنه أعرابي. انظر: صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة، (٢ / ١٢)، ح ٩٣٣.

(3) صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، باب ما قيل إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُحوَّل رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة، (٢ / ٢٩)، ح ١٠١٨.

(4) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة، (٢ / ١٢)، ح ٩٣٣.

(5) صحيح مسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، ص ٤٢٤، ح ٨٩٧.

(6) صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، باب من تمطر في المطر حتى يتحادر على لحيته، (٢ / ٣٢)، ح ١٠٣٣.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرِ حَدَّثَنَا الْمُعَاوِيَةُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ (1) قَالَ: أَوْتَرَ مُعَاوِيَةَ بَعْدَ الْعِشَاءِ بِرُكْعَةٍ، وَعِنْدَهُ مَوْلَى لِبْنِ عَبَّاسٍ (2)، فَأَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: دَعُهُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ صَحِبَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (3).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري (4)، والبيهقي (5) من طريق نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

الحسن بن بشر، وقد تابعه نافع بن عمر متابعة قاصرة.

(1) ابن أبي مليكة: هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة بن عبد الله بن جُدعان التيمي المدني.

تقريب التهذيب ص ٣١٢.

(2) مَوْلَى لِبْنِ عَبَّاسٍ: هو كُرَيْب. انظر: هدي الساري ص ٤٧٨.

(3) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر معاوية رضي الله عنه، (٥ / ٢٨)، ح ٣٧٦٤.

(4) المصدر نفسه، ح ٣٧٦٥.

(5) السنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٢٧).

المبحث الثاني: من حرف الخاء إلى حرف الشين: وفيه اثنا عشر مطلباً:

المطلب الأول: خالد بن سعد: وله رواية واحدة.

المطلب الثاني: خالد بن مخلد: وله واحد وثلاثون رواية.

المطلب الثالث: خلاس بن عمرو الهجري: وله ثلاث روايات.

المطلب الرابع: رفيع بن مهران: وله إحدى عشرة رواية.

المطلب الخامس: زهير بن محمد: وله روايتان.

المطلب السادس: سعيد بن أبي عروبة: وله ثمان وخمسون رواية.

المطلب السابع: سعيد بن إياس الجريري: وله تسع روايات.

المطلب الثامن: سلام بن أبي مطيع: وله أربع روايات.

المطلب التاسع: سلم بن زرير: وله خمس روايات.

المطلب العاشر: سلمة بن رجاء التميمي: وله رواية واحدة.

المطلب الحادي عشر: سليمان بن حيان: وله ثمان روايات.

المطلب الثاني عشر: شبابة بن سوار: وله خمس عشرة رواية.

المبحث الثاني: من حرف الخاء إلى حرف الشين: وفيه اثنا عشر مطلبًا:

المطلب الأول: خالد بن سعد: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: خالد بن سعد، كوفيٌّ، مولى أبي مسعود الأنصاري⁽¹⁾، ثم أنكر عليه ثلاثة أحاديث، ثم قال: وله أحاديث إلا أن الذي يُنكرُ من حديثه هو الذي ذكرت⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن معين⁽³⁾، والذهبي⁽⁴⁾، وابن حجر⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾.
وقال ابن أبي عاصم: مجهول⁽⁷⁾.

خلاصة القول فيه:

أنكر ابن عدي على الراوي ثلاثة أحاديث، ولا يوجد منها في صحيح البخاري شيء، ويرى الباحث أنه ثقة، وله في البخاري رواية واحدة، ولا حاجة لدراستها ما دام ثقة.

(1) أبو مسعود الأنصاري: هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري، أبو مسعود البديري، مشهورٌ بكنيته، اتفقوا على أنه شهد العقبة، واختلفوا في شهوده بدرًا، فقال الأكثر: نزلها فنسب إليها. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٤٣٢).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٢٨).

(3) الجرح والتعديل (٣ / ٣٣٤).

(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ص ٣٦٥.

(5) تقريب التهذيب ص ١٨٨.

(6) الثقات (٤ / ١٩٧).

(7) هدي الساري ص ٤٠٠.

المطلب الثاني: خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: وله واحدٌ وثلاثون رواية:

قال ابن عدي: خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، أَبُو الْهَيْثَمِ الْقَطَوَانِيُّ⁽¹⁾، كوفيٌّ مولى بَجِيلَةَ، وبعدها ذكر عدة روايات أنكرت على خالد، ثم قال: هو من المكثرين في مُحدّثي أهل الكوفة، وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن مالك وعن غيره؛ لعله توهمًا منه أنه كما يرويه، أو حُمِلَ على حفظه؛ لأنّي قد اعتبرت حديثه ما روى الناس عنه من الكوفيين محمد بن عثمان بن كرامة، ومن الغرباء أحمد بن سعيد الدارمي، وعندي من حديثهما عن خالدٍ صدرٌ صالحٌ، ولم أجد في كتبه أنكرَ مما ذكرته؛ فلعله توهمًا منه، أو حملًا على الحفظ، وهو عندي إن شاء الله لا بأس به⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه العجلي، وزاد: فيه قليل تشيع، وكان كثير الحديث⁽³⁾، وعثمان بن أبي شيبة، وزاد: صدوق⁽⁴⁾، وصالح بن محمد جزرة، وزاد: كان متهمًا بالغلو⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾.

وقال ابن معين: ليس به بأس⁽⁷⁾، وأبو داود⁽⁸⁾، والذهبي⁽⁹⁾، وابن حجر⁽¹⁰⁾: صدوق يتشيع، وفي موضع زاد الذهبي: يأتي بغرائب وبمناكير⁽¹¹⁾، وزاد ابن حجر: له أفراد.

(1) القَطَوَانِيُّ: هذا موضع بالكوفة، ولعله اسم رجل أو قبيلة نزلت هذه الموضع، فنُسبَ الموضع إليهم، الأنساب للسمعاني (٤ / ٥٢٥)، وورد في موضع آخر أنه كان يغضب من القَطَوَانِيِّ وقال: إنما القَطَوَانُ بَقَال. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٣ / ١٧٤).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٤، ٣٥).

(3) معرفة الثقات (١ / ٣٣٢).

(4) تاريخ أسماء الثقات ص ٧٧.

(5) تهذيب التهذيب (١ / ٥٣٢).

(6) الثقات (٨ / ٢٢٤).

(7) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٠٤.

(8) سؤالات أبي عبيد الأجرى لأبي داود (١ / ٢٦٢).

(9) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٧٤.

(10) تقريب التهذيب ص ١٩٠.

(11) تنكرة الحفاظ (١ / ٤٠٦، ٤٠٧).

وقال أبو حاتم: يُكْتَبُ حديثه⁽¹⁾.

هذا وقد تكلم فيه ابن سعد فقال: كان مُنْشِئًا، وكان منكر الحديث في التشيع مُفْرَطًا، وكتبوا عنه ضرورة⁽²⁾، وأحمد: له أحاديث مناكير⁽³⁾، وذكره الساجي في الضعفاء⁽⁴⁾، وقال الأزدى: في حديثه بعض المناكير، وهو عندنا في عِدَادِ أهل الصدق⁽⁵⁾.

وهذا الراوي فيه ثلاث علل:

الأولى: بدعة التشيع⁽⁶⁾:

تقدم في أقوال النقاد أن هذا الراوي كان مُنْشِئًا، وأضيف إلى ذلك ما قاله أبو بكر الأَعْيَنُ، والجُوزْجَانِي، فقد قال الأَعْيَنُ: قلت لخالد: عندك أحاديث في مناقب الصحابة؟ قال: قل في المثالب أو المثاقب⁽⁷⁾، وقال الجُوزْجَانِي: كان شتائمًا معلنًا بسوء مذهبه، وأمثالهم كثير، فما روى هؤلاء مما يقوي مذهبهم عن مشايخهم المغموزين⁽⁸⁾ وغير الثقات المعروفين فلا ينبغي أن يَغْتَرَّ بهم الضَّئِين⁽⁹⁾ بدينه الصائن لمذهبه خيفة أن يختلط الحق المبين عنده بالباطل الملتبس، فلا أجد لهؤلاء قولًا هو أصدق من هذا⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: لا بد من دراسة رواياته للنظر هل لها علاقة ببدعته أم لا ؟

الثانية: ما وقع في حديثه من المناكير:

ذكر ابن عدي عشر روايات أنكرها عليه، ثم قال: فلعله توهمًا منه أو حملًا على الحفظ، وهذه الروايات لا شيء منها في صحيح البخاري.

(1) الجرح والتعديل (٣ / ٣٥٤)، وعند الباجي: قال أبو حاتم: لخالد بن مخلد أحاديث مناكير، ويكتب حديثه. انظر: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢ / ٥٥٣)، وعند الذهبي: يكتب حديثه، ولا يُحْتَجُّ به. انظر: المغني في الضعفاء (١ / ٣٠١)، وميزان الاعتدال (١ / ٦٤٠).

(2) الطبقات الكبير (٨ / ٥٣٠).

(3) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ١٨)، وعند الباجي قال أحمد: له أحاديث مناكير ويكتب حديثه. انظر: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢ / ٥٥٣).

(4) تهذيب التهذيب (١ / ٥٣٢).

(5) المصدر نفسه.

(6) التشيع: من الشيعة: وهم الذين شايعوا عليًا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًا ووصيةً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده. الملل والنحل (١ / ١٤٥).

(7) تهذيب التهذيب (١ / ٥٣٢)، والمثالب: تلبه يتلبيه تلبًا: لامه، وعابه، وصرَّح بالعيب، وقال فيه وتَنَقَّصَه.

لسان العرب (١ / ٢٤١)، والمثاقب: الثَّقَب: هو الخرق النافذ. لسان العرب (١ / ٢٣٩).

(8) المغموزين: المغموز: هو المُعَاب المطعون فيه. انظر: انظر: لسان العرب (٥ / ٣٩٠).

(9) الضَّئِين: البخيل. انظر: معجم مقاييس اللغة (٣ / ٣٥٧).

(10) أحوال الرجال ص ١٣١، ١٣٢.

الثالثة: العلة التي ذكرها ابن رجب حيث ذكره فيمن حدّث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم وحدّث عن غيرهم فلم يحفظ، ثم قال: ذكر الغلابي في تاريخه: القَطَوَانِي يُوْخِذُ عَنْهُ مَشِيخَةَ الْمَدِينَةِ، وسليمان بن بلال قط، وعَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ويعني بهذا أنه لا يُوْخِذُ عَنْهُ إِلَّا حَدِيثَهُ عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وسليمان بن بلال منهم، لكنه أفردته بالذكر (1).

خلاصة القول في الراوي:

الراوي خالد بن مخلد وثقه كثير من العلماء، وذكر بعضهم أن له مناكير، وقد حصرها ابن عدي، وحملها على الوهم، أو سوء الحفظ، وهذه الروايات لا شيء منها في صحيح البخاري، وأما الباحث فإنه خرج بخلاصة القول في الراوي أنه: صدوق يتشيع، وحديثه عن غير أهل المدينة وسليمان بن بلال فيه علة.

دراسة مروياته:

أخرج البخاري له واحد وثلاثون رواية، كان منها ثمانية وعشرون رواية عن سليمان بن بلال، وواحدة عن المغيرة بن عبد الرحمن وهو من أهل المدينة، وأما عن غير أهل المدينة فقد أخرج له روايتين عن علي بن مُسَهْرٍ وهو من الكوفة، ولكن إحداها موقوفة، والأخرى معلقة.

أولاً: رواياته عن علي بن مُسَهْرٍ الكوفي:

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسَهْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ (2) قَالَ: أَخْبَرَنِي مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ قَالَ: أَصَابَ عُمَانَ بْنَ عَفَّانَ رُعَافٌ شَدِيدٌ (3) سَنَةَ الرُّعَافِ (4) حَتَّى حَبَسَهُ عَنِ الْحَجِّ، وَأَوْصَى فِدْخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ فُرَيْشٍ قَالَ: اسْتَخْلَفُ، قَالَ: وَقَالُوهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَمَنْ؟ فَسَكَتَ، فِدْخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ أَحْسَبُهُ الْحَارِثُ (5) فَقَالَ: اسْتَخْلَفُ، فَقَالَ: عُمَانَ وَقَالُوا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَمَنْ هُوَ؟ فَسَكَتَ، قَالَ: فَلَعَلَّهُمْ قَالُوا الزُّبَيْرُ؟ قَالَ: نَعَمْ،

(1) انظر: شرح علل الترمذي (٢ / ٧٧٣، ٧٧٥).

(2) أبيه: هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني. تقريب التهذيب ص ٣٨٩.

(3) رُعَافٌ: هو الدم الذي يخرج من الأنف. تهذيب اللغة (٢ / ٢١٠).

(4) سنة الرُعَافِ: هي سنة إحدى وثلاثين، ذكره عمر بن شبة. انظر: هدي الساري ص ٤٧٧.

(5) الحارث: هو الحارث بن الحكم أخو مروان. انظر: هدي الساري ص ٤٧٧.

قَالَ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ لَخَيْرُهُمْ مَا عَلِمْتُ، وَإِنْ كَانَ لَأَحَبَّهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق حماد بن أسامة عن هشام بن عروة به مختصراً، وأحمد عن زكريا بن عدي⁽²⁾، وعبد الله بن أحمد في زوائده على مسند أبيه عن سويد بن سعيد⁽³⁾، كلاهما (زكريا- سويد) عن علي بن مسهر به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: هشام بن عروة وقد سبق في دراسة الحديث الثالث عند إسماعيل بن أبي أويس أن فيه علتين:

الأولى: الاختلاط: وقد قال عنه العلالي: هو من القسم الذي لم يؤثر فيه شيء من ذلك.

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى في طبقاته، فلا يضير تدليسه.

الثاني: علي بن مسهر، ثقة له غرائب بعد أن أضر⁽⁴⁾، وقد تابعه حماد بن أسامة.

الثالث: خالد بن مخلد: صدوق يتشيع، وروايته هنا عن غير أهل المدينة، بل عن كوفي،

وهذه علة، وقد تابعه زكريا بن عدي، وسويد بن سعيد، كما أن حديثه لا علاقة له ببذعته.

(1) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب الزبير بن العوام رضي الله عنه، (٥ / ٢١)، ح ٣٧١٧.

(2) مسند أحمد (١ / ٥٠٤)، ح ٤٥٥.

(3) مسند أحمد (١ / ٥٠٤)، ح ٤٥٦.

(4) تقريب التهذيب ص ٤٠٥.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِي أُسَامَةَ⁽¹⁾ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ⁽²⁾ عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا حَمَلَتْ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَتْ: فَخَرَجْتُ وَأَنَا مُيَّمٌ⁽³⁾ فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ فَنَزَلْتُ بِقُبَاءٍ فَوَلَدْتُهُ بِقُبَاءٍ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعْتُهُ فِي حَجْرِهِ، ثُمَّ دَعَا بِتَمْرَةٍ فَمَضَعَهَا، ثُمَّ تَفَلَّ⁽⁴⁾ فِي فِيهِ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ دَخَلَ جَوْفَهُ رِيقُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ حَنَّكَهُ بِتَمْرَةٍ، ثُمَّ دَعَا لَهُ وَبَرَكَ عَلَيْهِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ، تَابَعَهُ خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسَهْرٍ عَنْ هِشَامِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا هَاجَرَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ حُبْلَى⁽⁵⁾.

هذا الحديث الذي فيه خالد بن مخلد من المعلمات، وقد وصله مسلم في صحيحه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد به⁽⁶⁾، وكذلك وصله ابن حجر من طريق أبي بكر أيضاً⁽⁷⁾، وقد ذكرته هنا لأن البخاري رواه من طريق خالد عن علي بن مسهر، وهو كوفي كما تقدم، وهذه علة، وقد ذكره البخاري معلقاً فلا يكون ضمن شرطه.

(1) أبو أسامة: هو حماد بن أسامة القرشي مولاها الكوفي، أبو أسامة، مشهورٌ بكنيته. تقريب التهذيب ص ٧٧.

(2) أبيه: هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني. تقريب التهذيب ص ٣٨٩.

(3) وأنا مئيمٌ: أي قد أتممت مدة الحمل الغالبة، وهي تسعة أشهر، ويطلق أيضاً على من ولدت لتمام. فتح الباري شرح صحيح البخاري (٧ / ٢٤٨).

(4) تفلّ: التفلّ: نفخٌ معه أدنى بُزاق، وهو أكثر من النفث. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ١٩٢).

(5) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة، (٥ / ٦٢)، ح ٣٩٠٩.

(6) صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته وحمله إلى صالح يحنكه، ص ١١٤٦، ح ٢١٤٦.

(7) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٤ / ٩٥).

ثانياً: رواياته عن أهل المدينة، وسليمان بن بلال:

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ ابْنِ بُحَيْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽¹⁾ قَالَ: " احْتَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحْرَمٌ⁽²⁾ بِلِحْيِ جَمَلٍ⁽³⁾ فِي وَسْطِ رَأْسِهِ⁽⁴⁾ .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس بنحوه⁽⁵⁾، ومسلم من طريق المعلّى بن منصور⁽⁶⁾، كلاهما (إسماعيل - المعلّى) عن سليمان بن بلال به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

خالد بن مخلد فهو صدوق يتشيع، وقد تابعه إسماعيل بن أبي أويس، والمعلّى بن منصور، كما أن حديثه لا علاقة له ببذعته.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُتْبَةُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ حُنَيْنٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحْدَكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ؛ فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءٌ، وَالْأُخْرَى شِفَاءٌ"⁽⁷⁾ .

(1) ابن بُحَيْبَةَ: هو عبد الله بن مالك بن القشْب. الإصابة في تمييز الصحابة (٤ / ١٨٩).

(2) قال النووي: في هذا الحديث دليل لجواز الحجامَة للمحرّم، وقد أجمع العلماء على جوازها له في الرّأس وغيره إذا كان له عذر في ذلك، وإن قطع الشعر حينئذٍ، لكن عليه الفدية لقطع الشعر فإن لم يقطع فلا فدية عليه. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٨ / ١٢٣).

(3) بِلِحْيِ جَمَلٍ: موضع بين مكة والمدينة، وقيل: عقبة، وقيل: ماء. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٢٤٣).

(4) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الحجامَة للمحرّم، (٣ / ١٥)، ح ١٨٣٦.

(5) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الحجامَة على الرّأس، (٧ / ١٢٥)، ح ٥٦٩٨.

(6) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب جواز الحجامَة للمحرّم، ص ٥٩٣، ح ١٢٠٣.

(7) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء، (٤ / ١٣٠)، ح ٣٣٢٠.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق إسماعيل بن جعفر عن عتبة بن مسلم به بنحوه⁽¹⁾،
والدارمي عن عبد الله بن مسلمة⁽²⁾، والبيهقي في الكبرى من طريق عبد الله بن وهب⁽³⁾، وفي
شعب الإيمان من طريق محمد بن عثمان دمشقي⁽⁴⁾، ثلاثتهم عن سليمان بن بلال به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

خالد بن مخلد فهو صدوق يتشيع، وقد تابعه عبد الله بن مسلمة، وعبد الله بن وهب،
ومحمد بن عثمان دمشقي، كما أن حديثه لا علاقة له ببذعته.

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ
قَالَ أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْخَطَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ
الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ
بِالْمُزْدَلِفَةِ⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق مالك بن أنس بنحوه، ولم يذكر المُزْدَلِفَةَ⁽⁷⁾، ومسلم عن يحيى
ابن يحيى عن سليمان بن بلال بمثله⁽⁸⁾، ومن طريق الليث بن سعد بمثله⁽⁹⁾، ثلاثتهم: (مالك،
سليمان، الليث) عن يحيى بن سعيد الأنصاري به.

(1) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، (٧ / ١٤٠)، ح ٥٧٨٢.

(2) سنن الدارمي، كتاب الأطعمة، باب الذباب يقع في الطعام، (٢ / ١٢٩٧)، ح ٢٠٨١.

(3) السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٢٥٢).

(4) شعب الإيمان (٨ / ١٥١)، ح ٥٦٢٧.

(5) المُزْدَلِفَةُ: هي مبيت للحاج، ومجمع الصلاة إذا صدروا من عرفات، وهي مكان بين بطن مُحَسَّرٍ والمَأْرَمَيْنِ.
معجم البلدان (٥ / ١٢١).

(6) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب من جمع بينهما ولم يتطوع، (٢ / ١٦٤)، ح ١٦٧٤.

(7) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب حجة الوداع، (٥ / ١٧٨)، ح ٤٤١٤.

(8) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جميعاً
بالمزدلفة في هذه الليلة، ص ٦٤٠، ٦٤١، ح ١٢٨٧.

(9) المصدر نفسه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا ثلاثة، وهم:

الأول: عدي بن ثابت، فقد قال عنه ابن حجر: ثقة رمي بالتشيع⁽¹⁾، وحديثه هنا لا علاقة له بهذه البدعة.

الثاني: يحيى بن سعيد الأنصاري، وقد تقدم في دراسة الحديث السادس عن إسماعيل بن أبي أويس أن ابن حجر ذكره في المرتبة الأولى من المدلسين، فلا يضير تدليسه.

الثالث: خالد بن مخلد فهو صدوق يتشيع، وقد تابعه يحيى بن يحيى، كما أن حديثه لا علاقة له ببدعته.

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُمَانَ بْنِ كَرَامَةَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ عَنْ عَطَاءٍ⁽²⁾ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاعَتَهُ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

هذا الحديث تفرد به خالد بن مخلد، ولكن له شواهد، فقد أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق الصحابي أنس بن مالك⁽⁴⁾، والقضاعي من طريق عمر بن الخطاب في مسنده⁽⁵⁾، وابن عساكر في تاريخه من طريق حذيفة بن اليمان⁽⁶⁾، والطبراني في الكبير من طريق أبي

(1) تقريب التهذيب ص ٣٨٨.

(2) عطاء: اُخْتُلِفَ فِيهِ هَلْ هُوَ ابْنُ أَبِي رِيَّاحٍ، أَوْ ابْنُ يَسَارٍ؟ وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ ابْنُ يَسَارٍ، قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: وَقَعَ فِي بَعْضِ نُسَخِ الصَّحِيحِ مَنْسُوبًا كَذَلِكَ - يَقْضَى ابْنُ يَسَارٍ - . انظر: جامع العلوم والحكم ص ٦٧٠، وقد رجح ذلك الذهبي. انظر: ميزان الاعتدال (١ / ٦٤٢).

(3) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب التواضع، (٨ / ١٠٥)، ح ٦٥٠٢.

(4) المعجم الأوسط، (١ / ١٩٢)، ح ٦٠٩.

(5) مسند الشهاب (٢ / ٣٢٦)، ح ١٤٥٥.

(6) تاريخ دمشق (٦٥ / ٤٤).

أمامة⁽¹⁾، وأحمد في مسنده من طريق الصحابية عائشة بنت أبي بكر زوج النبي - صلى الله عليه وسلم⁽²⁾، وأبو يعلى في مسنده من طريق الصحابية ميمونة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: شريك بن عبد الله بن أبي نمر:

وثقه محمد بن سعد، وزاد: كثير الحديث⁽⁴⁾، والعجلي⁽⁵⁾، وأبو داود⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ⁽⁷⁾.

وقال ابن معين: ليس به بأس⁽⁸⁾، وأحمد: صالح الحديث⁽⁹⁾، والنسائي: ليس به بأس⁽¹⁰⁾، وفي موضع: ليس بالقوي⁽¹¹⁾، وابن الجارود: ليس به بأس، وليس بالقوي⁽¹²⁾، وابن عدي: رجل مشهور من أهل المدينة، حدّث عنه مالك وغير مالك من الثقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة فإنه لا بأس بروايته إلا أن يروي عنه ضعيف⁽¹³⁾، والدارقطني: لا بأس به⁽¹⁴⁾، والذهبي: صدوق⁽¹⁵⁾، وابن حجر: صدوق يخطئ⁽¹⁶⁾.

(1) المعجم الكبير (٨ / ٢٦٤)، ح ٧٨٨٠.

(2) مسند أحمد (٤٣ / ٢٦١)، ح ٢٦١٩٣.

(3) مسند أبي يعلى (١٢ / ٥٢٠)، ح ٧٠٨٧.

(4) الطبقات الكبير (٧ / ٤٨٨).

(5) معرفة الثقات (١ / ٤٥٣).

(6) ميزان الاعتدال (٢ / ٢٦٩).

(7) الثقات (٤ / ٣٦٠).

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ١٩٢)، وتاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٣١.

(9) علل أحمد (رواية المروزي وغيره) ص ٢٠٥.

(10) تهذيب الكمال (١٢ / ٤٧٦).

(11) ميزان الاعتدال (٢ / ٢٦٩).

(12) تهذيب التهذيب (٢ / ١٦٦).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٥).

(14) سوالات ابن بكير للدارقطني ص ٤١.

(15) ميزان الاعتدال (٢ / ٢٦٩).

(16) تقريب التهذيب ص ٢٦٦.

وقد كان يحيى القطان لا يُحدِّثُ عنه⁽¹⁾، وذكر ابن معين⁽²⁾، والساجي⁽³⁾ أن فيه علة القدر.

قال الباحث: صدوق يخطيء، وفيه علة القدر، وحديثه هذا ليس له متابعات، وإنما له شواهد، وأما عن القدر فلا علاقة لهذا الحديث ببذعته.

الثاني: خالد بن مخلد فهو صدوق يتشيع، ولم يتابعه أحد، ولكن له شواهد، كما أن حديثه هنا لا علاقة له ببذعته.

علة الحديث:

هذا الحديث تفرد به محمد بن عثمان بن كرامة عن خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر.

قال ابن رجب: وهو من غرائب الصحيح تفرد به ابن كرامة عن خالد، وليس في مسند أحمد، وقد رُوِيَ هذا الحديث من وجوهٍ آخرَ لا تخلو كلها عن مقال⁽⁴⁾.

وقال الذهبي: هذا حديث غريب جداً، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد ابن مخلد؛ وذلك لغرابية لفظه؛ ولأنه مما ينفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يُروَ هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا خرَّجه من عدا البخاري⁽⁵⁾.

ولكنَّ ابن حجر دافع عن إخراج البخاري له رغم موافقته للذهبي في بعض كلامه فقال: ليس هو في مسند أحمد جزءاً، وإطلاق أنه لم يُروَ هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود، ومع ذلك فشريكٌ شيخ خالد فيه مقال أيضاً، ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلاً⁽⁶⁾.

قال الباحث: هذا الحديث يثبت دقة الإمام البخاري فقد أخرج هذا الحديث رغم عدم وجود متابعات له، فأخرجه لوجود شواهد له من طرق أخرى، وإن كانت كلها فيها مقال، كما أنه في الترغيب والترهيب، وفضائل الأعمال، كما أن خالدًا من شيوخ البخاري، وهو أعلم بشيوخه.

(1) تهذيب التهذيب (١٦٦/٢).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ١٦٩).

(3) تهذيب التهذيب (١٦٦/٢).

(4) جامع العلوم والحكم ص ٦٧٠.

(5) ميزان الاعتدال (١ / ٦٤١، ٦٤٢).

(6) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١١ / ٣٤١).

الحديث السابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي مُرَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْهُ قَامَتِ الرَّحْمُ فَأَخَذَتْ بِحَقْوِ⁽¹⁾ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ لَهُ: مَهْ؟⁽²⁾، قَالَتْ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ، قَالَ: أَلَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مِنْ وَصْلِكَ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكَ؟ قَالَتْ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَذَاكَ"، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: اقْرَأُوا إِنَّ شَيْئَكُمْ { فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ }⁽³⁾، وأخرجه عن خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح ذَكَوَانَ عن أبي هريرة مختصراً⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس عن سليمان بن بلال بنحوه⁽⁵⁾، والبخاري بمثله⁽⁶⁾، ومسلم بنحوه⁽⁷⁾ من طريق حاتم بن إسماعيل، والبخاري من طريق عبد الله بن المبارك بمثله⁽⁸⁾، ثلاثتهم: (سليمان، حاتم، عبد الله) كلهم عن معاوية بن أبي مَرَرٍ به، وأحمد من طريق محمد بن كعب عن أبي هريرة بمعناه⁽⁹⁾.

(1) بِحَقْوٍ: لَمَّا جَعَلَ الرَّحْمَ شَجْنَةً مِنَ الرَّحْمَنِ اسْتَعَارَ لَهَا الْاسْتِمْسَاكَ بِهِ كَمَا يَسْتَمْسِكُ الْقَرِيبُ بِقَرِيْبِهِ، وَالنَّسِيبُ بِنَسِيبِهِ، وَالْحَقْوُ فِيهِ مَجَازٌ وَتَمَثِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: عُدْتُ بِحَقْوِ فُلَانٍ إِذَا اسْتَجَرْتُ بِهِ وَاعْتَصَمْتُ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (١ / ٤١٧).

(2) مَهْ: هِيَ مَاذَا لِلْاسْتِفْهَامِ، وَقِيلَ: هُوَ زَجْرٌ مَصْرُوفٌ إِلَى الْمُسْتَعَاذِ مِنْهُ، وَهُوَ الْقَاطِعُ لَا إِلَى الْمُسْتَعَاذِ بِهِ تِبَارِكُ وَتَعَالَى. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٣ / ٣٧٧).

(3) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ التَّفْسِيرِ، بَابُ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: { وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ }، سُورَةُ مُحَمَّدٍ: ٢٢، (٦ / ١٣٤)، ح ٤٨٣٠.

(4) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ مَنْ وَصَلَ وَصَلَهُ اللَّهُ، (٨ / ٦)، ح ٥٩٨٨.

(5) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ التَّوْحِيدِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: { يَرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ }، سُورَةُ الْفَتْحِ: ١٥، (٩ / ١٤٥)، ح ٧٥٠٢.

(6) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ التَّفْسِيرِ، بَابُ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: { وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ }، سُورَةُ مُحَمَّدٍ: ٢٢، (٦ / ١٣٤)، ح ٤٨٣١.

(7) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، كِتَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ وَالْأَدَبِ، بَابُ صَلَاةِ الرَّحْمِ وَتَحْرِيمِ قَطِيعَتِهَا، ص ١٣٤٠، ح ٢٥٥٤.

(8) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ التَّفْسِيرِ، بَابُ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: { وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ }، سُورَةُ مُحَمَّدٍ: ٢٢، (٦ / ١٣٤)، ح ٤٨٣٢، كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ مَنْ وَصَلَ وَصَلَهُ اللَّهُ، (٨ / ٥)، ح ٥٩٨٧.

(9) مُسْنَدُ أَحْمَدَ (١٣ / ٣١٢)، ح ٧٩٣١.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: معاوية بن أبي مزرّد:

ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، وقال ابن معين: صالح⁽²⁾، وأبو زرعة⁽³⁾، وأبو حاتم⁽⁴⁾: لا

بأس به، والذهبي: صدوق⁽⁵⁾، وابن حجر: ليس به بأس⁽⁶⁾.

قال الباحث: صدوق، وقد تابعه أبو صالح ذكوان، ومحمد بن كعب متبعة قاصرة.

الثاني: خالد بن مخلد فهو صدوق يتشيع، وقد تابعه إسماعيل بن أبي أويس، كما أن

حديثه لا علاقة له ببدعته.

الحديث الثامن:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي

عَمْرُو قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ

بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ وَالْجُبْنِ وَالْبُخْلِ وَضَلَعِ⁽⁷⁾ الدَّيْنِ وَغَلْبَةِ الرِّجَالِ"⁽⁸⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري بنحوه، ولكنه زاد الهرم ولم يذكر البخل⁽⁹⁾، ومسلم ذكر منها أربعة

أشياء، وزاد أشياء⁽¹⁰⁾، من طريق سليمان بن طرخان، والبخاري، ولم يذكر منها إلا اثنتين وزاد

أربعة أشياء⁽¹¹⁾، ومسلم ذكر منه اثنتان، وزاد أشياء، من طريق شعيب بن الحباب، والبخاري

(1) الثقات (٧ / ٤٦٨).

(2) الجرح والتعديل (٨ / ٣٨٠).

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٢٧٧).

(6) تقريب التهذيب ص ٥٣٨.

(7) ضَلَعٌ: هو الاعوجاج، أي يُثْقَلُ حتى يميل صاحبه عن الاستواء والاعتدال. النهاية في غريب الحديث والأثر

(٣ / ٩٦).

(8) صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب الاستعاذة من الجبن والكسل، (٨ / ٧٩)، ح ٦٣٦٩.

(9) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما يتعوذ من الجبن، (٤ / ٢٣)، ح ٢٨٢٣.

(10) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التعوذ من العجز والكسل وغيره، ص ١٤٠٧،

١٤٠٨، ح ٢٧٠٦.

(11) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الحجر، (٦ / ٨٢)، ح ٤٧٠٧.

من طريق عبد العزيز بن صهيب، وذكر منها ثلاثة، وزاد: الهرم⁽¹⁾، ثلاثتهم: (سليمان، شعيب، عبد العزيز) عن أنس بن مالك، وأحمد عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد الله عن سليمان بن بلال به بنحوه، ولكنه زاد الهرم، ولم يذكر العجز⁽²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: عمرو بن أبي عمرو ميسرة مولى المطلب، قال ابن حجر: ثقة ربما وهم⁽³⁾، وقد تابعه سليمان بن طرخان، و شعيب بن الحباب، وعبد العزيز بن صهيب فبذلك ينتفي الوهم.

الثاني: خالد بن مخلد فهو صدوق يتشيع، وقد تابعه عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد الله، كما أن حديثه لا علاقة له ببدعته.

الحديث التاسع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: أَرِقٌ⁽⁴⁾ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ: لَيْتَ رَجُلًا صَالِحًا مِنْ أَصْحَابِي يَحْرُسُنِي اللَّيْلَةَ؛ إِذْ سَمِعْنَا صَوْتَ السَّلَاحِ، قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ جِئْتُ أَحْرُسُكَ، فَنَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى سَمِعْنَا غَطِيطَهُ⁽⁵⁾ «(6)» .

(1) صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب التعوذ من أزدل العمر، (٨ / ٧٩)، ح ٦٣٧١.

(2) مسند أحمد (٢١ / ١٦٣)، ح ١٣٥٢٤.

(3) تقريب التهذيب ص ٤٢٥.

(4) أريق: هو السهر، رجل أريق: إذا سهر لعله فإن كان السهر من عادته قيل أريق بضم الهمزة والراء. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٤٠).

(5) غطيطه: الغطيط: هو الصوت الذي يخرج مع نفس النائم، وهو تردده حيث لا يجد مساعاً. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٣٧٢).

(6) صحيح البخاري، كتاب التمني، باب قوله صلى الله عليه و سلم لبيت كذا وكذا، (٩ / ٨٣)، ح ٧٢٣١.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق علي بن مسهر بنحوه⁽¹⁾، ومسلم عن عبد الله بن مسلمة عن سليمان بن بلال بنحوه⁽²⁾، ومن طريق الليث بن سعد بمعناه⁽³⁾، وعبد الوهاب بن عبد المجيد بنحوه⁽⁴⁾، أربعتهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: يحيى بن سعيد الأنصاري، وقد تقدم في دراسة الحديث السادس عن إسماعيل بن أبي أويس أن ابن حجر ذكره في المرتبة الأولى من المدلسين، فلا يضير تدليسه.
الثاني: خالد بن مخلد فهو صدوق يتشيع، وقد تابعه عبد الله بن مسلمة، كما أن حديثه لا علاقة له ببذعته.

الحديث العاشر:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽⁵⁾: " أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ تَبُوكَ⁽⁶⁾ حَتَّى أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ هَذِهِ طَابَةٌ⁽⁷⁾، وأخرجه كذلك من طريق خالد ابن مخلد عن سليمان بن بلال به مرة بزيادة⁽⁸⁾، ومرة بالتفضيل بين دور الأنصار، ولم يذكر المتن الذي معنا⁽⁹⁾.

-
- (1) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، (٤ / ٣٤)، ح ٢٨٨٥.
 - (2) صحيح مسلم، كتب فضائل الصحابة، باب في فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، ص ١٢٧٠، ح ٢٤١٠.
 - (3) المصدر نفسه.
 - (4) صحيح مسلم، كتب فضائل الصحابة، باب في فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، ص ١٢٧٠، ح ٢٤١٠.
 - (5) أبو حُمَيْدٍ: هو أبو حُمَيْدٍ السَّاعِدِي، اسمه عبد الرحمن بن سعد، ويقال عبد الرحمن بن عمرو بن سعد، وقيل: المنذر بن سعد بن المنذر. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٧ / ٨٠).
 - (6) تبوك: موضع بين وادي القرى والشام. معجم البلدان (٢ / ١٤).
 - (7) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب المدينة طابة، (٣ / ٢١)، ح ١٨٧٢.
 - (8) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب نزول النبي صلى الله عليه وسلم الحجر، (٦ / ٨)، ح ٤٤٢٢.
 - (9) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل دور الأنصار، (٥ / ٣٣)، ح ٣٧٩١.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾ من طريق وَهَيْب بن خالد عن عمرو بن يحيى به مطولاً، ومسلم عن عبد الله بن مسلمة⁽³⁾، وأبو نعيم الأصبهاني من طريق يحيى بن عبد الحميد⁽⁴⁾، كلاهما: (عبد الله، يحيى) عن سليمان بن بلال به مطولاً.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

خالد بن مخلد فهو صدوق يتشيع، وقد تابعه عبد الله بن مسلمة، ويحيى بن عبد الحميد، كما أن حديثه لا علاقة له ببذعته.

(1) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب خرص التمر، (٢ / ١٢٥)، ح ١٤٨١.

(2) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي صلى الله عليه وسلم، ص ٦٩٠، ح ١٣٩٢.

(3) المصدر نفسه.

(4) المسند المستخرج على صحيح مسلم (٤ / ٥٤)، ح ٣٢١٤.

المطلب الثالث: خِلاس بن عمرو الهَجْرِي: وله ثلاث روايات:

قال ابن عدي: خِلاس بن عمرو الهَجْرِي⁽¹⁾،... وله أحاديث صالحة، منه ما يروي عن أبي هريرة، ومنه ما يروي عن أبي رافع عن أبي هريرة، ويروي عن خِلاس عن عمار وعائشة وعلي، وبعض من يروي خِلاس عنهم عندي يرسله عنه إلا أنني لم أرَ بعامة حديثه بأساً⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن معين⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾، والعجلي⁽⁵⁾، وأبو داود، وكرَّره⁽⁶⁾، وابن حجر، وزاد: كان يرسل⁽⁷⁾.

وقال جرير بن عبد الحميد: كان المغيرة بن مقسم الضبي لا يعبأ بحديث خِلاس⁽⁸⁾، وأيوب السخّتياني: لا تروي عنه فإنه صحفي⁽⁹⁾، وأبو حاتم: ليس بقوي⁽¹⁰⁾، وابن حبان: منكر الحديث فيما يرويه⁽¹¹⁾.

(1) الهَجْرِي: هذه النسبة إلى هَجْر، وهي بلدة من بلاد اليمن من أقصاها، وقيل هَجْر معروفة. الأنساب للسمعاني (٥ / ٦٢٧).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٦٧).

(3) الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٢).

(4) المصدر نفسه.

(5) معرفة الثقات (١ / ٣٣٨).

(6) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١ / ٤٣١).

(7) تقريب التهذيب ص ١٩٧.

(8) الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٢).

(9) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٣٦٤)، قال أبو أحمد العسكري: وأما معنى التّصحيح، وقولهم صحفي فقد قال الخليل بن أحمد: الصحفي الذي يروي الخطأ على قراءة الصحف باشتباه الحروف، وقال غيره: أصل هذا أن قومًا كانوا أخذوا العلم من الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عندها: قد صحفوا - أي قد روه عن الصحف - فهو مصحف ومصدره التّصحيح. انظر: تصحيقات المحدثين (١ / ٢٤).

(10) الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٢).

(11) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (١ / ٢٨٥).

وخلّاس بن عمرو هذا فيه علة الإرسال، فقد ذكر النقاد أنه لم يسمع من علي بن أبي طالب، وأن روايته كانت من كتاب أو صحيفة، فقد كان يحيى بن سعيد يتوقى أن يُحدّثَ عن خلّاس عن علي خاصة⁽¹⁾، وأوضح أحمد سبب ذلك فقال: كأنه يتوقى حديث خلّاس عن علي وحده - يعني يقول: ليس هي صحاح أو لم يسمع منه⁽²⁾، وقال أيضاً: يقال روايته عن علي كتاب⁽³⁾، وقال البخاري: روى عن أبي هريرة وعن علي صحيفة⁽⁴⁾، وأبو حاتم: وقعت عنده صحف عن علي⁽⁵⁾.

ورغم ذلك فقد قال بعضهم بسماعه منه، فقال أحمد: يقول بعضهم قد سمع منه، وكان في شرط علي في الشرطة⁽⁶⁾.

وقال أبو داود: كانوا يخشون أن يكون يحدث عن صحيفة الحارث الأعور⁽⁷⁾.

قال الباحث: روايته عن علي بن أبي طالب مرسلة.

وقال أبو داود: لم يسمع من أبي هريرة⁽⁸⁾، ولا من حذيفة بن اليمان⁽⁹⁾.

وقال الحاكم: ما كان من حديثه عن أبي رافع عن أبي هريرة احتمال فأما عن علي

وعثمان فلا⁽¹⁰⁾، فيدل هذا على أنه يرسل عن عثمان بن عفان كذلك.

خلاصة القول في الراوي:

كان سبب كلام ابن عدي في الراوي هو الإرسال، لذلك يرى الباحث أن خلّاس بن عمرو ثقة يرسل عن أبي هريرة، وعثمان، وعلي، وحذيفة.

(1) الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٢).

(2) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٥٣١).

(3) الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٢).

(4) التاريخ الكبير للبخاري (٣ / ٢٢٨).

(5) الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٢).

(6) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٤٣٠).

(7) سوالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢ / ١٤٥)، والحارث الأعور هو الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الحوتي الكوفي، أبو زهير، صاحب علي، كذب الشيعي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف.

تقريب التهذيب ص ١٤٦.

(8) سوالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١ / ٤٣١).

(9) المصدر نفسه (٢ / ١٣٥).

(10) سوالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٠٣.

دراسة مروياته:

للاوي خلاص بن عمرو ثلاث روايات بالمكرر، اثنتان بدون المكرر، كلتاهما عن أبي هريرة.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ الْحَسَنِ وَمُحَمَّدٍ⁽¹⁾ وَخَلَّاسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنْ مُوسَى كَانَ رَجُلًا حَيًّا سَتِيرًا لَأُبْرَى مِنْ جِلْدِهِ شَيْءٌ اسْتَحْيَاءَ مِنْهُ، فَأَذَاهُ مَنْ آذَاهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ..."⁽²⁾، وقد أخرجه مرة أخرى في الأصول مختصرًا بنفس السند⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽⁴⁾، ومسلم⁽⁵⁾ من طريق همام بن منبه، ومسلم من طريق عبد الله بن شقيق⁽⁶⁾، كلاهما عن أبي هريرة بنحوه مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: الحسن البصري: فيه علتان:

الأولى: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية⁽⁷⁾، فلا يضير تدليسه.

الثانية: الإرسال: والراجح أنه أرسل عن أبي هريرة⁽⁸⁾.

(1) محمد: هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري، ثقة ثبت. تقريب التهذيب ص ٤٨٣.

(2) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام، (٤ / ١٥٦)، ح ٣٤٠٤.

(3) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى { لا تكونوا كالذين آذوا موسى }، سورة الأحزاب: ٦٩، (٦ / ١٢١)، ح ٤٧٩٩.

(4) صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل، (١ / ٦٤)، ح ٢٧٨.

(5) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب جواز الاغتسال عرياناً في الخلوة، ح ٣٣٩، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى صلى الله عليه وسلم، ص ١٨٠، ح ٣٣٩.

(6) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى صلى الله عليه وسلم، ص ١٢٤٧، ح ٣٣٩.

(7) طبقات المدلسين ص ٢٩.

(8) انظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٦٤.

الثاني: خلاص بن عمرو: فيه علة الإرسال عن أبي هريرة، فبذلك يكون الحديث من طريق الحسن البصري، وخلاص مرسل، وقد تابعهما محمد بن سيرين، وروى لهما البخاري مقروناً به، وهذا يفيد الإسناد في رفع الضعف عنه، ولا يفيد في الوصول للصحة، بل أقصى درجاته الحسن لغيره، ولذلك أخرجه البخاري مقروناً.

الثالث: عوف: هو عوف بن أبي جميلة: ثقة رمي بالقدر وبالتشيع⁽¹⁾، وحديثه هنا لا علاقة له ببذعيته.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ⁽²⁾ قَالَ حَدَّثَنِي عَوْفٌ عَنْ خَلَّاسٍ وَمُحَمَّدٍ⁽³⁾ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْتَمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽⁵⁾، ومسلم⁽⁶⁾ من طريق محمد بن سيرين، وأحمد من طريق نفيع بن رافع⁽⁷⁾، كلاهما عن أبي هريرة بنحوه، والترمذي عن أبي سعيد الأشج بمعناه⁽⁸⁾، وابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة بمثله⁽⁹⁾، كلاهما عن أبي أسامة حماد بن أسامة به.

(1) انظر: تقريب التهذيب ص ٤٣٣.

(2) أبو أسامة: حماد بن أسامة القرشي مولا هم الكوفي، أبو أسامة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلس. تقريب التهذيب ص ١٧٧.

(3) محمد: هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري، ثقة ثبت. تقريب التهذيب ص ٤٨٣.

(4) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسياً في الأيمان، (٨ / ١٣٦)، ح ٦٦٦٩.

(5) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً، (٣ / ٣١)، ح ١٩٣٣.

(6) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر، ص ٥٥٧، ح ١١٥٥.

(7) مسند أحمد (١٦ / ٢٢٩)، ح ١٠٣٤٨.

(8) سنن الترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء في الصائم يأكل أو يشرب ناسياً، (٣ / ١٠٠)، ح ٧٢٢.

(9) سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء فيمن أفطر ناسياً، (١ / ٥٣٥)، ح ١٦٧٣.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا أربعة، وهم:

الأول: خِلاس بن عمرو: فيه علة الإرسال عن أبي هريرة، وقد تابعه محمد بن سيرين، ونفيع بن رافع، وقرنه البخاري مع ابن سيرين، وهذا يفيد الإسناد في رفع الضعف عنه، ولا يفيد في الوصول للصحة، بل أقصى درجاته الحسن لغيره، ولذلك أخرجه البخاري مقروناً.
الثاني: عوف: هو عوف بن أبي جميلة، تقدم في الحديث السابق أنه ثقة رمي بالقدر وبالتشيع، وحديثه هنا لا علاقة له ببذعيته.

الثالث: أبو أسامة: وهو حماد بن أسامة: مدلس ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية⁽¹⁾، فلا يضير تدليسه.

الرابع: يوسف بن موسى:

وثقه مسلمة بن قاسم⁽²⁾، وذكره ابن حبان في الثقاة⁽³⁾.

وقال الخطيب: وصف غير واحد من الأئمة يوسف بن موسى بالثقة⁽⁴⁾.

وقال ابن معين⁽⁵⁾، وأبو حاتم⁽⁶⁾، وابن حجر⁽⁷⁾: صدوق، والنسائي: لا بأس به⁽⁸⁾.

قال الباحث: صدوق، وقد تابعه أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو سعيد الأشج.

(1) طبقات المدلسين ص ٣٠.

(2) تهذيب التهذيب (٤ / ٤٦٢).

(3) الثقاة (٩ / ٢٨٢).

(4) تاريخ بغداد (١٦ / ٤٤٦).

(5) المصدر نفسه (١٦ / ٤٤٧).

(6) الجرح والتعديل (٩ / ٢٣١).

(7) تقريب التهذيب ص ٦١٢.

(8) تاريخ بغداد (١٦ / ٤٤٧).

المطلب الرابع: رُفيع بن مَهْران: وله إحدى عشرة رواية:

قال ابن عدي: رُفيع بن مَهْران، بصريٌّ، وهو المعروف بأبي العالية الرِّيَاحي⁽¹⁾، ثم قال: وله أحاديث صالحة غير ما ذكرتُ، وأكثر ما نُقِمَ عليه من هذا الحديث حديث الضحك في الصلاة⁽²⁾، وكل من رواه غيره فإنما مدارهم ورجوعهم إلى أبي العالية، والحديث له، وبه يُعرف، ومن أجل هذا الحديث تكلموا في أبي العالية، وسائر أحاديثه مستقيمة صالحة⁽³⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه الصحابي الجليل عبد الله بن عباس، قال أبو العالية: كنت أُلزم ابن عباس فيرفعي على السرير، فتغامز بي قريش، وهم أسفل من السرير، يقولون: يرفع هذا المولى على السرير، ففطن بهم ابن عباس، فقال: إنَّ هذا العلم يزيد الشريف شرفاً ويُجسُّ المملوك على الأسرة⁽⁴⁾.
ووثقه ابن معين⁽⁵⁾، والعجلي⁽⁶⁾، وأبو زرعة⁽⁷⁾، واللالكائي، وزاد: مُجمَع على ثقته⁽⁸⁾، والذهبي⁽⁹⁾، وابن حجر، وزاد: كثير الإرسال⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾.

(1) الرِّيَاحي: هذه النسبة إلى أشياء منها إلى قبيلة، وهي رِيَّاح بطن من تميم، وأبو العالية الرِّيَاحي يُنسَبُ إليها ولأء. الأنساب للسمعاني (٣ / ١١١).

(2) حديث الضحك في الصلاة هو: عن أبي العالية قال: بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس إذ جاء رجل في بصره سوء، فوقع في بئر عند المسجد، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك فليُعد الوضوء وليُعد الصلاة. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢ / ٣٧٦)، ح ٣٧٦٣، وقد علق الذهبي على كلام ابن عدي فقال: ما زال الثقات ينفردون. ميزان الاعتدال (٤ / ٥٤٣)، وهذا الحديث مرسل.

(3) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ١٦٢، ١٦٩).

(4) الجرح والتعديل (٣ / ٥١٠).

(5) المصدر نفسه.

(6) معرفة الثقات (٢ / ٤١٢).

(7) الجرح والتعديل (٣ / ٥١٠).

(8) تهذيب الكمال (٩ / ٢١٦).

(9) ميزان الاعتدال (٤ / ٥٤٣).

(10) تقريب التهذيب ص ٢١٠.

(11) الثقات (٤ / ٢٣٩).

ولم أجد فيه تضييفاً غير ما ذكره الإمام الشافعي حيث قال: حديث أبي العالية الرِّيَاحِي رِيَّاح⁽¹⁾، وفسرها ابن حجر، فقال: يعنى في القَهْقَهة⁽²⁾، ولكن فهمها ابن حبان على إطلاقها فقال: كان الشافعي سيء الرأي فيه⁽³⁾.

قال الباحث: يبدو أن الشافعي نقم عليه من أجل حديث الضحك في الصلاة، كما أوضح ابن حجر، ولكن هذا ليس داعياً للقدح في الراوي بشكل كامل كما فهمه ابن حبان، وذلك لأنه أخطأ في حديث واحد فقط من بين الكم الكثير من الأحاديث التي رواها.

وهذا الراوي فيه علة واحدة فقط، وهي الإرسال:

قال عاصم الأحول: قلت لأبي العالية: من أكثر من رأيت؟ قال: أبو أيوب، غير أنني لم آخذ منه⁽⁴⁾، وقال العلاءي: وهذا عجيب؛ فقد قالت حفصة بنت سيرين: قال لي أبو العالية: قرأتُ القرآن على عمر - رضي الله عنه - ثلاث مرات، وفي معجم الطبراني روايته عن زيد بن حارثة وذلك مرسل لا ريب فيه⁽⁵⁾.

وقال شعبة: قد أدرك علي بن أبي طالب، ولم يسمع منه شيئاً⁽⁶⁾، وخالف ذلك ابن المديني فقال: سمع من علي، وأبي موسى، وابن عباس، وابن عمر⁽⁷⁾. قال الباحث: المثبت أقوى من النافي، فلذلك يميل الباحث لقول ابن المديني عن سماع أبي العالية من علي بن أبي طالب.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ١٦٢).

(2) تهذيب التهذيب (١ / ٦١١).

(3) الثقات (٤ / ٢٣٩).

(4) المراسيل لابن أبي حاتم ص ٥٨.

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٧٥، والحديث موجود في المعجم الكبير للطبراني أخرجه من طريق أبي العالية عن زيد بن حارثة أنه حمل على فرس في سبيل الله...". انظر: المعجم الكبير (٥ / ٨٨)، ح ٤٦٦٨، والحديث مرسل.

(6) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ١٧١).

(7) تهذيب التهذيب (١ / ٦١٠).

خلاصة القول فيه:

يرى ابن عدي أن الراوي رُفيع بن مَهْران إنما تَكَلَّم فيه من أجل حديثه في الضحك في الصلاة، وهذا لا يضيره، فقد تقدم في الحاشية قول الذهبي: ما زال الثقات ينفردون، أما الراوي نفسه فإن أحاديثه مستقيمة، وبعد دراسة أقوال النقاد يرى الباحث أنه ثقة يُرْسَل، وقد روى له البخاري إحدى عشرة رواية، رواها أبو العالية عن ثلاثة من الصحابة، وهم: سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عباس، ونُفيع بن الحارث، وهؤلاء الثلاثة لم يرسل عنهم، فبذلك لا حاجة لدراسة رواياته، فقد انتفى عنه الإرسال في صحيح البخاري.

المطلب الخامس: زهير بن محمد: وله روايتان:

قال ابن عدي: زهير بن محمد العنبري⁽¹⁾ الخراساني⁽²⁾، مروزي⁽³⁾، سكن مكة، يكنى أبا المنذر، ثم قال: وهذه الأحاديث له فيها بعض النكرة، ورواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم، وله غير هذه الأحاديث، ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه؛ فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم، وأرجو أنه لا بأس به⁽⁴⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه عيسى بن يونس⁽⁵⁾، وابن معين⁽⁶⁾، وفي موضع: ليس به بأس⁽⁷⁾، وفي موضع: صالح⁽⁸⁾، وضعفه في موضع آخر⁽⁹⁾.
ووثقه أحمد⁽¹⁰⁾، وفي موضع: مستقيم الحديث⁽¹¹⁾، وفي موضع: لم يكن به بأس⁽¹²⁾، وقال أيضاً: مقارب الحديث⁽¹³⁾، وقال أحمد بن محمد بن هانيء: سمعت أحمد ذكر رواية الشاميين عن زهير فقال: يروون عن زهير بن محمد أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترى هذا زهير بن محمد ذلك الذي يروي عنه أصحابنا؟ ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة

- (1) العنبري: هذه النسبة إلى بني العنبر، وهم جماعة من بني تميم. الأنساب للسمعاني (٤ / ٢٤٥).
- (2) الخراساني: هذه النسبة إلى خراسان وهي بلادٌ كبيرة، فأهل العراق يظنون أن من الرّي إلى مطلع الشمس خراسان، وبعضهم يقولون: إذا جاوزت حدّ سواد العراق، وهو جبل حلوان. الأنساب للسمعاني (٢ / ٣٣٧).
- (3) المروزي: هذه النسبة إلى مرو الشاهجان، وإنما قيل لها الشاهجان يعني: شاه جاء في موضع الملوك ومستقرهم. الأنساب للسمعاني (٥ / ٢٦٥).
- (4) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٢١٧، ٢٢٢)، وكلام ابن عدي فيه تناقض كبير حيث أنه جعل رواية الشاميين أصح من رواية غيرهم، ثم اتهمهم بالخطأ، وجعل رواية العراقيين مستقيمة، وهذا قد يكون سبق قلم من ابن عدي، والصواب أن رواية العراقيين عنه مستقيمة، ورواية الشاميين مضطربة على ما سيأتي بعد قليل.
- (5) تهذيب التهذيب (١ / ٦٤٠).
- (6) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٣٥٤)، وتاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١١٤.
- (7) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١١٣، وسؤالات ابن الجنيد ص ٤٠٧، وعند ابن عساكر: ليس به بأس، وليس بالقوي. انظر: تاريخ دمشق (١٩ / ١٢١).
- (8) الجرح والتعديل (٣ / ٥٩٠)، وعند ابن عساكر: صالح لا بأس به. انظر: تاريخ دمشق (١٩ / ١٢١).
- (9) الضعفاء الكبير (٢ / ٤٤٩).
- (10) تاريخ دمشق (١٩ / ١٢٣).
- (11) الجرح والتعديل (٣ / ٥٩٠).
- (12) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل ص ٢٣٣، وتاريخ دمشق (١٩ / ١٢٢).
- (13) الضعفاء الكبير (٢ / ٤٤٩).

عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر - يقصد عبد الملك بن عمرو العَقْدِيُّ - أحاديث مستقيمة صحاح، قال أبو عبد الله: وأما أحاديث أبي حفص ذاك التَّنِّيْسِيُّ⁽¹⁾ - يقصد عمرو بن أبي سلمة - عنه فتلك بواطيل موضوعة أو نحو هذا، فأما بواطيل فقد قاله⁽²⁾، ووصل الأمر بالإمام أحمد إلى أن يقول: كأنَّ الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر فقلِّبَ اسمه⁽³⁾، وقال البخاري: كان أحمد ابن حنبل يُضَعِّفُ هذا الشيخ، ينبغي أن يكون قلبَ اسمه، أهل الشام يروون عن زهير بن محمد هذا مناكير⁽⁴⁾.

وقد وافق البخاريُّ أحمدَ فقال: أحاديث أهل العراق عن زهير مقاربة مستقيمة⁽⁵⁾، وفي موضع: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح⁽⁶⁾، وفي موضع آخر: أنا أتقي هذا الشيخ كأن حديثه موضوع، وليس هذا عندي زهير بن محمد⁽⁷⁾، وفي موضع: روى عنه الوليد بن مسلم وعمرو بن أبي سلمة مناكير⁽⁸⁾، وقال: روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير⁽⁹⁾.

ووثقه عثمان الدارمي، وزاد: صدوق له أغاليط كثيرة⁽¹⁰⁾، وصالح بن محمد، وزاد: صدوق⁽¹¹⁾، والذهبي، وزاد: له غرائب⁽¹²⁾، وابن رجب، وزاد: متفق على تخريج حديثه، مع أن بعضهم ضَعَّفَهُ، وفصل الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خرَّجَ عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة⁽¹³⁾.

(1) التَّنِّيْسِيُّ: تَنِّيْسٌ: هي بلدة من بلاد ديار مصر في وسط البحر. الأنساب للسمعاني (١ / ٤٨٧).

(2) تاريخ دمشق (١٩ / ١٢٢).

(3) التاريخ الكبير للبخاري (٣ / ٤٢٧)، والتاريخ الأوسط (٢ / ١٣٧)، وعلل الترمذي الكبير ص ٣٩٥.

(4) علل الترمذي الكبير ص ٣٨١.

(5) المصدر نفسه ص ٣٩٥.

(6) تاريخ دمشق (١٩ / ١٢٠).

(7) علل الترمذي الكبير ص ٣٨١.

(8) التاريخ الأوسط (٢ / ١٣٧).

(9) التاريخ الكبير للبخاري (٣ / ٤٢٧)، والضعفاء الصغير ص ٥٠.

(10) تاريخ دمشق (١٩ / ١١٩).

(11) المصدر نفسه (١٩ / ١٢٣).

(12) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٠٩، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٤٠٨)،

والمغني في الضعفاء (١ / ٣٥٢).

(13) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٧٧).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطيء ويخالف⁽¹⁾، وفي موضع: كان يهتم في الأحيين⁽²⁾.

وقال العجلي: لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليس تعجبني⁽³⁾، وفي موضع آخر: جازئ الحديث⁽⁴⁾.

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، وكان من أهل خراسان، سكن المدينة، وقدم الشام فما حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أغاليط⁽⁵⁾، ويعقوب بن شيبه: صدوق صالح الحديث⁽⁶⁾، وموسى بن هارون: أرجو أنه صدوق كثير الخطأ⁽⁷⁾، والنسائي: ليس به بأس، وعند عمرو ابن أبي سلمة عنه مناكير⁽⁸⁾، وفي موضع: ليس بالقوي⁽⁹⁾، والساجي: صدوق، منكر الحديث⁽¹⁰⁾. وقال الترمذي: منكر الحديث⁽¹¹⁾، والحسين بن أبي معشر الحراني: كأن حديثه كلها فوائد⁽¹²⁾، والحاكم أبو أحمد: في حديثه بعض المناكير⁽¹³⁾، وبالغ ابن عبد البر فقال: ضعيف عند الجميع⁽¹⁴⁾، وقال ابن حجر: رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها⁽¹⁵⁾.

(1) الثقات (٦ / ٣٣٧).

(2) مشاهير علماء الأمصار ص ٢١٧.

(3) تاريخ أسماء الثقات (١ / ٩٠).

(4) معرفة الثقات (١ / ٣٧١).

(5) الجرح والتعديل (٣ / ٥٩٠).

(6) تاريخ دمشق (١٩ / ١٢٢).

(7) المصدر نفسه (١٩ / ١٢٣).

(8) تهذيب التهذيب (١ / ٦٤٠).

(9) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١١٢.

(10) تهذيب التهذيب (١ / ٦٤٠).

(11) علل الترمذي الكبير ص ٣٩٦.

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٣٧٤)، وقد فسّر ابن عدي فيه الفوائد بأنها الغرائب.

(13) تاريخ دمشق (١٩ / ١١٩).

(14) ميزان الاعتدال (٢ / ٨٥).

(15) تقريب التهذيب ص ٢١٧.

خلاصة القول فيه:

الراوي زهير بن محمد أنكر عليه ابن عدي بعض مروياته، ثم ذكر أن الشاميين أخطأوا في الرواية عنه، ويرى الباحث أن الحكم على الراوي يكون باعتبارين: الاعتبار الأول: رواية أهل العراق عنه، وهي مستقيمة. الاعتبار الثاني: رواية أهل الشام عنه، ففيها مناكير، وتحتاج إلى دراسة وتمحيص. وأما الإمام البخاري فقد أخرج له حديثين كلاهما عن تلميذه عبد الملك بن عمرو العَدِّي، وقد تقدم في سرد أقوال الموثقين قول أحمد أن روايته عن زهير مستقيمة صحيحة، ولا ننسى أيضاً أن هذا الرجل بصري⁽¹⁾، لذلك لا حاجة لدراسة مروياته لكون النكارة منفية عنها ابتداءً.

(1) انظر: تهذيب الكمال (١٨ / ٣٦٤).

المطلب السادس: سعيد بن أبي عروبة: وله ثمان وخمسون رواية:

قال ابن عدي: سعيد بن أبي عروبة، واسم أبي عروبة مهران، بصري، يكنى أبا النضر، ثم ذكر خلاصة قوله فقال: وسعيدٌ من ثقات الناس، وله أصنافٌ كثيرةٌ، وقد حدث عنه الأئمة، ومن سمع منه قبل الاختلاط فذلك صحيحٌ حجةٌ، ومن سمع بعد الاختلاط فذلك ما لا يُعتمدُ عليه، وهو مُقدّمٌ في أصحاب قتادة، ومن أثبت الناس رواية عنه، وثبتاً عن كل من روى عنه إلا من جلس عنهم، وهم الذين ذكرتهم ممن لم يسمع منهم⁽¹⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد⁽²⁾، وابن معين⁽³⁾، والعجلي⁽⁴⁾، وأبو زرعة، وزاد: مأمون⁽⁵⁾، وأبو حاتم، وزاد: وهذا قبل أن يختلط، وكان أعلم الناس بحديث قتادة⁽⁶⁾، والنسائي⁽⁷⁾، والذهبي⁽⁸⁾، وابن حجر، وزاد: حافظٌ كان من أثبت الناس في قتادة⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾، وقال: كان قد اختلط سنة خمس وأربعين ومائة، وبقي خمس سنين في اختلاطه، وأحبُّ إليَّ أن لا يُحتج به إلا بما روى عنه القدماء قبل اختلاطه، ويُعتبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بهما، وفي موضع: من فقهاء أهل البصرة ومتقنيهم، في سماع المتأخرين عنه مناكير وأوهام كثيرة⁽¹¹⁾. وقال يحيى القطان: إذا كان عندي عن سعيد بن أبي عروبة لم أبال إلا أسمع من هشام الدستوائي⁽¹²⁾، وعبد الرحمن بن مهدي: كان سعيد يُفَنِّش الحديث⁽¹³⁾.

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٩٣، ٣٩٦).

(2) الطبقات الكبير (٩ / ٢٧٣).

(3) الجرح والتعديل (٤ / ٦٥).

(4) معرفة الثقات (١ / ٤٠٣).

(5) الجرح والتعديل (٤ / ٦٦).

(6) المصدر نفسه.

(7) تهذيب الكمال (١١ / ٨).

(8) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٢٥، والمغني في الضعفاء (١ / ٣٨١)، وميزان الاعتدال (٢ / ١٥١).

(9) تقريب التهذيب ص ٢٣٩.

(10) الثقات (٦ / ٣٦٠).

(11) مشاهير علماء الأمصار ص ١٨٨.

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٢٠٩).

(13) سؤالات أبي عبيد الأجرى لأبي داود (٩/٢).

وقد جعله كثيرٌ من العلماء من أثبت أصحاب قتادة، وقد تقدم ما يدل على ذلك، وأضيف هنا عدة أقوال، فقد قال أبو داود الطيالسي: كان أحفظ أصحاب قتادة⁽¹⁾، وابن معين: أثبت الناس في قتادة: سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وشعبة، فمن حدَّثكَ من هؤلاء الثلاثة الحديث فلا تبالِ ألا تسمعه من غيره⁽²⁾، وأبو زرعة: أثبت أصحاب قتادة: هشام، وسعيد⁽³⁾. وقال أحمد: لم يكن له كتاب، إنما كان يحفظ ذلك كله⁽⁴⁾، حتى إنه ما كتب إلا تفسير قتادة؛ وذلك لأن أبا معشر⁽⁵⁾ كتب إليه أن يكتبه له⁽⁶⁾، وأبو عوانة: ما كان عندنا في ذلك الزمان أحدًا أحفظ من سعيد بن أبي عروبة⁽⁷⁾. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على شدة حفظه، حتى إنه قال عن نفسه: دَقَّكَ بِالْمِنْحَازِ دَقَّ الْفُلُّ، قال أحمد: يعني شدة الحفظ⁽⁸⁾.

ومن خلال أقوال النقاد تبين للباحث أن سعيد بن أبي عروبة فيه أربع علل:

الأولى: الاختلاط:

وهذه العلة هي الأهم والأخطر، فقد نصَّ كثيرٌ من العلماء على اختلاط سعيد فقال وكيع: كنا ندخل على سعيد بن أبي عروبة فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه، وما لم يكن صحيحًا طرحناه⁽⁹⁾، وقال أبو داود: كان سعيد يقول في الاختلاط: قتادة عن أنس، أو أنس عن

(1) الجرح والتعديل (٤ / ٦٥).

(2) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢ / ٨٣).

(3) الجرح والتعديل (٤ / ٦٦).

(4) المصدر نفسه (٤ / ٦٥).

(5) أبو معشر: هو زياد بن كلِّيب الحنظلي الكوفي، ثقة. تقريب التهذيب ص ٢٢٠.

(6) انظر: الضعفاء الصغير ص ٥٣.

(7) الجرح والتعديل (٤ / ٦٥).

(8) انظر: العلل ومعرفة الرجال (١ / ٤٣٨).

(9) تهذيب الكمال (١١ / ١٠).

قتادة⁽¹⁾، وممن أشار إلى هذه العلة: ابن سعد⁽²⁾، والعجلي⁽³⁾، وأبو حاتم⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾، وابن قانع⁽⁶⁾، وابن حبان⁽⁷⁾، والأزدي⁽⁸⁾، والذهبي⁽⁹⁾، وابن حجر⁽¹⁰⁾.

وأما عن توقيت اختلاطه فقد اختلفت أقوال النقاد في تحديد السنة التي اختلط فيها⁽¹¹⁾، فقد قال ابن معين: اختلط بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله، فمن سمع منه سنة اثنتين وأربعين فهو صحيح السماع، وسماع من سمع منه بعد ذلك فليس بشيء⁽¹²⁾.

ويرى يزيد بن زريع أن اختلاطه كان سنة مائة وثلاث وأربعين فقال: أول ما أنكرنا ابن أبي عروبة يوم مات سليمان التيمي، جننا من جنازته فقال: من أين جننتم؟ قلنا: من جنازة سليمان التيمي، فقال: ومن سليمان التيمي؟⁽¹³⁾.

قال الباحث: أخطأ ابن معين في توقيت الهزيمة؛ لأن المعروف أن هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن الذي كان خرج على أبي جعفر المنصور بالبصرة كانت سنة مائة وخمس وأربعين⁽¹⁴⁾.

وأكثر الأئمة على أن اختلاط سعيد كان في الهزيمة سنة مائة وخمس وأربعين: قال عبد الرحمن بن إبراهيم الملقب بدحيم: إن سعيداً اختلط، فخرج إبراهيم سنة خمس وأربعين ومائة⁽¹⁵⁾، وكان يحيى القطان يؤقت فيمن سمع منه قبل الهزيمة فسماعه صالح⁽¹⁶⁾.

(1) تهذيب التهذيب (٣٤/٢).

(2) الطبقات الكبير (٩ / ٢٧٣).

(3) معرفة الثقات (١ / ٤٠٣).

(4) الجرح والتعديل (٤ / ٦٦).

(5) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٢٧.

(6) تهذيب التهذيب (٣٤/٢).

(7) الثقات (٦ / ٣٦٠).

(8) تهذيب التهذيب (٣٤/٢).

(9) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٢٥، والمغني في الضعفاء (١ / ٣٨١)، وميزان الاعتدال (٢ / ١٥١).

(10) تقريب التهذيب ص ٢٣٩.

(11) استفتت خلاصة الأقوال في توقيت الاختلاط من بحث بعنوان: أثر اختلاط سعيد بن أبي عروبة على مروياته في الكتب الستة ص ٦-٩، وهو البحث الأول في كتاب قررة العيون بتوثيق الأسانيد والمتون.

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٩٤).

(13) تهذيب التهذيب (٣٤/٢)، وقال: التيمي مات سنة مائة وثلاث وأربعين.

(14) انظر: تاريخ الرسل والملوك (٤ / ٤٢٢).

(15) تهذيب الكمال (١١ / ٩).

(16) انظر: العلل ومعرفة الرجال (١ / ٣٥٥).

وقال عبد الأعلى بن عبد الأعلى: تغير عند الهزيمة⁽¹⁾، وهذا أيضًا رأي الإمام أحمد، فقد قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: من سمع منه قبل الهزيمة فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة كأنَّ أبي ضعفهم، فقلت له: كان سعيد اختلط؟ قال: نعم، ثم قال: من سمع منه بالكوفة فهو جيد، ثم قال: قدم سعيد الكوفة مرتين قبل الهزيمة⁽²⁾.

وأورد ابن حجر قولين متعارضين، ثم جمع بينهما حيث نقل عن ابن السكن قوله: قال يزيد بن زريع: اختلط سعيد في الطاعون - يعنى سنة مائة و اثنتين وثلاثين-، ولكن القطان كان ينكر ذلك، ويقول: إنما اختلط قبل الهزيمة⁽³⁾، ثم قال ابن حجر في الجمع بينهما: والجمع بين القولين ما قاله الزار أنه ابتداءً به الاختلاط سنة مائة وثلاث وثلاثين، ولم يستحکم ولم يُطبَّق به، واستمر على ذلك، ثم استحکم به أخيراً، وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحکام، وإنما اعتبر الناس اختلاطه بما قال يحيى القطان⁽⁴⁾.

ويرى الباحث أن سعيدًا اختلط بعد الهزيمة سنة خمس وأربعين ومائة، فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد الاختلاط فليس بحجة.

أقوال النقاد فيمن سمع منه قبل الاختلاط، أو بعده، أو لم يتميز سماعه:

سأقتصر في دراستي على تلاميذ سعيد الذين سمعوا منه في صحيح البخاري فقط؛ وذلك لأنه مجال دراستي، وعدد هؤلاء الرواة خمسة عشر راويًا:

أولاً: من سمع منه قبل الاختلاط: وهم سبعة رواة:

١. خالد بن الحارث:

قال ابن عدي: أثبت الناس عنه يزيد بن زريع، وخالد بن الحارث، ويحيى القطان، ونظراؤهم قبل اختلاطه⁽⁵⁾.

وقد روى له البخاري رواية واحدة عن سعيد.

(1) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١ / ٣٥٠).

(2) العلل ومعرفة الرجال (١ / ١٦٣).

(3) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٥)، وهذا يدل على أنَّ للقطان رأيان، وهما: قبل الهزيمة، وبعدها.

(4) المصدر نفسه.

(5) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٣٩٦).

٢. رَوْحُ بن عبادَة:

قال أبو داود عن سماع رَوْح من سعيد: سماعه قبل الهزيمة، كذا قال رَوْح^(١).
وقال ابن حجر: أخرج عن سماع منه بعد الاختلاط قليلاً كروح بن عبادَة^(٢)، وهذا يدل
على أن ابن حجر يرى أن سماع رَوْح كان بعد الاختلاط، رغم أنه نقل قوله: سمعت عن سعيد
قبل الاختلاط ثم غيبتُ وقدمتُ ففيل: إنه اختلط^(٣).
وقد روى له البخاري في ستة مواضع عن سعيد.

٣. عبد الأعلى بن عبد الأعلى:

قال ابن عدي: حدّث بأصنافه عنه، أرواهم عنه عبد الأعلى^(٤).
وقد روى له البخاري في خمسة مواضع عن سعيد.

٤. عبد الله بن المبارك:

قال ابن حبان: أحبُّ إليَّ أن لا يُحتج به إلا بما روى عنه القدماء قبل اختلاطه مثل: ابن
المبارك^(٥).
وقد روى له البخاري موضعاً واحداً عن سعيد.

٥. محمد بن سَوَاء:

قال الآجري: سألت أبا داود عن سماع ابن سَوَاء من سعيد فقال: قبل الهزيمة^(٦).
وقد روى له البخاري موضعاً واحداً عن سعيد.

٦. يحيى بن سعيد القطان:

قال ابن عدي: أثبت الناس عنه يزيد بن زُرَيْع، وخالد بن الحارث، ويحيى القطان،
ونظراؤهم قبل اختلاطه^(٧).
وقد روى له البخاري في أربعة مواضع عن سعيد.

(١) سوالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١ / ٣٥٠).

(٢) هدي الساري ص ٦٠٩.

(٣) تهذيب التهذيب (١ / ٦١٥).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٩٧).

(٥) النقات (٦ / ٣٦٠).

(٦) سوالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١ / ٣٥٠).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٩٧).

٧. يزيد بن زريع:

قال أحمد: كل شيء روى عن سعيد فلا تبالي سمعته من أحد، سماعه من سعيد قديم، وكان يأخذ الحديث بثبوت^(١).

وقد روى له البخاري ثلاثين موضعاً عن سعيد.

ثانياً: من سمع منه بعد الاختلاط: وهما راويان:

١. محمد بن إبراهيم بن أبي عدي:

قال يحيى القطان: جاء ابن أبي عدي إلى سعيد بن أبي عروبة بأخرة^(٢)، يقصد بذلك بعد اختلاطه.

وقد روى له البخاري في أربعة مواضع عن سعيد.

٢. محمد بن عبد الله الأنصاري:

قال ابن حجر: أخرج البخاري عن سعيد بن عبد الله الأنصاري^(٣).

وقد روى له البخاري موضعاً واحداً عن سعيد.

ثالثاً: من لم يتميز هل هو قبل الاختلاط أو بعده؟ وهم ستة رواة:

بشر بن المفضل، وسهل بن يوسف، وعبد الوارث بن سعيد، وكهمس بن المنهال، ومعاذ بن معاذ، ووهيب بن خالد، ولا ننسى أيضاً أن هناك بعض الروايات المتعلقة التي قال فيها البخاري: قال سعيد^(٤).

الثانية: الإرسال:

قال ابن معين: كان يرسل^(٥)، وقال البزار: يُحدّث عن جماعة لم يسمع منهم، فإذا قال: سمعت وحدثنا كان مأموناً على ما قال^(٦).

(١) المعرفة والتاريخ (٢ / ١٤٠).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٣٥٣).

(٣) هدي الساري ص ص ٦٠٩.

(٤) أرقام الروايات: (٢٦٨ - ٥٣١ - ٢٦١٦ - ٥٦١٠ - ٦٥٠٧).

(٥) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٤).

(٦) المصدر نفسه.

وأما من لم يسمع منه ابن أبي عروبة:

فقد قال ابن المبارك: لا أراه سمع من قيس بن سعد شيئاً⁽¹⁾، وقال ابن معين: لم يسمع من أبي التَّيَّاح⁽²⁾، ولا من أبي حَرِيْز⁽³⁾، ولا من عبد الله بن محمد بن عقيل⁽⁴⁾، ولم يسمع من مجاهد، وقتادة لم يسمع من مجاهد، فكيف يسمع منه سعيد؟⁽⁵⁾.

وقال أحمد: لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم بن عُنَيْبَةَ، ولا من حماد بن أبي سليمان، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عبيد الله بن عمر، ولا من أبي بَشْرٍ الوليد بن مسلم العنبري، ولا من زيد بن أسلم، ولا من أبي الزناد عبد الله بن ذَكْوَانَ، وقد حَدَّثَ عن هؤلاء كلهم ولم يسمع منهم شيئاً⁽⁶⁾.

وقال النسائي: لم يسمع من: عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من زيد بن أسلم، ولا من عبيد الله بن عمر، ولا من أبي الزناد، ولا من الحكم، ولا من حماد، ولا من إسماعيل بن أبي خالد⁽⁷⁾.

وقال الفلاس: لم يسمع من يحيى بن سعيد الأنصاري، ولا من عبيد الله بن عمرو، ولا من أبي بَشْرٍ، ولا من زيد بن أسلم، ولا من أبي الزناد، وقد حَدَّثَ عن هؤلاء كلهم⁽⁸⁾.

قال الباحث: ولم يروِ البخاري في صحيحه لسعيد إلا عن شيخين فقط، وهما قتادة ابن دِعَامَةَ، والنضر بن أنس بن مالك، وهذين لم يرسل عنهما.

(1) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٤).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٩٩)، وأبو التَّيَّاح هو: يزيد بن حميد الضُّبَعِي، ثقة ثبت. تقريب التهذيب ص ٦٠٠.

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ١٦١)، وأبو حَرِيْز هو: عبد الله بن حسين الأزدي، صدوق يخطيء. انظر: تقريب التهذيب ص ٣٠٠.

(4) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٤).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٢٠١).

(6) انظر: العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٣١).

(7) تهذيب الكمال (١١ / ١٠).

(8) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٣ / ١٠٨٦).

الثالثة: التدليس:

وصفه النسائي بالتدليس⁽¹⁾، وقال سبط بن العجمي: مشهورٌ بالتدليس، ذكره به غير واحد⁽²⁾، وقال ابن حجر: كثير التدليس⁽³⁾، وذكره في المرتبة الثانية من طبقاته⁽⁴⁾. قال الباحث: لا يضير تدليسه لذكر ابن حجر له في المرتبة الثانية.

الرابعة: اتهامه ببدعة القدر:

اتهمه بذلك أحمد، وزاد: يكتمه⁽⁵⁾، والعجلي، وزاد: كان لا يدعو إليه⁽⁶⁾، وابن قانع⁽⁷⁾، والذهبي⁽⁸⁾.

قال الباحث: ويتبين لي مما سبق أن الراوي لم يكن داعية لبدعته، بل كان يكتمها، وقد قبل كثير العلماء حديث هؤلاء من غير الدعاة.

خلاصة القول فيه:

تكلم ابن عدي في سعيد بن أبي عروبة لأجل اختلاطه، وإرساله، ويرى الباحث من خلال ما سبق أن سعيد بن أبي عروبة ثقة، اختلط بعد الهزيمة سنة خمس وأربعين ومائة، فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد الاختلاط فليس بحجة، وأما عن إرساله فلم يرو عن واحدٍ ممن أرسل عنهم في الصحيح، وتدليسه لا يضير، وبدعته لا تضر لأنه غير داعية، وسأقوم بدراسة أحاديثه في صحيح البخاري لعلاج مشكلة الاختلاط فقط، وهم من روى عنه بعد الاختلاط، ومن لم يتميز، والله الموفق والمستعان.

(1) انظر: سوالات السلمي للدارقطني ص ٣٦٥.

(2) التبيين لأسماء المدلسين ص ٢٦.

(3) تقريب التهذيب ص ٢٣٩.

(4) طبقات المدلسين ص ٣١.

(5) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٥).

(6) معرفة الثقات (١ / ٤٠٣).

(7) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٥).

(8) المغني في الضعفاء (١ / ٣٨١)، وميزان الاعتدال (٢ / ١٥١).

دراسة مروياته:

الراوي له ثمان وخمسون رواية في صحيح البخاري، وسيدرس الباحث روايات من سمع منه بعد الاختلاط، ومن لم يتبين هل هو قبل الاختلاط أو بعده؟

أولاً: دراسة روايات من سمع منه بعد اختلاطه:

١. محمد بن إبراهيم بن أبي عدي: وله أربع روايات:

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَاءً وَهُوَ بِالزُّورَاءِ (1) فَوَضَعَ يَدَهُ فِي الْبِنَاءِ فَجَعَلَ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، فَتَوَضَّأَ الْقَوْمُ، قَالَ قَتَادَةُ: قُلْتُ لَأَنَسٍ: كَمْ كُنْتُمْ؟ قَالَ: ثَلَاثَ مِائَةٍ أَوْ زُهَاءَ ثَلَاثَ مِائَةٍ (2).

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق محمد بن جعفر (3)، وأحمد عن محمد بن بكر (4)، كلاهما بنحوه عن سعيد بن أبي عروبة، ومسلم من طريق هشام الدستوائي بنحوه (5)، والنسائي من طريق معمر بن راشد بمعناه، غير أنه جعل العدد سبعين بدل ثلاث مائة (6)، وأحمد من طريق همام بن يحيى بنحوه (7)، أربعتهم: (سعيد، هشام، معمر، همام) عن قتادة بن دعامة به.

(1) الزُّورَاءُ: مكان معروف بالمدينة النبوية عند السوق، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٦ / ٥٨٥).

(2) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٤ / ١٩٢)، ح ٣٥٧٢.

(3) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي صلى الله عليه وسلم، ص ١٢٠٩، ح ٢٢٧٩.

(4) مسند أحمد (٢٠ / ٤٥١)، ح ١٣٢٤٤.

(5) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي صلى الله عليه وسلم، ص ١٢٠٩، ح ٢٢٧٩.

(6) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب التسمية عند الوضوء، (١ / ٦١)، ح ٧٨.

(7) مسند أحمد (٢١ / ٤٦١)، ح ١٤٠٨١.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: قتادة بن دعامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية مسلم من طريق هشام الدستوائي.
الثاني: سعيد بن أبي عروبة سمع منه تلميذه ابن أبي عدي بعد اختلاطه، وقد تابعه عن سعيد محمد بن جعفر، ومحمد بن بكر، وقد سمعا من سعيد قبل الاختلاط، وتابع سعيدًا معمر بن راشد، وهشام الدستوائي، وهمام بن يحيى.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَسَهْلُ بْنُ يُونُسَ عَنِ سَعِيدِ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَاهُ رِعْلٌ وَذَكَوَانٌ⁽¹⁾ وَعُصَيَّةٌ⁽²⁾ وَبَنُو لَحْيَانَ⁽³⁾ فَرَعَمُوا أَنَّهُمْ قَدْ أَسْلَمُوا وَاسْتَمَدُّوهُ عَلَى قَوْمِهِمْ، فَأَمَدَّهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَبْعِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ أَنَسٌ: كُنَّا نُسَمِّيهِمُ الْقُرَاءَ يَحْطُبُونَ بِالنَّهَارِ وَيُصَلُّونَ بِاللَّيْلِ، فَاتَّطَلَقُوا بِهِمْ حَتَّى بَلَغُوا بئرَ مَعُونَةَ غَدَرُوا بِهِمْ وَقَتَلُوهُمْ، فَفَقَتَتْ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِعْلٍ وَذَكَوَانَ وَبَنِي لَحْيَانَ، قَالَ قَتَادَةُ: وَحَدَّثَنَا أَنَسٌ أَنَّهُمْ قَرَعُوا بِهِمْ فَرَأْنَا أَلَا بَلَغُوا عَنَّا قَوْمَنَا بِأَنَّا قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فَرَضِيَ عَنَّا وَأَرْضَانَا ثُمَّ رُفِعَ ذَلِكَ بَعْدُ⁽⁴⁾.

(1) رِعْلٌ: بطن من بني سليم، يُنسَبون إلى رِعْلِ بْنِ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ بْنِ امْرِئِ الْقَيْسِ، وَأَمَّا ذَكَوَانٌ: فبطن من بني سليم أيضًا، يُنسَبون إلى ذَكَوَانَ بْنِ ثَعْلَبَةَ فَنُسِبَتْ الْغَزْوَةُ إِلَيْهِمَا. فتح الباري شرح صحيح البخاري (٧ / ٣٧٩).

(2) عُصَيَّةٌ: هم بطن من بني سليم، ينسبون إلى عُصَيَّةِ بْنِ خِفَافِ بْنِ امْرِئِ الْقَيْسِ. فتح الباري شرح صحيح البخاري (٦ / ٥٤٤).

(3) بنو لَحْيَانَ: بكسر اللام وقيل بفتحها، وَلَحْيَانَ هُوَ ابْنُ هُذَيْلِ نَفْسِهِ، وَهُذَيْلٌ هُوَ بِنُ مَدْرِكَةَ بْنِ إِيَّاسِ بْنِ مُضَرَ، وَزَعَمَ الْهَمْدَانِيُّ النَّسَابَةُ أَنَّ أَسْلَ بَنِي لَحْيَانَ مِنْ بَقَايَا جُرْهُمِ دَخَلُوا فِي هُذَيْلِ فَنُسِبُوا إِلَيْهِمْ. فتح الباري شرح صحيح البخاري (٧ / ٣٨١).

(4) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب العون بالمدد، (٤ / ٧٣)، ح ٣٠٦٤.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق يزيد بن زُرَيْع عن سعيد بن أبي عروبة بنحوه⁽¹⁾، ومسلم من طريق شعبة بن الحجاج مختصراً⁽²⁾، كلاهما عن قتادة بن دعامة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دعامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرَّح بالسماع في رواية البخاري من طريق يزيد بن زُرَيْع. الثاني: سعيد بن أبي عروبة سمع منه تلميذه ابن أبي عدي بعد اختلاطه، وقد تابعه عن سعيد سهل بن يوسف مقروناً معه، ويزيد بن زُرَيْع، ويزيد ممن سمع من سعيد قبل اختلاطه، وأما سهل فإنه ممن لم يتميز، وسأحدث عنه فيما بعد، وقد تابع سعيداً شعبة بن الحجاج. الثالث: سهل بن يوسف ثقة رمي بالقدر⁽³⁾، وحديثه هنا لا علاقة له ببذعته.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَتَجَوَّزُ"⁽⁴⁾ مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ⁽⁵⁾ مِنْ بُكَائِهِ"⁽⁶⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبئر معونة وحديث عضل والقارة، (١٠٥ / ٥)، ح ٤٠٩٠.

(2) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، ص ٣٢٤، ح ٦٧٧.

(3) تقريب التهذيب ص ٢٥٨.

(4) فَاتَّجَوَّزَ: أي أَخَفَّهَا وَأَقَلَّهَا. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٣١٥).

(5) وَجْدُ أُمِّهِ: يصح حمله على الحزن وعلى الحب، والأول أظهر، والثاني ملزومه. هدي الساري ص ٣٤٤.

(6) صحيح البخاري، كتاب الجماعة والإمامة، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، (١ / ١٤٣)، ح ٧١٠.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري بنحوه⁽¹⁾، ومسلم بنحوه⁽²⁾ من طريق يزيد بن زريع، وابن ماجه من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى بنحوه⁽³⁾، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، وأخرجه مسلم بمعناه من طريق أبي عوانة الوضّاح بن عبد الله⁽⁴⁾، وأحمد من طريق شعبة بن الحجاج، ثلاثتهم: (سعيد- الوضّاح- شعبة) عن قتادة بن دعامة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: قتادة بن دعامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرّح بالسماع في رواية أحمد من طريق شعبة.
الثاني: سعيد بن أبي عروبة سمع منه تلميذه ابن أبي عدي بعد اختلاطه، وقد تابعه عن سعيد، عبد الأعلى بن عبد الأعلى، ويزيد بن زريع، وهما ممن سمع منه قبل اختلاطه، وقد تابع سعيداً أبو عوانة، وشعبة.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى⁽⁵⁾ وَأَبْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ، وَإِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ"⁽⁶⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب الجماعة والإمامة، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، (1 / 143)، ح 709.

(2) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، ص 233، ح 470.

(3) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الإمام يخفف الصلاة إذا حدث أمر، (1 / 316)، ح 989.

(4) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، ص 233، ح 469.

(5) يحيى: هو يحيى بن سعيد بن فرّوخ، أبو سعيد القطان البصري. تقريب التهذيب ص 591.

(6) صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، باب رفع الإمام يده في الاستسقاء، (2 / 32)، ح 1031.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق يزيد بن زريع بنحوه⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾، وأحمد بنحوه⁽³⁾ من طريق يحيى القطان، ومسلم بنحوه⁽⁴⁾ من طريق ابن أبي عدي، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، أربعين عن سعيد بن أبي عروبة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: قتادة بن دعامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية أحمد من طريق يحيى القطان.
الثاني: سعيد بن أبي عروبة سمع منه تلميذه ابن أبي عدي بعد اختلاطه، وقد تابعه عن سعيد يحيى القطان مقروناً معه في هذه الرواية، وكذلك تابعه عبد الأعلى بن عبد الأعلى، ويزيد ابن زريع، وهم ممن سمع من سعيد قبل الاختلاط.

٢. محمد بن عبد الله الأنصاري: وله رواية واحدة:

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي خَلِيفَةُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "مَاتَ أَبُو زَيْدٍ وَلَمْ يَتْرِكْ عَقْبًا، وَكَانَ بَدْرِيًّا"⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

هذا الحديث بهذه الصورة تفرد به محمد بن عبد الله الأنصاري عن سعيد، وليس له أي متابعات، وقد ورد الحديث بوجه آخر أخرجه البخاري من طريق شعبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال: جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَةً كُلُّهُمْ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَبِي وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبُو زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، قُلْتُ لِأَنْسٍ: مَنْ أَبُو زَيْدٍ؟ قَالَ: أَحَدُ

(1) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، (٤ / ١٩٠)، ح ٣٥٦٥.

(2) صحيح مسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء، ص ٤٢٤، ح ٨٩٦.

(3) مسند أحمد (٢٠ / ٢٣١)، ح ١٢٨٦٧.

(4) صحيح مسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء، ص ٤٢٣، ح ٨٩٦.

(5) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب...، (٥ / ٨١)، ح ٣٩٩٦.

عُمُومَتِي⁽¹⁾، وفي موضع آخر عنده، قال: وَنَحْنُ وَرِثَانُهُ⁽²⁾، وأخرجه البخاري أيضاً من طريق همام عن قتادة بنحو حديث شعبة⁽³⁾، ومسلم كذلك من طريق شعبة به بنحوه⁽⁴⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دِعامَة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية مسلم.

الثاني: سعيد بن أبي عروبة سمع منه تلميذه محمد بن عبد الله الأنصاري بعد اختلاطه، ولم يتابعه أحدٌ عليه بهذا الوجه، غير أن سعيداً تابعه شعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى من وجه آخر.

الثالث: خليفة بن خياط: المعروف بشباب:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان متقناً عالماً بأيام الناس وأنسابهم⁽⁵⁾، وقال مسلمة ابن قاسم: لا بأس به⁽⁶⁾، وابن عدي: من متيقضي رواة الحديث... مستقيم الحديث صدوق⁽⁷⁾، والذهبي⁽⁸⁾، وابن حجر⁽⁹⁾: صدوق، زاد ابن حجر: ربما أخطأ وكان أخبارياً علماً. وقال ابن المديني: في دار عبد الرحمن بن عمر بن جبلة، وشباب بن خياط شجر يحمل الحديث⁽¹⁰⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب زيد بن ثابت رضي الله عنه، (5 / 37)، ح 3810، وقد رجح ابن حجر قول الواقدي أنه قيس بن السكّن الأنصاري أخذاً من قول أنس: أحد عمومي، فتح الباري شرح صحيح البخاري (7 / 128).

(2) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، (6 / 187)، ح 5004.

(3) المصدر نفسه، ح 5003.

(4) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بن كعب وجماعة من الأنصار رضي الله عنهم، ص 1294، ح 2465.

(5) الثقات (8 / 233).

(6) تهذيب التهذيب (1 / 551).

(7) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (3 / 66).

(8) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (1 / 375).

(9) تقريب التهذيب ص 195.

(10) الضعفاء الكبير (2 / 370).

وجعله البخاري في أدنى درجات التعديل فقال: مقارب الحديث⁽¹⁾ .
 وقال ابن معين: ليس بصاحب حديث، ليس بشيء⁽²⁾، وقال محمد بن يونس الكُدَيْمِيُّ عن ابن المديني: لو لم يُحَدِّثْ شباب لكان خيراً له⁽³⁾، وعَلَّقَ على ذلك ابن عدي فقال: إنما يروي عن علي بن المديني الكُدَيْمِيُّ، والكُدَيْمِيُّ لا شيء، سيِّماً إذا كان الراوي عن علي هو الكُدَيْمِيُّ فَدَلَّ هذا على أن الحكاية عن ابن المديني باطل⁽⁴⁾ .
 وقال أبو حاتم: لا أُحَدِّثُ عنه، هو غير قوي⁽⁵⁾، وابن أبي حاتم: انتهى أبو زرعة إلى أحاديث كان أخرجها في فوائده عن شباب، فلم يقرأ علينا، فضر بنا عليه، وترك الرواية عنه⁽⁶⁾ .
 وأما عن رواية البخاري عنه فقد قال الباجي: رأيت أمره إذا أفردته قال: وقال لي خليفة، وإذا أقرنه قال: وحدثني خليفة⁽⁷⁾، وابن حجر: لم يُحَدِّثْ عنه البخاري إلا مقروناً، وإذا حدث عنه لمفردة عَلَّقَ أحاديثه⁽⁸⁾ .
 قال الباحث: خليفة بن خياط صدوق، وما قاله الباجي وابن حجر ليس دقيقاً، فهو هنا أخرج له، ولكن لا في التعاليق، ولا مقروناً، بل متصلًا، وقد تابعه شعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى من وجه آخر متابعة قاصرة، ويبدو أن البخاري تساهل في إخراجهم؛ لأن الحديث موقوف، وفي الفضائل، وأيضًا فمحمد بن عبد الله الأنصاري من شيوخ البخاري، وكذلك خليفة، والبخاري أدري بشيوخه.

(1) علل الترمذي الكبير ص ٣٩٣ .

(2) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٢٩٠ .

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٦٦) .

(4) المصدر نفسه .

(5) الجرح والتعديل (٣ / ٣٧٨) .

(6) المصدر نفسه (٣ / ٣٧٩) .

(7) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢ / ٥٥٧) .

(8) تهذيب التهذيب (١ / ٥٥١) .

ثانياً: دراسة من لم يتميز هل هو قبل الاختلاط أو بعده؟ وهم ستة رواة:

١. بشر بن المفضل: وله رواية واحدة:

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُرِيَهُمْ آيَةً فَأَرَاهُمُ الْقَمَرَ شَقَّتَيْنِ حَتَّى رَأَوْا حِرَاءَ⁽¹⁾ بَيْنَهُمَا⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق يزيد بن زريع⁽³⁾، وأخرجه أحمد من طريق عبد الوهاب بن عطاء⁽⁴⁾، كلاهما بنحوه عن سعيد بن أبي عروبة به، والبخاري⁽⁵⁾، ومسلم⁽⁶⁾ مختصراً من طريق شعبة، والبخاري⁽⁷⁾، ومسلم⁽⁸⁾ بنحوه من طريق شيبان بن عبد الرحمن، ومسلم⁽⁹⁾ من طريق معمر بن راشد بمعناه، ثلاثتهم عن قتادة بن دعامة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: قتادة بن دعامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية البخاري من طريق يزيد بن زريع، وشيبان بن عبد الرحمن.

(1) حراء: جبل من جبال مكة يبعد عنها ثلاثة أميال. معجم البلدان (٢ / ٢٣٣).

(2) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب انشقاق القمر، (٥ / ٤٩)، ح ٣٨٦٨.

(3) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وسلم آية فأراهم انشقاق القمر، (٤ / ٢٠٦)، ح ٣٦٣٧.

(4) مسند أحمد (٢١ / ٢٨)، ح ١٣٣٠٣.

(5) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب {وانشق القمر، وإن يروا آية يعرضوا}، سورة القمر: (١،٢)، (٦ / ٤٨٢)، ح ٤٨٦٨.

(6) صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب انشقاق القمر، ص ١٤٠٦، ح ٢٨٠٢.

(7) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وسلم آية فأراهم انشقاق القمر، (٤ / ٢٠٦)، ح ٣٦٣٧.

(8) صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب انشقاق القمر، ص ١٤٦١، ح ٢٨٠٢.

(9) المصدر نفسه.

الثاني: سعيد بن أبي عروبة سمع منه بشر بن المفضل، ولم يتبين لي هل أخذ قبل اختلاط سعيد أم بعده؟ وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء، ويزيد بن زريع، وهو ممن سمع من سعيد قبل الاختلاط، وتابع سعيداً شعبة بن الحجاج، وشيبان بن عبد الرحمن، ومعر بن راشد.

٢. سهل بن يوسف: وله رواية واحدة:

وقد سبق دراسة الحديث عند دراسة محمد بن أبي عدي، وقد تابعهما يزيد بن زريع، وهو ممن سمع من سعيد قبل اختلاطه، وروى له البخاري مقروناً مع محمد بن أبي عدي.

٣. عبد الوارث بن سعيد: وله رواية واحدة:

الحديث السابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " لَمْ يَأْكُلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى خَوَانَ (1) حَتَّى مَاتَ، وَمَا أَكَلَ خُبْزًا مُرَقَّقًا حَتَّى مَاتَ " (2).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن محمد بن سنان (3)، وهُدْبَةَ بن خالد (4) كلاهما ذكر الجزء الثاني منه، وزاد عليه، عن همام بن يحيى عن قتادة بن دعامة به، والبخاري من طريق عبد الله ابن أبي الأسود (5)، وعلي بن المديني (6)، كلاهما بنحوه وفيهما زيادة، عن معاذ بن هشام عن أبيه عن يونس الإسكافي عن قتادة بن دعامة به، وابن ماجه من طريق أبي بحر عبد الرحمن بن عثمان عن سعيد به، وذكر الجزء الأول من الحديث (7).

(1) خَوَانٌ: هو ما يوضع عليه الطعام عند الأكل. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٨٩).

(2) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب فضل الفقر، (٨ / ٩٦)، ح ٦٤٥٠.

(3) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة، (٧ / ٧٠)، ح ٥٣٨٥.

(4) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتخليهم من الدنيا؟ (٨ / ٩٧)، ح ٦٤٥٧.

(5) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأكلون، (٧ / ٧٥)، ح ٥٤١٥.

(6) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة، (٧ / ٧٠)، ح ٥٣٨٦.

(7) سنن ابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب الأكل على الخوان والسفرة، (٢ / ١٠٩٥)، ح ٣٢٩٣.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دعامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية البخاري عن هُدْبَةَ بن خالد.

الثاني: سعيد بن أبي عروبة سمع منه عبد الوارث بن سعيد، ولم يتبين هل سمع قبل الاختلاط أو بعده؟ وتابعه أبو بحر عبد الرحمن بن عثمان النَّقَّي، وهو ضعيف⁽¹⁾، فلا يصلح للمتابعة، ولم أجد له من يتابعه عن سعيد غير أبي بحر إلا ما ذكره ابن عدي حيث قال: هكذا حَدَّثَ به عن ابن أبي عروبة عبد الوارث، وقال يزيد بن زُرَيْع وغيره عن سعيد عن يونس الإسكاف عن قتادة عن أنس⁽²⁾، وكما هو معلوم أن يزيد هذا سمع من سعيد قبل اختلاطه، ويبدو أن الترمذي لم تصله هذه المتابعة فقال: حديث حسن صحيح غريب من حديث سعيد بن أبي عروبة⁽³⁾، ولكن لا ننسى أن سعيدًا تابعه يونس الإسكاف وهمام بن يحيى عند البخاري نفسه.

الثالث: أبو معمر: عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج، ثقة ثبت رمى بالقدر⁽⁴⁾، والحديث هنا لا علاقة له بهذه البدعة.

٤. كَهْمَسُ بنِ الْمِنْهَالِ: وله رواية واحدة:

الحديث الثامن:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ⁽⁵⁾ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ ح وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَوَاءٍ وَكَهْمَسُ بنُ الْمِنْهَالِ قَالَا: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَعَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَحَدٍ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَثْمَانُ، فَرَجَفَ بِهِمْ فَضْرِبَهُ بِرِجْلِهِ، قَالَ: " اثْبُتْ أَحَدُ فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدَانِ⁽⁶⁾ ".

(1) انظر: تقريب التهذيب ص ٣٤٦.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٩٦).

(3) سنن الترمذي (٤ / ٥٨١).

(4) تقريب التهذيب ص ٣١٥.

(5) مُسَدَّدٌ: هو مُسَدَّدُ بنِ مُسْرَهَدِ بنِ مُسْرَبِلِ الأَسَدِيِّ البَصْرِيِّ، أبو الحسن. تقريب التهذيب ص ٥٢٨.

(6) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه-، (٥ / ١١)،

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن مُسَدَّد بن مُسَرَّهَد⁽¹⁾، ومحمد بن بشار⁽²⁾، كلاهما بنحوه عن يحيى القطان عن سعيد به، وأحمد بنحوه من طريق شعبة بن الحجاج عن قتادة بن دعامة به⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا خمسة، وهم:

الأول: قتادة بن دعامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرَّح بالسماع في جميع الروايات المذكورة في التخريج.
الثاني: سعيد بن أبي عروبة: وقد سمع منه كهمس بن المنهال، ولم يتبين لي متى سمع من سعيد؟ وقد أخرج له البخاري مقروناً مع محمد بن سواء، ومتابعاً ليزيد بن زريع، وتابعه كذلك يحيى القطان عند البخاري، وكلهم سمع من سعيد قبل الاختلاط، وقد تابع سعيداً شعبة بن الحجاج.

الثالث: كهمس بن المنهال:

وثقه الدارقطني⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يقول بالقدر⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، محله الصدق⁽⁶⁾، وابن حجر: صدوق رمي بالقدر⁽⁷⁾.
وذكره البخاري في الضعفاء الصغير، ونقل عن حفص بن عمر بن دينار قوله: كان يقال فيه القدر⁽⁸⁾، وقال أبو حاتم: يُحوَّلُ منه⁽⁹⁾، وبَيَّنَّ الذهبي سبب ذكره في الضعفاء عند

(1) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان بن عفان - رضي الله عنه -، (٥ / ١٥)، ح ٣٦٩٩.

(2) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (لو كنت متخذاً خليلاً)، (٥ / ٩)، ح ٣٦٧٥.

(3) مسند أحمد (١٩ / ١٥٨)، ح ١٢١٠٦.

(4) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٦٦.

(5) الثقات (٩ / ٢٧).

(6) الجرح والتعديل (٧ / ١٧١).

(7) تقريب التهذيب ص ٤٦٢.

(8) الضعفاء الصغير ص ١٠١، وقد نسب المزي هذا الكلام للبخاري نفسه. انظر: تهذيب الكمال

(٢٤ / ٢٣٤)، وهو خطأ.

(9) الجرح والتعديل (٧ / ١٧١).

البخاري فقال: له حديثٌ منكرٌ أدخله من أجله البخاري في كتاب الضعفاء⁽¹⁾، وقد أدخله أيضاً أبو زرعة في الضعفاء⁽²⁾، وقال الساجي: كان قدرياً ضعيفاً، لم يُحدِّثْ عنه الثقات⁽³⁾، والذهبي: أتهمَّ بالقدر⁽⁴⁾.

قال الباحث: صدوق رمي بالقدر، وحديثه هنا لا علاقة له ببذعته، وقد روى له البخاري مقروناً مع محمد بن سَوَاء.

الرابع: محمد بن سَوَاء:

وثقه الذهبي⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾، وقال الأزدي: كان يغلو في القدر، وهو صدوق⁽⁷⁾، وابن حجر: صدوق، رمى بالقدر⁽⁸⁾.

ورضيه يزيد بن زُرَيْع فكان يقول: عليكم به⁽⁹⁾، وأحمد: هو عند أصحاب الحديث أحلى من الخَفَّافِ إلا أنَّ الخَفَّافَ أقدم سماعاً⁽¹⁰⁾، وسئل عنه، وعن رَوْحِ بن عُبَادَةَ في سعيد بن أبي عروبة فقال: ما أقربهما!⁽¹¹⁾.

قال الباحث: صدوق رمي بالقدر، وحديثه هنا لا علاقة له ببذعته، وقد روى له البخاري مقروناً مع كَهْمَسِ بن المِنْهَالِ.

الخامس: خليفة بن خَيَّاط سبق أنه صدوق، وذكره هنا ضمن تحويلات السند متابعاً لمن قبله، وأما صيغة قال لي فقد قيل عنها أنها معلقة، ولكن الراجح أنها مثل السماع، قال ابن حجر: حكم قال لي عند البخاري حكم حدَّثْنَا ولا فَرَّقَ⁽¹²⁾.

(1) ميزان الاعتدال (٣ / ٤١٦).

(2) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢ / ٦٥٢).

(3) تهذيب التهذيب (٣ / ٤٧٧).

(4) ميزان الاعتدال (٣ / ٤١٦).

(5) المصدر نفسه (٣ / ٥٧٦).

(6) الثقات (٩ / ٤٢).

(7) تهذيب التهذيب (٣ / ٥٨٣).

(8) تقريب التهذيب ص ٤٨٢.

(9) تاريخ أسماء الثقات ص ٢١١.

(10) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٥٦)، والخَفَّاف هو: عبد الوهاب بن عطاء الخَفَّاف، صدوق ربما أخطأ. تقريب التهذيب ص ٣٦٨.

(11) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٤٧٢)، وقد تقدم القول بسماع رَوْحِ من سعيد قبل اختلاطه عندما تكلمت عن سمع منه قبل الاختلاط.

(12) تعليق التعليق على صحيح البخاري (٥ / ٢٠٣).

٥. معاذ بن معاذ: وله رواية واحدة:

الحديث التاسع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: ذَكَرَ لَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا⁽¹⁾ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعَرَصَةِ⁽²⁾ ثَلَاثَ لَيَالٍ، تَابَعَهُ مُعَاذٌ وَعَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽³⁾.

هذا الحديث الذي فيه معاذ بن معاذ من المعلقات، وقد وصله ابن حجر في تعلقه⁽⁴⁾، ومعاذ بن معاذ لم يتبين هل سمع قبل الاختلاط أو بعده؟، وتابعه هنا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ وهو ممن سمع من سعيد قبل الاختلاط.

٦. وهيب بن خالد: وله رواية واحدة:

الحديث العاشر:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ"⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق يزيد بن زريع بنحوه⁽⁶⁾، وأخرجه مسلم من طريق محمد بن بشر⁽¹⁾، كلاهما عن سعيد به، وأخرجه البخاري⁽²⁾، ومسلم⁽³⁾ بنحوه من طريق هشام الدستوائي عن قتادة بن دعامة به.

(1) أبو طلحة: هو زيد بن سهل بن الأسود الأنصاري النجاري، أبو طلحة الأنصاري، مشهور باسمه وكنيته. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٧ / ١٩٤).

(2) بالعرصة: هي كل موضع واسع لا بناء فيه. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٤٣٨).

(3) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من غلب العدو فأقام على عرستهم ثلاثاً، (٤ / ٧٣)، ح ٣٠٦٥.

(4) تعليق التعليق على صحيح البخاري (٣ / ٤٦٠).

(5) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى {وكان عرشه على الماء}، سورة هود: ٧، وباب قوله تعالى {وهو رب العرش العظيم}، سورة التوبة: ١٢٩، (٩ / ١٢٦)، ح ٧٤٢٦.

(6) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى {تعرج الملائكة والروح إليه}، سورة المعارج: ٤، (٩ / ١٢٦)، ح ٧٤٣١.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا أربعة، وهم:

الأول: رُفِيعُ أبو العالية الرِّياحي فيه علة الإرسال، ولكنه لم يُذكَرْ أنه أرسل عن ابن عباس⁽⁴⁾.

الثاني: قتادة بن دِعامَة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرَّح بالسماع في رواية مسلم من طريق محمد بن بشر.

وأضيف إليها علة الإرسال، فقد قال ابن حجر عن رواية قتادة عن أبي العالية بعد أن ذكر قول أبي داود، وابن أبي حاتم أن قتادة لم يسمع من أبي العالية إلا عدة أحاديث فذكر عباراتهم⁽⁵⁾، ثم قال: وكأنَّ البخاري لم يعتبر بهذا الحصر؛ لأنَّ شعبة ما كان يُحدِّثُ عن أحد من المدلسين إلا بما يكون ذلك المدلس قد سمعه من شيخه، وقد حدث شعبة بهذا الحديث عن قتادة بن دِعامَة⁽⁶⁾.

الثالث: سعيد بن أبي عروبة، وقد سمع منه وهيب بن خالد، ولم يتميز سماعه قبل الاختلاط أو بعده؟ وقد تابعه محمد بن بشر، ويزيد بن زريع، وهما ممن سمع من سعيد قبل الاختلاط، وقد تابع سعيداً هشام الدستوائي.

الرابع: وهيب بن خالد قال عنه ابن حجر: ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بأخرة⁽⁷⁾، وقال عنه علاء الدين علي رضا: يبدو أن تغيره كان تغيراً يسيراً⁽⁸⁾، والباحث مع ابن حجر، وعلاء الدين رضا في هذا القول، واحتياطاً فقد تابع وهيباً محمد بن بشر، ويزيد بن زريع.

(1) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب دعاء الكرب، ص ١٤١٧، ح ٢٧٣٠.

(2) صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الكرب، (٨ / ٧٥)، ح ٦٣٤٥٦، ٦٣٤٤٦.

(3) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب دعاء الكرب، ص ١٤١٧، ح ٢٧٣٠.

(4) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٧٥.

(5) عبارة أبي داود: قال شعبة: إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث: حديث يونس بن مئتي، وحديث ابن عمر في الصلاة، وحديث القضاة الثلاثة، وحديث ابن عباس حدَّثني رجال مرَّضيون منهم عمر، وأرضاهم عندي عمر. سنن أبي داود ص ٤٦، وأما عبارة ابن أبي حاتم فهي: قال شعبة: لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء، قلت ليحيى: عُدَّها، قال: قول علي رضي الله عنه القضاة الثلاثة، وحديث لا صلاة بعد العصر، وحديث يونس بن مئتي. المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٧١.

(6) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١١ / ١٤٥)، وأما حديث شعبة عن قتادة فقد ذكره البخاري معلقاً. انظر:

صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الكرب، (٨ / ٧٥)، ح ٦٣٤٦٦.

(7) تقريب التهذيب ص ٥٨٦.

(8) نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط ص ٣٧١.

المطلب السابع: سعيد بن إياس الجُرَيْرِي: وله تسع روايات:

قال ابن عدي: سعيد بن إياس الجُرَيْرِي⁽¹⁾، بصريٌّ، يكنى أبا مسعود،... وهو مستقيم الحديث، وحديثه حجة من سمع منه قبل الاختلاط، وهو أحد من يُجمع حديثه من البصريين، وسبيله كسبيل سعيد بن أبي عروبة؛ لأنَّ سعيد بن أبي عروبة أيضًا اختلط فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه مستقيم حجة⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد⁽³⁾، وابن معين⁽⁴⁾، والعجلي، وزاد: اختلط بأخرة⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، والفسوي⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾، والذهبي، وزاد: تغير قليلاً⁽⁹⁾، وابن حجر⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين، ولم يكن اختلاطاً فاحشاً؛ فلذلك أدخلناه في الثقات⁽¹¹⁾.

وقال أبو حاتم: تغير حفظه قبل موته؛ فمن كتب عنه قديماً فهو صالح، وهو حسن الحديث⁽¹²⁾، وأحمد: مُحدِّثُ أهل البصرة⁽¹³⁾.

وضعفه القطان، فقال عيسى بن يونس: قال لي يحيى القطان: قد سمعت من الجُرَيْرِي؟ قلت: نعم، قال: لا تروي عنه⁽¹⁴⁾، وعقَّبَ على ذلك عباس الدُّوري فقال: إنما مذهب يحيى عندنا

-
- (1) الجُرَيْرِي: هذه النسبة إلى جُرَيْر بن عباد أخي الحارث بن عباد، والمشهور بهذه النسبة سعيد بن إياس. الأنساب للسمعاني (٢ / ٥٣).
 - (2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٩٢).
 - (3) الطبقات الكبير (٩ / ٢٦٠).
 - (4) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٢ / ٦٤)، والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٣ / ٢١٧).
 - (5) معرفة الثقات (١ / ٣٩٤).
 - (6) تهذيب الكمال (١٠ / ٣٤١).
 - (7) المعرفة والتاريخ (٢ / ١١٥).
 - (8) سنن الدارقطني (١ / ٤٩٩).
 - (9) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢١٧، والمغني في الضعفاء (١ / ٣٧٠)، وميزان الاعتدال (٢ / ١٢٧).
 - (10) تقريب التهذيب ص ٢٣٣.
 - (11) الثقات (٦ / ٣٥١).
 - (12) الجرح والتعديل (٤ / ٢).
 - (13) المصدر نفسه.
 - (14) المصدر السابق.

في هذا أن الجُرَيْرِيَّ اختلط لا أنه ليس بثقة⁽¹⁾، ولذلك قال الذهبي: تغير قليلاً، ولذلك ضعفه يحيى القطان⁽²⁾، فيكون بذلك سبب التضعيف هو الاختلاط، وهذا مصداقاً لكلام الدُّورِي. وقد أنكر إسماعيل بن عُليَّة اختلاطه فقد سئل: أكان الجُرَيْرِيَّ اختلط؟، فقال: لا، كَبَّرَ الشيخَ فَرَقَّ⁽³⁾.

فبذلك يتبين للباحث أن هذا الراوي فيه علة الاختلاط، وأما عن زمن اختلاطه فقد قال كَهَمَسُ بن الحسن: أنكرنا الجُرَيْرِيَّ أيام الطاعون⁽⁴⁾، وقال يزيد بن هارون: سمعت من الجُرَيْرِيَّ سنة اثنتين وأربعين ومائة، وهي أول سنة دخلت البصرة، ولم ننكر منه شيئاً، وكان قيل لنا: إنه قد اختلط، وقالوا: توفي الجُرَيْرِيُّ سنة أربع وأربعين ومائة⁽⁵⁾، وقد تقدم قول ابن حبان: اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين.

وقد كان الطاعون سنة إحدى وثلاثين ومائة⁽⁶⁾، وهذا يدل على أن اختلاطه كان ثلاث عشرة سنة، وهذا يخالف ما قيل أنه اختلط قبل موته بسنين، ويبدو أن الصواب أنه اختلط قبل موته بسنين قليلة، ولكن لا يمنع هذا أن يكون قد بدأ اختلاطه أيام الطاعون خفيفاً ثم اشتد بعدها.

مرويات سعيد الجريري في صحيح البخاري:

روى البخاري من طريق سعيد الجريري تسع روايات عن خمسة من تلامذته:

أولاً: من سمع منه قبل الاختلاط: وهم أربعة:

قال أبو داود: أرواهم عن الجُرَيْرِيَّ إسماعيل بن عُليَّة وكل من أدرك أيوب - يقصد السخيتاني - فسماعه من الجُرَيْرِيَّ جيد⁽⁷⁾، وسئل كَهَمَسُ بن الحسن: من سمع عنه قبل الاختلاط؟ قال: إسماعيل بن عُليَّة، وبشر بن المُفَضَّل⁽⁸⁾. وقال العجلي: عبد الأعلى أصحابهم سماعاً، سمع منه قبل أن يختلط بثماني سنين⁽⁹⁾.

(1) الجرح والتعديل (٤ / ٢).

(2) ميزان الاعتدال (٢ / ١٢٧).

(3) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٣٠٢).

(4) الطبقات الكبير (٩ / ٢٦٠).

(5) المصدر نفسه.

(6) انظر: الثقات (٥ / ٣٨٤).

(7) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١ / ٤٠٤).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٩٢).

(9) معرفة الثقات (١ / ٣٩٤).

- وقال الأبناسي: ممن سمع منه قبل التغير: إسماعيل بن عُلَيَّة، وعبد الوارث بن سعيد؛ وذلك لأن هؤلاء كلهم سمعوا من أيوب السَّخْتِيَّانِي (1).
- وهذه هي أسماؤهم كالتالي:
١. إسماعيل بن عُلَيَّة.
 ٢. بشر بن المفضَّل.
 ٣. عبد الأعلى بن عبد الأعلى.
 ٤. عبد الوارث بن سعيد.

ثانياً: من سمع منه بعد الاختلاط:

قال الدكتور: بشار معروف محقق كتاب تهذيب الكمال: والعجب من البخاري أنه أخرج له من طريق خالد بن عبد الله الطحان، وهو ممن سمع من الجريري بعد اختلاطه (2).

قال الباحث: وهذا هو رأي الدكتور: بشار معروف، أما رأي ابن حجر فقال: لم يتحرر لي أمره إلى الآن هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده؟ (3)، والباحث مع ابن حجر، وعلى أية حال ففي كلتا الحالتين لابد من دراسة روايات خالد الطحان عن الجريري في صحيح البخاري.

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي أن الراوي مستقيم الحديث قبل اختلاطه، وهذا إنصافٌ منه له، ويرى الباحث أنه ثقة قبل أن يختلط، فمن سمع منه قبل اختلاطه فسماعه صحيح، ومن سمع منه بعد ذلك فسماعه ليس بحجة، وأما عن رواية البخاري عنه فإنه روى عن خالد الطحان عنه، ولم يتميز هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده؟

(1) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢ / ٧٥٣).

(2) حاشية تهذيب الكمال (١٠ / ٣٤٢).

(3) هدي الساري ص ٦٠٨.

دراسة مروياته:

الراوي سعيد بن إياس له تسع روايات، وسيدرس الباحث أربعة منها، وهي روايات خالد الطحان عنه.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْوَاسِطِيُّ عَنِ الْجَرِيرِيِّ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽¹⁾ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ، قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: " الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ فَقَالَ: أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ، أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ، فَمَا زَالَ يَقُولُهَا حَتَّى قُلْتُ لَهَا يَسُكْتُ"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن مُسَدَّدِ بْنِ مُسْرَهَدٍ⁽³⁾، وعلي بن المديني⁽⁴⁾، كلاهما عن بشر ابن المفضل بنحوه، والبخاري⁽⁵⁾، ومسلم⁽⁶⁾ من طريق إسماعيل بن عُلَيَّةِ بنحوه، كلاهما (بشر، إسماعيل) عن الجريري به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: سعيد الجريري: ولم يتميز هل سمع منه خالد الطحان قبل اختلاطه أم بعده؟ وقد تابع خالدًا بشر بن المفضل، وإسماعيل بن عُلَيَّةِ، وقد سمعا منه قبل الاختلاط.

(1) أبو بكر: هو نُفَيْعُ بن الحارث، ويقال: ابن مسروح. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٦ / ٣٦٩).

(2) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر، (٨ / ٤)، ح ٥٩٧٦.

(3) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، (٣ / ١٧٢)، ح ٢٦٥٤.

(4) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب من اتكأ بين يدي أصحابه، (٨ / ٦١)، ح ٦٢٧٣.

(5) صحيح البخاري، كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا

والآخرة، (٩ / ١٣)، ح ٦٩١٩.

(6) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، ص ٦٤، ح ٨٧.

الثاني: إسحاق الواسطي، وهو ابن شاهين:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث⁽¹⁾، وقال النسائي⁽²⁾، ومسلمة بن قاسم الأندلسي⁽³⁾، والذهبي⁽⁴⁾، وابن حجر⁽⁵⁾: صدوق، وفي موضع آخر للنسائي: لا بأس به⁽⁶⁾. قال الباحث: صدوق، وقد تابعه بشر بن المفضل، وإسماعيل بن علية متابعة قاصرة.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنِ الْجُرَيْرِيِّ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ⁽⁷⁾ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ الْمُزَنِيِّ⁽⁸⁾ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " بَيْنَ كُلِّ أذَانَيْنِ صَلَاةٌ ثَلَاثًا لِمَنْ شَاءَ"⁽⁹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم⁽¹⁰⁾ من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى بمثله إلا أنه قال في الرابعة لمن شاء، وأبو داود⁽¹¹⁾ من طريق إسماعيل بن علية إلا أنه قالها مرتين فقط، وقال: لمن شاء في الثانية، كلاهما عن الجريري به. كما أخرجه البخاري⁽¹²⁾، ومسلم⁽¹³⁾ بمثله من طريق كهَمَسَ بن الحسن عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ به بمثله.

(1) الثقات (٨ / ١١٧).

(2) تهذيب التهذيب (١ / ١٢١).

(3) المصدر نفسه.

(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٢٣٦).

(5) تقريب التهذيب ص ١٠١.

(6) تهذيب الكمال (٢ / ٤٣٥).

(7) ابن بُرَيْدَةَ: هو عبد الله بن بُرَيْدَةَ بن الحُصَيْبِ الأَسْلَمِيِّ، أبو سهل المَرْوَزِيِّ قاضيها. تقريب التهذيب ص ٢٩٧.

(8) عبد الله بن مُغَفَّلٍ: هو عبد الله بن مُغَفَّلِ بن عبد غنم، وقيل عبد نهم. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤ / ٢٠٦).

(9) صحيح البخاري كتاب الأذان، باب كم بين الأذان والإقامة ومن ينتظر الإقامة، (١ / ١٢٧)، ح ٦٢٤.

(10) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذنين صلاة، ص ٣٩٨، ح ٨٣٨.

(11) سنن أبي داود، كتاب التطوع، باب الصلاة قبل المغرب، ص ١٥٦، ح ١٢٨٣.

(12) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب بين كل أذنين صلاة لمن شاء، (١ / ١٢٧)، ح ٦٢٤.

(13) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذنين صلاة، ص ٣٩٧، ح ٨٣٨.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: سعيد الجريري: ولم يتميز هل سمع منه خالد الطحان قبل اختلاطه أم بعده؟ وقد تابع خالدًا عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وإسماعيل بن عُلَيَّة، وهما من أثبت الناس عنه، وسمعا منه قبل الاختلاط، كما تابع سعيدًا الجريري كهمس بن الحسن.
الثاني: إسحاق الواسطي، وهو ابن شاهين، وقد تقدم في دراسة الحديث السابق أنه صدوق، وقد تابعه عبد الأعلى، وابن عُلَيَّة متابعة قاصرة.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ (1) عَنْ مُطَرِّفٍ (2) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: صَلَّى مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْبَصْرَةِ فَقَالَ: " نَزَرْنَا هَذَا الرَّجُلُ صَلَاةً كُنَّا نُصَلِّيهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ، وَكُلَّمَا وَضَعَ (3) .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن محمد بن الفضل (4)، وسليمان بن حرب (5)، ومسلم (6) عن خلف بن هشام، ويحيى بن يحيى، أربعتهم عن حماد بن زيد عن غيلان بن جرير عن مُطَرِّفٍ به، وفيها زيادة تفصيل.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: سعيد الجريري: ولم يتميز هل سمع منه خالد الطحان قبل اختلاطه أم بعده؟ وقد تابعه غيلان بن جرير متابعة قاصرة.

(1) أبو العلاء: هو يزيد بن عبد الله بن الشَّخِير. تقريب التهذيب ص ٦٠٢.

(2) مُطَرِّف: هو مُطَرِّف بن عبد الله بن الشَّخِير. تقريب التهذيب ص ٥٣٤.

(3) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب إتمام التكبير في الركوع، (١ / ١٥٦)، ح ٧٨٤.

(4) المصدر نفسه، (١ / ١٥٧)، ح ٧٨٦.

(5) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب يكبر وهو ينهض من السجنتين، (١ / ١٦٥)، ح ٨٢٦.

(6) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة إلا رفعه من الركوع فيقول فيه سمع الله لمن حمده، ص ١٩٩، ح ٣٩٣.

الثاني: إسحاق الواسطي، وهو ابن شاهين، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول أنه صدوق، وقد توبع بالمتابعة القاصرة سألفة الذكر.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنِ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ طَرِيفِ أَبِي تَمِيمَةَ قَالَ: شَهِدْتُ صَفْوَانَ وَجُنْدَبًا⁽¹⁾ وَأَصْحَابَهُ وَهُوَ يُوصِيهِمْ، فَقَالُوا: هَلْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا؟ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: " مَنْ سَمِعَ سَمَعَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، قَالَ: " وَمَنْ يُشَاقِقْ يُشَقِّقْ اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، فَقَالُوا: أَوْصِنَا، فَقَالَ: " إِنْ أَوْلَّ مَا يُنْتَنُ مِنَ الْبَاطِنِ بَطْنُهُ فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَأْكُلَ إِلَّا طَيِّبًا فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يُحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ بِمِلءِ كَفِّهِ مِنْ دَمِ أَهْرَاقِهِ فَلْيَفْعَلْ"، قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَنْ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُنْدَبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ جُنْدَبٌ⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽³⁾، ومسلم⁽⁴⁾ من طريق سفيان الثوري، ومسلم من طريق الوليد بن حرب⁽⁵⁾، كلاهما (سفيان، الوليد) عن سلمة بن كهيل عن جندب بن عبد الله، مختصراً حيث ذكر السمعة فقط، وزاد: الرياء، وأخرج ابن أبي عاصم بعضاً منه من طريق الأعمش عن طريف أبي تميمه به⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: سعيد الجريري: ولم يتميز هل سمع منه خالد الطحان قبل اختلاطه أم بعده؟ وقد تابع سعيداً الأعمش.

الثاني: إسحاق الواسطي، وهو ابن شاهين، وتقدم معنا في دراسة الحديث الأول أنه صدوق، وقد تابعه الأعمش متابعة قاصرة.

(1) صفوان: هو ابن مخرز، وجندب: هو ابن عبد الله البجلي. انظر: هدي الساري ص ٥٢٨.

(2) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب من شاق شق الله عليه، (٩ / ٦٤)، ح ٧١٥٢.

(3) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب الرياء والسمعة، (٨ / ١٠٤)، ح ٦٤٩٩.

(4) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، ص ١٥٤٧، ح ٢٩٨٧.

(5) المصدر نفسه.

(6) الأحاد والمثاني (٤ / ٢٩٣)، ح ٢٣١٤.

المطلب الثامن: سَلَامُ بن أَبِي مُطِيعٍ: وله أربع روايات:

قال ابن عدي: سَلَامُ بن أَبِي مُطِيعٍ، بصريٌّ، ليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصة...وله أحاديثٌ حسانٌ غرائبٌ وإفراداتٌ، ولم أرَ أحدًا من المتقدمين نسبه إلى الضعف، وأكثر ما في حديثه أن روايته عن قتادة فيه أحاديثٌ ليست بمحفوظة لا يرويهما عن قتادة غيره، ومع هذا كله فهو عندي لا بأس به وبرواياته⁽¹⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه أحمد⁽²⁾، وأبو داود⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، وفي موضع: ليس به بأس⁽⁵⁾، وابن حجر، وزاد: في روايته عن قتادة ضعف⁽⁶⁾.
وقال ابن معين: ليس به بأس⁽⁷⁾، وأبو حاتم: صالح الحديث⁽⁸⁾، والبخاري: كان من خيار الناس وعقلائهم⁽⁹⁾، وقد كان عبد الرحمن بن مهدي يُحدِّثُ عنه⁽¹⁰⁾.
وقال ابن حبان: كان سيء الأخذ، كثير الوهم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد⁽¹¹⁾، والحاكم: منسوب إلى الغفلة وسوء الحفظ⁽¹²⁾.

خلاصة القول في الراوي:

يرى الباحث أن الراوي سلام بن أبي مطيع ثقة، فيه علة وهي روايته عن قتادة وهي كما قالها ابن عدي، وأما ما عدا ذلك فرواياته مستقيمة، وله في البخاري أربع روايات ليس فيها أية رواية عن قتادة، فلا داعي لدراسة أيًا منها ما دامت العلة غير موجودة.

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٠٦ - ٣٠٨).

(2) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٢٥٣)، (٢ / ٤٢).

(3) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢ / ١٢٧).

(4) تهذيب الكمال (١٢ / ٣٠٠).

(5) المصدر نفسه.

(6) تقريب التهذيب ص ٢٦١.

(7) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٢٧).

(8) الجرح والتعديل (٤ / ٢٥٩).

(9) مسند البخاري (١٠ / ٤٢٧).

(10) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٤٢).

(11) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (١ / ٣٤١).

(12) ميزان الاعتدال (٢ / ١٨١).

المطلب التاسع: سلم بن زبير: وله خمس روايات:

قال ابن عدي: سلم بن زبير⁽¹⁾، بصري، يكنى أبا يونس،... وله أحاديث قليلة، وهو في عداد البصريين المُقلِّين الذين يعزُّ حديثهم، وليس هي مقدار ما له من الحديث أن يُعتبر حديثه ضعيف هو أو صدوق⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه العجلي⁽³⁾، وأبو حاتم، وزاد: ما به بأس⁽⁴⁾، والذهبي⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾.

وقال أبو زرعة: صدوق⁽⁷⁾، والدارقطني: ليس به بأس⁽⁸⁾، والحاكم: حدَّث بأحاديث مستقيمة⁽⁹⁾.

وضعه يحيى القطان تضعيفاً شديداً⁽¹⁰⁾، وقال ابن معين: ضعيف⁽¹¹⁾، وفي موضع: ضعيف الحديث⁽¹²⁾، وقال أبو داود: ليس هو بذلك⁽¹³⁾، والنسائي: ليس بالقوي⁽¹⁴⁾، وابن حبان: لم يكن الحديث صناعته وكان الغالب عليه الصلاح يخطيء خطأ فاحشاً، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات⁽¹⁵⁾.

(1) قال البخاري: قال ابن مهدي: سلم بن زبير، والصحيح زبير. التاريخ الكبير (٤ / ١٥٨)، وقال أبو أحمد الحاكم: وهو وهم، وقال أبو علي الحياتي: وقع لبعض رواة الجامع زبير بضم الزاي، وهو خطأ، والصواب الفتح. انظر: تهذيب التهذيب (٦٥/٢).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٢٧).

(3) معرفة الثقات (١ / ٤١٩).

(4) الجرح والتعديل (٤ / ٢٦٤).

(5) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٣٦، والمغني في الضعفاء (١ / ٢٩٣)، وميزان الاعتدال (٢ / ١٨٤).

(6) الثقات (٦ / ٤٢١).

(7) الجرح والتعديل (٤ / ٢٦٤).

(8) سؤالات ابن بكير للدارقطني ص ٣١.

(9) تهذيب التهذيب (٦٥/٢).

(10) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٦٩.

(11) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٣٤٩)، وسؤالات ابن الجنيد ص ٣٦٩.

(12) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٠٤.

(13) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١ / ٤٠٤).

(14) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١١٧.

(15) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (١ / ٣٤٤).

وقد ادعى الذهبي أن ابن معين فقط هو الذي ضعفه⁽¹⁾، وهذا يتناقض مع ما تقدم من أقوال في تضعيفه.

وأوضح الحاكم سبب تضعيف يحيى بن معين له فقال: ضعفه ابن معين لقلّة اشتغاله بالحديث⁽²⁾، وبالفعل كانت عدد أحاديثه قليلة، فقد قال علي ابن المديني: له نحو عشرة أحاديث⁽³⁾، وقال الذهبي: وهو مُقلٌّ، حديثه ثمانية عشر حديثاً⁽⁴⁾، ولكن ليس هذا داعياً لتضعيف الراوي.

خلاصة القول فيه:

يتبين للباحث من خلال كلام ابن عدي أن وجهة نظره أنه لا بد أن نأخذ حديثه بغض النظر عن حكمنا عليه سواء اعتبرناه ضعيفاً أو توسطنا فيه، وذلك بسبب قلّة حديثه وندرته، ويرى الباحث أننا لا نستطيع أن نوثقه، كما لا نستطيع أيضاً أن نضعفه، ونستطيع أن نقول هو في مرتبة الصدوق الذي يخطيء.

(1) انظر: ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٣٦، والمغني في الضعفاء (١ / ٢٩٣).

(2) تهذيب التهذيب (٦٥/٢).

(3) تهذيب الكمال (١١ / ٢٢٣).

(4) المغني في الضعفاء (١ / ٢٩٣)، وميزان الاعتدال (٢ / ١٨٤).

دراسة مروياته:

هذا الراوي له خمس روايات بالمكرر، أما بدون المكرر فله ثلاث روايات.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ (1) حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ (2) قَالَ حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسِيرٍ فَأَدْلَجُوا (3) لَيْلَتَهُمْ حَتَّى إِذَا كَانَ وَجْهُ الصُّبْحِ عَرَّسُوا (4) فَغَلَبَتْهُمْ أَعْيُنُهُمْ حَتَّى ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ مِنْ مَنَامِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانَ لَا يُوقِظُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَنَامِهِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، فَاسْتَيْقَظَ عُمَرُ فَقَعَدَ أَبُو بَكْرٍ عِنْدَ رَأْسِهِ فَجَعَلَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ حَتَّى اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَزَلَ وَصَلَّى بِنَا الْعَدَاةِ... (5).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق يحيى القطان بنحوه (6)، وعبد الله بن المبارك، وذكر جزءاً من الحديث (7)، ومسلم من طريق النضر بن شميل بنحوه (8)، ثلاثتهم: (يحيى، عبد الله، النضر) عن عوف بن أبي جميلة عن أبي رجاء به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ فَإِنَّهُ صَدُوقٌ يَخْطِئُ، وَقَدْ تَابَعَهُ عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ.

(1) أبو الوليد: هو هشام بن عبد الملك الباهلي. تقريب التهذيب ص ٥٧٣.

(2) أبو رجاء: هو عمران بن ملحان، ويقال ابن تيم، أبو رجاء العطاردي، مشهور بكنيته. تقريب التهذيب ص ٤٣٠.

(3) أدلجوا: بالتخفيف، ساروا الليل كله، وبالتشديد: ساروا آخر الليل. هدي الساري ص ١٨٧.

(4) عرَّسوا: التعريس: نزول آخر الليل للنوم والراحة، ويستعمل في كل وقت. هدي الساري ص ٢٥٤.

(5) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٤ / ١٩١)، ح ٣٥٧١.

(6) صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، (١ / ٧٦)، ح ٣٤٤٤.

(7) صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب...، (١ / ٧٨)، ح ٣٤٨٠.

(8) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، ص ٣٢٨، ح ٦٨٢.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " اَطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ"⁽¹⁾، وبنفس السند والتمن ذكره في موضع آخر⁽²⁾، وذكره معلقاً في موضع آخر⁽³⁾، وقد وصله في الروايتين السابقتين.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق عوف بن أبي جميلة عن أبي رجاء به بمثله⁽⁴⁾، ومسلم من طريق مطرف بن عبد الله عن عمران به بمعناه⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

سلم بن زهير فإنه صدوق يخطئ، وقد تابعه عوف بن أبي جميلة.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَابْنِ صَائِدٍ: قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا فَمَا هُوَ؟ قَالَ: الدُّخُّ⁽⁶⁾، قَالَ: اخْسَأْ⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، (٤ / ١١٧)، ح ٣٢٤١.

(2) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب فضل الفقر، (٨ / ٩٦)، ح ٦٤٤٩.

(3) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب كفران العشير وهو الزوج وهو الخليط من المعاشرة، (٧ / ٣١)، ح ٥١٩٨.

(4) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب كفران العشير وهو الزوج وهو الخليط من المعاشرة، (٧ / ٣١)، ح ٥١٩٨.

(5) صحيح مسلم، كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء، ص ١٤٢٠، ح ٢٧٣٨.

(6) الدُّخُّ بضم الدال وفتحها: الدُّخَانُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ١٠٧).

(7) اخْسَأَ: الخسأ بمعنى الطرد والزجر والمباعدة. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٤٤٨).

(8) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب قول الرجل للرجل اخسأ، (٨ / ٤٠)، ح ٦١٧٢.

تخريج الحديث:

هذا الحديث لم أجد له أي متابعة، وإنما وجدت له شواهد:
فقد أخرجه البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾ من طريق الصحابي عبد الله بن عمر بن الخطاب،
ومن طريق الصحابي جابر بن عبد الله⁽³⁾، وعبد الله بن مسعود⁽⁴⁾، وأبي سعيد الخدري⁽⁵⁾ -
رضي الله عنهم أجمعين-.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

سلم بن زريق فإنه صدوق يخطئ، ولم يتابع على حديثه، ويبدو أن البخاري إنما أخرجه
كذلك، وجعله أصلاً لأن له شواهد عن كثير من الصحابة، وبذلك يثبت أن الإمام البخاري في
بعض الأحيان يصحح الرواية لشواهدا وليس لمتابعاتها.

(1) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، كيف يُعْرَضُ الإسلام على الصبي؟ (٤ / ٧٠)، ح ٣٠٥٥.

(2) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب ذكر ابن صياد، ص ١٥١٧، ح ٢٩٣٠.

(3) المصدر نفسه، ص ١٥١٥، ح ٢٩٢٦.

(4) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب ذكر ابن صياد، ص ١٥١٤، ح ٢٩٢٤.

(5) المصدر نفسه، ص ١٥١٥، ح ٢٩٢٥.

المطلب العاشر: سلمة بن رجاء التميمي: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: سلمة بن رجاء، كوفي،... وله غير ما ذكرت من الحديث، وأحاديثه أفراد وغرائب، ويُحدّث عن قوم بأحاديث لا يتابع عليها⁽¹⁾.

أقوال العلماء فيه:

ذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال أبو زرعة: صدوق⁽³⁾، وقال أبو حاتم: ما بحديثه بأس⁽⁴⁾، وابن حجر: صدوق يُغرب⁽⁵⁾.
وقال ابن معين: ليس بشيء⁽⁶⁾، والنسائي: ضعيف⁽⁷⁾، والدارقطني: ينفرد عن الثقات بأحاديث⁽⁸⁾.

خلاصة القول فيه:

كان سبب كلام ابن عدي في الراوي أن أحاديثه أفراد وغرائب، ويُحدّث عن قوم بأحاديث لا يتابع عليها، ويرى الباحث مما سبق من أقوال العلماء أن الراوي: سلمة بن رجاء صدوق له غرائب.

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٣١).

(2) الثقات (٨ / ٢٨٦).

(3) الجرح والتعديل (٤ / ١٦٠).

(4) المصدر نفسه.

(5) تقريب التهذيب ص ٢٤٧.

(6) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٣٣٧).

(7) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١١٨.

(8) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢١٩.

دراسة مروياته:

ليس لسلمة بن رجاء غير رواية واحدة في صحيح البخاري.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ أَخْبَرَنَا سَلْمَةُ بْنُ رَجَاءٍ عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: " لَمَّا كَانَ يَوْمٌ أُحْدِ هُزْمَ الْمُشْرِكُونَ هَزِيمَةً بَيْنَهُ، فَصَاحَ إِبْلِيسُ: أَيُّ عِبَادَ اللَّهِ؛ أُخْرَاكُمْ فَرَجَعَتْ أَوْلَاهُمْ عَلَى أُخْرَاهُمْ فَاجْتَلَدَتْ أُخْرَاهُمْ، فَنَظَرَ حُدَيْفَةُ فَإِذَا هُوَ بِأَبِيهِ فَنَادَى: أَيُّ عِبَادَ اللَّهِ؛ أَبِي أَبِي، فَقَالَتْ: فَوَاللَّهِ مَا احْتَجَزُوا حَتَّى قَتَلُوهُ، فَقَالَ حُدَيْفَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ، قَالَ أَبِي: فَوَاللَّهِ مَا زَالَتْ فِي حُدَيْفَةَ مِنْهَا بَقِيَّةٌ خَيْرٌ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ" (1).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن زكريا بن يحيى (2)، وعبيد الله بن سعيد (3)، وإسحاق بن منصور (4)، ثلاثتهم عن حماد بن أسامة بنحوه، وأخرجه كذلك من طريق علي بن مسهر بنحوه (5)، ويحيى ابن أبي زكريا بنحوه (6)، ثلاثتهم: (حماد- علي- يحيى) عن هشام بن عروة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: هشام بن عروة وقد سبق في دراسة الحديث الثالث عند إسماعيل بن أبي أويس أن فيه علتين:
الأولى: الاختلاط: وقد قال عنه العلاني: هو من القسم الذي لم يؤثر فيه شيء من ذلك.
الثالثة: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى في طبقاته، فلا يضير تدليسه.
الثاني: سلمة بن رجاء: صدوق يُغرب، وقد تابعه حماد بن أسامة، وعلي بن مسهر، ويحيى بن أبي زكريا.

(1) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حذيفة بن اليمان العبسي رضي الله عنه، (٥ / ٣٩)، ح ٣٨٢٤.

(2) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، (٤ / ١٢٥)، ح ٣٢٩٠.

(3) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب { إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليهما وعلى الله فليتوكل المؤمنون }، سورة آل عمران: ١٢٢، (٥ / ٩٨)، ح ٤٠٦٥.

(4) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب إذا مات في الزحام أو قتل، (٩ / ٧)، ح ٦٨٩٠.

(5) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنت ناسيا في الأيمان، (٨ / ١٣٦)، ح ٦٦٦٨.

(6) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب العفو في الخطأ بعد الموت، (٩ / ٦)، ح ٦٨٨٣.

المطلب الحادي عشر: سليمان بن حيان: وله ثماني روايات:

قال ابن عدي: سليمان بن حيان، أبو خالد الأحمر⁽¹⁾، كوفي، يقال ولد بجرّجان،...وله أحاديث صالحة، ما أعلم له غير ما ذكرت مما فيه كلامٌ ويحتاجُ فيه إلى بيان، وإنما أتى هذا من سوء حفظه فيغلط ويخطيء، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوقٌ وليس بحجة⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد، وزاد: كثير الحديث⁽³⁾، وابن معين⁽⁴⁾، وفي موضع: ليس به بأس⁽⁵⁾، وفي موضع غيره: ليس به بأس، لم يكن بذاك المتقن⁽⁶⁾، وفي موضع غيره: صدوق، وليس بحجة⁽⁷⁾.

ووثقه كذلك ابن المديني⁽⁸⁾، ومحمد بن يزيد الرّفاعي، وزاد: أمين⁽⁹⁾، وفي موضع زاد: مأمون⁽¹⁰⁾، وأبو سعيد الأشج⁽¹¹⁾، والعجلي⁽¹²⁾، وفي موضع آخر زاد: ثبت، صاحب سنة⁽¹³⁾، والذهبي⁽¹⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁵⁾.

(1) الأحمر: هذه اللفظة صفةٌ للرجل الذي فيه الحُمْرة، وهي من الألوان، واشتهر بها جماعة، منهم أبو خالد الأحمر. الأنساب للسمعاني (١ / ٩٠).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٢٨١، ٢٨٢).

(3) الطبقات الكبير (٨ / ٥١٣).

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٢٩.

(5) الجرح والتعديل (٤ / ١٠٧).

(6) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال - رواية ابن طهمان - ص ١١١.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٢٨١).

(8) الجرح والتعديل (٤ / ١٠٧).

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

(11) مسند البزار (١١ / ١٦٣).

(12) معرفة الثقات (١ / ٤٢٧).

(13) تهذيب التهذيب (٨٩/٢).

(14) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص ١٠١، والمغني في الضعفاء (١ / ٤٠٠).

(15) الثقات (٦ / ٣٩٥).

وقال أبو حاتم⁽¹⁾، وابن خراش⁽²⁾: صدوق، والنسائي: ليس به بأس⁽³⁾، وقال إسحاق بن إبراهيم: سألت وكيعاً عنه، فقال: وأبو خالد ممن يُسألُ عنه؟!⁽⁴⁾.

هذا وقد تكلم فيه سفيان الثوري، فقد قال حفص بن غياث: سمعت سفيان إذا سئل عنه، يقول: نعم الرجل أبو هشام عبد الله بن نمير⁽⁵⁾، وقال أبو نعيم: ذكروه عند سفيان فقال: ابن نمير رجل صالح⁽⁶⁾.

وقد علق على ذلك الخطيب البغدادي فقال: كان سفيان يعيب على أبي خالد خروجه مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن، وأما أمر الحديث فلم يكن يطعن عليه فيه⁽⁷⁾.

وقد أوضح هذه المسألة أبو داود فقال: خرج مع إبراهيم بن عبد الله بن الحسن فلم يكلمه سفيان حتى مات⁽⁸⁾، وكان سفيان يتكلم في عبد الحميد بن جعفر لخروجه مع محمد بن عبد الله ابن حسن، وسليمان يقول: إن مرَّ بك المهدي وأنت في البيت فلا تخرج إليه حتى يجتمع عليه الناس، وذكر سفيان صفيان فقال: ما أدري أخطأوا أم أصابوا؟ وكان سفيان في ذا أشد من شعبة ابن الحجاج⁽⁹⁾.

وقال البزار: ليس ممن يلزم زيادته حجة لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً، وأنه قد روى أحاديث عن الأعمش وغيره لم يتابع عليها⁽¹⁰⁾.

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي أن الراوي يخطئ في أحاديثه بسبب سوء حفظه، ثم اتبع فيه رأي ابن معين، وهو أنه صدوق، وليس بحجة، وقد وثقه الكثير من العلماء حتى ابن معين الذي قال ذلك وثقه في إحدى المواضع، ولم أجد فيه إلا تضعيف سفيان الثوري، وقد ورد عن الخطيب أنه لم يكن يطعن عليه في الحديث، بل لخروجه مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن الذي خرج على أبي

(1) الجرح والتعديل (٤ / ١٠٧).

(2) تاريخ بغداد (١٠ / ٣٠).

(3) تهذيب الكمال (١١ / ٣٩٧).

(4) تاريخ بغداد (١٠ / ٣٠).

(5) المصدر نفسه (١٠ / ٢٩).

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه، وإبراهيم بن عبد الله بن حسن خرج على أبي جعفر المنصور. انظر: العلل ومعرفة الرجال (١ / ٣٥٥).

(8) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١ / ٢٥٥).

(9) تاريخ بغداد (١٠ / ٢٩).

(10) تهذيب التهذيب (٨٩/٢).

جعفر المنصور، وتضعيف البزار الذي كان من أجل سوء حفظه، ويرى الباحث بعد دراسة أقوال النقاد أنه صدوق يخطيء.

دراسة مروياته:

مرويات سليمان بن حيان في صحيح البخاري ثمانيةً بالمكرر، وخمسةً بدون المكرر، أحدها ورد بصيغة التعليق.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّ هَا هُنَا أَقْوَامًا حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِشَرِكٍ يَأْتُونَا بِالْحَمَانِ لَأَنْدَرِي يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَمْ لَأ، قَالَ: " اذْكُرُوا أَنْتُمْ اسْمَ اللَّهِ وَكُلُّوا"⁽¹⁾، وقد ذكره في موضع آخر معلقاً⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق أسامة بن حفص⁽³⁾، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي⁽⁴⁾، كلاهما بنحوه عن هشام بن عروة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: هشام بن عروة وقد سبق في دراسة الحديث الثالث عند إسماعيل بن أبي أويس أن فيه علتين:

الأولى: الاختلاط: وقد قال عنه العلائي: هو من القسم الذي لم يؤثر فيه شيء من ذلك.

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى في طبقاته، فلا يضير تدليسه

الثاني: سليمان بن حيان صدوق يخطيء، وقد تابعه أسامة بن حفص، ومحمد بن

عبد الرحمن الطفاوي.

(1) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها، (٩ / ١١٩)، ح ٧٣٩٨.

(2) صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ذبيحة الأعراب ونحوهم، (٧ / ٩٢)، ح ٥٥٠٧.

(3) المصدر نفسه.

(4) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب من لم يرَ الوسوس ونحوها من المُشَبَّهَات، (٣ / ٥٤)، ح ٢٠٥٧.

الثالث: يوسف بن موسى القطان، وقد درسه الباحث في الحديث الثاني عند خلاس بن عمرو، وتوصل إلى أنه صدوق، وقد تابعه أسامة بن حفص، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي متابعة قاصرة

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ⁽¹⁾ حَدَّثَنَا حَمِيدٌ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاقَةٌ قَالَ ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ⁽²⁾ أَخْبَرَنَا الْفَزَارِيُّ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَتْ نَاقَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُسَمَّى الْعُضْبَاءَ، وَكَانَتْ لَا تُسَبِّقُ فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ⁽³⁾ لَهُ فَسَبَّقَهَا، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَالُوا: سَبَقَتْ الْعُضْبَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنْ حَقَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري مختصراً⁽⁵⁾، وزهير ابن معاوية بنحوه⁽⁶⁾، والنسائي من طريق خالد بن الحارث⁽⁷⁾، ثلاثتهم عن حميد الطويل به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: حميد بن أبي حميد: وفيه علتان:

الأولى: التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته⁽⁸⁾، فلا بد من

التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية البخاري من طريق أبي إسحاق الفزاري.

(1) زُهَيْرٌ: هو زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجٍ، أَبُو خَيْثَمَةَ الْجَعْفِيُّ الْكُوفِيُّ نَزِيلُ الْجَزِيرَةِ. تقريب التهذيب ص ٢١٨.

(2) محمد: هو محمد بن سَلَامِ بْنِ الْفَرَجِ السَّلْمِيُّ، مَوْلَاهُمُ الْبَيْكَنْدِيُّ. تقريب التهذيب ص ٤٨٢.

(3) قَعُودٌ: هو ما اقْتَعَدَ لِلرُّكُوبِ وَأَمَكْنَ رُكُوبَهُ، يُقَالُ ذَلِكَ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، لَكِنْ لِلأُنْثَى قَعُودَةٌ بِزِيَادَةِ هَاءٍ. هدي الساري ص ٢٩٠.

(4) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب التواضع، (٨ / ١٠٥)، ح ٦٥٠١.

(5) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ناقة النبي صلى الله عليه وسلم، (٤ / ٣٢)، ح ٢٨٧١.

(6) المصدر نفسه، ح ٢٨٧٢.

(7) سنن النسائي، كتاب الخيل، باب السبق، (٦ / ٢٢٧)، ح ٣٥٨٨.

(8) طبقات المدلسين ص ٣٨.

الثانية: الإرسال عن أنس: فقد قال شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً، والباقي سمعها، أو أثبتته فيها ثابت⁽¹⁾، ورد العلاني على ذلك فقال: فعلى تقدير أن يكون مراسيل قد تبين الوسطة فيها وهو ثقة محتج به⁽²⁾، وتصريحه بالسماع منه ينفي إرساله هنا. الثاني: مروان بن معاوية الفزاري، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته⁽³⁾، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد بحثت له عن تصريح بالسماع فلم أجد، وقد قال ابن حجر عنه: أخرج البخاري من حديثه عن خمسة من شيوخه المعروفين، وذكر منهم: حميد⁽⁴⁾، وأخرج له البخاري هنا مقروناً مع سليمان بن حيان.

الثالث: سليمان بن حيان صدوق يخطيء، وقد تابعه هو ومروان بن معاوية: أبو إسحاق الفزاري، وزهير بن معاوية، وخالد بن الحارث، وأخرج له البخاري مقروناً. وقد اعتمد البخاري على السند الأول، ثم جعل في السند الثاني مروان وسليمان، وقرن بينهما، وجعله متابعة للسند الأول، ويبدو أن البخاري لم يجد تصريحاً لمروان فقرنه بسليمان.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ⁽⁵⁾ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يُصَلِّي إِلَيَّ بِعَيْرِهِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ⁽⁶⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٣١٨).

(2) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٦٨.

(3) طبقات المدلسين ص ٤٥.

(4) هدي الساري ص ٦٦٢.

(5) عبيد الله: هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني، أبو عثمان.

تقريب التهذيب ص ٣٧٣.

(6) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في مواضع الإبل، (١ / ٩٤)، ح ٤٣٠.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري بمعناه⁽¹⁾، ومسلم بنحوه⁽²⁾ من طريق مُعْتَمِر بن سليمان، وابن أبي شيبة عن عَبْدِ بن سليمان بمعناه⁽³⁾، والبيهقي من طريق عبد الله بن نُمَيْر بنحوه⁽⁴⁾، ثلاثتهم (مُعْتَمِر، عَبْدِ، عبد الله) عن عبيد الله بن عمر به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

سليمان بن حيان صدوق يخطيء، وقد تابعه عبد الله بن نُمَيْر، وعَبْدَةُ بن سليمان ومُعْتَمِر ابن سليمان.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ⁽⁵⁾ أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ قَالَ سَأَلْتُ أَسَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ صِيَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: " مَا كُنْتُ أَحَبُّ أَنْ أَرَاهُ مِنْ الشَّهْرِ صَائِمًا إِنَّا رَأَيْتُهُ، وَكَأَ مُفْطِرًا إِنَّا رَأَيْتُهُ، وَكَأَ مِنَ اللَّيْلِ قَائِمًا إِنَّا رَأَيْتُهُ، وَكَأَ نَائِمًا إِنَّا رَأَيْتُهُ، وَكَأَ مَسِينَتُ خَزَّةَ⁽⁶⁾ وَكَأَ حَرِيرَةَ الْيَنِّ مِنْ كَفِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَأَ شَمِمْتُ مَسْكَةً وَكَأَ عَيْبِرَةَ أَطْيَبَ رَائِحَةً مِنْ رَائِحَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"⁽⁷⁾، ورواه معلقًا في موضعين آخرين من صحيحه⁽⁸⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة إلى الرحلة والبعير والشجر والرحل، (١ / ١٠٧)، ح ٥٠٧.

(2) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب سترة المصلي، ص ٢٤٤، ح ٥٠٢.

(3) مصنف ابن أبي شيبة (٣٠١/٣)، ح ٣٨٩٠.

(4) السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٢٦٩).

(5) محمد: هو محمد بن سَلَام بن الفرج السُّلَمي مولا هم البيكندي. تقريب التهذيب ص ٤٨٢.

(6) خَزَّة: ضرب من ثياب الإبريسم معروف. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٣٦٦).

(7) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ما يذكر من صوم النبي صلى الله عليه وسلم وإفطاره، (٣ / ٣٩)، ح ١٩٧٣.

(8) انظر هذين الموضعين: صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم بالليل ونومه وما نسخ من قيام الليل، (٢ / ٥٢)، ح ١١٤١، كتاب الصوم، باب ما يُذَكَّرُ من صوم النبي صلى الله عليه وسلم وإفطاره، (٣ / ٣٩)، ح ١٩٧٢.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق محمد بن جعفر⁽¹⁾، وأخرجه الترمذي من طريق إسماعيل ابن جعفر⁽²⁾، والنسائي من طريق يزيد بن هارون⁽³⁾، ثلاثهم أخرج نصف الحديث الأول عن حميد الطويل به، وأخرج أحمد نصفه الثاني من طريق خالد بن الحارث عن حميد به⁽⁴⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: حميد بن أبي حميد: وقد تقدم في الحديث الثاني أن فيه علتين:

الأولى: التدايس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلا بد من التصريح

بالسمع، وقد صرح هنا بأنه هو الذي سأل أنس.

الثانية: الإرسال عن أنس: وقد انتفت هنا العلة لأنه صرح هنا بأنه هو الذي سأل أنس.

الثاني: سليمان بن حيان صدوق يخطيء، وقد تابعه إسماعيل بن جعفر، وخالد بن

الحارث، ومحمد بن جعفر، ويزيد بن هارون.

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا زَائِدَةُ⁽⁵⁾ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ مُسْلِمِ الْبَطِينِ عَنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٌ أَفَأَقْضِيهَ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى"، قَالَ سُلَيْمَانُ⁽⁶⁾: فَقَالَ الْحَكْمُ وَسَلَّمَةٌ وَنَحْنُ جَمِيعًا جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَا سَمِعْنَا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(1) صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم بالليل ونومه وما نسخ من قيام الليل، (٥٢ / ٢)، ح ١١٤١.

(2) سنن الترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء في سرد الصوم، (٣ / ١٤٠)، ح ٧٦٩.

(3) سنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب ذكر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل، (٢١٣ / ٣)، ح ١٦٢٧.

(4) مسند أحمد (٢١ / ٢٦٩)، ح ١٣٧١٥.

(5) زائدة: هو زائدة بن قدامة النقفى، أبو الصلت الكوفي. تقريب التهذيب ص ٢١٣.

(6) سليمان: هو سليمان بن حيان، أبو خالد الأحمر.

وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ الْحَكَمِ (1) وَمُسْلِمِ الْبَطِينِ وَسَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ (2) وَمُجَاهِدٍ (3) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ أُخْتِي مَاتَتْ" (4).

هذا الحديث المعلق وصله مسلم، حيث رواه عن أبي سعيد الأشج عن سليمان بن حيان به بنحو الحديث المتصل، ولم يقل: إن أختي، بل قال: إن أُمِّي (5)، ووصله كذلك الترمذي، فرواه عن أبي سعيد الأشج (6)، وأبي كريب محمد بن العلاء (7)، كلاهما عن سليمان بن حيان به، وفيه: إن أختي ماتت، ولم يذكر الحكم، واقتصر على مسلم وسلمة، وقد وصله ابن حجر (8).

وهذا الحديث فيه علتان: واحدة في الإسناد، وواحدة في المتن، قال ابن حجر: وأما مسلم فلم يسق المتن بل أحال به على حديث زائدة، وهو غير جيد؛ لما في متن رواية أبي خالد من المخالفة، والاضطراب في إسناد هذا الحديث ومتمته كبير جداً، والاضطراب موجب للضعف إذا تساوت وجوه الاضطراب، لكن اعتمد الشيخان رواية زائدة لحفظه، فرجحت على باقي الروايات الأخرى (9).

قال الباحث: اضطراب السند هو أنه لم يتابعه أحد على إسناده، وكلامه (10)، وأما اضطراب المتن فواضح أن كل الرواة قالوا: إن أُمِّي، ورواية سليمان: إن أختي، ولعل البخاري لما رأى الاضطراب في سنده ومتمته ذكره في المعلقات التي بصيغة التمريض، ولم يعتمد عليه، بل جعل اعتماده على حديث زائدة الأول.

(1) الحكم: هو الحكم بن عتيبة، أبو محمد الكندي الكوفي. تقريب التهذيب ص ١٧٥.

(2) عطاء: هو عطاء بن أبي رباح القرشي مولاها المكي. تقريب التهذيب ص ٣٩١.

(3) مجاهد: هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي مولاها المكي. تقريب التهذيب ص ٥٢٠.

(4) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، (٣ / ٣٥)، ح ١٩٥٣.

(5) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، ص ٥٥٣، ح ١١٤٨.

(6) سنن الترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء في الصوم عن الميت، (٣ / ٩٥)، ح ٧١٦.

(7) المصدر نفسه، (٣ / ٩٦)، ح ٧١٧.

(8) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٣ / ١٩٢).

(9) المصدر نفسه، والجملة الثانية نقلها عن شيخه أبي الفضل بن الحسين.

(10) انظر: مسند البزار (١١ / ١٦٣).

المطلب الثاني عشر: شبابة بن سَوَّار: وله خمس عشرة رواية:

قال ابن عدي: شبابة بن سَوَّار المدائني⁽¹⁾ الفزاري⁽²⁾، يكنى أبا عمرو، ثم أُورد له ثلاثة أحاديث أُكْرِت عليه، ثم قال: وهو عندي إنما ذمه الناس للإرجاء الذي كان فيه، وأما في الحديث فإنه لا بأس به كما قال ابن المديني، والذي أُكْر عليه الخطأ، ولعلَّ حَدَّثَ به حفظاً⁽³⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد، وزاد: صالح الأمر في الحديث، وكان مرجئاً⁽⁴⁾، وابن معين⁽⁵⁾، وَفَضَّلَهُ في موضع آخر على شاذان⁽⁶⁾، كما وثقه ابن المديني⁽⁷⁾، وعثمان بن أبي شيبة، وزاد: صدوق، حسن العقل⁽⁸⁾، والعجلي، وزاد: كان يرى الإرجاء⁽⁹⁾، وأبو زرعة⁽¹⁰⁾، والدارقطني⁽¹¹⁾، والذهبي⁽¹²⁾، وابن حجر، وزاد: حافظٌ، رمي بالإرجاء⁽¹³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث⁽¹⁴⁾.

(1) المدائني: هذه النسبة إلى المدائن، وهي بلدة قديمة مبنية على دجلة، وكانت دار مملكة الأكاسرة على سبعة فراسخ من بغداد. الأنساب للسمعاني (٥ / ٢٣٠).

(2) الفزاري: هذه النسبة إلى فزارة، وهي قبيلة. الأنساب للسمعاني (٤ / ٣٨٠).

(3) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٤٥).

(4) الطبقات الكبير (٩ / ٣٢٢).

(5) سؤالات ابن الجنيدي ص ٣٤٩.

(6) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٣٠، وشاذان هو الأسود بن عامر، وكان قد قال عنه لا بأس به، في السؤال السابق لهذا السؤال.

(7) الجرح والتعديل (٤ / ٣٩٢).

(8) تاريخ أسماء الثقات ص ١١٤.

(9) معرفة الثقات (١ / ٤٤٧).

(10) هدي الساري ص ٤٠٩.

(11) سنن الدارقطني (٢ / ١٦٥).

(12) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٥٨، والمغني في الضعفاء (١ / ٤٢١).

(13) تقريب التهذيب ص ٢٦٣.

(14) الثقات (٨ / ٣١٢).

وقال ابن المديني: كان شيخاً صدوقاً، وزاد: إلا أنه كان يقول بالإرجاء⁽¹⁾، وسئل أيهما أحب إليك في شعبة: علي بن الجعد أو شبابة؟ فقال: خَرَّبَ اللهُ بيتَ عليٍّ - يقصد نفسه - إن كان في شعبة مثل شبابة⁽²⁾، وقد تقدم توثيقه له.

وقال أبو حاتم: صدوق، يُكتب حديثه ولا يُحتج به⁽³⁾، وابن خَرَّاش⁽⁴⁾، والساجي⁽⁵⁾، وابن شاهين⁽⁶⁾، والذهبي⁽⁷⁾: صدوق، وزاد الساجي: يدعو إلى الإرجاء، وزاد الذهبي: مرجيء⁽⁸⁾، وفي موضع زاد: مكثّر، صاحب حديث، فيه بدعة⁽⁹⁾، وقد تقدم توثيق الذهبي له.

وقد تركه أحمد بعد أن كان كتب عنه فقال: كتبت عنه قديماً شيئاً يسيراً قبل أن نعلم أنه يقول بهذا⁽¹⁰⁾، وقال: تركته لم أرو عنه للإرجاء، وبرّر ذلك بأنه كان داعية⁽¹¹⁾.

والراوي شبابة بن سَوَّار فيه علتان:

أحدهما: الإرجاء⁽¹²⁾:

وقد مرّت كثيراً في أقوال العلماء، وتبين للباحث من خلال ذلك أنه كان مرجئاً، بل وذكر أحمد، والساجي أنه كان داعية إلى الإرجاء، ولكن ورد أيضاً أنه رجع عنه، فقد سئل أبو زرعة عنه، هل يرى الإرجاء؟ فقال: نعم، قيل: رجع عنه؟ قال: نعم؛ قال: الإيمان قولٌ وعمل⁽¹³⁾، ونفى عثمان بن أبي شيبة الإرجاء عنه⁽¹⁴⁾، وفي هذا ما يؤكد رجوعه عن الإرجاء،

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٤٥).

(2) سؤالات السلمي للدارقطني ص ٢٢٠.

(3) الجرح والتعديل (٤ / ٣٩٢).

(4) تاريخ بغداد (١٠ / ٤٠٥).

(5) المصدر نفسه.

(6) تاريخ أسماء النقات ص ١١٤.

(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٤٧٧)، وميزان الاعتدال (٢ / ٢٦٠).

(8) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٤٧٧).

(9) ميزان الاعتدال (٢ / ٢٦٠)، ثم قال بعد ذلك: يحتج به في كتب الإسلام، ثقة.

(10) الضعفاء الكبير (٢ / ٥٧٧)، والقول هو عندما قيل له: أليس الإيمان قولاً وعملاً قال: إذا قال فقد عمل.

(11) معرفة النقات (١ / ٤٤٧)، وقد قال أحمد عن هذا القول: هذا قولٌ خبيثٌ ما سمعت أحداً يقول ولا بلغني.

(12) الضعفاء الكبير (٢ / ٥٧٧).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٤٥).

(14) المرجئة: هم الذين يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة. الملل والنحل

(١ / ١٣٨).

(13) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢ / ٤٠٧).

(14) تاريخ أسماء النقات ص ١١٤.

فلا داعي بعد ذلك لتعليقه بها وقد تاب منها، ولكن قد يكون الأمر لم يصل أحمد الذي تركه من أجل بدعة الإرجاء، أو أبو حاتم الذي قال: يُكتب حديثه ولا يُحتج به.

الثانية: وقوعه في الخطأ:

أما عن وقوعه في الخطأ فقد ذكر ابن عدي له ثلاثة أحاديث أخطأ فيها، وهذه الأحاديث لا يوجد منها شيء في صحيح البخاري، كما أن الرجل ممن يحفظ الحديث، فقد سأل العجلي أباه عنه فقال له: يحفظ الحديث؟ فقال: نعم، فقال: أين لقيته؟ قال: ببغداد⁽¹⁾، وقال ابن المديني عنه: لا يُنكرَ لرجل سمع من رجل ألفاً أو ألفين أن يجيء بحديث غريب⁽²⁾، فلذلك لا يضيره الخطأ وقد أصاب في الكثير، وأما قول أبي حاتم: لا يُحتج به، فإن كان من هذا القبيل، فقد قال عن الوليد بن شجاع لا يُحتج به⁽³⁾، وقد ردَّ الذهبي على ذلك فقال: قد احتج به مسلم، وهو على سعة علمه قلَّ أن تجد له حديثاً منكراً، وهذه صفة من هو ثقة⁽⁴⁾.

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي أن سبب كلامه في شبابة بن سوار الخطأ، وبدعة الإرجاء، وخالصة القول أن شبابة ثقة، رجع عن الإرجاء، ولا يضيره الخطأ القليل في مقابل الكثير الصحيح، وقد روى له البخاري خمس عشرة رواية، واحتياطاً فقد تفحص الباحث متونها فلم يجد فيها ما يدل على الإرجاء، فلا داعي لدراسة هذه الروايات ما دام قد أحدث توبة.

(1) معرفة الثقات (١ / ٤٤٧).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٤٥).

(3) الجرح والتعديل (٩ / ٧).

(4) سير أعلام النبلاء (١٢ / ٢٤).

المبحث الثالث: حرف العين: وفيه اثنا عشر مطلبًا:

المطلب الأول: عاصم بن سليمان الأحول: وله ست وخمسون رواية.

المطلب الثاني: عاصم بن علي الواسطي: وله تسع روايات.

المطلب الثالث: عباد بن يعقوب: وله رواية واحدة.

المطلب الرابع: عبد الرحمن بن نمر اليحصبي: وله روايتان.

المطلب الخامس: عبد الرزاق بن همام: وله مائة وعشرون رواية.

المطلب السادس: عبد الله بن صالح: وله تسع روايات.

المطلب السابع: عبد الله بن عبيدة بن نشيط: وله روايتان.

المطلب الثامن: عبد الله بن وهب بن مسلم: وله مائة وست وثلاثون رواية.

المطلب التاسع: عبد الله بن يحيى بن أبي كثير: وله رواية واحدة.

المطلب العاشر: عطاء بن أبي ميمونة: وله ست روايات.

المطلب الحادي عشر: عطاء بن السائب: وله رواية واحدة.

المطلب الثاني عشر: عفان بن مسلم: وله اثنتا عشرة رواية.

المبحث الثالث: حرف العين: وفيه اثنا عشر مطلباً:

المطلب الأول: عاصم بن سليمان الأحول: وله ست وخمسون رواية:

قال ابن عدي: عاصم بن سليمان الأحول⁽¹⁾، بصريٌّ، يكنى أبا عبد الرحمن مولى بني تميم قاضي المدائن، ثم ذكر له ثلاثة أحاديث فيها اضطراب، ثم قال: وله حديثٌ صالحٌ، ولم أرَ في حديثه حديثاً منكراً، ولا شيئاً فيه اضطراب إلا ما ذكرته، وهو عندي لا بأس به⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن عمار الموصلي⁽³⁾، وابن سعد⁽⁴⁾، وابن معين⁽⁵⁾، وابن المديني⁽⁶⁾، وفي موضع آخر: ثبت⁽⁷⁾، وأحمد⁽⁸⁾، والعجلي⁽⁹⁾، وأبو زرعة⁽¹⁰⁾، والبزار⁽¹¹⁾، والذهبي⁽¹²⁾، وزاد في موضع: حافظ⁽¹³⁾، وابن حجر⁽¹⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁵⁾. وقال أبو حاتم: صالح الحديث⁽¹⁶⁾، وجعله شعبة أحبَّ إليه من قتادة في أبي عثمان النهدي لأنه أحفظ منه⁽¹⁷⁾، وقال ابن عمار الموصلي: موازين أصحاب الحديث من الكوفيين

(1) الأحول: هي من الحول في العين. الأنساب للسمعاني (١ / ٩٢).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٢٣٥، ٢٣٦).

(3) تهذيب الكمال (١٣ / ٤٩٠).

(4) الطبقات الكبير (٩ / ٣٢١).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٦١.

(6) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني ص ١٤٥.

(7) الجرح والتعديل (٦ / ٣٤٣).

(8) علل أحمد (رواية المروزي وغيره) ص ٧٠، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل ص ٣٧١.

(9) معرفة الثقات (٢ / ٨).

(10) الجرح والتعديل (٦ / ٣٤٤).

(11) تهذيب التهذيب (٢ / ٢٥٣).

(12) المغني في الضعفاء (١ / ٤٥٦).

(13) ميزان الاعتدال (٢ / ٣٥٠).

(14) تقريب التهذيب ص ٢٨٥.

(15) الثقات (٥ / ٢٣٧).

(16) الجرح والتعديل (٦ / ٣٤٤).

(17) المصدر نفسه (٦ / ٣٤٣)، وأبو عثمان النهدي: هو عبد الرحمن بن مل، أبو عثمان النهدي، مشهور بكنيته،

ثقة ثبت عابد. تقريب التهذيب ص ٣٥١.

والمدينين أربعة، وذكر منهم عاصم⁽¹⁾، وعبد الرحمن بن مهدي: كان من حُفَّاز أصحابه⁽²⁾، وجعل سفيان الثوري حُفَّاز البصرة ثلاثة، وذكر منهم عاصم، ثم قال: هو أحفظهم⁽³⁾، وفي موضع آخر: أدركت حُفَّاز الناس أربعة، وذكر منهم عاصم⁽⁴⁾، وقال عبدان⁽⁵⁾: ليس في العواصم أثبت من عاصم الأحول⁽⁶⁾، والدارقطني: هو أثبت من عاصم بن أبي النجود⁽⁷⁾. وقد تكلَّم فيه إسماعيل بن عُلَيَّة، ولكن بشكل عام فقال: من كان اسمه عاصم كان في حفظه شيء⁽⁸⁾، بل جعل ابن رجب قاعدة في كتابه استند فيها على هذا القول فقال: من كان اسمه عاصم ففي حفظه شيء⁽⁹⁾، وقال يحيى القطان: لم يكن بالحافظ⁽¹⁰⁾، وعلَّق ابن حجر على ذلك فقال: لم يتكلم فيه إلا القَطَّان فكأنه بسبب دخوله في الولاية⁽¹¹⁾. قال الباحث: وهذه الولاية هي ما أوضحه ابن سعد فقال: كان من أهل البصرة وكان يتولى الولايات فكان بالكوفة على الحسبة في المكايل والأوزان فكان قاضيًا بالمدائن في خلافة أبي جعفر المنصور⁽¹²⁾، وقد يكون هذا السبب الذي دعا عبد الله بن إدريس⁽¹³⁾ لترك الرواية عنه فقال: رأيت في السوق وهو يقول: اضربوا رأس هذا النَّبْطِيَّ⁽¹⁴⁾، لا أرو عنه شيئاً⁽¹⁵⁾.

(1) تاريخ بغداد (١٤ / ١٦٧).

(2) المصدر نفسه.

(3) الجرح والتعديل (٦ / ٣٤٣).

(4) تاريخ بغداد (١٤ / ١٦٦).

(5) عبدان: هو عبد الله بن عثمان بن جبلة، ثقة حافظ. تقريب التهذيب ص ٣١٣.

(6) تهذيب التهذيب (٢ / ٢٥٣).

(7) سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي - ص ٤٩، وعاصم بن أبي النجود: هو عاصم بن بهدلة

الأسدي مولاهم الكوفي، أبو بكر المقرئ، صدوق له أوهام. تقريب التهذيب ص ٢٨٥.

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٢٣٥).

(9) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٧٥).

(10) الجرح والتعديل (٦ / ٣٤٣).

(11) تقريب التهذيب ص ٢٨٥.

(12) الطبقات الكبير (٩ / ٣٢١).

(13) عبد الله بن إدريس: هو عبد الله بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي. تقريب التهذيب ص ٢٩٥.

(14) النَّبْطِيُّ: هذه النسبة إلى النَّبْط، وهم قوم من العجم ينتسب إليهم مقاتل بن حيان. الأنساب للسمعاني

(٥ / ٤٥٤).

(15) الضعفاء الكبير (٣ / ١٠٤٥).

وكذلك فعل وهَيْب بن خالد فقد قال أحمد بن سعيد الدارمي: سألت أحمد بن إسحاق، قلت: ما لو هَيْب لم يرو عن عاصم الأحول؟ قال: رأى منه شيئاً، أو قال: رأيتُ منه شيئاً، أو أنكر بعض سيرته⁽¹⁾.

وها هو ابن معين يقول: كُلُّ عاصمٍ في الدنيا ضعيفٌ⁽²⁾، مع أنني ذكرت قبل قليل أنه وثقه، وعندما سئل عنه أحمد بن حنبل قال: ثقة، فقيل له: إنَّ يحيى بن معين تكلم فيه، فعَجِبَ، وقال: ثقة⁽³⁾.

قال الباحث: ولم أجد أن ابن معين تكلم فيه في أي موضع إلا ما ورد على العموم، وهو ما ذكرتُ من قوله: كُلُّ عاصمٍ في الدنيا ضعيف، وقد قال بشار معروف: ضَبَّبَ عليها المصنَّفُ، وقال في حواشي النسخ: لعله ابن سعيد، فنقل ابن معين⁽⁴⁾. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم⁽⁵⁾.

وهذا الراوي فيه علة الإرسال، فقد قال ابن أبي حاتم: عاصم لم يرو عن عبد الله بن شقيق شيئاً⁽⁶⁾.

خلاصة القول فيه:

هذا الراوي ذكر ابن عدي له ثلاثة أحاديث فيها اضطراب، وهذا هو داعي ذكره في كتابه، وهذه الأحاديث لا شيء منها في صحيح البخاري، ويرى الباحث أنه ثقة، وله في صحيح البخاري ست وخمسون رواية، ولا داعي لدراسة أيها منها لأنه ثقة.

(1) الضعفاء الكبير (3 / 1044).

(2) علل أحمد (رواية المروزي وغيره) ص 129.

(3) المصدر نفسه ص 70، وتهذيب الكمال (13 / 489).

(4) حاشية تهذيب الكمال (13 / 489).

(5) المغني في الضعفاء (1 / 456)، وميزان الاعتدال (2 / 350)،

(6) المراسيل لابن أبي حاتم ص 153.

المطلب الثاني: عاصم بن علي الواسطي: وله تسع روايات:

قال ابن عدي: عاصم بن علي بن عاصم الواسطي⁽¹⁾، يكنى أبا الحسين، ثم ذكر له ثلاثة أحاديث تفرَّد بها عن شعبة، ثم قال: ولا أعرف له شيئاً منكراً في رواياته إلا هذه الأحاديث التي ذكرتها، وقد حدثناه عنه جماعة فلم أرَ بحديثه بأساً إلا فيما ذكرت⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد، وزاد: ليس بالمعروف بالحديث، ويكثر الخطأ فيما حدَّث به⁽³⁾، والعجلي⁽⁴⁾، وابن قانع⁽⁵⁾، والذهبي⁽⁶⁾، وفي موضع آخر قال: صدوق⁽⁷⁾، وفي موضع غيره: محله الصدق، كان عالماً صاحب حديث⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾. وقال أحمد: ما أقل خطأه، قد عُرضَ عليَّ بعض حديثه⁽¹⁰⁾، وفي موضع غيره: قد عُرضَ عليَّ حديثه فرأيتُ حديثاً صحيحاً⁽¹¹⁾، وفي موضع آخر: حديثٌ مقاربٌ، حديث أهل الصدق، ما أقل الخطأ فيه⁽¹²⁾، وفي موضع: ما أعلم منه إلا خيراً، كان حديثه صحيحاً⁽¹³⁾، وفي موضع آخر: صحيح الحديث، قليل الغلط، ما كان أصح حديثه، وكان إن شاء الله صدوقاً⁽¹⁴⁾.

(1) الواسطي: هذه النسبة إلى خمسة مواضع، وذكر منها: واسط العراق، ويقال لها: واسط القصب، بناها الحجاج بن يوسف أمير العراق في سنة ثلاث وثمانين من الهجرة، وصنف تاريخها أسلم بن سهل بحشَل. الأنساب للسمعاني (٥ / ٥٦١)، وقد عرفت أنه من واسط العراق لذكر بحشَل له في تاريخه. انظر: تاريخ واسط ص ١٤٧.

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٢٣٤).

(3) الطبقات الكبير (٩ / ٣١٨).

(4) معرفة الثقات (٢ / ٩).

(5) تهذيب التهذيب (٢ / ٢٥٧).

(6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٥٢٠).

(7) المغني في الضعفاء (١ / ٤٥٧).

(8) ميزان الاعتدال (٢ / ٣٥٤، ٣٥٥).

(9) الثقات (٨ / ٥٠٦).

(10) الجرح والتعديل (٦ / ٣٤٨).

(11) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٥٢٤).

(12) سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص ٣٢٢.

(13) علل أحمد (رواية المروزي وغيره) ص ٩٣.

(14) تهذيب الكمال (١٣ / ٥١١).

وقال أبو حاتم⁽¹⁾، وابن حجر⁽²⁾: صدوق، زاد ابن حجر: ربما وهم. هذا وقد ضعفه ابن معين⁽³⁾، وفي موضع: ليس بشيء⁽⁴⁾، وفي موضع: ليس بثقة⁽⁵⁾، بل قال الحسين بن فهم: ثلاثة أبيات كانت عند يحيى بن معين من أشرف قوم: المُحَبَّر بن قَحْظَم وولده، وعلي بن عاصم وولده، وابن أبي أويس كلهم كانوا عنده ضعافاً جداً⁽⁶⁾، وفي موضع قال: لا يفلح من آل عاصم بن صهيب الرُّومي أحد⁽⁷⁾، حتى وصل الأمر به إلى تكذيبه⁽⁸⁾، وضعفه كذلك النسائي⁽⁹⁾، ومسلمة بن قاسم⁽¹⁰⁾، وزاد: كثير المناكير.

خلاصة القول فيه:

مما سبق يتبين للباحث أن سبب كلام ابن عدي فيه هي الأحاديث التي أنكرها عليه، وهي ثلاثة أحاديث تفرّد بها عن شعبة، وبعد دراسة أقوال النقاد يتبين للباحث أن الحكم الأفضل على الراوي هو حكم ابن حجر: صدوق ربما وهم، فلا بد من دراسة مروياته في صحيح البخاري لمعرفة هل طرأ عليها الوهم أم لا.

(1) الجرح والتعديل (٦ / ٣٤٨).

(2) تقريب التهذيب ص ٢٨٦.

(3) تاريخ بغداد (١٤ / ١٧٣).

(4) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٧٧.

(5) تهذيب الكمال (١٣ / ٥١٢).

(6) تاريخ بغداد (١٤ / ١٧٢).

(7) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (١ / ١٢٤).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٢٣٤).

(9) تهذيب التهذيب (٢ / ٢٥٧).

(10) إكمال تهذيب الكمال (٧ / ١١١).

دراسة مروياته:

الراوي عاصم بن علي له تسع روايات في صحيح البخاري بالمكرر، أما بدون المكرر فهي ثمانى روايات، أحدها معلقٌ.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ سَمِعْتُ أَبِي (1) قَالَ عَبْدُ اللَّهِ (2): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: "أَلَا أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟ قَالُوا: أَلَا شَهْرُنَا هَذَا، قَالَ: أَلَا أَيُّ بَلَدٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟ قَالُوا: أَلَا بَلَدُنَا هَذَا، قَالَ: أَلَا أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟ قَالُوا: أَلَا يَوْمُنَا هَذَا، قَالَ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يُجِيبُونَهُ، أَلَا نَعَمْ؟ قَالَ: وَيَحْكُمُ أَوْ وَيَلْكُمُ، لِمَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ" (3).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق حجاج بن منهل (4)، وخالد بن الحارث (5)، وهشام بن عبد الملك (6)، ومسلم (7) من طريق محمد بن جعفر، ومعاذ بن معاذ (8)، أربعتهم عن شعبة بن الحجاج عن واقد بن محمد به مختصراً، والبخاري من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه به مختصراً (9)، والبيهقي من طريق يزيد بن هارون عن عاصم بن محمد به بنحوه (10).

(1) أبي: هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر المدني. انظر: تقريب التهذيب ص ٤٧٩.

(2) عبد الله: هو ابن عمر جد الراوي عنه. انظر: فتح الباري (١٢ / ٨٥).

(3) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب ظهر المؤمن حمى إلا في حد أو حق، (٨ / ١٥٩)، ح ٦٧٨٥.

(4) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: " لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض"، (٩ / ٥٠)، ح ٧٠٧٧.

(5) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويلك، (٨ / ٣٩)، ح ٦١٦٦.

(6) صحيح البخاري، كتاب الدييات، باب قول الله تعالى: {ومن أحيائها}، سورة المائدة: ٣٢، (٩ / ٣)، ح ٦٨٦٨.

(7) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: " لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض"، ص ٥٨، ح ٦٦.

(8) المصدر نفسه.

(9) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، (٢ / ١٧٧)، ح ١٧٤٢.

(10) شعب الإيمان (٧ / ٢٣٩)، ح ٤٩٣٦.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عاصم بن علي: صدوق ربما وهم، وقد تابعه يزيد بن هارون.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنُبٍ (1) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَارَدَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَبْتَاعَهُ مِنْهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّامِ (2) (3).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن الحسين بن محمد بن بهرام (4)، والنسائي في الكبرى (5) من طريق سعد ابن إبراهيم الزهري، وأخوه يعقوب، والبيهقي من طريق سلم بن قتيبة (6)، أربعهم عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عاصم بن علي: صدوق ربما وهم، وقد تابعه الحسين بن محمد بن بهرام، وسلم بن قتيبة، وسعد بن إبراهيم الزهري، وأخوه يعقوب.

(1) ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني. تقريب التهذيب ص ٤٩٣.

(2) نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّامِ: هو نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالنَّحَّامِ، قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَسَمِعْتُ نَحْمَةً مِنْ نُعَيْمٍ، وَالنَّحْمَةُ هِيَ السَّلَّةُ الَّتِي تَكُونُ فِي آخِرِ النَّحْتَةِ الْمَمْدُودِ آخِرَهَا. الإصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ (٦ / ٣٦١).

(3) صحيح البخاري، كتاب الخصومات، باب من رد أمر السفيه والضعيف العقل وإن لم يكن حجر عليه الإمام، (٣ / ١٢١)، ح ٢٤١٥.

(4) مسند أحمد (٢٣ / ٣٩١)، ح ١٥٢٢٩.

(5) السنن الكبرى للنسائي (٥ / ٤٥)، ح ٤٩٨٩.

(6) السنن الكبرى للبيهقي (١٠ / ٣١٣).

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِيهِ (1) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ، وَيَكْرَهُ التَّنَاؤِبَ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهَ كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَأَمَّا التَّنَاؤِبُ فَإِنَّهَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيُرِدْهُ مَا اسْتَطَاعَ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا تَنَاءَبَ ضَحَكَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ" (2)، وأخرج بعضه مرة أخرى بنفس السند (3).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن آدم بن أبي إياس (4)، والترمذي من طريق يزيد بن هارون (5)، وأحمد (6) عن حجاج بن محمد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، أربعتهم: (آدم، يزيد، حجاج، يحيى) عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب به بنحوه، وأخرج مسلم بعضاً منه من طريق عبد الرحمن بن يعقوب عن أبي هريرة (7).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: سعيد بن أبي سعيد المقبري، فهو ثقة تغير قبل موته بأربع سنين (8)، ولكن تلميذه هنا ابن أبي ذئب، وقد قال ابن معين عنه: أثبت الناس فيه ابن أبي ذئب (9)، فبذلك لا يضر اختلاطه لأن تلميذه ابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه، وقد تابع المقبري عبد الرحمن ابن يعقوب متابعة قاصرة.

(1) أبيه: هو كيسان، أبو سعيد المقبري المدني مولى أم شريك. تقريب التهذيب ص ٤٦٣.

(2) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب إذا تناوب فليضع يده على فيه، (٨ / ٥٠)، ح ٦٢٢٦.

(3) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، (٤ / ١٢٥)، ح ٣٢٨٩.

(4) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما يستحب من العطاس وما يكره من التناؤب، (٨ / ٤٩)، ح ٦٢٢٣.

(5) سنن الترمذي، كتاب الأدب، باب ما جاء إن الله يحب العطاس ويكره التناؤب، (٥ / ٨٧)، ح ٢٧٤٧.

(6) مسند أحمد (١٥ / ٣٢٥)، ح ٩٥٣٠.

(7) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرفائق، باب تشميت العاطس وكراهة التناؤب، ص ١٥٤٩، ح ٢٩٩٤.

(8) تقريب التهذيب ص ٢٣٦.

(9) تهذيب التهذيب (٢٣/٢).

الثاني: عاصم بن علي: صدوق ربما وهم، وقد تابعه آدم بن أبي إياس، وحجاج ابن محمد، ويحيى الأنصاري، ويزيد بن هارون.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ (1) عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ؟ فَقَالَ: "لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرْنُسَ (2)، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الرَّعْفَرَانُ، وَلَا وَرْسًا (3)، فَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ"، وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ (4).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن آدم بن إياس بنحوه (5)، وأحمد عن وكيع بن الجراح مختصراً (6)، كلاهما عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب عن ابن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر، ونافع مولى ابن عمر به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عاصم بن علي: صدوق ربما وهم، وقد تابعه اثنان: آدم بن إياس، ووكيع بن الجراح في روايته من طريقي سالم، ونافع مولى ابن عمر.

(1) سالم: هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر أو أبو عبد الله المدني، أحد الفقهاء السبعة. تقريب التهذيب ص 226.

(2) البرنس: هو كل ثوب رأسه منه ملتزق به من ذرّاعة أو جبّة أو ممطرٍ أو غيره، النهاية في غريب الحديث والأثر (1 / 122).

(3) ورس: نبتٌ أصفرٌ يُصنَعُ به. النهاية في غريب الحديث والأثر (5 / 172).

(4) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في القميص والسراويل والتبان والقباء، (1 / 82)، ح 366.

(5) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله، (1 / 39)، ح 134.

(6) مسند أحمد (9 / 193)، ح 5243.

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ⁽¹⁾ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَيْدِ بْنِ خَالِدٍ⁽²⁾ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ جَالِسٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ اقْضِ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ، فَقَالَ: صَدَقَ، اقْضِ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِكِتَابِ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَيَّ هَذَا⁽³⁾، فَرَنَى بِأَمْرَاتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلِيَّ ابْنِي الرَّجْمِ، فَأَفْتَدَيْتُ بِمِائَةِ مِنَ الْغَنَمِ وَوَلِيدَةً، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَرَعَمُوا أَنَّ مَا عَلَيَّ ابْنِي جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ، فَقَالَ: " وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا الْغَنَمُ وَالْوَلِيدَةُ فَرُدُّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ⁽⁴⁾؛ فَأَعْذُ عَلَيَّ امْرَأَةً هَذَا فَارْجُمَهَا فَعَدَا أُنَيْسُ فَرَجَمَهَا"⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن آدم بن أبي إياس⁽⁶⁾، والطيالسي في مسنده⁽⁷⁾، كلاهما: (آدم، الطيالسي) عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذنّب به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عاصم بن علي: صدوق ربما وهم، وقد تابعه آدم بن أبي إياس، والطيالسي.

(1) عبيد الله: هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني. تقريب التهذيب ص ٣٧٢.

(2) زيد بن خالد: هو زيد بن خالد الجهني، شهد الحديبية، وكان معه لواء جهينة يوم الفتح. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٤٩٩).

(3) عسيفا: أي أجيرا. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٢٣٧).

(4) أنيس: يقال إنه أنيس بن مرثد الغنوي. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١ / ٣٦).

(5) صحيح البخاري، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائبا عنه، (٨ / ١٧١)، ح ٦٨٣٥.

(6) صحيح البخاري، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، (٩ / ٧٥)، ح ٧١٩٣.

(7) مسند الطيالسي (٢ / ٦٦٩)، ح ١٤٣٠.

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ سَعِيدٍ (1) عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ (2) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقِهِ (3) «(4).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون (5)، والطبراني (6) من طريق أسد بن موسى، وآدم ابن أبي إياس، ثلاثتهم عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب به بنحوه، وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: سعيد بن أبي سعيد المقبري، وقد ذكرت في الحديث الثالث أنه ثقة تغير قبل موته بأربع سنين، ولكن تلميذه هنا ابن أبي ذئب، وقد تقدم في الحديث الثالث أيضاً أنه أثبت الناس فيه، فبذلك لا يضر اختلاطه هنا.

الثاني: عاصم بن علي: صدوق ربما وهم، وقد تابعه أسد بن موسى، وآدم بن أبي إياس، ويزيد بن هارون.

(1) سعيد: هو سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني. تقريب التهذيب ص ٢٣٦.

(2) أبو شريح: هو خويلد بن عمرو بن صخر بن عبد العزى، أسلم قبل الفتح، وكان معه لواء خزاعة يوم الفتح. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ١٧٣).

(3) بوائقه: غوائله وشروبه، وأحدها بائقة، وهي الداهية. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٦٢).

(4) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه، (٨/ ١٠)، ح ٦٠١٦.

(5) مسند أحمد (٤٥/ ١٣٩)، ح ٢٧١٦٢.

(6) المعجم الكبير (٢٢/ ١٨٧)، ح ٤٨٧.

الحديث السابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الْمُقْبَرِيِّ⁽¹⁾ عَنْ أَبِيهِ⁽²⁾ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةَ لِحَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسِنَ شَاةً"⁽³⁾ (4).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد من طريق يحيى القطان بنحوه⁽⁵⁾، ويزيد بن هارون بنحوه، وفيه زيادة⁽⁶⁾، كلاهما عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، والبخاري⁽⁷⁾، ومسلم⁽⁸⁾ من طريق الليث بن سعد بمثله، الاثنان: (ابن أبي ذئب، الليث) عن سعيد بن أبي سعيد المقبري به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: سعيد بن أبي سعيد المقبري، وقد ذكرت في الحديث الثالث أنه ثقة تغير قبل موته بأربع سنين، ولكن تلميذه هنا ابن أبي ذئب، وقد تقدم في الحديث الثالث أيضاً أنه أثبت الناس فيه، فبذلك لا يضر اختلاطه هنا، وقد تابعه على روايته عن المقبري الليث بن سعد، وقد قال ابن المديني: الليث وابن أبي ذئب ثبتان في حديث سعيد المقبري⁽⁹⁾.
الثاني: عاصم بن علي: صدوق ربما وهم، وقد تابعه يحيى القطان، ويزيد بن هارون.

(1) المقبري: هو سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني. تقريب التهذيب ص ٢٣٦.

(2) أبيه: هو كيسان، أبو سعيد المقبري المدني مولى أم شريك. تقريب التهذيب ص ٤٦٣.

(3) فرسن شاة: الفرسن: هو عظم قليل اللحم، وهو خف البعير كالحافر للدابة، وقد يستعار للشاة فيقال: فرسن شاة، والذي للشاة هو الظف، والنون زائدة وقيل أصلية. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٤٢٩).

(4) صحيح البخاري، كتاب الهبة وفضلها، باب فضلها والتحريض عليها، (٣ / ١٥٣)، ح ٢٥٦٦.

(5) مسند أحمد (١٥ / ٣٥٥)، ح ٩٥٨٠.

(6) مسند أحمد (١٦ / ٣٣٨)، ح ١٠٥٧٥.

(7) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب لا تحقرن جارة لِحَارَتِهَا، (٨ / ١٠)، ح ٦٠١٧.

(8) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بالقليل ولا تمتنع من القليل لاحتقاره، ص ٤٩٢، ح ١٠٣٠.

(9) شرح علل الترمذي (٢ / ٦٧٠).

الحديث الثامن:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ عَنْ بَشْرِ (1) حَدَّثَنَا عَاصِمٌ (2) حَدَّثَنَا وَاقِدٌ (3) عَنْ أَبِيهِ (4) عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَوْ ابْنِ عَمْرٍو شَبَّكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَابِعَهُ، وَقَالَ عَاصِمٌ بِنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي فَلَمْ أَحْفَظْهُ فَقَوْمَهُ لِي وَاقِدٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي (5) وَهُوَ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ (6): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، كَيْفَ بِكَ إِذَا بَقِيتَ فِي حُتَالَةٍ (7) مِنْ النَّاسِ بِهَذَا؟" (8).

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر في كتابه، وذكر أن التعليق غير موجود في طريق أبي ذر، وإنما في الطرق الأخرى (9).

-
- (1) بشر: هو بشر بن المفضل بن لاحق الرقائسي، أبو إسماعيل البصري. تقريب التهذيب ص ١٢٤.
 - (2) عاصم: هو عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري المدني. تقريب التهذيب ص ٢٨٦.
 - (3) واقد: هو واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني. تقريب التهذيب ص ٥٧٩.
 - (4) أبيه: هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر المدني. انظر: تقريب التهذيب ص ٤٧٩.
 - (5) أبي: هو زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. تقريب التهذيب ص ٢٢٤.
 - (6) عبد الله: هو الصحابي عبد الله بن عمر. انظر: فتح الباري (١٣ / ٣٩).
 - (7) حُتَالَةٌ: هي الرديء من كل شيء، ويقصد أراذل الناس. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٨٩٠).
 - (8) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، (١ / ١٠٣)، ح ٤٨٠.
 - (9) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٢ / ٢٤٥)، وأبو ذر: هو عبد بن أحمد بن محمد الهروي راوي إحدى نسخ صحيح البخاري. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧ / ٥٥٤).

المطلب الثالث: عباد بن يعقوب: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: عباد بن يعقوب، أبو سعيد الرواجني⁽¹⁾، كوفي،... وهو معروف في أهل الكوفة، وفيه غلوٌ فيما فيه من التشيع، وروى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

قال ابن خزيمة: الصدوق في روايته، المُتَّهَمُ في دينه⁽³⁾، وقد أيد ذلك الخطيب البغدادي فقال: قد ترك ابن خزيمة في آخر أمره الرواية عن عباد، وهو أهلٌ لأن لا يُروى عنه⁽⁴⁾، وقال أيضاً: سئل ابن خزيمة عن أحاديث له فامتنع منها، ثم قال: قد كنت أخذت عنه بشريطة، والآن فأني أرى أن لا أُحدِّث عنه لِغُلُوِّهِ⁽⁵⁾، وفسَّرَ ذلك ابن رجب فقال: ترك ابن خزيمة حديث عباد ابن يعقوب لِغُلُوِّهِ⁽⁶⁾.

وقال الدارقطني: شيعيٌ صدوق⁽⁷⁾، والذهبي: شيعيٌ غالٍ، قويُّ الحديث⁽⁸⁾، وفي موضع آخر: صدوقٌ في الحديث، رافضيٌ جلدٌ⁽⁹⁾، وذكر له الذهبي قصة أنه كان يقول طلابه أن الذي حفر البحر علي بن أبي طالب، وأن الذي أجراه الحسين ابنه، وأن معه سيفاً أعده ليقا تل به مع المهدي رغم أنه كان ضريراً، فعلق عليها الذهبي بقوله: إسنادها صحيح، وما أدري كيف تسمَّحوا في الأخذ بمن هذا حاله؟ وإنما وثقوا بصدقه⁽¹⁰⁾، وقال أيضاً: رأيت له جزءاً من كتاب المناقب، جمع فيها أشياء ساقطة، قد أغنى الله أهل البيت عنها، وما أعتقده يتعمد الكذب أبداً⁽¹¹⁾.

(1) الرواجني: قال إسماعيل بن محمد الأصبهاني: أصل هذه النسبة الدَّوَّاجن، وهي جمع داجن، وهي الشاة التي تُسمَّنُ في الدار، فجعلها الناس الرواجن بالراء، ونُسِبَ عباد إلى ذلك هكذا، ثم قال السمعي: وطني أن الرواجن بطن من بطون القبائل. انظر: الأنساب للسمعي (٣ / ٩٥).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٣٤٨).

(3) المدخل إلى كتاب الإكليل ص ٤٩، وعند المزي: الثقة في روايته. انظر: تهذيب الكمال (١٤ / ١٧٧).

(4) الكفاية في علم الرواية (١ / ١٣١).

(5) المصدر نفسه.

(6) شرح علل الترمذي (١ / ٣٥٨).

(7) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٥٣.

(8) المغني في الضعفاء (١ / ٤٦٧).

(9) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٨٨.

(10) سير أعلام النبلاء (١١ / ٥٣٨).

(11) المصدر نفسه.

وقال سبط بن العجمي: من غلاة الشيعة ورؤوس البدع، لكنه صادق في الحديث، مختلف فيه، والأكثر على توثيقه⁽¹⁾، وابن حجر: صدوق رافضي⁽²⁾، وفي موضع آخر: رافضي مشهور إلا أنه كان صدوقاً⁽³⁾.

أما أبو حاتم فإنه جعله في أدنى درجات التعديل فقال: شيخ⁽⁴⁾، ولكن وجدت عند المزي أنه قال: شيخ ثقة⁽⁵⁾، وهذا مخالف لما ورد في المصدر الأصلي، والصواب ما ورد في المصدر الأصلي.

وقد تكلم فيه أبو بكر بن أبي شيبة، أو هناد بن السري عن أنهما أو أحدهما فسقه، ونسبه إلى أنه يشتم السلف⁽⁶⁾، وقال صالح جزرة: كان يشتم عثمان، ويقول: الله أعدل من أن يُدْخَلَ طلحة والزبير الجنة لأنهما قاتلا علي بن أبي طالب بعد أن بايعاه⁽⁷⁾، وقال ابن حبان: كان رافضياً داعيةً إلى الرفض، ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير، فاستحق الترك⁽⁸⁾، وردَّ على ذلك ابن حجر فقال: بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك⁽⁹⁾، وابن عَرَّاق الكناني فقال: عبادة لا يحتمل هذا⁽¹⁰⁾.

وقال محمد بن طاهر المقدسي: من غلاة الروافض، ويروي المناكير عن المشاهير، يستحق الترك، وإن كان البخاري روى عنه حديثاً واحداً في الجامع، فلا يدل ذلك على صدقه؛ لأنَّ البخاري روى عنه حديثاً وثقه عليه غيره من الثقات، وأنكر الأئمة في عصره عليه روايته عنه، وترك الرواية عن عباد جماعة من الحفاظ⁽¹¹⁾.

(1) الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث ص ١٤٧.

(2) تقريب التهذيب ص ٢٩١.

(3) هدي الساري ص ٦١٨.

(4) الجرح والتعديل (٦ / ٨٨).

(5) تهذيب الكمال (١٤ / ١٧٧).

(6) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٣٤٨)، والشك من الراوي عنهما.

(7) تهذيب الكمال (١٤ / ١٧٨).

(8) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٢ / ١٧٢).

(9) تقريب التهذيب ص ٢٩١.

(10) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعية (١ / ٣٥٣).

(11) ذخيرة الحفاظ (١ / ٣٢٠).

وقد اتهمه أيضاً المقدسي بسرقة الحديث، فقال عن أحد الأحاديث: الحَكَمَ بن ظَهْرٍ كَذَّابٌ يضع الحديث، وسرقه منه عباد بن يعقوب⁽¹⁾، وكذلك اتهمه ابن الجوزي بسرقة الحديث، وإن كان لم يجزم بذلك، فقال: قد اجتمع عباد وأبو الصَّلْتِ في روايته عن علي بن هاشم الكوفي، فالله أعلم أيهما سرقه من صاحبه⁽²⁾، وقال أيضاً: رجُلان مُتَّهَمَان بوضع الحديث، أحدهما: عباد بن يعقوب، وكان غالباً في التشيع، روى أحاديث أُكْرِتَ عليه في فضائل أهل البيت ومثالب غيرهم⁽³⁾، وقال الشوكاني: ضعيفٌ رافضي⁽⁴⁾.

خلاصة القول في الراوي:

الراوي عباد بن يعقوب صدوق، فيه علة التشيع، ومن كانوا كذلك فإن العلماء قبلوا رواياتهم بشرط عدم الكذب، فقد جعل الحاكم في كتابه المدخل إلى الإكليل: القسم الخامس من الصحيح المختلف فيه: روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء، ثم قال: فإن رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين فقد حدث البخاري في الجامع الصحيح عن عباد بن يعقوب⁽⁵⁾، وعلى أية حال فسيدرس الباحث روايته للتأكد من عدم موافقتها لبدعة التشيع، أما عن الكذب والوضع فقد ردَّ على ذلك الذهبي كما سبق ذكره قبل قليل فقال: وإنما وثقوا بصدقه، وقال أيضاً: وما أعتقده يتعمد الكذب أبداً، كما أضيف أن عباداً من شيوخ البخاري، وهو أدرى بشيوخه.

(1) ذخيرة الحفاظ (١ / ٣٢٠).

(2) الموضوعات (١ / ٣٤٥)، وأبو الصَّلْتِ هو: عبد السلام بن صالح بن سليمان الهَرَوِيُّ، مولى قریش، نزل نيسابور، صدوق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال: كذاب. تقريب التهذيب ص ٣٥٥.

(3) الموضوعات (٢ / ٢٦).

(4) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٣٠٤.

(5) المدخل إلى كتاب الإكليل ص ٤٩.

دراسة مروياته:

الراوي عباد بن يعقوب ليس له في صحيح البخاري سوى رواية واحدة.
قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ⁽¹⁾ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْوَلِيدِ ح وَحَدَّثَنِي عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَسَدِيُّ أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ⁽²⁾ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ⁽³⁾ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: " الصَّلَاةُ لَوْ قَتَلَهَا، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ، ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق هشام بن عبد الملك⁽⁵⁾، ومسلم⁽⁶⁾ من طريق محمد بن جعفر، ومعاذ بن معاذ، ثلاثتهم عن شعبة بن الحجاج بنحوه، والبخاري من طريق مالك بن مِغُول⁽⁷⁾، ومسلم من طريق عبد الرحمن بن عبيد⁽⁸⁾، ثلاثتهم عن الوليد بن العيزار به بنحوه، ومسلم من طريق علي بن مسهر عن سليمان بن أبي سليمان الشيباني به بنحوه⁽⁹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عباد بن يعقوب: صدوق، فيه علة التشيع، وقد تابعه علي بن مسهر متابعه قاصرة، وروى له البخاري مقروناً، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعة التشيع.

(1) سليمان: هو سليمان بن حرب الأزدي الواسطي البصري، قاضي مكة. تقريب التهذيب ص ٢٥٠.

(2) الشيباني: هو سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق الشيباني الكوفي. تقريب التهذيب ص ٢٥٢.

(3) أبو عمرو الشيباني: هو سعد بن ياس الكوفي. تقريب التهذيب ص ٢٣٠.

(4) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب وسمى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عملاً وقال: " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب"، (٩ / ١٥٦)، ح ٧٥٣٤.

(5) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، (١ / ١١٢)، ح ٥٢٧.

(6) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، ص ٦٣، ح ٨٥.

(7) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فضل الجهاد والسير، (٤ / ١٤)، ح ٢٧٨٢.

(8) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، ص ٦٣، ح ٨٥.

(9) المصدر نفسه.

المطلب الرابع: عبد الرحمن بن نمر اليحصبي: وله روايتان:

قال ابن عدي: عبد الرحمن بن نمر اليحصبي⁽¹⁾، وهو ضعيف في الزهري، ثم ذكر حديثاً له، وهو حديث بُسرة بنت صفوان الأسدية أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالوضوء من مس الذكر، والمرأة مثل ذلك⁽²⁾، ثم قال: وهذا الحديث بهذا الزيادة التي ذكرت في متنه، "والمرأة مثل ذلك" لا يرويه عن الزهري غير ابن نمر، ثم قال: له عن الزهري غير نسخة وهي أحاديث مستقيمة، وأضاف: وقول ابن معين هو ضعيف في الزهري ليس أنه أنكر في أسانيد ما يرويه عن الزهري أو في متونها إلا ما ذكرت⁽³⁾، وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء⁽⁴⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن البرقي⁽⁵⁾، والذهلي⁽⁶⁾، وأبو داود⁽⁷⁾، وفي موضع: ليس به بأس⁽⁸⁾، وقال ابن حبان: من ثقات أهل الشام ومتقنيهم⁽⁹⁾، وفي موضع آخر: من ثقات الشاميين، وفقهاء الدمشقيين، وكان متيقظاً يحفظ، حافظاً يتفقه⁽¹⁰⁾، وكذلك وثقه ابن حجر⁽¹¹⁾. وقال أبو أحمد الحاكم: مستقيم الحديث⁽¹²⁾، والذهبي: صدوق⁽¹³⁾.

(1) اليحصبي: بكسر الصاد، والضم أشهر، هذه النسبة إلى تحصب، وهي قبيلة من الحمير، أكثرهم نزلوا حمص، وقد قيل: إن يحصب قرية من قرى حمص، والأول أشبه. الأنساب للسماعي (٥ / ٦٨٢)، وضبطه ابن حجر بفتح الصاد. انظر: تقريب التهذيب ص ٣٠٩.

(2) أخرجه ابن حبان من حديث الصحابية بُسرة بنت صفوان من نفس طريق عبد الرحمن بن نمر اليحصبي بنحوه، صحيح ابن حبان (٣ / ٤٠٠)، ح ١١١٧، وبُسرة بنت صفوان هي بنت صفوان بن نوفل القرشية الأسدية بنت أخي ورقة بن نوفل، وقيل بنت صفوان بن أمية. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٧ / ٥٣٦).

(3) يقصد بذلك ما تقدم من الزيادة في المتن التي أنكرت عليه.

(4) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٩٢).

(5) تهذيب التهذيب (٢ / ٥٦١).

(6) المصدر نفسه.

(7) هدي الساري ص ٦٢٧.

(8) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢ / ٢١٥).

(9) الثقات (٧ / ٨٢).

(10) مشاهير علماء الأمصار ص ٢١٣.

(11) تقريب التهذيب ص ٣٥٢.

(12) تاريخ دمشق (٣٦ / ١٩).

(13) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٣٧٠.

وقد وثق في روايته عن الزهري، فقال عبد الرحمن بن إبراهيم الملقب بـبُحيم: صحيح الحديث عن الزهري⁽¹⁾، وأبو زرعة الدمشقي: حديثه عن الزهري مستو⁽²⁾، والذهلي: لا تكاد تجد له حديثاً عن الزهري إلا ودون الحديث مثله، يقول: سألت الزهري عن كذا، فحدثني عن فلان وفلان، فيأتي بالحديث على وجهه⁽³⁾.

وأما من ضعفه فهما ابن معين، وأبو حاتم: فقد قال ابن معين: ضعيف الحديث⁽⁴⁾، وفي موضع آخر: ضعيف في الزهري⁽⁵⁾، وكذلك قال أبو حاتم: (ليس بقوى، وسليمان بن كثير⁽⁶⁾، وسفيان بن حسين⁽⁷⁾ أحب إلي من ابن نمر، وابن نمر أحب إلي من مرزوق بن أبي الهذيل⁽⁸⁾⁽⁹⁾).

خلاصة القول في الراوي:

تبين للباحث من خلال كلام ابن عدي أن الراوي ضعيف، وإن كان ضعفاً يسيراً، وأما تضعيف ابن معين له فسببه ما وقع فيه من تفرد في زيادة المتن في حديث بُسرة بنت صفوان، وليس هذا داعياً لتضعيفه مطلقاً، ولا عن الزهري أيضاً، وأما تضعيف أبو حاتم له فلعله ما قاله ابن حجر: ضَعَّف بسبب تفرد الوليد بن مسلم عنه⁽¹⁰⁾، فقد قال أبو حاتم: لا أعلم روى عنه غير الوليد بن مسلم⁽¹¹⁾، وهذا أيضاً ليس داعياً لتضعيف الراوي، كما أن كثيراً من النقاد وثقوه في مقابل هذا التضعيف؛ لذلك يرى الباحث أن الراوي ثقة في روايته سواء عن الزهري أو غيره، وأن التضعيف سالف الذكر لا يضره، ولا حاجة لدراسة مروياته في صحيح البخاري طالما أن الأمر آل إلى توثيقه، وقد أخرج له البخاري روايتين كليهما عن الزهري.

(1) الجرح والتعديل (٥ / ٢٩٥).

(2) تاريخ دمشق (٣٦ / ١٨).

(3) تهذيب التهذيب (٥٦١/٢).

(4) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٠٧.

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٢٤٨).

(6) سليمان بن كثير: قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه. الجرح والتعديل (٤ / ١٣٨).

(7) سفيان بن حسين: قال عنه أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه ولا يُحتج به. الجرح والتعديل (٤ / ٢٢٨).

(8) مرزوق بن أبي الهذيل: قال عنه أبو حاتم: حديثه صالح. الجرح والتعديل (٨ / ٢٦٥).

(9) الجرح والتعديل (٥ / ٢٩٥).

(10) هدي الساري ص ٦٢٧.

(11) الجرح والتعديل (٥ / ٢٩٥).

المطلب الخامس: عبد الرزاق بن همام: وله مائة وعشرون رواية:

قال ابن عدي: عبد الرزاق بن همام بن نافع، أبو بكر الصنعاني⁽¹⁾،...وله أصنافٌ وحديثٌ كثيرٌ، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأسًا إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديثَ في الفضائل مما لا يوافقُه عليها أحد من الثقات فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا، وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت، ومثالب آخرين مناكير⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن معين⁽³⁾، والعجلي، وزاد: كان يتشيع⁽⁴⁾، ويعقوب بن شيبه، وزاد: ثبت⁽⁵⁾، وأبو داود⁽⁶⁾، والبزار⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾، والذهبي⁽⁹⁾، وابن حجر، وزاد: حافظٌ مُصَنَّفٌ شهيرٌ، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾.
وقال معمر بن راشد: يَخْتَلِفُ إلينا في طلب العلم من أهل اليمن أربعة، وذكر منهم: عبد الرزاق، ثم قال عنه: فإن عاش فَخَلِيقٌ أن تُضْرَبَ إليه أكباد الإبل⁽¹²⁾.
وقال أحمد عندما سئل رأيتَ أحدًا أحسن حديثًا من عبد الرزاق؟ قال: لا⁽¹³⁾، وأبو زرعة الدمشقي: أحد من ثبت حديثه⁽¹⁴⁾، وابن الصلاح: وبالجملة فهو حجة على الإطلاق⁽¹⁵⁾.

(1) الصنعاني: هذه النسبة إلى صنعاء، وهي بلدة باليمن قديمة معروفة. الأنساب للسمعاني (٣ / ٥٥٦).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣١١، ٣١٥).

(3) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٤٩.

(4) معرفة الثقات (٢ / ٩٣).

(5) تهذيب الكمال (١٨ / ٥٨).

(6) تهذيب التهذيب (٢ / ٥٧٤).

(7) المصدر نفسه.

(8) سؤالات ابن بكير للدارقطني ص ٣٥.

(9) المغني في الضعفاء (١ / ٥٥٥)، وميزان الاعتدال (٢ / ٦٠٩).

(10) تقريب التهذيب ص ٣٥٤.

(11) الثقات (٨ / ٤١٢).

(12) تهذيب الكمال (١٨ / ٥٧)، وقد علق على ذلك بعدها محمد بن أبي السري فقال: فوالله لقد أتعبها.

(13) المصدر نفسه (١٨ / ٥٦).

(14) تهذيب الكمال (١٨ / ٥٧).

(15) المختلطين ص ٧٥.

وقال أبو زرعة الرازي: محمد بن ثور، وهشام بن يوسف، وعبد الرزاق، عبد الرزاق أحفظهم⁽¹⁾، وكذلك قال هشام بن يوسف: كان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا⁽²⁾.

وقال ابن المديني: كان عبد الرزاق أشبه بأصحاب الحديث من هشام بن يوسف، كان عبد الرزاق يذاكر⁽³⁾، والذهلي: كان عبد الرزاق أيقظهم في الحديث، وكان يحفظ⁽⁴⁾.

وقال ابن رجب: أحد أئمة الحديث المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل: إنه لم يُرحل إلى أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رُحِلَ إلى عبد الرزاق⁽⁵⁾.

ومما يدل على سعة حفظه قول إبراهيم الدبري: كان عبد الرزاق يحفظ نحوًا من سبعة عشر ألف حديث⁽⁶⁾.

وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتج به⁽⁷⁾.

وقال ابن عيينة: أخاف أن يكون من الذين ضلَّ سعيهم في الحياة الدنيا⁽⁸⁾، والعباس بن عبد العظيم: والله الذي لا إله إلا هو إنَّ عبد الرزاق كذاب، والواقدي أصدق منه⁽⁹⁾.

وقال ابن حجر: وهذا إقدامٌ على الإنكار بغير تثبت⁽¹⁰⁾، وفي موضع آخر قال: وثقه الأئمة كلهم إلا العباس بن عبد العظيم العنبري وحده فتكلم بكلامٍ أفرط فيه، ولم يوافق عليه أحد⁽¹¹⁾.

قال الباحث: وما ذكره ابن حجر من إفراط العباس في تكذيبه هو الراجح.

(1) الجرح والتعديل (٦ / ٣٩)، ومحمد بن ثور، وهشام بن يوسف، كلاهما من صنعاء، وهما ثقتان. انظر: تقريب التهذيب ص ٤٧١، ٥٧٣.

(2) تهذيب الكمال (١٨ / ٥٨).

(3) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني ص ١٤٩.

(4) تهذيب التهذيب (٢ / ٥٧٤).

(5) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٢).

(6) تهذيب التهذيب (٢ / ٥٧٤).

(7) الجرح والتعديل (٦ / ٣٩).

(8) الضعفاء الكبير (٣ / ٨٥٨).

(9) المصدر نفسه (٣ / ٨٥٩)، والواقدي: هو محمد بن عمر، متروك مع سعة علمه. انظر: تقريب التهذيب ص ٤٩٨.

(10) تهذيب التهذيب (٢ / ٥٧٤).

(11) هدي الساري ص ٦٢٨.

وهذا الراوي فيه خمس علل:

العلة الأولى: الاختلاط:

كان اختلاط عبد الرزاق بسبب فقد بصره، فكان لا يحفظ جيداً، فَحَدَّثَ من حفظه، أو كان يُلقِّنُ فَيَتَلَقَّنُ، قال البخاري: ما حَدَّثَ من كتابه فهو أصح⁽¹⁾، وفي موضع آخر: يَهُمُّ في بعض ما يُحَدِّثُ به⁽²⁾، وأحمد بن حنبل: عَمِيَ في آخر عمره، وكان يُلقِّنُ فَيَتَلَقَّنُ، فسماع من سمع منه بعد المائتين لا شيء⁽³⁾، وفي موضع آخر: كان يلقن أحاديث باطلة⁽⁴⁾، والنسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة⁽⁵⁾، وابن حبان: كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر وكان ممن يخطيء إذا حَدَّثَ من حفظه⁽⁶⁾، وابن رجب: لما كان بصيراً ويَحَدِّثُ من كتابه كان حديثه جيداً، ولما حَدَّثَ من حفظه خَلَطَ⁽⁷⁾، والذهبي: وبكل حال، لعبد الرزاق أحاديث ينفرد بها قد أنكرت عليه من ذلك الزمان⁽⁸⁾، والدارقطني: يخطيء على معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب⁽⁹⁾، ويبدو للباحث أن خطأه هذا كان بعد اختلاطه.

قال الباحث: ضابط الاختلاط عند عبد الرزاق أنه من سمع منه قبل المائتين فحديثه صحيح، وما كان بعد المائتين ففيه نظر، وأما عن تلاميذه في صحيح البخاري فقد سمعوا منه قبل اختلاطه كما أكد ذلك العراقي، وابن حجر.

قال العراقي: وممن سمع من عبد الرزاق قبل الاختلاط: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المدني، ويحيى بن معين، ووكيع بن الجراح في آخرين أخرج لهم الشيخان من رواياتهم عن عبد الرزاق، فممن اتفق الشيخان على الإخراج له عن عبد الرزاق مع ابن راهويه: إسحاق بن منصور الكوسج، ومحمود بن غيلان، وممن أخرج له البخاري فقط عن عبد الرزاق مع ابن المدني: إسحاق بن إبراهيم السعدي، وعبد الله بن محمد المُسَنَدِي، ومحمد

(1) التاريخ الكبير للبخاري (٦ / ١٣٠).

(2) علل الترمذي الكبير ص ١٩٩.

(3) المختلطين ص ٧٤

(4) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٢).

(5) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٦٤، وزاد عند ابن حجر: كتبوا عنه أحاديث مناكير. هدي الساري ص ٦٢٨.

(6) الثقات (٨ / ٤١٢).

(7) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٦).

(8) المغني في الضعفاء (١ / ٥٥٥).

(9) سؤالات ابن بكير للدارقطني ص ٣٥.

ابن يحيى الذُّهلي، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَنِي، ويحيى بن جعفر البيكَنْدي، ويحيى ابن موسى البَلخي⁽¹⁾.

وقال ابن حجر: احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط⁽²⁾.

العلة الثانية: التشيع:

قال أبو بكر بن أبي خيثمة سمعت ابن معين، وقيل له: إن أحمد بن حنبل قال: إن عبيد الله بن موسى يُردُّ حديثه للتشيع⁽³⁾، فقال: كان والله الذي لا إله إلا هو عبد الرزاق أغلى في ذلك منه مائة ضعف⁽⁴⁾، وقال البرذعي: رأيت أبا زرعة لا يحمد أمره ونسبه إلى أمر غليظ⁽⁵⁾.

وقد ردَّ الذهبي على من اتهمه بالتشيع فقال: نقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيه بل كان يحب علياً - رضي الله عنه - ويبغض من قاتله⁽⁶⁾.
وذكر أحمد سبب تشيعه، فقد سئل عن تشيعه فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً، ولكن كان رجلاً تعجبه أخبار الناس أو الأخبار⁽⁷⁾.

هذا وقد ورد عن عبد الرزاق أقوالاً في حب الصحابة الكرام فقال: والله ما انشرح صدري قط أن أُفضِّلَ علياً على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر، ورحم الله عمر، ورحم الله عثمان، ورحم الله علياً، من لم يحبهم فما هو مؤمن، وقال: أوثق عملي حبي إياهم⁽⁸⁾، وقال أيضاً: أُفضِّلُ الشيخين بتفضيل عليٍّ إياهما على نفسه، ولو لم يُفضِّلُهُمَا لم أُفضِّلُهُمَا، كفى بي آزرًا أن أحب علياً ثم أخالف قوله⁽⁹⁾.

(1) التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح ص ٤٠٨.

(2) هدي الساري ص ٦٢٨.

(3) عبيد الله بن موسى هو عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي، ثقة كان يتشيع. تقريب التهذيب ص ٣٧٥.

(4) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (١ / ٣٣٣).

(5) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢ / ٤٥٠).

(6) تذكرة الحفاظ (١ / ٣٦٤).

(7) تهذيب الكمال (١٨ / ٦٠).

(8) المصدر نفسه.

(9) تهذيب الكمال (١٨ / ٦٠).

العلة الثالثة: سماعه من سفيان الثوري بمكة:

قال أحمد: سماع عبد الرزاق من سفيان بمكة مضطرب، فأما سماعه باليمن أرى أملى عليهم فذاك صحيح جداً؛ كان القاضي يكتب، وكانوا يصحون⁽¹⁾.
وقال ابن رجب: ذُكِرَ لأحمد حديثُ لعبد الرزاق عن الثوري، فجعل أحمد ينكره إنكاراً شديداً، وقال: هذا سماع مكة⁽²⁾.
قال الباحث: لعبد الرزاق عن سفيان ثلاث روايات في صحيح البخاري، ولم أجد من ميِّز ما سمع منه في مكة أو اليمن.

العلة الرابعة: سماعه من عبيد الله بن عمر العمري:

قال ابن أبي مريم: قيل ليحيى بن معين: إن عبد الرزاق كان يُحدِّثُ بأحاديث عبيد الله ابن عمر عن عبد الله بن عمر، ثم حدَّثَ بها عبيد الله، فقال يحيى: لم يزل عبد الرزاق يُحدِّثُ بها عن عبيد الله، لكنها كانت منكراً - يعني أحاديثه عن عبيد الله بن عمر -⁽³⁾.
قال الباحث: روى له البخاري عن عبيد الله بن عمر حديثاً واحداً معلقاً.

العلة الخامسة: التدليس:

ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين، وهم من لا يضير تدليسهم، ثم قال: نسبه بعضهم إلى التدليس، وقد جاء عن عبد الرزاق التبرُّي من التدليس، قال: حجبت فمكثت ثلاثة أيام لا يجيئني أصحاب الحديث فتعلقت بالكعبة، فقلت: يا رب ما لي أكذب، أنا أمدلس؟ أبقية بن الوليد أنا؟ فرجعت إلى البيت فجاؤوني، ويُحتملُ أن يكون نفي الإكثار من التدليس بقرينة ذكره ببقية⁽⁴⁾.

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي أن سبب كلامه في عبد الرزاق هو التشيع، وقد ذكرت أقوال العلماء في موافقة ابن عدي، وأنه لم يكن غالباً في التشيع، وانتقد عليه أيضاً رواية أحاديث في الفضائل أو المثالب مما لا يوافق عليه أحد من الثقات، وقد أوضح ذلك ابن رجب فقال: ذكر غير واحد أن

(1) سؤالات الاثرم لأحمد بن حنبل ص ٢٦.

(2) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٧١).

(3) المصدر نفسه. (٢/ ٨٠٩).

(4) انظر: طبقات المدلسين ص ٣٤.

عبد الرزاق حدث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت، فلعل تلك الأحاديث مما لُقِّنَهَا بعد أن عمِيَ، كما قاله أحمد، وبعضها مما رواه عنه الضعفاء، ولا يصح عنه⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن عبد الرزاق ثقة على تشيع فيه، وأن من سمع منه بعد المائتين ففي حديثه نظر، وأنه ليس في صحيح البخاري أي رواية عن سمع منه بعد الاختلاط، فلا حاجة لدراسة علة الاختلاط عنده، وأن روايته عن سفيان الثوري بمكة فيها اضطراب، وكذلك روايته عن عبيد الله بن عمر العمري ضعيفة.

دراسة مروياته:

الراوي عبد الرزاق بن همام له عند البخاري مائة وعشرون رواية، وسيقوم الباحث بدراسة رواياته عن سفيان وهي أربع روايات، وروايته عن عبيد الله بن عمر، وهي واحدة، ثم دراسة خمس روايات أخرى للتأكد من خلوها من تأييد بدعة التشيع.

أولاً: رواياته عن سفيان الثوري: وهي ثلاث روايات:

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ⁽²⁾ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِيهِ⁽³⁾ عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ أَوْ أَبِي نُعْمٍ - شَكَّ قَبِيصَةُ - عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بُعِثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذُهَيْبَةٍ⁽⁴⁾، فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ، وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بُعِثَ عَلَيَّ وَهُوَ بِالْيَمَنِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذُهَيْبَةٍ فِي تَرْبَتِهَا، فَقَسَمَهَا بَيْنَ الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسِ الْحَنْظَلِيِّ، ثُمَّ أَحَدِ بَنِي مُجَاشِعٍ، وَبَيْنَ عَيْبَةَ بْنِ بَدْرِ الْفَرَارِيِّ، وَبَيْنَ عُلْقَمَةَ بْنِ عَلَثَةَ الْعَامِرِيِّ، ثُمَّ أَحَدِ بَنِي كِلَابٍ، وَبَيْنَ زَيْدِ الْخَيْلِ الطَّائِيِّ، ثُمَّ أَحَدِ بَنِي نَبْهَانَ؛ فَتَغَيَّظَتْ قُرَيْشٌ وَالْأَنْصَارُ... الْحَدِيثُ⁽⁵⁾.

(1) شرح علل الترمذي (٧٥٣/٢).

(2) قَبِيصَةُ: هُوَ قَبِيصَةُ بْنُ عَقْبَةَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُفْيَانَ السُّوَائِي، أَبُو عَامِرٍ الْكُوفِيِّ. تَقْرِيْبُ التَّهْذِيْبِ ص ٤٥٣.

(3) أَبِيهِ: هُوَ سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ. تَقْرِيْبُ التَّهْذِيْبِ ص ٢٤١.

(4) بِذُهَيْبَةٍ: هِيَ تَصْغِيرُ ذَهَبٍ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (١٧٣ / ٢).

(5) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى { تعرج الملائكة والروح إليه }، المعارج: ٤،

(١٢٧ / ٩)، ح ٧٤٣٢.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن محمد بن كثير مختصراً⁽¹⁾، والنسائي عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق بنحوه⁽²⁾، كلاهما: (محمد، عبد الرزاق) عن سفيان الثوري به، ومسلم من طريق سلم بن سُلَيْم عن سعيد الثوري به بنحوه⁽³⁾، والبخاري⁽⁴⁾، ومسلم⁽⁵⁾ من طريق عمارة بن القعقاع عن عبد الرحمن بن أبي نُعم به بنحوه، والبخاري من طريق شعيب بن أبي حمزة⁽⁶⁾، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي⁽⁷⁾، ومعمّر بن راشد⁽⁸⁾، ومسلم من طريق يونس بن يزيد⁽⁹⁾، أربعتهم: (شعيب، عبد الرحمن، معمّر، يونس) عن الزهري عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد بعضاً منه، وفيه زيادة، والبخاري⁽¹⁰⁾، ومسلم⁽¹¹⁾ من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد، والبخاري من طريق مالك بن أنس⁽¹²⁾، كلاهما (عبد الوهاب، مالك) عن يحيى الأنصاري عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد مختصراً، والبخاري⁽¹³⁾، ومسلم⁽¹⁴⁾ من طريق الضَّحَّاك بن شراحيل عن أبي سعيد بعضاً منه، وفيه زيادة، والبخاري من طريق معبد بن سيرين عن أبي سعيد مختصراً⁽¹⁵⁾، ومسلم من

(1) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب { والمؤلفة قلوبهم }، سورة التوبة: ٦٠، (٦ / ٦٧)، ح ٤٦٦٧.

(2) سنن النسائي، كتاب تحريم الدم، باب من شهر سيفه ثم وضعه في الناس، (٧ / ١١٨)، ح ٤١٠١.

(3) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ص ٥٠٩، ح ١٠٦٤.

(4) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب عليه السلام وخالد بن الوليد رضي الله عنه إلى اليمن قبل حجة الوداع، (٥ / ١٦٣)، ح ٤٣٥١.

(5) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ص ٥٠٩، ح ١٠٦٤.

(6) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٤ / ٢٠٠)، ح ٣٦١٠.

(7) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويملك، (٨ / ٣٨)، ح ٦١٦٣.

(8) صحيح البخاري، كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب من ترك قتال الخوارج للتألف ولئلا ينفّر الناس عنه، (٩ / ١٧)، ح ٦٩٣٣.

(9) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ص ٥١٠، ٥١١، ح ١٠٦٤.

(10) صحيح البخاري، كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم، (٩ / ١٦)، ح ٦٩٣١.

(11) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ص ٥١٠، ح ١٠٦٤.

(12) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب إثم من رآه بقراءة القرآن أو تأكل به أو فخر به، (٦ / ١٩٧)، ح ٥٠٥٨.

(13) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويملك، (٨ / ٣٨)، ح ٦١٦٣.

(14) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ص ٥١١، ح ١٠٦٤.

(15) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم، (٩ / ١٦٢)، ح ٧٥٦٢.

طريقي عطاء بن يسار مختصراً⁽¹⁾، والمنذر بن مالك بمعناه⁽²⁾، كلاهما عن أبي سعيد الخدري.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة، وهم:

الأول: ابن أبي نُعم: هو عبد الرحمن بن أبي نُعم:

وثقه ابن سعد⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، وقال الذهبي: مشهورٌ، وكان من الأولياء الثقات⁽⁵⁾،

وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾.

وقال ابن حجر: صدوق⁽⁷⁾، وضعفه ابن معين⁽⁸⁾.

قال الباحث: صدوق، وقد تابعه خمسة، وهم: عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف،

وعطاء بن يسار، والضَّحَّاك بن شَرَّاحِيل، ومعبد بن سيرين، والمنذر بن مالك.

الثاني: سفيان الثوري، وقد ذكرت في دراسة الحديث الأول عند ثابت بن محمد أنه في

المرتبة الثانية من المدلسين؛ فلذلك لا يضير تدليسه.

الثالث: عبد الرزاق بن همام فإن روايته عن سفيان الثوري بمكة فيها اضطراب، وقد

تابعه قبيصة بن عقبة، ومحمد بن كثير، كما أن حديثه لا علاقة له بالنتشيع.

الرابع: إسحاق بن نصر: وهو إسحاق بن إبراهيم بن نصر البخاري، فقد قال ابن حجر

عنه: صدوق⁽⁹⁾، ولم أجد قولاً لغيره غير ذكر ابن حبان له في الثقات⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: صدوق، وقد تابعه محمود بن غيلان.

(1) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ص ٥١٠، ح ١٠٦٤.

(2) المصدر نفسه، ص ٥١١، ح ١٠٦٥.

(3) الطبقات الكبير (٨ / ٤١٥).

(4) تهذيب التهذيب (٢ / ٥٦٠).

(5) ميزان الاعتدال (٢ / ٥٩٥).

(6) الثقات (٥ / ١١٢).

(7) تقريب التهذيب ص ٣٥٢.

(8) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٤ / ٥٣٩).

(9) تقريب التهذيب ص ٩٩.

(10) الثقات (٨ / ١١٥).

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ (1) وَالْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ (2) قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ (3) : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا يَحْلِفُ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ (4) يَفْتَطِعُ مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: { إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا } الْآيَةَ فَجَاءَ الْأَشْعَثُ (5)، وَعَبَدُ اللَّهِ يُحَدِّثُهُمْ فَقَالَ: فِيَّ نَزَلَتْ، وَفِي رَجُلٍ خَاصَمْتُهُ فِي بَيْتٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَلَا كَيْبِيَّةٌ؟ قُلْتُ: لَا؛ قَالَ: فَلْيَحْلِفْ، قُلْتُ: إِذَا يَحْلِفُ فَنَزَلَتْ { إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ } الْآيَةَ (6).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن حجاج بن منهال (7)، وموسى بن إسماعيل (8)، كلاهما عن الوضَّاح ابن عبد الله بنحوه، ومن طريق محمد بن ميمون بنحوه (9)، ومن طريق عبد الواحد بن زياد مختصراً (10)، ومن طريق محمد بن إبراهيم بن أبي عدي (11)، ومحمد بن جعفر (12)، كلاهما: (محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، محمد بن جعفر) عن شعبة بن الحجاج بنحوه،

(1) منصور: هو منصور بن المُعْتَمِر بن عبد الله السلمي، أبو عتاب الكوفي. تقريب التهذيب ص ٥٤٧.

(2) أبو وائل: هو شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي. تقريب التهذيب ص ٢٦٨.

(3) عبد الله: هو ابن مسعود.

(4) يمين صبر: أي ألزم بها وحبس عليها، وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم، وقيل لها مصبورة وإن كان صاحبها في الحقيقة هو المصبور؛ لأنه إنما صبر من أجلها أي حبس فوصفت بالصبر، وأضيفت إليه مجازاً. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٨).

(5) الأشعث: هو الصحابي الأشعث بن قيس - رضي الله عنه - فتح الباري شرح صحيح البخاري (١١ / ٥٦٠).

(6) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب الحكم في البئر ونحوها، (٩ / ٧٢)، ح ٧١٨٣.

(7) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب { إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم }، سورة آل عمران: ٧٧، (٦ / ٣٤)، ح ٤٥٥٠.

(8) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب قول الله تعالى: { إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم }، سورة آل عمران: ٧٧، (٨ / ١٣٧)، ح ٦٦٧٦.

(9) صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب الخصومة في البئر والقضاء فيها، (٣ / ١١٠)، ح ٢٣٥٧.

(10) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب يحلف المدعى عليه حيثما وجبت عليه اليمين ولا يصرف من موضع إلى غيره، (٣ / ١٧٩)، ح ٢٦٧٣.

(11) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب عهد الله عز و جل، (٨ / ١٣٤)، ح ٦٦٥٩.

(12) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب قول الله تعالى: { إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم }، سورة آل عمران: ٧٧، (٣ / ١٧٩)، ح ٢٦٧٧.

والبخاري بنحوه⁽¹⁾، ومسلم بنحوه⁽²⁾ من طريق محمد بن خازم، ووكيع بن الجراح، سنتهم: (الوَضَّاح، محمد بن ميمون، عبد الواحد، شعبة، محمد بن خازم، وكيع) عن الأعمش به. وأخرجه البخاري بنحوه عن عثمان بن أبي شيبة⁽³⁾، وقتيبة بن سعيد⁽⁴⁾، ومسلم عن إسحاق بن راهويه بنحوه وفيه زيادة⁽⁵⁾، ثلاثتهم عن جرير بن عبد الحميد، والبخاري من طريق شعبة بن الحجاج بنحوه⁽⁶⁾، كلاهما: (جرير، شعبة) عن منصور بن المعتمر به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة، وهم:

الأول: الأعمش: سليمان بن مهران، وقد تقدم في دراسة الحديث الثاني عند ثابت بن محمد أن ابن حجر ذكره في المرتبة الثانية في المدلسين، فلا يضير تدليسه.
الثاني: سفيان الثوري، وقد ذكرت في دراسة الحديث الأول عند ثابت بن محمد أنه في المرتبة الثانية في المدلسين؛ فلذلك لا يضير تدليسه.
الثالث: عبد الرزاق بن همام فإن روايته عن سفيان الثوري بمكة فيها اضطراب، وقد تابعه من طريقه عن الأعمش ستة، وهم: (الوَضَّاح بن عبد الله، محمد بن ميمون، عبد الواحد ابن زياد، شعبة بن الحجاج، محمد بن خازم، وكيع بن الجراح) ومن طريقه عن منصور اثنان، وهما: (جرير بن عبد الحميد، وشعبة بن الحجاج) كما أن حديثه لا علاقة له بالنتيجه.
الرابع: إسحاق بن نصر: وهو إسحاق بن إبراهيم بن نصر البخاري، وقد توصل الباحث في الحديث السابق إلى أنه صدوق، وقد توبع متابعات قاصرة بينما توبع شيخه متابعة تامة.

(1) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب سؤال الحاكم المدعي هل لك بينة قبل اليمين؟ (٣ / ١٧٧)، ح ٢٦٦٧.

(2) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، ص ٨٦، ح ١٣٨.

(3) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب اليمين على المدعي عليه في الأموال والحدود، (٣ / ١٧٨)، ح ٢٦٦٩.

(4) صحيح البخاري، كتاب الرهن، باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينه على المدعي واليمين على المدعي عليه، (٣ / ١٤٣)، ح ٢٥١٥.

(5) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، ص ٨٦، ح ١٣٨.

(6) صحيح البخاري، كتاب الإيمان والنذور، باب عهد الله عز و جل، (٨ / ١٣٤)، ح ٦٦٥٩.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ رَاشِدٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ⁽¹⁾ عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَخَالِدٌ⁽²⁾ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ⁽³⁾ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: " مِنْ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَقَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ عَلَى الْبِكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَسَمَ، قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ إِنَّ أَنَسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ وَخَالِدٍ قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽⁴⁾.

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله مسلم في صحيحه عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق به⁽⁵⁾، ووصله ابن حجر في التخليق⁽⁶⁾.

ثانياً: روايته عن عبيد الله بن عمر: وهي رواية واحدة:

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: قَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ⁽⁷⁾ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ⁽⁸⁾ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ طَافَ طَوَافًا وَاحِدًا، ثُمَّ يَقِيلُ، ثُمَّ يَأْتِي مِنِّي - يَعْنِي يَوْمَ النَّحْرِ - وَرَفَعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ⁽⁹⁾.

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق به⁽¹⁰⁾، وقد وصله ابن حجر من طريق الإسماعيلي⁽¹¹⁾.

(1) أبو أسامة: هو حماد بن أسامة القرشي مولا هم الكوفي. تقريب التهذيب ص ١٧٧.

(2) خالد: هو خالد بن مهرا، أبو المنازل البصري الحداء. تقريب التهذيب ص ١٩١.

(3) أبو قلابة: هو عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرهمي، أبو قلابة البصري. تقريب التهذيب ص ٣٠٤.

(4) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب إذا تزوج الثيب على البكر، (٧ / ٣٤)، ح ٥٢١٤.

(5) صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف، ص ٧٣٩، ح ١٤٦١.

(6) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٤ / ٤٣٢).

(7) أبو نعيم: هو الفضل بن دكين الكوفي التيمي مولا هم الأحول، أبو نعيم الملائتي، مشهور بكنيته. تقريب التهذيب ص ٤٤٦.

(8) عبيد الله: هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني، أبو عثمان. تقريب التهذيب ص ٣٧٣.

(9) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الزيارة يوم النحر، (٢ / ١٧٥)، ح ١٧٣٢.

(10) صحيح ابن خزيمة (٤ / ٣٠٤)، ح ٢٩٤١.

(11) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٣ / ١٠١).

ثالثًا: أحاديث أخرى:

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ⁽¹⁾ عَنْ هَمَّامٍ⁽²⁾ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق عبد الرزاق به بمعناه⁽⁴⁾، ومن طريق عبد الرحمن بن هرمز⁽⁵⁾، وعبد الرحمن بن يعقوب⁽⁶⁾، ومحمد بن سيرين⁽⁷⁾، ثلاثتهم عن أبي هريرة بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عبد الرزاق بن همام فيه بدعة التشيع، وحديثه هنا لا يوافق بدعته.

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِهِ"⁽⁸⁾.

(1) مَعْمَرٌ: هو مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدِ الْأَزْدِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَرُوةَ الْبَصْرِيُّ، نَزِيلُ الْيَمَنِ. تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ص ٥٤١.

(2) هَمَّامٌ: هو هَمَّامُ بْنُ مُنَبِّهٍ بْنِ كَامِلِ الصَّنَعَانِيِّ، أَبُو عَتَبَةَ. تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ص ٥٧٤.

(3) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب حسن إسلام المرء، (١ / ١٧)، ح ٤٢.

(4) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت وإذا هم بسيدة لم تكتب، ص ٨٢، ح ١٢٩.

(5) المصدر نفسه، ح ١٢٨.

(6) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت وإذا هم بسيدة لم تكتب، ص ٨٢، ح ١٢٨.

(7) المصدر نفسه، ص ٨٣، ح ١٣٠.

(8) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب قول الله تعالى { أنفقوا من طيبات ما كسبتم }، سورة البقرة: ٢٦٧،

(٣ / ٥٦)، ح ٢٠٦٦.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة بنحوه، وفيه زيادة⁽¹⁾،
ومسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق به بنحوه، وفيه زيادة⁽²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عبد الرزاق بن همام فيه بدعة التشيع، وحديثه هنا لا يوافق بدعته.

الحديث السابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ
جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو⁽³⁾ أَنَّ أَبَا مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ⁽⁴⁾ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽⁶⁾، ومسلم⁽⁷⁾ من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار به بمعناه،
ومسلم عن إسحاق بن منصور عن عبد الرزاق بمثله، ومن طريق محمد بن بكر بمعناه،
كلاهما: (عبد الرزاق، محمد بن بكر) عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج به⁽⁸⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب لا تأذن المرأة في بيتها لأحد إلا بإذنه، (٧ / ٣٠)، ح ١٥٩٥.

(2) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ما أنفق العبد من مال مولاه، ص ٤٩٠، ح ١٠٢٦.

(3) عمرو: هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم الجُمحي مولاهم. تقريب التهذيب ص ٤٢١.

(4) أبو معبد: هو نافذ المكي مولى ابن عباس. تقريب التهذيب ص ٥٥٨.

(5) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب الذكر بعد الصلاة، (١ / ١٦٨)، ح ٨٤١.

(6) المصدر نفسه، ح ٨٤٢.

(7) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الذكر بعد الصلاة، ص ٢٨٠، ح ٥٨٣.

(8) المصدر نفسه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا ثلاثة، وهم:

الأول: ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وقد ذكرت في دراسة الحديث الأول عند ثابت بن محمد أن فيه علتي الإرسال، والتدليس، وأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة من طبقاته؛ فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح هنا بالسماع، كما أنه لم يذكر أنه أرسل عن عطاء بن أبي رباح⁽¹⁾.

الثاني: عبد الرزاق بن همام فيه بدعة التشيع، وحديثه هنا لا يوافق بدعته.

الثالث: إسحاق بن إبراهيم بن نصر: وقد سبق في الحديث الأول أنه صدوق، وقد تابعه

إسحاق بن منصور.

الحديث الثامن:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ (2) قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: " إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ، وَأَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ" (3).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽⁴⁾، ومسلم عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة بنحوه⁽⁵⁾، ومسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق به بنحوه⁽⁶⁾، ومن طريق أبي صالح ذكوان السَّمان عن أبي هريرة بنحوه، وفيه زيادة⁽⁷⁾.

(1) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٢٩.

(2) عبد الله بن محمد: هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي البخاري. تقريب التهذيب ص ٣٢١.

(3) صحيح البخاري، كتاب الجماعة والإمامة، باب إقامة الصف من تمام الصلاة، (١ / ١٤٥)، ح ٧٢٢.

(4) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة، (١ / ١٤٧)، ح ٧٣٤.

(5) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام، ص ٢١٠، ح ٤١٤.

(6) المصدر نفسه.

(7) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره، ص ٢١٠، ح ٤١٥.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا:

عبد الرزاق بن همام فيه بدعة التشيع، وحديثه هنا لا يوافق بدعته

الحديث التاسع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ"، قَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتٍ⁽¹⁾: مَا أَحْدَثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: فُسَاءٌ أَوْ ضُرَاطٌ⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن إسحاق بن إبراهيم بن نصر بنحوه⁽³⁾، ومسلم عن محمد بن رافع⁽⁴⁾، والترمذي عن محمود بن غيلان⁽⁵⁾، ثلاثتهم عن عبد الرزاق به بنحوه، وأحمد عن عبد الرزاق به بنحوه⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا:

عبد الرزاق بن همام فيه بدعة التشيع، وحديثه هنا لا يوافق بدعته.

-
- (1) رجل من حضرموت: لم يُعرف اسمه، وجاء أنه أعرابي. هدي الساري ص ٤١٧.
 - (2) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب لا تقبل صلاة بغير طهور، (١ / ٣٩)، ح ١٣٥.
 - (3) صحيح البخاري، كتاب الحيل، باب في الصلاة، (٩ / ٢٣)، ح ٦٩٥٤.
 - (4) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، ص ١٣٧، ح ٢٢٥.
 - (5) سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من الريح، (١ / ١١٠)، ح ٧٦.
 - (6) مسند أحمد (١٣ / ٥٣٢)، ح ٨٢٢٢.

الحديث العاشر:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: " لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا، وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ فِي قُبُلِ الْكَعْبَةِ، وَقَالَ: هَذِهِ الْفَيْلَةُ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن عبد الصمد بن عبد الوارث بنحوه، وفيه زيادة⁽²⁾، وعبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج⁽³⁾، كلاهما عن عبد الوارث بن سعيد عن أيوب السخّتياني عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس، ومسلم من طريق همام بن يحيى عن عطاء بن أبي رباح به بمعناه⁽⁴⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة، وهم:

الأول: عطاء بن أبي رباح فيه علة الإرسال، لكنه لم يذكر أنه أرسل عن ابن عباس⁽⁵⁾.
الثاني: ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وقد ذكرت في دراسة الحديث الأول عند ثابت بن محمد أن فيه علة الإرسال، والتدليس، وأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة في طبقاته؛ فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بذلك في رواية مسلم، كما ذكرت في الحديث السابع هنا أن لم يذكر أنه أرسل عن عطاء بن أبي رباح.
الثالث: عبد الرزاق بن همام فيه بدعة التشيع، وحديثه هنا لا يوافق بدعته.
الرابع: إسحاق بن إبراهيم بن نصر: وقد سبق في الحديث الأول أنه صدوق، وقد تابعه همام بن يحيى متابعة قاصرة.

(1) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب قول الله تعالى: { واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى }، سورة البقرة: 125، (1 / 88)، ح 398.

(2) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الراية يوم الفتح؟ (5 / 148)، ح 4289.

(3) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب من كبر في نواحي الكعبة، (2 / 150)، ح 1601.

(4) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلاة فيها والدعاء في نواحيها كلها، ص 664، ح 1331.

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص 237.

المطلب السادس: عبد الله بن صالح: وله تسع روايات:

قال ابن عدي: عبد الله بن صالح، أبو صالح، كاتب الليث، مصري،... وهو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب⁽¹⁾.

أقوال العلماء فيه:

وتقه عبد الملك بن شعيب بن الليث، وزاد: مأمون، قد سمع من جدِّي - يقصد الليث بن سعد - حديثه، وكان يُحدِّثُ بحضرة أبي - يقصد شعيب بن الليث - وأبي يَحُضُّهُ على التحديث⁽²⁾.

وقال أبو زرعة: لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث⁽³⁾، وأبو حاتم: كتبنا عنه، صدوقٌ أمينٌ ما علمته⁽⁴⁾، ومسلمة بن قاسم: لا بأس به⁽⁵⁾، وابن حبان: يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوامٍ مشاهيرٍ أئمةٍ، وكان في نفسه صدوقاً⁽⁶⁾، وابن القطان: الحديث من أجله حسن، والرجل من أهل الصدق، ولم يثبت عليه ما يُسقط له حديثه، لكنه مختلف فيه⁽⁷⁾.

وقال الذهبي: صاحبٌ حديثٌ فيه لين⁽⁸⁾، وفي موضع: صالحُ الحديث له مناكير⁽⁹⁾، وقال أيضاً: وفي الجملة ما هو بدون نعيم بن حماد، ولا إسماعيل بن أبي أويس، ولا سويد بن سعيد، وحديثهم في الصحيحين، ولكلُّ منهم مناكيرٌ تُغفَرُ في كثرة ما روى، وبعضها منكرٌ وإه، وبعضها غريبٌ مُحتمَلٌ⁽¹⁰⁾.

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٠٦، ٢٠٧).

(2) الجرح والتعديل (٥ / ٨٦).

(3) المصدر نفسه (٥ / ٨٧)، وعند البرذعي قال أبو زرعة: ذلك رجل حسن الحديث. انظر: أجوبة أبي زرعة

الرازي على سؤالات البرذعي (٢ / ٤٩٢).

(4) الجرح والتعديل (٥ / ٨٦، ٨٧).

(5) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٥٧).

(6) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٢ / ٤٠).

(7) بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٤ / ٦٧٨).

(8) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٥٦٢).

(9) المغني في الضعفاء (١ / ٤٨٨)، وميزان الاعتدال (٢ / ٤٤٠).

(10) ميزان الاعتدال (٢ / ٤٤٢).

وذكر الذهبي خلاصة رأيه فقال: وبكل حال، فكان صدوقاً في نفسه من أوعية العلم، أصابه داء شيخه عبد الله بن لهيعة⁽¹⁾، وتهاون بنفسه حتى ضَعَفَ حديثه، ولم يُتْرَكْ بحمد الله، والأحاديث التي نقمها عليه معدودة في سعة ما روى⁽²⁾.

وقال ابن حجر: صدوقٌ كثيرُ الغلط، ثَبَّتْ في كتابه، وكانت فيه غفلة⁽³⁾، وفي موضع آخر قال: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً، ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحَذَقِ كـيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فَيَتَوَقَّفُ فيه⁽⁴⁾.

وقد أثنى عليه النضر بن عبد الجبار وسعيد بن عُفَيْرٍ⁽⁵⁾، وقال النضر بن عبد الجبار وقال له رجل: إن يحيى بن بُكَيْرٍ يتكلم في أبي صالح فأيش تقول فيه فقال: أبو صالح إذا قال لكم بمصر اكتبوا عن فلان فاكتبوا واتركوا ما سواه⁽⁶⁾، بل وقام ابن معين بالطلب من تلميذه سعيد بن منصور أن يُمَسِّكَ عنه - يعني عن الكلام فيه-، فرفض سعيد⁽⁷⁾.

وقال أبو هارون الخُرَيْبِيُّ: ما رأيت أثبت من أبي صالح قال: وسمعت ابن معين يقول: هما ثَبَّتَان: ثَبَّتُ حفظ، وَثَبَّتُ كتاب، وأبو صالح ثَبَّتُ كتاب⁽⁸⁾، وقال الخليلي: كبيرٌ، لم ينفقوا عليه لأحاديث رواها يخالف فيها⁽⁹⁾.

(1) داء شيخه ابن لهيعة هو ما قاله سعيد بن أبي مريم: كانت كتب حيوة بن شريح عند وصي له قد كان أوصى إليه وكانت كتبه عنده، فكان قوم يذهبون فينسخون تلك الكتب فيأتون به ابن لهيعة فيقرأ عليهم. انظر: المعرفة والتاريخ (٢ / ١٨٥)، وما أصاب عبد الله بن صالح هو ما أدخله عليه خالد بن نجيح كما سيأتي بعد قليل.

(2) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٤٠٥).

(3) تقريب التهذيب ص ٣٠٨.

(4) هدي الساري ص ٦٢٠.

(5) الجرح والتعديل (٥ / ٨٦).

(6) تاريخ بغداد (١١ / ١٥٧).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٠٦).

(8) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٥٦).

(9) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ٤٠١).

وقال أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد: سمعت أحمد بن صالح المصري يقول: متهم ليس بشيء، وقال فيه قولاً شديداً⁽¹⁾، وابن المدني: ضربت على حديثه، وما أروي عنه شيئاً⁽²⁾، وأحمد: كان أول أمره متماسكاً، ثم أفسد بأخرة⁽³⁾، وفي موضع آخر زاد: ليس بشيء⁽⁴⁾، وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي ذكره يوماً فذمّه وكرهه⁽⁵⁾.
وقال النسائي: ليس بثقة⁽⁶⁾، وأبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث⁽⁷⁾.
ولم أجد من اتهمه بالكذب غير صالح بن محمد⁽⁸⁾، وقد نفى أبو زرعة عنه تعدد الكذب فقال: لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب⁽⁹⁾، وكذلك قال ابن عدي في النص الذي أورده في البداية.

وهذا الراوي فيه علتان:

الأولى: علة روايته عن الليث:

ورد قبل قليل اتهام صالح بن محمد له بالكذب، وقال أبو سعيد بن يونس: روى عن الليث مناكير⁽¹⁰⁾، والصحيح أن هذه المناكير التي أدت بصالح بن محمد أن يقول ذلك لها سبب آخر لا ذنب لعبد الله بن صالح فيه.

وقد ورد عن أبي زرعة أن العلة في حديث لأبي صالح عن الليث هو ما فعله خالد بن نجيح المصري حيث وضعه ودلّسه في كتاب الليث، وكان خالد بن نجيح هذا يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا ويدلس لهم⁽¹¹⁾، وعقّب على ذلك الحاكم فقال: كل ما أتى أبو صالح كان من أجل هذا الحديث، فإذا وضعه غيره وكتبه في كتاب الليث كان المذنب فيه غيره⁽¹²⁾.

(1) تاريخ بغداد (١١ / ١٥٨).

(2) المصدر نفسه.

(3) الجرح والتعديل (٥ / ٨٧).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٠٦).

(5) المصدر نفسه.

(6) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٤٩.

(7) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٥٦).

(8) تاريخ بغداد (١١ / ١٥٨).

(9) الجرح والتعديل (٥ / ٨٧).

(10) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٥٦).

(11) تهذيب الكمال (١٥ / ١٠٥).

(12) المصدر نفسه.

وقال أبو حاتم: الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجیح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نجیح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلاً صالحاً⁽¹⁾.

وقال ابن خزيمة: كان له جارٌ بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله ابن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله، ويُطرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله، فيحدثُ به، فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره⁽²⁾.

الثانية: روايته عن الليث بن سعد عن عبد الرحمن بن أبي ذئب:

قال أحمد بن صالح المصري: لا أعلم أحداً روى عن الليث عن ابن أبي ذئب إلا أبو صالح كاتب الليث⁽³⁾، وقال أحمد بن حنبل: يروى عن ليث بن سعد عن ابن أبي ذئب، ولم يسمع الليث من ابن أبي ذئب شيئاً⁽⁴⁾.

وها هو سعيد بن منصور يسأل عبد الله بن صالح، فيقول له: سمعت من الليث، قال: لم أسمع من الليث إلا كتاب يحيى بن سعيد القطان⁽⁵⁾، وهذا يدل على أنه لم يسمع حديث ابن أبي ذئب.

قال الباحث: وذكر أبو حاتم أن أبا صالح أخرج درجاً قد ذهب أعلاه، ولم يدر حديث من هو؟ فقيل له: حديث ابن أبي ذئب، فروى عن الليث عن ابن أبي ذئب⁽⁶⁾، وقال سمعت يحيى ابن معين يقول: أقل أحوال أبي صالح أنه قرأ هذه الكتب على الليث وأجازها له، ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إليه بهذا الدرج⁽⁷⁾.

ويرى الباحث أن الراجح ما قاله ابن معين.

(1) الجرح والتعديل (٥ / ٨٧).

(2) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٢ / ٤٠).

(3) الجرح والتعديل (٥ / ٨٧).

(4) المصدر نفسه (٥ / ٨٦).

(5) تاريخ بغداد (١١ / ١٥٨).

(6) الجرح والتعديل (٥ / ٨٧).

(7) المصدر نفسه.

وخالصة الأمر أذكر ما قاله عبد الله بن عبد الحكم عندما سأله رجل عن أبي صالح كاتب الليث، فقال: تسألني عن أقرب رجل إلى الليث؟ رجلٌ معه في ليله ونهاره وفي سفره وحضره، ويخرج معه إلى الريف، وإلى السفر، ويخلو معه في أوقاتٍ لا يخلو معه أحدٌ غيره وكان صاحب الرجل، لا يُنكرُ لمثل هذا أن يكون قد سمع منه كثرة ما أخرج عن الليث⁽¹⁾.

خالصة القول فيه:

كان سبب كلام ابن عدي في عبد الله بن صالح أنه يقع في حديثه في أسانيده وامتونه غلط، وهذا كلام موافق لما ذكره النقاد عنه، فلذلك يرى الباحث أن الراوي صدوق كثير الغلط، ولكنه رغم ذلك لا يعتمد الكذب، وما وقع من نكارة شديدة على رواياته كان بسبب خالد بن نجیح، وأن روايته عن الليث عن ابن أبي ذئب صحيحة.

دراسة مروياته:

الراوي عبد الله بن صالح له تسع روايات في صحيح البخاري اثنتان منها متصلة، وسبعة معلقة.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: قَالَ اللَّيْثُ⁽²⁾ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ خَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بِهَا⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن يونس بن محمد بن مسلم⁽⁴⁾، والبيهقي من طريق عاصم بن علي⁽⁵⁾، كلاهما عن الليث بن سعد به مطولاً.

(1) الجرح والتعديل (٥ / ٨٦).

(2) الليث: هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري. تقريب التهذيب ص ٤٦٤.

(3) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب التجارة في البحر، (٣ / ٥٦)، ح ٢٠٦٣.

(4) مسند أحمد (١٤ / ٢٤٦)، ح ٨٥٨٧.

(5) السنن الكبرى للبيهقي (٦ / ٧٦).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عبد الله بن صالح: صدوق كثير الغلط، وقد تابعه عاصم بن علي، ويونس بن محمد بن

مسلم.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ⁽¹⁾ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَحْيَى⁽²⁾ عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ⁽³⁾ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ⁽⁴⁾ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ حُنَيْنٍ: مَنْ لَهَ بَيْنَةٌ عَلَى قَتِيلٍ قَتَلَهُ فَلَهُ سَلْبَةٌ⁽⁵⁾، فَقُمْتُ لِأَتَمِسَ بَيْنَةَ عَلِيٍّ قَتِيلِي، فَلَمْ أَرَ أَحَدًا يَشْهَدُ لِي فَجَلَسْتُ، ثُمَّ بَدَأَ لِي فَذَكَرْتُ أَمْرَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلسَائِهِ: سِلَاحُ هَذَا الْقَتِيلِ الَّذِي يَذْكُرُ عِنْدِي، قَالَ: فَأَرْضِهِ مِنْهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَلَّا لَأُعْطِيهِ أُصْبِيغَ مِنْ قُرَيْشٍ⁽⁶⁾، وَيَدَعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ، فَاشْتَرَيْتُ مِنْهُ خِرَافًا؛ فَكَانَ أَوَّلَ مَالٍ تَأْتَلَّتُهُ⁽⁷⁾، قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ عَنْ اللَّيْثِ: فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ⁽⁸⁾.

(1) قُتَيْبَةُ: هو قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ جَمِيلِ بْنِ طَرِيفِ النَّقْفِيِّ، أَبُو رَجَاءِ الْبَغْلَانِيِّ. تقريب التهذيب ص ٤٥٤.

(2) يَحْيَى: هو يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَدَنِيِّ، أَبُو سَعِيدِ الْقَاضِي. تقريب التهذيب ص ٥٩١.

(3) أَبُو مُحَمَّدٍ: هو نَافِعُ بْنُ عَبَّاسٍ، أَوْ عِيَّاشُ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَفْرَعِيُّ الْمَدَنِيُّ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ. تقريب التهذيب ص ٥٥٨.

(4) أَبُو قَتَادَةَ: هو أَبُو قَتَادَةَ بْنُ رَبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ، الْمَشْهُورُ أَنَّ اسْمَهُ الْحَارِثُ، وَقِيلَ: النُّعْمَانُ، وَقِيلَ: عَمْرُو الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ السُّلَمِيِّ، اختلف في شهوده بدرًا، واتفقوا على أنه شهد أحدًا وما بعدها، وكان يقال له فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٧ / ٢٧٢).

(5) سَلْبَةٌ: هو ما يأخذه أحدُ القُرَيْنِ فِي الْحَرْبِ مِنْ قَرِينِهِ مِمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ وَمَعَهُ مِنْ سِلَاحٍ وَثِيَابٍ وَدَابَّةٍ وَغَيْرِهَا. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٣٨٧).

(6) أُصْبِيغٌ مِنْ قُرَيْشٍ: يَصِفُهُ بِالضَّعْفِ وَالْعَجْزِ وَالْهَوَانِ، وَهُوَ تَشْبِيهُهُ بِالْأَصْبِغِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الطَّيُورِ ضَعِيفٌ، وَقِيلَ شَبَّهَهُ بِالصَّبْغَاءِ وَهُوَ النَّبَاتُ الْمَذْكُورُ، وَيُرْوَى بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ وَالْعَيْنُ الْمَهْمَلَةُ تَصْغِيرُ ضَبْعٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ تَحْقِيرًا لَهُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ١٠).

(7) تَأْتَلَّتُهُ: أَي مَجْمُوعٌ ذُو أَسْلِ، وَأُتْلَةُ الشَّيْءِ أَصْلُهُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٢٣).

(8) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ الشَّهَادَةِ تَكُونُ عِنْدَ الْحَاكِمِ فِي وِلَايَتِهِ الْقَضَاءُ أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ لِلْخَصْمِ، (٩ / ٦٩)، ح ٧١٧٠.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن عبد الله بن مسلمة⁽¹⁾، وعبد الله بن يوسف⁽²⁾، ومسلم من طريقي عبد الله بن وهب، ومَعْنُ بن عيسى، أربعهم عن مالك بن أنس عن يحيى الأنصاري به بنحوه وفيه زيادة، ومسلم عن قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد، ومن طريق هُشَيْمِ بن بشير، كلاهما: (الليث، هُشَيْم) عن يحيى الأنصاري به⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عبد الله بن صالح: صدوق كثير الغلط، وقد تابعه قتيبة بن سعيد.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عَقِيلٍ⁽⁴⁾ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا تُوْفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَنَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَمَنْ قَالَ لَنَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمَ مِنِّي مَالُهُ وَنَفْسُهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنْعُونِي عَقَالًا⁽⁵⁾ كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَاتِلَتُهُمْ عَلَى مَنْعِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ؛ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ".

(1) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها، (٣ / ٦٣)، ح ٢١٠٠.

(2) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قول الله تعالى { ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً... }، سورة التوبة: ٢٥، (٥ / ١٥٤)، ح ٤٣٢١.

(3) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب استحقاق القاتل سلب القتيل، ص ٩٣٠، ح ١٧٥١.

(4) عَقِيلٌ: هو عَقِيلُ بن خالد بن عَقِيلِ الأَيْلِيِّ، أبو خالد الأموي مولاهم. تقريب التهذيب ص ٣٩٦.

(5) عَقَالًا: الحَبْلُ الذي يُعْقَلُ به البعير الذي كان يؤخذ في الصدقة؛ لأنَّ على صاحبها التسليم، وإنما يقع القبض بالرباط. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٢٨٠).

قَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ⁽¹⁾، وَعَبْدُ اللَّهِ عَنِ اللَّيْثِ عَنَّا⁽²⁾، وَهُوَ أَصَحُّ⁽³⁾.

هذا الحديث من المعلقات، وقد ذكر ابن حجر أن أبا عبيد القاسم بن سلام وصله في كتابه الأموال⁽⁴⁾، والذي وجدته في كتاب الأموال أنه قال: حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير عن الليث بن سعد عن عقيّل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن أبا هريرة أخبره أن عمر قال ذلك لأبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم⁽⁵⁾، فيكون بذلك قد وصل رواية ابن بكير لا رواية عبد الله.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدٍ⁽⁶⁾ عَنْ سَعِيدٍ⁽⁷⁾ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْطَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ وَحَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَيَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْطَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ نَفَرٍ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ⁽⁸⁾: "أَنَا كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكَبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَكْنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ"⁽⁹⁾، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ⁽¹⁰⁾ مَكَانَهُ... "، قَالَ أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ: كُلُّ فَقَارٍ⁽¹¹⁾.

(1) ابن بكير: هو يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي مولا هم المصري، وقد ينسب إلى جده. تقريب التهذيب ص ٥٩٢.

(2) عَنَّا: هي الغنمة الواحدة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٣٤١).

(3) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، (٩ / ٩٣)، ح ٧٢٨٤.

(4) تعليق التعليق على صحيح البخاري (٥ / ٣٢١).

(5) الأموال (١ / ٥٦).

(6) خالد: هو خالد بن يزيد الجُمحي ويقال السكسكي، أبو عبد الرحيم المصري. تقريب التهذيب ص ١٩١.

(7) سعيد: هو سعيد بن أبي هلال الليثي مولا هم، أبو العلاء المصري. تقريب التهذيب ص ٢٤٢.

(8) أبو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ: هو الصحابي المشهور عبد الرحمن بن سعد، ويقال: عبد الرحمن بن عمرو بن سعد، وقيل: المنذر بن سعد بن المنذر، وقيل: هو عمرو بن سعد. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٧ / ٨٠).

(9) هصر ظهره: أي ثناه وعطفه إلى أسفل مستويًا. هدي الساري ص ٣٤٠.

(10) فقار: هي عظام الظهر. هدي الساري ص ٢٧٨.

(11) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب سنة الجلوس في التشهد، (١ / ١٦٥)، ح ٨٢٨.

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر في تعلق التعلق من طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب، ويزيد بن محمد به⁽¹⁾.

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: "أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةَ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ⁽²⁾، ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ، وَكَانَ يَخْلُو بِغَارٍ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ - قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ... الحديث"، تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ وَأَبُو صَالِحٍ، وَتَابَعَهُ هَلَالُ بْنُ رَدَادٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ⁽³⁾.

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر في تعلق التعلق⁽⁴⁾.

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ⁽⁵⁾ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قُنْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا التَّسْلِيمَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟، قَالَ: "قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، قَالَ أَبُو صَالِحٍ عَنْ اللَّيْثِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ"⁽⁶⁾.

هذا الحديث من المعلقات، وقد ذكر ابن حجر في التعلق أن ابن مردويه وصله⁽⁷⁾.

(1) تعلق التعلق على صحيح البخاري (٢ / ٣٣١).

(2) فَلَقِ الصُّبْحِ: ضَوْؤُهُ وَإِنَارَتُهُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٤٧١).

(3) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، (٧ / ١) ح ٣.

(4) انظر: تعلق التعلق على صحيح البخاري (٢ / ١٦).

(5) ابن الهادي: هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي الليثي، أبو عبد الله المدني. تقريب التهذيب ص ٦٠٢.

(6) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قول الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ}، سورة الأحزاب: ٥٦، (٦ / ١٢١)، ح ٤٧٩٨.

(7) تعلق التعلق على صحيح البخاري (٤ / ٢٨٧).

الحديث السابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ حِينَ يَرْفَعُ صَلْبَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَكَانَ الْحَمْدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّلَاثِينَ بَعْدَ الْجُلُوسِ" (1).

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر في تغليق التعليق (2).

الحديث الثامن:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ بَزِيعٍ حَدَّثَنَا شَاذَانَ (3) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجَشُونِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: " كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ نَتْرِكُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَفَاضِلُ بَيْنَهُمْ"، تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ (4).

هذا الحديث من المعلقات، ولم أجد من وصله، حتى ابن حجر ذكره في التغليق، ولم يذكر ذلك (5)، ولعلنا نجد ما يبرر ذلك في فتح الباري حيث يقول: كأنَّ البخاري أراد بهذه المتابعة إثبات الطريق إلى عبد العزيز بن أبي سلمة لأنَّ عباساً الدوري روى هذا الحديث عن شاذان فقال: عن الفرغ بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن نافع فكان لشاذان فيه شيخين (6).

(1) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب التكبير إذا قام من السجود، (1 / 107)، ح 789.

(2) تغليق التعليق على صحيح البخاري (2 / 325).

(3) شاذان: هو الأسود بن عامر الشامي، نزيل بغداد، يكنى أبا عبد الرحمن. تقريب التهذيب ص 111.

(4) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه، (5 / 14)، ح 3697.

(5) تغليق التعليق على صحيح البخاري (4 / 67).

(6) فتح الباري شرح صحيح البخاري (7 / 58).

الحديث التاسع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَمْرَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مَرْعَةٌ لَحْمٌ ⁽¹⁾، وَقَالَ: " إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَبْلُغَ الْعِرْقُ نِصْفَ الْأُذُنِ، فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ اسْتَعَاثُوا بِآدَمَ ثُمَّ بِمُوسَى ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَزَادَ عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: فَيَشْفَعُ لِيُقْضَى بَيْنَ الْخَلْقِ فَيَمْشِي حَتَّى يَأْخُذَ بِحَلْقَةِ الْبَابِ فَيَوْمئِذٍ يَبْعَثُهُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا يَحْمَدُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ كُلُّهُمْ ⁽²⁾.

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر في تغليق التعليق ⁽³⁾.

وقد يتعجب القاريء من إكثار الإمام البخاري من المعلقات، ولعل هذا له ما يبرره فقد قال ابن حجر: وأما التعليق عن الليث من رواية عبد الله بن صالح عنه فكثيرٌ جداً، وقد عاب ذلك الإسماعيلي على البخاري وتعجب منه كيف يحتج بأحاديثه حيث يعلقها؟ فقال: هذا عجيب يحتج به إذا كان منقطعاً ولا يحتج به إذا كان متصلاً؟ وجواب ذلك أن البخاري إنما صنع ذلك لأن الذي يورده من أحاديثه صحيح عنده قد انتقاه من حديثه لكنه لا يكون على شرطه الذي هو أعلى شروط الصحة؛ فلهذا لا يسوقه مساق أصل الكتاب، وهذا اصطلاح له قد عُرف بالاستقراء من صنيعة فلا مشاحة فيه ⁽⁴⁾.

وذكر سبباً آخر فقال: قد علق في الجامع جملة أحاديث من حديث الليث لا يوجد إلا عند كاتبه ⁽⁵⁾، وهذا كلام وجيه فقد وجدت أن عبد الله بن صالح قد أتى بزيادات مهمة لم توجد إلا عنده فقط.

(1) مَرْعَةٌ لَحْمٌ: أي قطعة يسيرة من اللحم. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٣٢٥).

(2) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب من سأل الناس تكثراً، (٢ / ١٢٤)، ح ١٤٧٥.

(3) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٣ / ٢٨).

(4) هدي الساري ص ٦٢٢.

(5) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٥٧).

المطلب السابع: عبد الله بن عبيدة بن نَشِيط: وله روايتان:

قال ابن عدي: عبد الله بن عبيدة بن نَشِيط الرَّبْدِيُّ⁽¹⁾، أخو موسى بن عبيدة،... ولا أعلم يروي عنه إلا أخوه موسى بن عبيدة، وجميعاً يتبين على حديثهما الضعف⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه يعقوب بن شيبه⁽³⁾، والدارقطني⁽⁴⁾، وفي موضع آخر: صالح⁽⁵⁾، وابن حجر⁽⁶⁾، وقال ابن خَلْفُون: وثقه ابن عبد الرحيم - يقصد محمد بن عبد الرحيم البغدادي المعروف بصاعقة- وغيره⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾.

وقال النسائي: ليس به بأس⁽⁹⁾، والذهبي: صدوقٌ فيه شيء⁽¹⁰⁾.

هذا وقد تكلم فيه ابن معين فقال: هو أخو موسى بن عبيدة، ولم يروِ عن عبد الله بن عبيدة أحدٌ غير موسى بن عبيدة، وحديثهما ضعيف⁽¹¹⁾، وفي موضع آخر: ليس بشيء⁽¹²⁾. وقد علّق على ذلك المزي فقال: وقول يحيى بن معين لم يروِ عنه غير أخيه موسى ليس كذلك، بل قد روى عنه غيره، وكأنه إنما ضَعَفَهُ لذلك؛ لأنّ موسى ضعيفٌ عنده، وكذلك أحمد، وقد وثقه غير واحد⁽¹³⁾.

وضَعَفَهُ كذلك أحمد فقال: موسى بن عبيدة، وأخوه - يقصد عبد الله - لا يُسْتَعْلَمُ بهما⁽¹⁴⁾.

(1) الرَّبْدِيُّ: هذه النسبة إلى الرَّبْدَةِ، وهي من قرى المدينة على طريق الحجاز. الأنساب للسمعاني (٣ / ٤١).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ١٣١).

(3) تهذيب الكمال (١٥ / ٢٦٥).

(4) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٣٢.

(5) الضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ٣٦٦.

(6) تقريب التهذيب ص ٣١٣.

(7) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٨١).

(8) الثقات (٥ / ٤٥).

(9) تهذيب الكمال (١٥ / ٢٦٥).

(10) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٥٧٢).

(11) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢ / ٣٧٣، ٣٧٤).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ١٣١).

(13) تهذيب الكمال (١٥ / ٢٦٥).

(14) الجرح والتعديل (٥ / ١٠١).

وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًّا، فلست أدري السبب الواقع في أخباره من عبد الله أو من أخيه، لأنَّ أخاه موسى ليس بشيء في الحديث، وليس له راوٍ غيره فمن هنا اشتبه أمره، ووجب تركه⁽¹⁾.

وقد ردَّ على ذلك سبط ابن العجمي فقال: قوله: فلا أدري من أيِّهما؟ يُحتمل أن يكون بالوضع، ويُحتمل أن يريد بالكذب⁽²⁾.

وهذا الراوي فيه علة الإرسال:

قال ابن معين: لم يسمع من جابر بن عبد الله⁽³⁾، وأبو زرعة: هو عن علي بن أبي طالب مرسل⁽⁴⁾، وأبو حاتم: روى عن عقبة بن عامر وسهل بن سعد، لا أدري سمع منهما أم لا⁽⁵⁾، وجزم ابن خَلْفُون بعدم سماعه من سهل بن سعد⁽⁶⁾.

خلاصة القول فيه:

الراوي عبد الله بن عبيدة ضعفه ابن عدي، وبعد تفحص أقوال النقاد يرى الباحث أنَّ عبد الله صدوق يرسل، وفيه شيء.

(1) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٢ / ٤).

(2) الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث ص ١٥٤.

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ١٨١).

(4) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢١٤.

(5) الجرح والتعديل (٥ / ١٠١).

(6) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٨١).

الراوي عبد الله بن عبيدة له روايتان لحديث واحد في صحيح البخاري.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرْمِيُّ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي⁽¹⁾ عَنْ صَالِحٍ⁽²⁾ عَنْ ابْنِ عُبَيْدَةَ بْنِ نَشِيطٍ وَكَانَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابِ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَنَزَلَ فِي دَارِ بِنْتِ الْحَارِثِ، وَكَانَ تَحْتَهُ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ كَرِيزٍ، وَهِيَ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ؛ فَاتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُ ثَابِتُ بْنُ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ - وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ خَطِيبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَفِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضِيبٌ فَوَقَفَ عَلَيْهِ فَكَلَّمَهُ، فَقَالَ لَهُ مُسَيْلِمَةُ: إِنَّ شَيْئًا خَلَيْتَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْأَمْرِ، ثُمَّ جَعَلْتَهُ لَنَا بَعْدَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَوْ سَأَلْتَنِي هَذَا الْقَضِيبَ مَا أَعْطَيْتُكَهُ، وَإِنِّي لَأَرَاكَ الَّذِي أُرِيتُ فِيهِ مَا أُرِيتُ، وَهَذَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ وَسِجِيبُكَ عَنِّي، فَاتَّصَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَنْ رُؤْيَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي ذَكَرَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذُكِرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُرِيتُ أَنَّهُ وُضِعَ فِي يَدَيَّ سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَفَطَعْتُهُمَا⁽³⁾ وَكَرِهْتُهُمَا فَأَذِنَ لِي فَنَفَخْتُهُمَا⁽⁴⁾ فَطَارَا، فَأَوْلَتْهُمَا كَذَابَيْنِ يَخْرُجَانِ، فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَحَدُهُمَا الْعَنْسِيُّ⁽⁵⁾ الَّذِي قَتَلَهُ فَيَرُوزُ⁽⁶⁾ بِالْيَمَنِ، وَالْآخَرُ مُسَيْلِمَةُ الْكَذَّابِ⁽⁷⁾.

(1) أبي: هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهْرِيُّ، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد. تقريب التهذيب ص ٨٩.

(2) صالح: هو صالح بن كيسان المدني، أبو محمد أو أبو الحارث، مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز. تقريب التهذيب ص ٢٧٣.

(3) فَطَّعْتُهُمَا: أي كَبَّرْتُهُمَا وَخَفَّعْتُهُمَا. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٤٥٩).

(4) أَنْ أَنْفَخْتُهُمَا: أي أَرَمْتُهُمَا وَأَلْقَيْتُهُمَا كَمَا تَنْفُخُ الشَّيْءَ إِذَا دَفَعْتَهُ عَنْكَ، وَإِنْ كَانَتْ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ فَهُوَ مِنْ نَفَخْتُ الشَّيْءَ إِذَا رَمَيْتَهُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥ / ٨٩).

(5) الْعَنْسِيُّ: هو الأسود، واسمه عَبْهَلَةُ بْنُ كَعْبٍ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ أَيْضًا ذُو الْخِمَارِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُخَمِّرُ وَجْهَهُ، وَقِيلَ هُوَ اسْمُ شَيْطَانِهِ، وَكَانَ الْأَسْوَدُ قَدْ خَرَجَ بِصَنْعَاءَ، وَادَّعَى النَّبُوَّةَ، وَغَلَبَ عَلَى عَامِلِ صَنْعَاءَ الْمُهَاجِرِ بْنِ أَبِي أُمِيَّةٍ. فتح الباري شرح صحيح البخاري (٨ / ٩٣).

(6) فَيَرُوزُ الدِّيَلْمِيُّ، وَيُقَالُ ابْنُ الدِّيَلْمِيِّ، يَكْنَى أَبُو الضَّحَّاكِ، وَيُقَالُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مِنْ أَبْنَاءِ الْأَسَاوِرَةِ مِنْ فَارَسِ الَّذِي كَانَ كَسَرَى بَعْثَهُمْ إِلَى قِتَالِ الْحَبْشَةِ، وَفَدَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. الإصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ (٥ / ٢٩٠).

(7) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قصة الأسود العنسي، (٥ / ١٧١)، ح ٤٣٧٨، كتاب التعبير، باب إذا طار الشيء في المنام، (٩ / ٤١)، ح ٧٠٣٣.

تخريج الحديث:

أخرج البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾ من طريق نافع بن جبير عن ابن عباس نصف الحديث الأول، وأحمد نصفه الثاني من طريق صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة به مباشرة بدون واسطة عبد الله بن عبيدة، ولفظه: ذكر لي رسول الله صلى الله عليه وسلم⁽³⁾. وقد قال ابن حجر في التعليق على قول ابن عباس في الحديث: ذُكِرَ لي: قول ابن عباس على البناء للمجهول يبين من رواية نافع بن جبير عن ابن عباس المذكورة هناك أن المبهم المذكور أبو هريرة⁽⁴⁾. قال الباحث: وجزء الحديث الثاني الذي هو عن أبي هريرة أخرجه البخاري من طريق نافع بن جبير عن ابن عباس عن أبي هريرة بنحوه⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: عبد الله بن عبيدة: وقد تابعه صالح بن كيسان متابعة تامة، وهو تلميذه في هذه الرواية، ونافع بن جبير متابعة قاصرة. الثاني: سعيد بن محمد الجرّمي⁽⁶⁾: وثقه أحمد⁽⁷⁾، وأبو داود⁽⁸⁾، والذهبي⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾. وقال ابن معين: صدوق، ومرة: لا بأس به⁽¹¹⁾، وابن حجر: صدوقٌ رمي بالتشيع⁽¹²⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٤ / ٢٠٣)، ح ٣٦٢٠.

(2) صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، باب رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم، ص ١٢٠٦، ح ٢٢٧٣.

(3) مسند أحمد (٤ / ٢٠٤)، ح ٢٣٧٣.

(4) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٢ / ٤٢١).

(5) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٤ / ٢٠٣)، ح ٣٦٢١.

(6) الجرّمي: هذه النسبة إلى جرّم، وهي قبيلة من اليمن. الأنساب للسمعاني (٢ / ٤٧).

(7) الجرح والتعديل (٤ / ٥٩)، وورد في تهذيب الكمال أنه قال: صدوق. تهذيب الكمال (١١ / ٤٦).

(8) سؤالات أبي عبيد الأجرى لأبي داود (٢ / ٢٩٧).

(9) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٢٩.

(10) الثقات (٨ / ٢٦٨).

(11) تاريخ بغداد (١٠ / ١٢٥).

(12) تقريب التهذيب ص ٢٤٠.

وقال أبو زرعة: سألت ابن نمير - يقصد محمد بن عبد الله بن نمير - وابن أبي شيبة - يقصد أبو بكر - عنه، فأثني عليه⁽¹⁾، وقال أبو حاتم: شيخ⁽²⁾.

وهذا الراوي فيه بدعة التشيع، قال إبراهيم بن عبد الله المخرمي: كان إذا حدّث فجرى ذكر النبي صلى الله عليه وسلم سكت، وإذا جرى ذكر عليّ قال: صلى الله عليه، وسلم الله عليه⁽³⁾.

قال الباحث: لم أجد من ضعّفه رغم تشييعه الشديد، وهذا يثبت إنصاف المحدثين لأهل البدع، فهو صدوق يتشيع، وحديثه هنا غير موافق لبدعته، وقد تابعه أحمد بن حنبل، ولكن بدون واسطة عبد الله بن عبيدة، وله متابعة قاصرة عن نافع بن جبير.

(1) الجرح والتعديل (٤ / ٥٩).

(2) المصدر نفسه.

(3) تاريخ بغداد (١٠ / ١٢٤).

المطلب الثامن: عبد الله بن وهب بن مسلم: وله مائة وست وثلاثون رواية:

قال ابن عدي: عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد المصري،... من أجلة الناس ومن ثقاتهم، وحديث الحجاز ومصر وما والى تلك البلاد يدور على رواية ابن وهب، وجمع لهم مسندهم ومقطوعهم، وقد تفرد عن غير شيخ بالرواية عنهم مثل: عمرو بن الحارث، وحيوة بن شريح، ومعاوية بن صالح، وسليمان بن بلال وغيرهم من ثقات الناس ومن ضعفائهم، ومن يكون له من الأصناف مثل ما ذكرته أستغني أن يُذكر له شيء، ولا أعلم له حديثاً منكراً إذا حدث عنه ثقة من الثقات⁽¹⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد، ووضع لها قيداً: فيما قال حدثنا⁽²⁾، والعجلي⁽³⁾، وأبو زرعة⁽⁴⁾، وزاد: نظرت في نحو ثمانين ألف حديث⁽⁵⁾ من حديث ابن وهب بمصر، فلا أعلم أنني رأيت حديثاً له لا أصل له، والساجي⁽⁶⁾، وزاد: صدوق، وكان من العبّاد، وكان يتساهل في السماع لأن مذهب أهل بلده أن الإجازة عندهم جائزة، ويقول فيها: حدثني فلان، والنسائي وزاد: ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً، وقال مرة: كان يتساهل في الأخذ، ولا بأس به⁽⁷⁾، والخليلي⁽⁸⁾، وابن حجر⁽⁹⁾، وزاد: حافظ عابد، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾، وقال: كان ممن جمع وصنّف، وهو الذي حفظ على أهل الحجاز ومصر حديثهم، وعني بجميع ما روي من الأسانيد والمقاطع.

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٠٢، ٢٠٤).

(2) الطبقات الكبير (٩ / ٥٢٦).

(3) معرفة الثقات (٢ / ٦٥)، وزاد في التهذيب: صاحب سنة، رجل صالح، صاحب آثار. تهذيب التهذيب

(٢ / ٤٥٤).

(4) الجرح والتعديل (٥ / ١٩٠).

(5) عند المزي قال: نحو ثلاثين ألف حديث. انظر: تهذيب الكمال (١٦ / ٢٨٤).

(6) تهذيب التهذيب (٢ / ٤٥٤).

(7) المصدر نفسه.

(8) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ٢٥٥).

(9) تقريب التهذيب ص ٣٢٨.

(10) الثقات (٨ / ٣٤٦).

واختلف فيه قول ابن معين ففي حين وثقه⁽¹⁾، قال في موضع آخر: أرجو أن يكون صدوقاً⁽²⁾، وفي موضع غيره: ليس بذلك، وابن جريج كان يستصغره⁽³⁾. وقال أحمد بن حنبل: صحيح الحديث، يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبتته، قيل له: أليس كان يسيء الأخذ؟ قال: قد كان يسيء الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه، وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً⁽⁴⁾، وفي موضع آخر قال: كان عالماً صالحاً فقيهاً، كثير العلم⁽⁵⁾، وأبو حاتم: صالح الحديث، صدوق⁽⁶⁾. وقال علي بن الحسين بن الجُنَيْد سمعت أبا مصعب - أحمد بن أبي بكر - يُعَظِّم ابن وهب، وسمع أبو مصعب مسائل مالك من ابن وهب، ويقول: مسائل ابن وهب عن مالك صحيحة⁽⁷⁾.

وهذا الراوي فيه ثلاث علل:

الأولى: علة روايته عن سفيان بن عيينة:

ورد عن ابن معين وأحمد أن روايته عن ابن عيينة كانت عرضاً على ابن عيينة، وأنه كان ينام وهو يعرض على ابن عيينة. قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يذكر عن بعض أصحابه قال: جاء عبد الله بن وهب المصري إلى سفيان بن عيينة، فقال له: ابن أختي أو ابن أخي الذي عرض عليك أمس الأحاديث أروبيها أنا عنك؟ ثم عقّب أحمد فقال: بلغني أنه لم يكن يُدْخِلُ في تصنيفه من تلك شيئاً⁽⁸⁾، وفي موضع آخر: ذكرت أنه كان يعرض له على ابن عيينة وهو نائم فتركته، قال أبي: وبلغني أنه كان لا يُدْخِلُ في مصنفه من ذلك العرض شيئاً، قال أبي: ثم كتبت بعد عن رجل عنه⁽⁹⁾. قال الباحث: وهذه العلة عالجهما أحمد في نفس الكلام فقد أكد أنه لم يُدْخِلُ في مصنفه شيئاً منها، وهذا يدل على أن المحدثين استطاعوا أن يميزوا بين ما رواه عبد الله بن وهب في

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٤١٢).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٧٤.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٠٢).

(4) الجرح والتعديل (٥ / ١٨٩).

(5) تاريخ أسماء الثقات ص ١٢٧.

(6) الجرح والتعديل (٥ / ١٩٠).

(7) المصدر نفسه.

(8) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٠٧).

(9) المصدر نفسه (٣ / ١٣٠)، وهذان القولان أيضاً وردا عن يحيى بن معين، وقد ذكرت قول أحمد لأنه ذكر العلة وعلاجها. انظر قول ابن معين في تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٤٢١).

تصانيفه، واستطاعوا أن يثبتوا أنه لم يدخل شيئاً مما رواه من العرض على سفيان بن عيينة، كما أن البخاري كان دقيقاً فهو لم يدخل في صحيحه من رواية عبد الله بن وهب عن سفيان بن عيينة شيئاً.

الثانية: علة روايته عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج:

قال أبو عوانة: قال أحمد بن حنبل: في حديث ابن وهب عن ابن جريج شيء، قال أبو عوانة: صدق لأنه يأتي عنه بأشياء لا يأتي بها غيره⁽¹⁾.

قال الباحث: هذه العلة بحاجة إلى دراسة خصوصاً وأن له عند البخاري من ذلك ست روايات بالمكرر، أربعة بدون المكرر.

الثالثة: التدليس:

قال ابن سعد: كان يدلس⁽²⁾، وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى⁽³⁾، فلا يضير تدليسه.

خلاصة القول فيه:

كان سبب كلام ابن عدي فيه تفرده بالرواية عن بعض الشيوخ، وقد قال أيضاً: لا أعلم له حديثاً منكراً إذا حدّث عنه ثقة من الثقات، بمعنى أن الأمر متوقف على التلاميذ، فإن كانوا ثقاتاً كانت أحاديثه مستقيمة، وإن كانوا ضعافاً كانت أحاديثه فيها نكارة، ويرى الباحث أن الراوي: ثقة، لكن في حديثه عن ابن عيينة، وابن جريج شيء.

(1) تهذيب التهذيب (٢ / ٤٥٤).

(2) الطبقات الكبير (٩ / ٥٢٦).

(3) طبقات المدلسين ص ٢٢.

دراسة مروياته:

الراوي عبد الله بن وهب له مائة وست وثلاثون رواية، وسيدرس الباحث رواياته عن ابن جريج التي فيها العلة.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ (1) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ أَيُّوبَ (2) أَخْبَرَهُ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ سِيرِينَ (3) يَقُولُ: جَاءَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (4) امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ مِنَ اللَّاتِي بَايَعْنَ قَدِمَتْ الْبَصْرَةَ تَبَادَرُ ابْنَا لَهَا، فَلَمْ تَدْرِكْهُ فَحَدَّثْتَنَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَنُّ نَعْسِلُ ابْنَتَهُ (5)، فَقَالَ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخْرَةِ كَافُورًا، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِنِّي، قَالَتْ: فَلَمَّا فَرَعْنَا أَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ (6)، فَقَالَ: أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ ذَلِكَ، وَكَا أَدْرِي أَيُّ بَنَاتِهِ، وَرَزَعَمَ أَنَّ الْإِشْعَارَ الْفُنْهَاءَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ كَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَأْمُرُ بِالْمَرْأَةِ أَنْ تُشْعَرَ وَكَا تُؤَزَّرُ (7)، وَأَخْرَجَ بَعْضًا مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ بِنَفْسِ السَّنَدِ (8).

(1) أحمد: هو أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر ابن الطبري. تقريب التهذيب ص ٨٠.

(2) أيوب: هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السخّتياني، أبو بكر البصري. تقريب التهذيب ص ١١٧.

(3) ابن سيرين: هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري. تقريب التهذيب ص ٤٨٣.

(4) أم عطية: هي نسبية، وقيل: نسبية، معروفة باسمها وكنيتها، وهي بنت الحارث، وقيل بنت كعب. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٤٣٧).

(5) ورد في إحدى الروايات في صحيح مسلم من طريق حفصة بنت سيرين عن أم عطية أنها زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في غسل الميت، ص ٤٤٦، ح ٩٣٩.

(6) حقوه: أي إزاره، والأصل في الحقو معقد الإزار، وجمعه أحق وأحقاء، ثم سمي به الإزار للمجاورة. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٤١٧).

(7) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب كيف الإشعار للميت؟ (٢/ ٧٥)، ح ١٢٦١.

(8) المصدر نفسه، ح ١٢٦٠.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد⁽¹⁾، ومسلم من طريق إسماعيل ابن عُلَيَّة⁽²⁾، وحماد بن زيد⁽³⁾، ويزيد بن زُرَيْع⁽⁴⁾، أربعتهم عن أيوب السَّخْتِيَّانِي به بنحوه، والطبراني من طريق عبد الرزاق عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج به من كلام أم عطية في وصف طريقة غسل رأس بنت النبي صلى الله عليه وسلم⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج، وقد تقدم دراسته عند دراسة الحديث الأول عند ثابت بن محمد، وذكرت أنه يدللس ويرسل، وأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة في طبقاته، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرَّح بذلك في رواية الطبراني، ولم يُذكَر أنه أرسل عن أيوب السَّخْتِيَّانِي⁽⁶⁾.

الثاني: عبد الله بن وهب: وقد تابعه عبد الرزاق بن همام

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ وَأَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ مُسْلِمٍ أَخْبَرَهُ عَنْ طَاوُسٍ⁽⁷⁾ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: " شَهِدْتُ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْفِطْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَكُلُّهُمْ يُصَلِّيهِمَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدُ، فَنَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَنِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ حِينَ يُجَلْسُ الرَّجَالُ بِيَدِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ يَشْفُقُهُمْ حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ مَعَ بِلَالٍ فَقَالَ: { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ } حَتَّى فَرَّغَ مِنَ النَّأْيَةِ كُلِّهَا،

(1) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يستحب أن يغسل وترًا، (٢ / ٧٤)، ح ١٢٥٤.

(2) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في غسل الميت، ص ٤٤٦، ح ٩٣٩.

(3) المصدر نفسه.

(4) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في غسل الميت، ص ٤٤٦، ح ٩٣٩.

(5) المعجم الكبير (٢٥ / ٦٦)، ح ١٥٩.

(6) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٢٩.

(7) طاووس: هو طاووس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي، يقال اسمه ذُكْوَانُ،

وطاووس لقب. تقريب التهذيب ص ٢٨١.

ثُمَّ قَالَ حِينَ فَرَغَ: أَنْتَنَّ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ وَاحِدَةً لَمْ يُجِبْهُ غَيْرُهَا: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَأَا يَدْرِي الْحَسَنُ مَنْ هِيَ، قَالَ: فَتَصَدَّقْنَ وَبَسَطَ بِلَالٌ ثُوبَهُ فَجَعَلَنَ يُلْقِينِ الْفَتْحَ⁽¹⁾ وَالْخَوَاتِيمَ فِي ثُوبِ بِلَالٍ⁽²⁾، وذكره بعد ذلك معلقاً⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن الضَّحَّاك بن مَخْلَدٍ مختصراً⁽⁴⁾، ومسلم من طريق عبد الرزاق بن همام بنحوه⁽⁵⁾، كلاهما عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ، وقد تقدم دراسته عند دراسة الحديث الأول عند ثابت بن محمد، وذكرت أنه يدلّس ويرسل، وأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة في طبقاته، فلا بد من التصريح بالسماح، وقد صرَّح بالإخبار في هذه الرواية، ولم يُذكَرْ أَنَّهُ أُرْسِلَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ⁽⁶⁾.

الثاني: عبد الله بن وهب: وقد تابعه الضَّحَّاك بن مَخْلَدٍ، وعبد الرزاق بن همام.

(1) الفَتْحُ: هي الخواتيم التي تلبسها النساء في أصابع الرجلين، وقيل: الخواتيم التي لا فصوص لها، وقيل: الخواتم الكبار. فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٠ / ٣٣٠).

(2) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب { إذا جاءك المؤمنات يبايعنك }، سورة الممتحنة: ١٢، (٦ / ١٥٠)، ح ٤٨٩٥.

(3) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب الخاتم للنساء، (٧ / ١٥٨)، ح ٥٨٨٠.

(4) المصدر نفسه.

(5) صحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين، باب...، ص ٤١٧، ح ٨٨٤.

(6) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٢٩.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ قَالَ: كَانَ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَنِيفَةَ (1) يَوْمَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ وَأَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَأَبُو سَلَمَةَ وَزَيْدٌ وَعَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ (2) (3).

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بنحوه (4)، وابن أبي شيبة في مصنفه عن حفص ابن غِيَاثَ بمعناه (5)، كلاهما: (عبد الرزاق، حفص) عن ابن جريج به، والطحاوي عن يونس ابن عبد الأعلى عن عبد الله بن وهب به بمثله، وفيه زيادة (6).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ، وقد تقدم دراسته عند دراسة الحديث الأول عند ثابت بن محمد، وذكرت أنه يدلّس ويرسل، وأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة في طبقاته، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالإخبار في هذه الرواية، ولم يُذكَرْ أَنَّهُ أُرْسِلَ عن نافع مولى ابن عمر (7).

الثاني: عبد الله بن وهب: وقد تابعه عبد الرزاق بن همام، وحفص بن غِيَاثَ.

الثالث: عثمان بن صالح بن صفوان:

وثقه الدارقطني (8)، وذكره ابن حبان في الثقات (9).

(1) سالم مولى أبي حنيفة: هو سالم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، أحد السابقين الأولين. الإصابة في تمييز الصحابة (3/ 11).

(2) أبو سلمة: هو ابن عبد الأسد المخزومي زوج أم سلمة أم المؤمنين قبل النبي صلى الله عليه وسلم، وزيد هو ابن حارثة، وعامر بن ربيعة هو العنزّي مولى عمر بن الخطاب. انظر: فتح الباري (13/ 168).

(3) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب استقضاء الموالي واستعمالهم، (9/ 71)، ح 7175.

(4) مصنف عبد الرزاق (2/ 388)، ح 3807.

(5) مصنف ابن أبي شيبة (3/ 190)، ح 3473.

(6) شرح مشكل الآثار (14/ 398).

(7) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص 229.

(8) سوالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص 246.

(9) الثقات (8/ 453).

وقال ابن حجر: صدوق⁽¹⁾، وأبو حاتم: شيخ⁽²⁾.

وقال ابن رشددين: رأيتُه عند أحمد بن صالح المصري متروكاً⁽³⁾، وأبو زرعة: لم يكن عندي ممن يكذب، ولكنه كان يكتب الحديث مع خالد بن نجیح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فَبُلُوا به⁽⁴⁾.

قال الباحث: صدوق، وقد تابعه يونس بن عبد الأعلى.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثَّمْرِ حَتَّى يَطِيبَ وَلَا يُبَاعَ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا بِالْدِينَارِ وَالدِّرْهَمِ إِلَّا الْعَرَايَا"⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق الضحاك بن مخلد⁽⁷⁾، وأبو عوانة من طريق هشام بن يوسف بنحوه، وفيه زيادة⁽⁸⁾، والبيهقي من طريق حرملة بن يحيى عن عبد الله بن وهب بمثله⁽⁹⁾، ثلاثتهم عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج عن عطاء بن أبي رباح، وأبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس به.

(1) تقريب التهذيب ص ٣٨٤.

(2) الجرح والتعديل (٦ / ١٥٤).

(3) تهذيب التهذيب (٣ / ٦٤).

(4) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢ / ٤١٧).

(5) العرايا: هي أن من لا نخل له من ذوي الحاجة يدرك الرطب، ولا نقد بيده يشتري به الرطب لعاليه، ولا نخل له يطعمهم منه، ويكون قد فضل له من قوته تمر فيجيء إلى صاحب النخل فيقول له: بعني ثمر نخلة أو نخلتين بخرصها من التمر فيعطيه ذلك الفاضل من التمر بثمر تلك النخلات ليصيب من رطبها مع الناس فرخص فيه إذا كان دون خمسة أوسق. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٢٢٤).

(6) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب والفضة، (٣ / ٧٥)، ح ٢١٨٩.

(7) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة وعن المخابرة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين، ص ٧٩٤، ح ١٥٣٦.

(8) مسند أبي عوانة (٣ / ٣٠٦)، ح ٥٠٨٤.

(9) السنن الكبرى للبيهقي (٥ / ٣٠٩).

وأخرجه البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾ من طريق سفيان بن عيينة، ومسلم⁽³⁾ من طريق مخلد بن يزيد، كلاهما عن ابن جريج عن عطاء بن بنحوه، وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا خمسة، وهم:

الأول: أبو الزبير: هو محمد بن مسلم بن تَدْرُس المكي:

وثقه ابن سعد⁽⁴⁾، وابن معين⁽⁵⁾، وفي موضع: صالح⁽⁶⁾، وابن المديني، وزاد: ثبت⁽⁷⁾، والعجلي⁽⁸⁾، ويعقوب بن شيبه، وزاد: صدوق، وإلى الضعف ما هو⁽⁹⁾، والنسائي⁽¹⁰⁾، وابن عدي⁽¹¹⁾، والذهبي، وزاد: حافظ⁽¹²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾.

وقال أحمد بن حنبل: قد احتمله الناس، وهو أحبُّ إليَّ من أبي سفيان - يعني طلحة بن نافع-، ليس به بأس⁽¹⁴⁾، والساجي: صدوقٌ حُجَّةٌ في الأحكام، قد روى عنه أهل النقل وقبلوه واحتجوا به⁽¹⁵⁾، وابن حجر: صدوق إلا أنه يُدَلَّس⁽¹⁶⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل، (3 / 115)، ح 2381.

(2) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة وعن المخابرة وبيع الثمرة قبل بُدُو صلاحها وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين، ص 794، ح 1036.

(3) المصدر نفسه.

(4) الطبقات الكبير (8 / 42).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص 203.

(6) الجرح والتعديل (8 / 76).

(7) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني ص 87.

(8) معرفة الثقات (2 / 253).

(9) تهذيب الكمال (26 / 409).

(10) المصدر نفسه.

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (6 / 125).

(12) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (2 / 216).

(13) الثقات (5 / 352).

(14) العلل ومعرفة الرجال (2 / 480).

(15) تهذيب التهذيب (3 / 695).

(16) تقريب التهذيب ص 506.

وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتج به، وهو أحبُّ إليَّ من أبي سفيان - طلحة بن نافع-⁽¹⁾.

وضَعَّفَه شعبة، وذكر سبب ذلك في ثلاثة أشياء:

أحدها: أنه رآه يزن ويسترجح في الميزان⁽²⁾، وقد علَّق على ذلك ابن حبان فقال: لم يُنصِف من قَدح فيه لأنَّ من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك من أجله⁽³⁾.
الثانية: أنه لا يحسن أن يصلي⁽⁴⁾.

الثالثة: أنه رآه يفترى على رجلٍ مسلمٍ أغضبه⁽⁵⁾.

قال الباحث: وهذه الأسباب ليست مدعاة لتضعيفه، وترك الرواية عنه.

وقال ابن جرير: ما كنت أرى أن أعيش حتى أرى حديث أبي الزبير يُروى⁽⁶⁾.

وقال أحمد: كان أيوب يقول حَدَّثَنَا أبو الزبير، وأبو الزبير، أبو الزبير، قلت لأبي: كأنه يُضَعَّفُ، قال: نعم⁽⁷⁾، ونُعَيْم بن حماد: سمعت سفيان بن عيينة يقول: حَدَّثَنَا أبو الزبير، وهو أبو الزبير - أي كأنه يُضَعَّفُ-⁽⁸⁾.

وقال الشافعي: يحتاج إلى دِعامَة⁽⁹⁾، وعبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن

أبي الزبير فقال: روى عنه الناس قلت: يُحْتَجُّ بحديثه، قال: إِنَّمَا يُحْتَجُّ بحديث الثقات⁽¹⁰⁾.

وهذا الراوي فيه علتان:

الأولى: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽¹¹⁾، فلا بد من

التصريح بالسماع، وقد صرَّح بالسماع عند مسلم من طريق الضَّحَّاك بن مَخْلَد.

(1) الجرح والتعديل (٨ / ٧٦).

(2) تهذيب الكمال (٢٦ / ٤٠٧).

(3) الثقات (٥ / ٣٥٢).

(4) الجرح والتعديل (١ / ١٥١).

(5) تهذيب التهذيب (٣ / ٦٩٥).

(6) الجرح والتعديل (٨ / ٧٥).

(7) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٥٤٢).

(8) الجرح والتعديل (٨ / ٧٥).

(9) المصدر نفسه (٨ / ٧٦)، وهذا يدل على ضعفه لأنَّ الدِّعامَة للضعيف.

(10) المصدر نفسه.

(11) طبقات المدلسين ص ٤٥.

الثانية: روايته عن جابر بن عبد الله:

قال الليث بن سعد: قدمت مكة فجننتُ أبا الزبير فرفع إليّ كتابين، وانقلبتُ بهما، ثم قلتُ في نفسي: لو عاودتهُ فسألتهُ أسمعَ هذا كله من جابر؟ فقال: منه ما سمعتُ، ومنه ما حدثناه عنه، فقلتُ له: أعلمُ لي على ما سمعتَ فأعلمَ لي على هذا الذي عندي⁽¹⁾، فلا بد بذلك أن يُصرَّحَ بسماعه من جابر، وقد صرَّحَ بذلك كما تقدم.

الثاني: عطاء بن أبي رباح فيه علة الإرسال، لكنّه لم يُذكرَ أنّه أرسل عن جابر بن عبد الله⁽²⁾.

الثالث: ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وقد تقدم دراسته عند دراسة الحديث الأول عند ثابت بن محمد، وذكرت أنه يدلّس ويرسل، وأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة في طبقاته، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرَّحَ بالإخبار عن عطاء عند مسلم من طريق مَخْلَد بن يزيد، وعن أبي الزبير عند أبي عوانة من طريق هشام بن يوسف، ولم يُذكرَ أنّه أرسل عن عطاء وأبي الزبير⁽³⁾.

الرابع: عبد الله بن وهب: وقد تابعه الضحَّاك بن مَخْلَد، وهشام بن يوسف من طريقي عطاء، وأبي الزبير، وتابعه سفيان بن عيينة، ومَخْلَد بن يزيد من طريق عطاء.

الخامس: يحيى بن سليمان بن يحيى الجعفي:

وثقه العقيلي، وزاد: له أحاديث مناكير⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أغرب⁽⁶⁾.

وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به⁽⁷⁾، وابن حجر: صدوق يخطيء⁽⁸⁾، وأبو حاتم: شيخ⁽⁹⁾، والنسائي: ليس بثقة⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: صدوق يخطيء، وقد تابعه حرّملة بن يحيى.

(1) تهذيب الكمال (٢٦ / ٤٠٩).

(2) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٣٧.

(3) المصدر نفسه ص ٢٢٩.

(4) تهذيب التهذيب (٤ / ٣٦٣)، وهذا القول نقله مسلمة بن قاسم وليس في كتابه الضعفاء.

(5) سوالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٨٣.

(6) الثقات (٩ / ٢٦٣).

(7) تهذيب التهذيب (٤ / ٣٦٣).

(8) تقريب التهذيب ص ٥٩١.

(9) الجرح والتعديل (٩ / ١٥٤).

(10) تهذيب الكمال (٣١ / ٣٧١).

المطلب التاسع: عبد الله بن يحيى بن أبي كثير: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: عبد الله بن يحيى بن أبي كثير اليمامي⁽¹⁾، ... ولا أعلم له عن أبيه كثيرٌ حديثٍ غير ما ذكرت، ولا أعرف في هذه الأحاديث شيئاً أنكره إلا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل أُذني القلب⁽²⁾، ولم أجد للمتقدمين فيه كلاماً، وقد أثنى عليه إسحاق بن أبي إسرائيل، وأرجو أنه لا بأس به⁽³⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه أحمد، وزاد: لا بأس به⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾.
وقال أبو حاتم⁽⁶⁾، وابن حجر⁽⁷⁾: صدوق.
وقال البخاري: أثنى عليه مُسَدَّد بن مُسْرَهْد⁽⁸⁾، وقال إسحاق بن أبي إسرائيل: كان من خيار الناس وأهل الورع والدين، ما رأيت باليمامة خيراً منه⁽⁹⁾.

خلاصة القول فيه:

أنكر ابن عدي على الراوي حديثاً واحداً، وهذا سبب ذكره هنا، وقد علّق الذهبي على ذكر ابن عدي له في كتابه الكامل فقال: تبارد ابن عدي بذكره⁽¹⁰⁾، وقول ابن عدي: لم أجد للمتقدمين فيه كلاماً مخالف لما أوردنا في الترجمة من أقوال، لذلك يرى الباحث أن الراوي صدوق.

(1) اليمامي: هذه النسبة إلى اليمامة، وهي بلدة من بلاد العوالي مشهورة، وأكثر من نزل بها بنو حنيفة. الأنساب للسمعاني (٥ / ٧٠٤).

(2) حديث النهي عن أكل أُذني القلب أخرجه ابن عدي في نفس الصفحة من طريق الصحابي أبي هريرة قال: " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل أُذني القلب". الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢١٥)، وقد قال عنه الألباني: منكر. انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٣ / ٤٧٦).

(3) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢١٥).

(4) الجرح والتعديل (٥ / ٢٠٣).

(5) الثقات (٨ / ٣٣٤).

(6) الجرح والتعديل (٥ / ٢٠٣).

(7) تقريب التهذيب ص ٣٢٩.

(8) صحيح البخاري (٩ / ٣٠).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢١٥).

(10) ميزان الاعتدال (٢ / ٥٢٥).

دراسة مروياته:

الراوي عبد الله بن يحيى له رواية واحدة فقط في صحيح البخاري.
قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ وَأَتْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا لَقِيْتُهُ بِالْإِمَامَةِ عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ (1) عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ فَلْيَتَّعِذْ مِنْهُ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ شِمَالِهِ فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ"، وَعَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ (2).

تخريج الحديث:

هذا الحديث من طريق عبد الله بن أبي كثير له إسنادان، وقد أخرج الإسناد الأول أحمد من طريق حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير به بمعناه (3)، والإسناد الثاني البخاري من طريق عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير به بنحوه (4).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:
الأول: يحيى بن أبي كثير: فيه علتان:
الأولى: التدليس: وقد جعله ابن حجر في المرتبة الثانية، فلا يضير تدليسه (5).
الثانية: الإرسال: ولم يُذكَرْ أنه أرسل عن أبي سلمة، ولا عن عبد الله بن أبي قتادة (6).
الثاني: عبد الله بن يحيى بن أبي كثير فهو صدوق، وقد تابعه على الإسناد الأول حرب ابن شداد، وعلى الثاني عبد الرحمن الأوزاعي.

(1) أبو سلمة: هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، قيل اسمه عبد الله، وقيل إسماعيل. تقريب التهذيب ص ٦٤٥.

(2) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة، (٩ / ٣٠)، ح ٦٩٨٦.

(3) مسند أحمد (٣٧ / ٣١٥)، ح ٢٢٦٣٥.

(4) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، (٤ / ١٢٥)، ح ٣٢٩٢.

(5) طبقات المدلسين ص ٣٦.

(6) انظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٩٩.

المطلب العاشر: عطاء بن أبي ميمونة: وله ست روايات:

قال ابن عدي: عطاء بن أبي ميمونة، بصريٌّ، يكنى أبا معاذ، ثم ذكر له عدة أحاديث، ثم قال: له غير ما ذكرتُ من الحديث، وممن يروي عنه يكنيه بأبي معاذ، ولا يُسمّيه لضعفه وهو معروفٌ بالقدر، وفي أحاديثه بعض ما يُنكرُ عليه⁽¹⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن معين⁽²⁾، وفي موضع آخر: ليس به بأس⁽³⁾، والعجلي⁽⁴⁾، وأبو زرعة⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، والفسوي⁽⁷⁾، وابن شاهين، وزاد: ليس به بأس⁽⁸⁾، وابن حجر⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾.

وقال الذهبي: صدوق⁽¹¹⁾، وزاد في موضع آخر: وثق⁽¹²⁾، وأبو حاتم: صالح لا يُحتجُّ بحديثه⁽¹³⁾.

كما ذكر العلماء أن فيه بدعة القدر، وقد ورد هذا عن يحيى القطان⁽¹⁴⁾، وابن سعد⁽¹⁵⁾، والبخاري⁽¹⁶⁾، وأبو حاتم⁽¹⁷⁾، وابن حجر⁽¹⁸⁾.

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٨، ٣٦٩).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ١٥٨).

(3) المصدر نفسه (٤ / ١٥١)، وسؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٥١.

(4) معرفة الثقات (٢ / ١٣٧).

(5) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٧).

(6) تهذيب الكمال (٢٠ / ١١٨).

(7) المعرفة والتاريخ (٢ / ١١٤).

(8) تاريخ أسماء الثقات ص ١٧١.

(9) تقريب التهذيب ص ٣٩٢.

(10) الثقات (٥ / ٢٠٣).

(11) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٣٧٩، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٢٤)،

والمغني في الضعفاء (١ / ٦١٦).

(12) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٣٧٩، والمغني في الضعفاء (١ / ٦١٦).

(13) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٧).

(14) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٧٧).

(15) الطبقات الكبير (٩ / ٢٤٤).

(16) التاريخ الكبير (٦ / ٤٦٩).

(17) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٧).

(18) تقريب التهذيب ص ٣٩٢.

وتجاوز الجوزجاني فقال: كان رأساً في القدر⁽¹⁾، وقد ردَّ عليه الذهبي فقال: بل قدرِي صغيرٌ، وحديثه في الصحيحين⁽²⁾.

خلاصة القول في الراوي:

الراوي عطاء ضعيفٌ عند ابن عدي، كما أنه قدرِيٌّ، وأضاف أن من يروي عنه يُغيَّرُ اسمه، ويكنيه لضعفه، وقد يكون ضَعْفُهُ لبدعة القدر، ولكن يرى الباحث من خلال أقوال النقاد أن الراوي ثقة كان يرى القدر.

دراسة مروياته:

عطاء له ست روايات بالمكرر، أما بدون المكرر فله روايتان، وقد قال ابن حجر: ليس له في البخاري سوى حديثه عن أنس في الاستنجاء⁽³⁾، وهذا مخالفٌ لما قد وجدته.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ⁽⁴⁾ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ زَيْنَبَ⁽⁵⁾ كَانَتْ اسْمَهَا بَرَّةَ فَقِيلَ: تَزَكَّى نَفْسَهَا؛ فَسَمَّاها رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَيْنَبَ⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق محمد بن جعفر، ومعاذ بن معاذ، كلاهما عن شعبة بن الحجاج به بمثله⁽⁷⁾.

(1) أحوال الرجال ص ٣١٥.

(2) ميزان الاعتدال (٣ / ٧٦).

(3) هدي الساري ص ٦٣٦.

(4) أبو رافع: هو نَفِيعُ الصَّائِغِ، أبو رافع المدني، نزيل البصرة. تقريب التهذيب ص ٥٦٥.

(5) غير النبي صلى الله عليه وسلم اسم بَرَّةَ إلى زينب، وهما اثنتان: زينب بنت أم سلمة ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم، وزينب بنت جحش زوجه. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ص ٩٠٨، والمراد بها هنا: زينب بنت أم سلمة. انظر: هدي الساري ص ٥١٨.

(6) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه، (٨ / ٤٣)، ح ٦١٩٢.

(7) صحيح مسلم، كتاب الأدب، باب استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن وتغيير اسم بَرَّةَ إلى زينب وجويرية ونحوهما، ص ١١٤٣، ح ٢١٤١.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا اثنين، وهما:

الأول: عطاء بن أبي ميمونة: ثقة فيه علة القدر، وحديثه هنا لا يوافق بدعته.
الثاني: محمد بن جعفر: قال ابن حجر عنه: ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة⁽¹⁾، وقد تابعه معاذ بن معاذ، فتنقفي الغفلة عنه بذلك.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي مُعَاذٍ وَأَسْمُهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: " كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ أَجِيءُ أَنَا وَغُلَامٌ مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ ⁽²⁾ - يَغِيي يَسْتَجِي بِهِ - ⁽³⁾، وللحديث أربع روايات أخرى عن عطاء بن أبي رباح عن أنس ⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق محمد بن جعفر، ووكيع بن الجراح، كلاهما عن شعبة به بنحوه⁽⁵⁾، ومن طريق روح بن القاسم عن عطاء بن أبي ميمونة به بمعناه⁽⁶⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا:

عطاء بن أبي ميمونة: ثقة فيه علة القدر، وحديثه هنا لا يوافق بدعته.

(1) تقريب التهذيب ص ٤٧٢.

(2) إداوة من ماء: هي إناء صغير من جلد يُتَّخَذُ للماء، والجمع أداوى. هدي الساري ص ١١٤.

(3) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب الاستنجاء بالماء، (١ / ٤٢)، ح ١٥٠.

(4) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب من حمل الماء معه ليطهره، (١ / ٤٢)، ح ١٥١، باب حمل العنزة

مع الماء في الاستنجاء، (١ / ٤٢)، ح ١٥٢، باب ما جاء في غسل البول، (١ / ٥٣)، ح ٢١٧، كتاب الصلاة،

باب الصلاة إلى العنزة، (١ / ١٠٦)، ح ٥٠٠.

(5) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالماء من التبرز، ص ١٥٣، ح ٢٧١.

(6) المصدر نفسه.

المطلب الحادي عشر: عطاء بن السائب: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: عطاء بن السائب بن يزيد الثقفي⁽¹⁾، كوفي، يكنى أبا زيد،... وقد اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قديماً مثل الثوري وشعبة فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكرة⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه أيوب السختياني⁽³⁾، وابن سعد⁽⁴⁾، وأبو إسحاق الفزاري، وزاد: من البقايا القديمة⁽⁵⁾، والعجلي، وقال مرة: جائر الحديث⁽⁶⁾، وأبو داود⁽⁷⁾، والفسوي⁽⁸⁾، والنسائي، وقيدته في حديثه القديم⁽⁹⁾، والساجي، وزاد: صدوق، لم يتكلم الناس في حديثه القديم⁽¹⁰⁾، والطبراني⁽¹¹⁾، والمنذري⁽¹²⁾، وفي موضع آخر: فيه مقال⁽¹³⁾، والذهبي، وزاد: فيه لين⁽¹⁴⁾، وفي موضع آخر: حسن الحديث⁽¹⁵⁾، وفي موضع آخر: صدوقٌ تَغَيَّرَ⁽¹⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁷⁾.

(1) الثقفي: هذه النسبة إلى ثقيف، وهو ثقيف بن مُنْبَه، ونزلت أكثر هذه القبيلة بالطائف، وانتشرت منها في البلاد. الأنساب للسمعاني (١ / ٥٠٨).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦١، ٣٦٤).

(3) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(4) الطبقات الكبير (٨ / ٤٥٧).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٢)، وعند ابن أبي حاتم قال أبو إسحاق: من البقايا. انظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(6) معرفة الثقات (٢ / ١٣٥).

(7) عون المعبود في شرح سنن أبي داود (١ / ٢٩١).

(8) المعرفة والتاريخ (٣ / ٨٤).

(9) تهذيب الكمال (٢٠ / ٩٢).

(10) تهذيب التهذيب (٣ / ١٠٥).

(11) المصدر نفسه.

(12) الترغيب والترهيب (٢ / ٢٩١).

(13) عون المعبود في شرح سنن أبي داود (٤ / ٢٦٧).

(14) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٢٢).

(15) المغني في الضعفاء (١ / ٦١٤).

(16) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٣٧٦.

(17) الثقات (٧ / ٢٥١).

واختلف فيه قول ابن معين ففي حين وثقه في موضع⁽¹⁾، فقد ضَعَفَهُ في موضع آخر⁽²⁾، وفي موضع غيره: لا يُحْتَجُّ بحديثه⁽³⁾، وسئل عن يزيد بن أبي زياد فقال: ضعيف الحديث، فقيل: أيُّما أحب إليك هو أو عطاء بن السائب؟ فقال: ما أقربهما⁽⁴⁾.

ووثقه أحمد بن حنبل بتكرير لفظ التوثيق، وزاد: رجل صالح⁽⁵⁾، وفي موضع آخر قال: ثَبَّتَ⁽⁶⁾، وفي موضع آخر قَيَّدَ صلاحه بمن سمع منه قديماً، فقال: صالحٌ من سمع منه قديماً، وقد تَغَيَّرَ فإنه ليس بذاك؛ إنه ليرفع إلى ابن عباس⁽⁷⁾، وسئل عن ثُوَيْرِ بن أبي فاخثة، وليث بن أبي سُلَيْمٍ، ويزيد بن أبي زياد، فقال: ما أقرب بعضهم من بعض، قيل له: عطاء بن السائب فقال: مَنْ سمع منه قديماً⁽⁸⁾، وعلى هذا تبعه البخاري فقال: أحاديثه القديمة صحيحة⁽⁹⁾.

وقال إسماعيل بن عُلَيَّةٍ سألت عنه شعبة فقال: إذا حَدَّثَكَ عن رجل واحدٍ فهو ثقة، وإذا جمع فقال: زاذان⁽¹⁰⁾، وميسرة⁽¹¹⁾، وأبو البَحْتَرِيِّ⁽¹²⁾، فَاتَّقِهِ، كان الشيخ قد تَغَيَّرَ⁽¹³⁾، وفي موضع آخر قال شعبة: كان نَسِيًّا⁽¹⁴⁾، وفي موضع آخر جعله من الثلاثة الذين في القلب منهم هاجس⁽¹⁵⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٩٣.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٢).

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٥٩).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٢).

(5) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٤).

(6) علل أحمد (رواية المروزي وغيره) ص ٥١.

(7) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٤١٤).

(8) المصدر نفسه (٣ / ٥٠).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٢).

(10) زاذان: هو أبو عمر الكنديُّ البَرَّاز، ويكنى أبا عبد الله أيضاً، صدوق يرسل، وفيه شيعية. تقريب التهذيب ص ٢١٣.

(11) ميسرة: هو ميسرة بن يعقوب، أبو جميلة الطهويُّ الكوفي، مقبول. تقريب التهذيب ص ٥٥٥.

(12) أبو البَحْتَرِيِّ: سعيد بن فيروز بن أبي عمران الطائي مولاهم الكوفي، ثقة ثبت، فيه تشيع قليل، كثير الإرسال. تقريب التهذيب ص ٢٤٠.

(13) الطبقات الكبير (٨ / ٤٥٧).

(14) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١ / ٣٤٠).

(15) الضعفاء الكبير (٣ / ١٠٩٤)، والهاجس هو الخاطر. انظر: مختار الصحاح ص ٣٢٤، والمراد بهذه العبارة أنه يحمل عليهم.

وقال أبو حاتم: كان عطاء محله الصدق قديماً قبل أن يختلط، صالحٌ مستقيمُ الحديث، ثم بأخرة تَغَيَّرَ حفظه، في حديثه تخاليفٌ كثيرةٌ⁽¹⁾، وابن حجر: صدوقٌ اختلط⁽²⁾، وفي موضع آخر: من مشاهير الرواة الثقات إلا أنه اختلط فَضَعَّفَوه بسبب ذلك⁽³⁾.

وقال عثمان بن أبي شيبة سألت جريراً - يقصد ابن عبد الحميد- عن ليث - يقصد ابن أبي سُليم-، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، فقال: كان يزيد أحسنهم استقامة في الحديث، ثم عطاء⁽⁴⁾.

وقال إسماعيل بن عُليَّة: هو أضعف عندي من ليث - يقصد ابن أبي سُليم-، والليث ضعيف⁽⁵⁾، وفي موضع آخر: لم أكتب عنه إلا لوحاً واحداً فمحوتُ أحد الجانبين⁽⁶⁾.
وقال الدارقطني: تركوه⁽⁷⁾، وعَلَّقَ ابن حجر على ذلك فقال: كذا قال، ولعله أراد بالترك ما يتعلق بحديثه في الاختلاط⁽⁸⁾.

وهذا الراوي فيه علتان:

العلّة الأولى: الاختلاط:

ما من شك في أن عطاء قد اختلط، وكل من تكلم في حديثه إنما كان كلامه بسبب الاختلاط، فقد قال يحيى القطان: ما سمعت أحداً من الناس يقول في عطاء شيئاً في حديثه القديم⁽⁹⁾، وممن ذكر اختلاطه: ابن سعد⁽¹⁰⁾، وابن معين⁽¹¹⁾، وأحمد⁽¹²⁾، والعجلي⁽¹³⁾،

(1) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٤).

(2) تقريب التهذيب ص ٣٩١.

(3) هدي الساري ص ٦٣٦.

(4) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(5) الطبقات الكبير (٨ / ٤٥٧).

(6) المصدر نفسه.

(7) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٦٢.

(8) تهذيب التهذيب (٣ / ١٠٥).

(9) التاريخ الكبير للبخاري (٦ / ٤٦٥).

(10) الطبقات الكبير (٨ / ٤٥٧).

(11) تاريخ ابن معين - رواية الدوري- (٣ / ٣٠٩، ٣٢٨)، وسؤالات ابن الجنيدي لابن معين ص ٤٧٨.

(12) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٤١٤).

(13) معرفة الثقات (٢ / ١٣٥).

والفسوي⁽¹⁾، والترمذي⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾، والعقيلي⁽⁴⁾، والطبراني⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾، والحاكم⁽⁷⁾، وابن الصلاح⁽⁸⁾، والذهبي⁽⁹⁾، وابن حجر⁽¹⁰⁾.

وقد توصل ابن حبان إلى خلاصة مفيدة فقال: كان قد اختلط بأخرة، ولم يَفْحُسْ خطؤه حتى يستحق أن يُعَدَلَ به عن مسلك العدول بعد تقدم صحة ثباته في الروايات⁽¹¹⁾، وهذا يدل على أن اختلاطه لم يكن فاحشاً.

ضابط التمييز بين السماع قبل الاختلاط وبعده⁽¹²⁾:

اختلف العلماء في ذلك إلى أربعة ضوابط:

الضابط الأول: من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه بالبصرة فسماعه ضعيف، وقد ذكر ابن رجب أن أبا داود نقله عن أحمد⁽¹³⁾.

الضابط الثاني: دخل عطاء البصرة مرتين، فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح، ومن سمع منه في المرة الثانية فسماعه ضعيف.

قال الدارقطني: دخل عطاء البصرة مرتين، فسماع أيوب وحماد بن سلمة في الرحلة الأولى صحيح، والرحلة الثانية فيه اختلاط⁽¹⁴⁾.

الضابط الثالث: منهم من قال: إن حَدَّثَ عن رجلٍ واحدٍ فحديثه جيدٌ، وإذا حَدَّثَ عن جماعة فحديثه ضعيفٌ.

(1) المعرفة والتاريخ (٣ / ٨٤).

(2) سنن الترمذي (٥ / ١٢٢).

(3) تهذيب الكمال (٢٠ / ٩٢).

(4) الضعفاء الكبير (٣ / ١٠٩٤).

(5) تهذيب التهذيب (٣ / ١٠٥).

(6) انظر: سؤالات السلمى للدارقطني ص ٣٦٦.

(7) تهذيب التهذيب (٣ / ١٠٥).

(8) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩٢.

(9) انظر: ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٣٧٦، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٢٢)،

والمغني في الضعفاء (١ / ٦١٤)، وميزان الاعتدال (٣ / ٧٠).

(10) تقريب التهذيب ص ٣٩١.

(11) الثقات (٧ / ٢٥١).

(12) انظر هذه الضوابط: شرح علل الترمذي (٢ / ٧٣٦ - ٧٣٨).

(13) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٣٦).

(14) انظر: سؤالات السلمى للدارقطني ص ٣٦٦.

قال إسماعيل بن عُليّة: قال لي شعبة ما حَدَّثَكَ عطاء بن السائب من رجاله عن زاذان، وميسرة، وأبي البَحْتَرِيِّ فلا تكتبه، وما حَدَّثَكَ عن رجلٍ بعينه فاكتبه⁽¹⁾، وقال أيضاً: قدم علينا عطاء البصرة وكنا نسأله، قال: فكان يتوهم، قال: فنقول له: مَنْ؟ فيقول: أشياخنا ميسرة وزاذان وفلان وفلان⁽²⁾.

الضابط الرابع: منهم من قال: إذا حَدَّثَ عن أبيه فهو صحيح، وإذا حَدَّثَ عن الشيوخ بعد التغير فحديثه مضطرب.

قال أبو داود سمعت أحمد قال: كان فلان - بعض المُحدِّثين سماه أحمد - عند عطاء بن السائب، وكان إذا حَدَّثَ عن أبيه أحاديثه المشهورة كتبها، وإذا حَدَّثَ بأحاديث ميسرة وزاذان يعني الشيوخ لا يكتب، يعني حين أنكرَ عطاء⁽³⁾.

تلاميذ عطاء بن السائب الذين سمعوا منه:

أولاً: من سمع منه قبل الاختلاط:

١. حماد بن زيد: قاله يحيى القطان⁽⁴⁾.
٢. زائدة بن قدامة: قاله الطبراني⁽⁵⁾.
٣. زهير بن معاوية: قاله الطبراني⁽⁶⁾.
٤. سفيان بن سعيد الثوري: قاله يحيى القطان⁽⁷⁾.
٥. سفيان بن عيينة: ذكره الفسوي عنه⁽⁸⁾.
٦. شعبة بن الحجاج إلا حديثين سمعهما بعد الاختلاط: قاله يحيى القطان⁽⁹⁾.
٧. هشام الدَّسْتَوَائِي: ذكره أبو داود عن بعضهم ولم يُسمَّه⁽¹⁰⁾.

(1) الضعفاء الكبير (٣ / ١٠٩٤).

(2) المصدر نفسه (٣ / ١٠٩٥).

(3) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٣٨).

(4) الضعفاء الكبير (٣ / ١٠٩٦).

(5) تهذيب التهذيب (٣ / ١٠٥).

(6) المصدر نفسه.

(7) سنن الترمذي (٥ / ١٢٢).

(8) المعرفة والتاريخ (٢ / ٧٠٨).

(9) سنن الترمذي (٥ / ١٢٢)، وهذا القول يدل على دقة المحدثين حيث بينوا أن الراوي الواحد قد يكون سمع

من الشيخ قبل وبعد الاختلاط، واستطاعوا أن يميزوا بين ما سمعه قبل الاختلاط وبعده من الأحاديث.

(10) انظر: شرح علل الترمذي (٢ / ٧٣٦).

٨. وهَيْبُ بن خالد: قاله الدارقطني^(١).

ثانياً: من سمع منه بعد الاختلاط:

١. إسماعيل بن عُلَيَّة: قاله أحمد^(٢).

٢. جرير بن عبد الحميد: قاله ابن معين^(٣)، وأحمد^(٤).

٣. خالد بن عبد الله الطحَّان: قاله أحمد^(٥).

٤. عبد الوارث بن سعيد: ذكره أبو داود، وغيره^(٦).

٥. علي بن عاصم: قاله أحمد^(٧).

٦. محمد بن فضَّيل: قاله ابن معين^(٨).

٧. هَشِيمُ بن بشير: قاله العجلي^(٩).

ثالثاً: من سمع منه في الحالتين:

ذكر الدارقطني أن أيوب السَّخْتِيَّاني وحماد بن سلمة سمعا من أيوب قبل اختلاطه وبعده^(١٠)، ورجَّح ابن حجر أن سماع أيوب كان قبل اختلاطه، وأنَّ حماد بن سلمة سمع منه في المرتين^(١١)، وخالفه ابن معين فأكدَّ سماع حماد بن سلمة من عطاء قبل اختلاطه^(١٢). وكذلك ورد أنَّ أبا عوانة الوضَّاح بن عبد الله سمع منه في الصحة وفي الاختلاط جميعاً، قاله ابن معين^(١٣).

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١١ / ١٤٣، ١٤٤).

(٢) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(٣) سوالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٧٨.

(٤) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) انظر: شرح علل الترمذي (٢ / ٧٣٦).

(٧) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(٨) سوالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٧٨.

(٩) معرفة الثقات (٢ / ١٣٥).

(١٠) انظر: سوالات السلمي للدارقطني ص ٣٦٦.

(١١) انظر: تهذيب التهذيب (٣ / ١٠٥).

(١٢) انظر: سوالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٧٨.

(١٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٣٢٨).

العلة الثانية: الإرسال:

ورد عن ابن معين⁽¹⁾، وابن حبان⁽²⁾ أنّ رواية عطاء عن أنس بن مالك مرسلة، كما ورد عن ابن معين أنّ عطاء لم يسمع من يعلى بن مرة⁽³⁾، وكذلك ورد عن أحمد نفيه سماع عطاء من عبدة السلماني، بل ونفي اللقاء أيضاً، وقال: حُمِلَ قوله سمعت من عبدة ثلاثين حديثاً على اختلاطه⁽⁴⁾.

قال الباحث: وهذا ما ذكره وهيب بن خالد حيث قال: لَمَّا قدم عطاء البصرة قال: كتبت عن عبدة ثلاثين، ولم يسمع من عبدة شيئاً، وهذا اختلاط شديد⁽⁵⁾.

خلاصة القول فيه:

يرى ابن عدي أنّ الراوي عطاء بن السائب مختلط، وهو كذلك ثقة مختلط، فمن سمع منه قبل اختلاطه فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ذلك ففيه نظر، كما أنه يرسل.

دراسة مروياته:

روى البخاري عن عطاء بن السائب حديثاً واحداً فقط عن هُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ، وهو ممن سمع منه بعد الاختلاط.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ⁽⁶⁾ وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " الْكَوَثَرُ: الْخَيْرُ الْكَثِيرُ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ"، قَالَ أَبُو بَشِيرٍ: قُلْتُ لِسَعِيدٍ: إِنَّ أَنَسًا يَزْعُمُونَ أَنَّهُ نَهَرَ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: النَّهْرُ الَّذِي فِي الْجَنَّةِ مِنَ الْخَيْرِ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ⁽⁷⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٥٧٢).

(2) التقات (٧ / ٢٥١).

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٤٦).

(4) انظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٣٨.

(5) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٤).

(6) أبو بشر: هو جعفر بن إياس بن أبي وحشية. تقريب التهذيب ص ١٣٩.

(7) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، (٨ / ١١٩)، ح ٦٥٧٨.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد من طريق ورقاء بن عمر بنحوه⁽¹⁾، والطبري من طريق إسماعيل بن عُلَيَّة، وسفيان الثوري، ثلاثتهم عن عطاء بن السائب به بنحوه⁽²⁾، وأما رواية أبي بشر جعفر بن إياس فقد أخرجه البخاري عن يعقوب بن إبراهيم عن هُشَيْم بن بشير به بنحوه⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: عطاء بن السائب: اختلط بأخرة، وقد سمع منه هُشَيْم بن بشير بعد اختلاطه، ولكن وجد الباحث من يتابع هُشَيْمًا على روايته فقد تابعه إسماعيل بن عُلَيَّة، وهو ممن سمع منه بعد الاختلاط، وورقاء بن عمر الذي لم يتميز للباحث وقت سماعه، وسفيان الثوري وهو ممن سمع قبل الاختلاط، وقد روى البخاري لعطاء مقروناً مع أبي بشر جعفر بن إياس، وهو ممن قال عنه ابن حجر: أثبت الناس في سعيد بن جبيرة⁽⁴⁾، وحديثنا هنا عن سعيد بن جبيرة.

الثاني: هُشَيْم بن بشير، وقد تقدم في دراسة حديث أسيد بن زيد أن فيه علتين:

الأولى: التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلا بد من التصريح بالسماع،

وقد صرح بالإخبار في الرواية نفسها.

الثانية: الإرسال: ولم يُذكَرْ أنه أرسل عن أبي بشر، ولا عن عطاء بن السائب⁽⁵⁾.

(1) مسند أحمد (١٠ / ٤٩٥)، ح ٦٤٧٦.

(2) تفسير الطبري (٢٤ / ٦٤٧).

(3) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الكوثر، (٦ / ١٧٨)، ح ٤٩٦٦.

(4) تقريب التهذيب ص ١٣٩.

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٩٤.

المطلب الثاني عشر: عَفَّان بن مسلم: وله اثنتا عشرة رواية:

قال ابن عدي: عَفَّان بن مسلم، أبو عثمان الصَّفَّار⁽¹⁾، بصريٌّ،... ولا أعلم له إلا أحاديث عن حماد بن سلمة، وعن حماد بن زيد، وعن غيرهما أحاديث مراسيل فوصلها، وأحاديث موقوفة فرفعها، هذا مما لا ينقصه؛ لأن الثقة وإن كان ثقة فلا بد فإنه يهتم في الشيء بعد الشيء، وعَفَّان لا بأس به صدوق⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد، وزاد: ثبت، كثير الحديث، حجة⁽³⁾، وفي موضع آخر زاد: كثير الحديث، صحيح الكتاب⁽⁴⁾، ويعقوب بن شيبه، وزاد: ثَبَّتْ متقنٌ، صحيح الكتاب، قليل الخطأ والسقط⁽⁵⁾، وأبو حاتم: زاد: متقن متين⁽⁶⁾، وفي موضع آخر زاد: إمام⁽⁷⁾، وابن خراش، وزاد: من خيار المسلمين⁽⁸⁾، وابن قانع، وزاد: مأمون⁽⁹⁾، وابن حجر، وزاد: ثبت⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾.

ووثقه كذلك ابن معين⁽¹²⁾، وفي موضع زاد: صدوق⁽¹³⁾، وفي موضع آخر قال: أصحاب الحديث خمسة، وذكر منهم: عَفَّان⁽¹⁴⁾، وقال الحسين بن حبان: سألت ابن معين قلت: إذا اختلف أبو الوليد⁽¹⁵⁾ وعَفَّان في حديث عن حماد بن سلمة، فالقول قول من هو؟ قال: القول

(1) الصَّفَّار: يقال لمن يبيع الأواني الصُّفْرِيَّة. الأنساب للسمعاني (٣ / ٥٤٦).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٨٤، ٣٨٥).

(3) الطبقات الكبير (٩ / ٣٠٠).

(4) المصدر نفسه (٩ / ٣٣٨).

(5) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٩).

(6) الجرح والتعديل (٧ / ٣٠).

(7) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٩).

(8) المصدر نفسه.

(9) تهذيب التهذيب (٣ / ١١٩).

(10) تقريب التهذيب ص ٣٩٣.

(11) الثقات (٨ / ٥٢٢).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٨٢.

(13) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٧).

(14) المصدر نفسه.

(15) أبو الوليد: هو هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري، ثقة ثبت. تقريب التهذيب

قول عَفَّان، قلت: فإن اختلفوا في حديثٍ عن شعبة، قال: القول قول عَفَّان، وقلت: وفي كل شيء؟ قال: نعم؛ عَفَّان أثبت منه وأكْبَس، وأبو الوليد: ثقة ثبت، قلت: فأبو نُعَيْم الأحول⁽¹⁾ فيما حدَّثَ به، وعَفَّان فيما حدَّثَ به، من أثبت؟ قال: عَفَّان أثبت⁽²⁾، وفي موضع آخر قال: كان عَفَّان أثبت من زيد بن الحُبَّاب⁽³⁾ فيما روياء، وكان عَفَّان والله أثبت من أبي نُعَيْم - يعني الفضل بن دُكَيْن - في حماد بن سلمة⁽⁴⁾، وقال أيضاً: عَفَّان أثبت من عبد الرحمن بن مهدي⁽⁵⁾، وقال حسن الزعفراني: رأيت ابن معين يعرض على عَفَّان ما سمعه من يحيى القطان⁽⁶⁾، وفي موضع قال: لي حانوت بباب الطاق⁽⁷⁾، وددت أن عَفَّان قرأ عليّ كتب حماد بن سلمة فأبيعه وأدفع ثمنه إليه⁽⁸⁾، وسئل من أثبت عبد الرحمن بن مهدي أو عَفَّان؟ قال: كان عبد الرحمن أحفظ لحديثه وحديث الناس، ولم يكن من رجال عَفَّان في الكتاب⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: ما أخطأ عَفَّان قط إلا مرة في حديث أنا لقتنه إياه فأستغفر الله⁽¹⁰⁾، ورغم ذلك فقد قال: قد أخذتُ عليه خطأ في غير حديث⁽¹¹⁾.

وقال علي بن المديني: صدوق⁽¹²⁾، وفي موضع آخر قال: كيف أذكر رجلاً يشك في حرف فيضرب على خمسة أسطر؟⁽¹³⁾، وفي موضع آخر: كان إذا شكَّ في حرفٍ من الحديث تركه، وربما وهم⁽¹⁴⁾، وهذا يدل على شدة احتياط عَفَّان بن مسلم.

(1) أبو نُعَيْم الأحول: هو الفضل بن دُكَيْن. تقريب التهذيب ص ٤٤٦.

(2) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٥).

(3) زيد بن الحُبَّاب: هو زيد بن الحُبَّاب، أبو الحسين العُكْلِي، أصله من خراسان وكان بالكوفة، ورحل في الحديث فأكثر منه، وهو صدوق يخطيء في حديث الثوري. تقريب التهذيب ص ٢٢٢.

(4) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٧).

(5) المصدر نفسه (١٤ / ٢٠٩).

(6) المصدر نفسه.

(7) باب الطَّاق: هي محلَّة كبيرة ببغداد بالجانب الشرقي تُعرَفُ بطاق أسماء. معجم البلدان (١ / ٣٠٨).

(8) تهذيب الكمال (٢٠ / ١٧٢).

(9) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٨).

(10) المصدر نفسه (١٤ / ٢٠٩).

(11) المصدر نفسه (١٤ / ٢٠٥).

(12) سوالات أبي عبيد الأجرى لأبي داود (١٧/٢).

(13) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٦).

(14) تقريب التهذيب ص ٣٩٣.

وقال يحيى القطان: ما أبالي إذا وافقني عَفَّان من خالفني⁽¹⁾، وقال أيضاً: كان عَفَّان وبَهْز⁽²⁾ وحبَّان⁽³⁾ يختلفون إليّ، فكان عَفَّان أضبط القوم للحديث وأمكرهم، وعملت عليهم مرة في شيء فما فطن لي أحدٌ منهم إلا عَفَّان⁽⁴⁾، وقال ابن معين: كان يحيى بن سعيد إذا تابعه عَفَّان على شيء ثبت عليه وإن كان خطأ، وإذا خالفه عَفَّان في حديثٍ عن حماد رجع عنه يحيى لا يُحدِّثُ به أصلاً⁽⁵⁾.

وقال خلف بن سالم: ما رأيت أحداً يحسن الحديث إلا رجلين: بهز بن أسد، وعَفَّان بن مسلم⁽⁶⁾، وأحمد: عَفَّان أثبت من عبد الرحمن بن مهدي⁽⁷⁾، وقال حنبل بن إسحاق: سألت أحمد ابن حنبل عن عَفَّان فقال: عَفَّان وحبَّان وبَهْز هؤلاء المُتَّبِطُونَ، قال: قال عَفَّان: كنت أوقف شعبة على الأخبار، قلت له: فإذا اختلفوا في الحديث يُرجعُ إلى من منهم؟ قال: إلى قول عَفَّان، هو في نفسي أكبر، وبَهْز أيضاً إلا أن عَفَّان أضبط للأسامي ثم حبَّان⁽⁸⁾، وقال الحسن بن محمد الزعفراني قلت لأحمد بن حنبل: من تابع عَفَّاناً على حديث كذا وكذا؟ قال: وعَفَّان يحتاج أن يتابعه أحد⁽⁹⁾، وفي موضع آخر قال: كان أصحاب الشَّكْلِ⁽¹⁰⁾ عَفَّان وبَهْز وحبَّان⁽¹¹⁾. وقال العجلي: ثبتُّ صاحبُ سنة⁽¹²⁾، وأبو داود: عَفَّان أثبت من حبَّان، كان عَفَّان وحبَّان وبَهْز يطلبون⁽¹³⁾.

وقال إبراهيم بن أبي داود: سمعت سليمان بن حرب يقول: تُرى عَفَّان بن مسلم كان يضبط عن شعبة؟ والله لو جهد جهده أن يضبط عن شعبة حديثاً واحداً ما قدر عليه، كان بطيئاً،

(1) الجرح والتعديل (٧ / ٣٠).

(2) بَهْز: هو بهز بن أسد العمِّي، أبو الأسود البصري، ثقة ثبت. تقريب التهذيب ص ١٢٨.

(3) حبَّان: هو حبَّان بن هلال، أبو حبيب البصري، ثقة ثبت. تقريب التهذيب ص ١٤٩.

(4) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٦).

(5) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٨).

(6) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٩).

(7) المصدر نفسه.

(8) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٦).

(9) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٧).

(10) أصحاب الشَّكْلِ: يقصد أصحاب التشكيل. انظر: تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٧).

(11) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٧).

(12) معرفة الثقات (٢ / ١٤٠).

(13) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢ / ٤٣).

رديء الحفظ، بطيء الفهم⁽¹⁾، وقد ردَّ على ذلك الذهبي فقال: عَفَانٌ أَجَلٌ وَأَحْفَظٌ مِنْ سَلِيمَانَ أَوْ هُوَ نَظِيرُهُ، وَكَلَامُ النَّظِيرِ وَالْأَقْرَانِ يَنْبَغِي أَنْ يُتَأَمَّلَ وَيُتَأَنَّى فِيهِ⁽²⁾.

وهذا الراوي فيه علة الاختلاط:

قال أبو خيثمة وابن معين: أنكرنا عَفَانَ فِي صَفَرٍ لِأَيَّامٍ خَلَوْنَ مِنْهُ سَنَةً تِسْعَ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ، وَمَاتَ عَفَانٌ بَعْدَ أَيَّامٍ⁽³⁾، وَقَدْ نَفَى عَنْ نَفْسِهِ الْإِخْتِلَاطَ عِنْدَمَا قَالَ لَهُ إِنْسَانٌ أَنْ يَحْيَى يَقُولُ: إِنَّكَ قَدْ اخْتَلَطْتَ، فَقَالَ: لَعَنَ اللَّهُ يَحْيَى، أَرْجُو أَنْ يَمْتَعِنِي اللَّهُ بِعَقْلِي حَتَّى أَمُوتَ⁽⁴⁾.

وقد أكد الذهبي أن تغييره ليس قادحاً فقال: كل تغيير يوجد في مرض الموت، فليس بقادح في الثقة، فإن غالب الناس يعترضهم في المرض الحاد نحو ذلك، ويتم لهم وقت السياق وقبله أشد من ذلك، وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة، فيحدث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو منته فيخالف فيه⁽⁵⁾، وفي موضع آخر قال: هذا التغيير هو من تغيير مرض الموت، وما ضرَّه، لأنَّه مَا حَدَّثَ فِيهِ بِخَطَأٍ⁽⁶⁾، وقال العلاءي: الظاهر أن هذا تَغْيِيرَ الْمَرَضِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ أَحَدٌ فَهُوَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ⁽⁷⁾، ومعلوم أن القسم الأول عنده لا يضر اختلاطه.

وأما عن وقت وفاته، فالراجح أنه توفي سنة عشرين، وقد رجح ذلك أبو داود الذي أكد أنه شهد جنازته في تلك السنة⁽⁸⁾، وكذلك رجحه الخطيب⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾، وهذا ينفي ما قاله أبو خيثمة وابن معين من أنه مات بعد أيام.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٨٤).

(2) ميزان الاعتدال (٣ / ٨١).

(3) تاريخ بغداد (١٤ / ٢١٠).

(4) المصدر نفسه.

(5) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٥٤).

(6) ميزان الاعتدال (٣ / ٨٢).

(7) المختلطين ص ٨٦.

(8) انظر: سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١/٣٥٨).

(9) انظر: تاريخ بغداد (١٤ / ٢١١).

(10) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٥٤).

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي عَفَّان بن مسلم في كتابه لأنَّه وصل أحاديث مرسله، ورفع موقوفة، رغم أنه دافع عنه بعد ذلك، وقد علق الذهبي على ذكره في الكامل فقال: ما فوق عَفَّان أحد في الثقة، وقد تتأكد الحافظ ابن عدي بإيراده في كتاب الكامل، لكنه أبدى أنه ذكره لِيَذُبَّ عنه⁽¹⁾، وفي موضع آخر: آذى ابن عدي نفسه بذكره له في كامله⁽²⁾.

ويرى الباحث أن ذكر ابن عدي لبعض الرواة في كتابه الكامل ليس للطعن فيهم بل ليذب عنهم كما صرح هو بذلك في ذكره لعفان بن مسلم، بل أحياناً عندما يذكر ابن عدي أمثال عفان بن مسلم، والجمال من الرجال يؤذي نفسه قبل أن يؤذي الراوي، فلذلك يرى الباحث أن الراوي عَفَّان بن مسلم ثقة ثبت، وقد روى له البخاري اثنتي عشرة رواية، ولا حاجة لدراستها ما دام ثقة.

(1) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٥٠).

(2) ميزان الاعتدال (٣ / ٨١).

المبحث الرابع: من حرف الغين إلى الياء: وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأول: غالب بن خطاف: وله ثلاث روايات.

المطلب الثاني: محمد بن أبي حفصة: وله ست روايات.

المطلب الثالث: محمد بن الحسن بن الزبير: وله روايتان.

المطلب الرابع: محمد بن عبد الرحمن الطفاوي: وله خمس روايات.

المطلب الخامس: محمد بن وهب بن عطية: وله رواية واحدة.

المطلب السادس: معاذ بن هشام الدستوائي: وله إحدى عشرة رواية.

المطلب السابع: ميمون بن سياه: وله رواية واحدة.

المطلب الثامن: نعيم بن حماد: وله خمس روايات.

المطلب التاسع: ورقاء بن عمر اليشكري: وله ثماني عشرة رواية.

المطلب العاشر: يحيى بن عبد الملك بن حميد: وله رواية واحدة.

المطلب الحادي عشر: يزيد بن إبراهيم التستري: وله سبع روايات.

المبحث الرابع: من حرف الغين إلى الياء: وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأول: غالب بن خُطَّاف: وله ثلاث روايات:

قال ابن عدي: غالب القَطَّان، وهو غالب بن خُطَّاف، بصريٌّ،... في حديثه بعض النُّكْرَة، وقد روى حديثاً مُعْضَلاً، والضعف على أحاديثه بيِّن⁽¹⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد⁽²⁾، وأحمد⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، والذهبي⁽⁵⁾، وفي موضع آخر: صدوق مشهور⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾.
واختلف فيه قول ابن معين فوثقه مرة⁽⁸⁾، وقال في موضع آخر: ليس به بأس⁽⁹⁾، وضعفه في موضع آخر⁽¹⁰⁾، وفي موضع آخر قال: لا أعرفه⁽¹¹⁾.
وقال أبو حاتم⁽¹²⁾، وابن حجر⁽¹³⁾: صدوق، زاد أبو حاتم: صالح.
وقال عمر بن المختار الرازي: كان والله من خيار الناس⁽¹⁴⁾.

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٦، ٧).

(2) الطبقات الكبير (٩ / ٢٧١).

(3) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٢٠٦).

(4) تهذيب الكمال (٢٣ / ٨٦).

(5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ١١٥)، والمغني في الضعفاء (٢ / ٩٢).

(6) ميزان الاعتدال (٣ / ٣٣٠).

(7) الثقات (٧ / ٣٠٨).

(8) الجرح والتعديل (٧ / ٤٨).

(9) تاريخ أسماء الثقات ص ١٨٣.

(10) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ١٨٩.

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٦).

(12) الجرح والتعديل (٧ / ٤٨).

(13) تقريب التهذيب ص ٤٤٢.

(14) تهذيب الكمال (٢٣ / ٨٦).

خلاصة القول فيه:

هذا الراوي اتهمه ابن عدي بنكاره بعض أحاديثه، ورواية حديث معضل، وضعف الأحاديث، وقد علق الذهبي على الحديث المعضل الذي ذكره ابن عدي فقال: الآفة من عمر بن مختار، فإنه متهم بالوضع، فما أنصف ابن عدي في إحضاره هذا الحديث في ترجمة غالب⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: لعل الذي ضعفه ابن عدي غالب آخر فيتأمل ذلك⁽²⁾. قال الباحث: الباحث مع الذهبي يقول: لعل الذي ضعفه ابن عدي غالب آخر، ولكن لو فرضنا أنه هو فغالب صدوق.

دراسة مروياته:

الراوي له حديث واحد بثلاث روايات في صحيح البخاري. قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ قَالَ حَدَّثَنِي غَالِبُ الْقَطَّانُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: " كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَضَعُ أَحَدُنَا طَرَفَ الثَّوْبِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ فِي مَكَانِ السُّجُودِ"⁽³⁾، وله روايتين من طريق غالب عن بكر بن عبد الله به⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم بنحوه⁽⁵⁾، والترمذي بمعناه⁽⁶⁾، وأبو داود بنحوه⁽⁷⁾، والنسائي بمعناه⁽⁸⁾، وابن ماجه بنحوه⁽⁹⁾، كلهم من طريق بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ به.

(1) ميزان الاعتدال (٣ / ٣٣١).

(2) المغني في الضعفاء (٢ / ٩٣).

(3) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب السجود على الثوب في شدة الحر، (١ / ٨٦)، ح ٣٨٥.

(4) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الظهر عند الزوال، (١ / ١١٤)، ح ٥٤٢، كتاب الجمعة،

باب بسط الثوب في الصلاة للسجود، (٢ / ٦٤)، ح ١٢٠٨.

(5) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر، ص ٢٩٧، ح ٦٢٠.

(6) سنن الترمذي، كتاب الجمعة، باب ما ذكر من الرخصة في السجود على الثوب في الحر والبرد، (٢ / ٤٧٩)، ح ٥٨٤.

(7) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الرجل يسجد على ثوبه، ص ٩٣، ح ٦٦٠.

(8) سنن النسائي، كتاب صفة الصلاة، باب السجود على الثياب، (٢ / ٢١٦)، ح ١١١٦.

(9) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب السجود على الثياب في الحر والبر، (١ / ٣٢٩)، ح ١٠٣٣.

وللحديث شاهد عند جابر بن عبد الله⁽¹⁾، وابن عباس⁽²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

غالب بن خُطَّاف: صدوق، ولم أجد له متابعًا، لكن الحديث له شواهد كما تقدم.

(1) انظر: سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في وقت صلاة الظهر، ص ٦٩، ح ٣٩٩.

(2) انظر: مسند أحمد (٤ / ١٦٤)، ح ٢٣٢٠.

المطلب الثاني: محمد بن أبي حفصة: وله ست روايات:

قال ابن عدي: محمد بن أبي حفصة، وأبو حفصة اسمه ميسرة، بصري، كان بمكة، يكنى أبا سلمة،... وروى عنه الثقات من الناس، وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم⁽¹⁾.

أقوال العلماء فيه:

وتقه ابن معين⁽²⁾، وفي موضع: ليس به بأس⁽³⁾، وفي موضع آخر: ليس بالقوي⁽⁴⁾، وفي موضع آخر زاد: صويلح⁽⁵⁾، وفي موضع: ضعيف الحديث⁽⁶⁾، وفي موضع غيره: هو أحب إلى من صالح بن أبي الأخضر⁽⁷⁾.

ووثقه أبو داود⁽⁸⁾، والذهبي، وزاد: مشهور فيه شيء⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾، وقال: يخطيء.

وقال ابن البرقي: صويلح ليس بالقوي⁽¹¹⁾، وابن المدني: ليس به بأس⁽¹²⁾، والدارقطني: صالح، يُعتبر به⁽¹³⁾، وفي موضع: ليس بقوي⁽¹⁴⁾، والذهبي: بالجهد أن يُعدَّ حديثه حسناً⁽¹⁵⁾، وابن حجر: صدوق يخطيء⁽¹⁶⁾.

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٢٦٠، ٢٦١).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٦٠).

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٢١٣.

(4) سير أعلام النبلاء (٧ / ٥٩).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٤٣.

(6) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٠٩.

(7) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٢٩١)، وصالح بن أبي الأخضر: قال ابن معين عنه: ليس

بشيء. انظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٦٢)، فيبدو أن التفاضل بين ضعيفين.

(8) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢ / ١٥٢).

(9) المغني في الضعفاء (٢ / ١٨٥).

(10) الثقات (٧ / ٤٠٧).

(11) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢ / ٦٤٢).

(12) تهذيب التهذيب (٣ / ٥٤٤).

(13) سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي - ص ٥٩.

(14) سؤالات ابن بكير للدارقطني ص ٣٨.

(15) سير أعلام النبلاء (٧ / ٥٩).

(16) تقريب التهذيب ص ٤٧٤.

وقال ابن المديني: سمعت معاذ بن معاذ قال: ما كتبت عنه، قلت لمعاذ: لم؟ قال: لأنني رأيته يأتي أشعث بن عبد الملك⁽¹⁾، فإذا قمنا جلس إلى صبيان فأملوها عليه⁽²⁾، وفي التهذيب: كتبت عنه ثم رَغِبْتُ عنه⁽³⁾، وقال أيضاً: قلت ليحيى بن سعيد القطان هل كتبت عنه؟ فقال: كتبت حديثه كله، ثم رَمَيْتُ به بعد، وهو نحو صالح بن أبي الأخضر⁽⁴⁾، وعند العقيلي: قلت ليحيى بن معين⁽⁵⁾، وفي موضع آخر قال يحيى القطان: ضعيف⁽⁶⁾. وضعفه أيضاً النسائي⁽⁷⁾، وقال الفسوي: لَيِّن، إلا أنه فوق صالح بن أبي الأخضر⁽⁸⁾.

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي أن الراوي ضعيف يُكتب حديثه، وقد تبين للباحث من خلال أقوال النقاد أن الراوي محمد بن أبي حفصة صدوق يهم.

-
- (1) أشعث بن عبد الملك: هو أشعث بن عبد الملك الحُمُراني البصري، يكنى أبا هانئ، ثقة فقيه. تقريب التهذيب ص ١١٣.
- (2) الضعفاء الكبير (٤ / ١٢٩٥).
- (3) تهذيب التهذيب (٣ / ٥٤٤).
- (4) المصدر نفسه.
- (5) الضعفاء الكبير (٤ / ١٢٩٥).
- (6) سير أعلام النبلاء (٧ / ٥٩).
- (7) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٢٣.
- (8) المعرفة والتاريخ (٣ / ٥١).

دراسة مروياته:

الراوي محمد بن أبي حفصة له ست روايات، أربعة منها معلقة.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ⁽¹⁾ عَنْ عَقِيلٍ⁽²⁾ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: " كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ رَمَضَانُ، وَكَانَ يَوْمًا تُسْتَرُّ فِيهِ الْكَعْبَةُ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽⁴⁾، ومسلم⁽⁵⁾ من طريق سفيان بن عيينة، والبخاري من طريق شعيب ابن أبي حمزة⁽⁶⁾، ومسلم من طريق يونس بن يزيد⁽⁷⁾، ثلاثتهم عن ابن شهاب الزهري به بنحوه، ولم يذكروا أنه كان يوماً تُسْتَرُّ فِيهِ الْكَعْبَةُ .

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

محمد بن أبي حفصة: صدوق يهيم، وقد روى له البخاري مقروناً مع عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ، وقد تابعه سفيان بن عيينة، وشعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد.

(1) الليث: هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري. تقريب التهذيب ص ٤٦٤.

(2) عَقِيلُ: هو عَقِيلُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَقِيلِ الْأَيْلِيِّ، أَبُو خَالِدِ الْأُمَوِيِّ مَوْلَاهُمْ. تقريب التهذيب ص ٣٩٦.

(3) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب قول الله تعالى { جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس... }، (٢ / ١٤٨)، ح ١٥٩٢.

(4) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب { يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام... }، سورة البقرة: ١٨٣، (٦ / ٢٤)، ح ٤٥٠٢.

(5) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب صوم يوم عاشوراء، ص ٥٤٤، ح ١١٢٥.

(6) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب صيام يوم عاشوراء، (٣ / ٤٣).

(7) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب صوم يوم عاشوراء، ص ٥٤٤، ح ١١٢٥.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سَعْدَانُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ زَمَنَ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا؟ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ مَنْزِلٍ؟ ثُمَّ قَالَ: لَا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُؤْمِنَ، قِيلَ لِلزُّهْرِيِّ: وَمَنْ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ؟ قَالَ: وَرِثَهُ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ، قَالَ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا فِي حَجَّتِهِ؟ وَلَمْ يَقُلْ يُونُسُ حَجَّتِهِ، وَلَا زَمَنَ الْفَتْحِ⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرج البخاري من طريق عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بعضاً منه⁽²⁾، ومن طريق معمر بن راشد بعضاً منه، وفيه زيادة⁽³⁾، ومن طريق يونس بن يزيد بنحوه، مع جعل بعضه من كلام عمر ابن الخطاب⁽⁴⁾، ومسلم من طريق سفيان بن عيينة بعضاً منه⁽⁵⁾، وأحمد عن رَوْحِ بْنِ عِبَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ بِنَحْوِهِ⁽⁶⁾، خمستهم عن ابن شهاب الزهري به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: محمد بن أبي حفصة: صدوق يهيم، وقد تابعه سفيان بن عيينة، وابن جريج، ومعمر بن راشد، ويونس بن يزيد.

(1) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الراية يوم الفتح، (٥ / ١٤٧)، ح ٤٢٨٢.

(2) صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، (٨ / ١٥٦)، ح ٦٧٦٤.

(3) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لليهود (أسلموا تسلموا)، (٤ / ٧١)، ح ٣٠٥٨.

(4) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها وأن الناس في مسجد الحرام سواء خاصة، (٢ / ١٤٧)، ح ١٥٨٨.

(5) صحيح مسلم، كتاب الفرائض، باب...، ص ٨٤٢، ح ١٦١٤.

(6) مسند أحمد (٣٦ / ٨٤)، ح ٢١٧٥٢.

الثاني: سَعْدَانُ بْنُ يَحْيَى: هو سعيد بن يحيى بن صالح اللَّخْمِيُّ⁽¹⁾: وثقه ابن حبان، وزاد: مأمونٌ مستقيمٌ الأمر في الحديث⁽²⁾، وذكره في الثقات⁽³⁾، وقال في المشاهير: من المتقنين الذين يُعْرَبُونَ⁽⁴⁾. وقال أبو حاتم: محله الصدق⁽⁵⁾، والدارقطني: لا بأس به⁽⁶⁾، وفي موضع آخر: ليس بذلك⁽⁷⁾، وابن حجر: صدوق وسط⁽⁸⁾. وقال عبد الرحمن بن إبراهيم المُلقَّبُ بِدُحَيْمٍ: ما هو عندي ممن يُتَّهَمُ بالكذب⁽⁹⁾. قال الباحث: صدوق، وقد تابعه رَوْحُ بن عباد.

الثالث: سليمان بن عبد الرحمن: هو سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي الدمشقي ابن بنت سُرحَيْبِيل:

وثقه العجلي⁽¹⁰⁾، وأبو داود، وزاد: يخطيء⁽¹¹⁾، وفي موضع: هو خيرٌ من هشام ابن عمار⁽¹²⁾، والفسوي⁽¹³⁾، وفي موضع قال: كان صحيح الكتاب إلا أنه كان يُحوَّل، فإن وقع فيه شيء فمن النقل⁽¹⁴⁾، والدارقطني، وزاد: عنده مناكير يُحدِّثُ بها عن قومٍ ضعفاء⁽¹⁵⁾.

(1) اللَّخْمِيُّ: هذه النسبة إلى لَحْمٍ، وَلَحْمٌ وَجُدَامٌ قَبِيلَتَانِ مِنَ الْيَمَنِ نَزَلَتَا الشَّامَ. الْأَنْسَابُ لِلْسَمْعَانِيِّ (٥ / ١٣٢).

(2) تهذيب الكمال (١١ / ١٠٧).

(3) الثقات (٦ / ٣٧٤).

(4) مشاهير علماء الأمصار ص ٢١٦.

(5) الجرح والتعديل (٤ / ٢٩٠).

(6) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٥ / ١٦٩).

(7) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٢٣.

(8) تقريب التهذيب ص ٢٤٢.

(9) تهذيب الكمال (١١ / ١٠٧).

(10) معرفة الثقات (١ / ٤٣٠).

(11) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢ / ١٩٠).

(12) تهذيب الكمال (١٢ / ٢٩)، وهشام بن عمار قال عنه ابن حجر: صدوقٌ، كبر فصار يتلقن فحديثه القديم

أصح. تقريب التهذيب ص ٥٧٣.

(13) المعرفة والتاريخ (٢ / ٤٥٣).

(14) المصدر نفسه (٢ / ٤٠٦).

(15) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢١٧.

وقال الذهبي: حافظٌ، يأتي بمناكيرٍ كثيرة⁽¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يُعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير، فأما روايته عن الضعفاء والمجاهيل ففيها مناكير كثيرة لا اعتبار بها، وإنما يقع السُّبْر في الأخبار والاعتبار بالآثار برواية العدول والثقات دون الضعفاء والمجاهيل⁽²⁾.

وقال ابن معين: ليس به بأس⁽³⁾، وفي موضع: ليس بالمسكين بأس إذا حَدَّثَ عن المعروفين⁽⁴⁾، وأبو حاتم: صدوقٌ، مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حَدِّ لو أنَّ رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم، وكان لا يُمَيِّز⁽⁵⁾، وقال صالح ابن محمد: لا بأس به، ولكنه يُحَدِّثُ عن الضُّعْفَى⁽⁶⁾، والنسائي صدوق⁽⁷⁾، وابن حجر: صدوق يخطيء⁽⁸⁾.

قال الباحث: الراوي صدوق يخطيء، وقد تابعه رُوْح بن عبادة متابعة قاصرة.

(1) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٤٢.

(2) الثقات (٨ / ٢٧٨).

(3) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٠٦.

(4) الضعفاء الكبير (٢ / ٤٩٧)، وذكر المزي هذه العبارة بلفظ آخر فقال: ثقة إذا روى عن المعروفين. تهذيب

الكمال (١٢ / ٣٠)، ويبدو أن الصواب عند العقيلي.

(5) الجرح والتعديل (٤ / ١٢٩).

(6) تهذيب الكمال (١٢ / ٣٠).

(7) المصدر نفسه.

(8) تقريب التهذيب ص ٢٥٣.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخُطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: " اِقْتُلُوا الْحَيَّاتِ، وَاقْتُلُوا ذَا الطُّفَيْتَيْنِ (1) وَالْأَبْتَرَ (2) فَإِنَّهُمَا يَطْمَسَانِ الْبَصَرَ (3)، وَيَسْتَسْقِطَانِ الْحَبْلَ"، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَبِينَا أَنَا أَطَارِدُ حَيَّةً لَأَقْتُلَهَا فَنَادَانِي أَبُو لُبَابَةَ (4): لَا تَقْتُلْهَا، فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَّاتِ، قَالَ: إِنَّهُ نَهَى بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ ذَوَاتِ الْبُيُوتِ وَهِيَ الْعَوَامِرُ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ: فَرَأَى أَبُو لُبَابَةَ أَوْ زَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَقَالَ صَالِحٌ وَابْنُ أَبِي حَفْصَةَ وَابْنُ مُجَمِّعٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: رَأَى أَبُو لُبَابَةَ وَزَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ (5).

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري به (6).

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: " كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي صَلَاةَ الْعَصْرِ وَالشَّمْسُ طَالَعَةً فِي حُجْرَتِي لَمْ يَظْهَرْ الْفَيْءُ بَعْدُ"، وَقَالَ مَالِكٌ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَشُعَيْبٌ وَابْنُ أَبِي حَفْصَةَ: وَالشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ (7).

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري به (8).

(1) الطُّفَيْتَانِ: الطُّفِيَّةُ هِيَ حَوَاصُّ الْمُقَلِّ فِي الْأَصْلِ وَجَمْعُهَا طُفِيٌّ، شَبَّهَ الْخَطِيئَ اللَّذِينَ عَلَى ظَهْرِ الْحَيَّةِ بِخُوصَتَيْنِ مِنْ خُوصِ الْمُقَلِّ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٣ / ١٣٠).

(2) الأبتَرُ: هُوَ الْمَقْطُوعُ الذَّنْبِ مِنَ الْحَيَّاتِ، وَفِي غَيْرِهَا الْقَصِيرُ الذَّنْبِ. هَدِي السَّارِي ص ١٢٧.

(3) يَطْمَسَانِ الْبَصَرَ: أَي يَخْطِفَانِ، وَقِيلَ: أَرَادَ أَنَّهُمَا يَقْصِدَانِ الْبَصَرَ بِاللَّسْعِ. انْظُرْ: النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٤ / ٢٧٠).

(4) أَبُو لُبَابَةَ: هُوَ أَبُو لُبَابَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَنْذَرِ الْأَنْصَارِيِّ، قِيلَ اسْمُهُ: بَشِيرٌ، وَقِيلَ: بُشَيْرٌ، وَقِيلَ: رِفَاعَةُ. انْظُرْ: الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ (٧ / ٢٨٩).

(5) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى { وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ } / الْبَقْرَةُ ١٦٤، (٤ / ١٢٧)، ح ٣٢٩٩.

(6) تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣ / ٥١٧).

(7) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ مَوَاقِيْتِ الصَّلَاةِ، بَابُ وَقْتِ الْعَصْرِ، (١ / ١١٤)، ح ٥٤٦.

(8) تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢ / ٢٥٧).

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ (1) قَالَ: " شَكِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلُ يَجِدُ فِي الصَّلَاةِ شَيْئًا، أَيْقَطُعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: نَأ، حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا"، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ: نَأ وَضَوْءٌ إِلَّا فِيمَا وَجَدْتَ الرِّيحَ أَوْ سَمِعْتَ الصَّوْتَ (2).

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله أحمد من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري به (3)، ووصله كذلك ابن حجر (4).

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لُبْسَتَيْنِ وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ اشْتَمَالَ الصَّمَاءُ (5)، وَالْإِحْتِبَاءُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِ الْإِنْسَانِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَالْمَلَامَسَةُ وَالْمُنَابَذَةُ (6)، تَابَعَهُ مَعْمَرٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُدَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ (7).

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري به (8).

(1) عمه: هو عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري المازني، أبو محمد، اختلف في شهوده بدرًا. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤ / ٨٥).

(2) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب من لم ير الوسوس ونحوها من المشبهات، (٣ / ٥٤)، ح ٢٠٥٦.

(3) مسند أحمد (٢٦ / ٣٧١)، ح ١٦٤٤٢.

(4) تعليق التعليق على صحيح البخاري (٣ / ٢١٢).

(5) اشتمال الصَّمَاء: هو أن يتجلل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانبًا، وإنما قيل لها صماء لأنه يسدُّ على يديه ورجليه المنافذ كلها كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرقٌ ولا صدع. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٥٤).

(6) الملامسة: هو أن يقول إذا لمست ثوبي أو لمست ثوبك فقد وجب البيع. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٢٦٩)، والمنابذة في البيع هو أن يقول الرجل لصاحبه انبذ إليَّ الثوب أو أنبذه إليك ليجب البيع. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥ / ٥).

(7) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب الجلوس كيفما تيسر، (٨ / ٦٣)، ح ٦٢٨٤.

(8) تعليق التعليق على صحيح البخاري (٥ / ١٣١).

المطلب الثالث: محمد بن الحسن بن الزبير: وله روايتان:

قال ابن عدي: محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي⁽¹⁾، كوفي، يُلقَّب بالتَّلِّ، ثم ذكر له أربعة أحاديث تفرَّد بها عن شيوخه، وحديثاً واحداً مرسلًا لم يصله غيره، ثم قال: وله غير ما ذكرت إفرادات، وحدث عنه الثقات من الناس، ولم أرَ بحديثه بأساً⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه عثمان بن أبي شيبة، وزاد: صدوق، ولكنه رغم ذلك عندما سئل هو حجة؟ قال: أما حجة فلا، وهو ضعيف⁽³⁾، كما وثقه ابن نمير⁽⁴⁾، والبزار⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾، وفي موضع آخر: لا بأس به⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال: يُغْرَب. وقال العجلي: لا بأس به⁽⁹⁾، وابن حجر: صدوق فيه لين⁽¹⁰⁾، وأبو داود: صالح، يُكتب حديثه⁽¹¹⁾، وقال ابن معين⁽¹²⁾، وأبو حاتم⁽¹³⁾: شيخ، وقال ابن معين في موضع آخر: قد أدركته وليس هو بشيء⁽¹⁴⁾، وفي موضع آخر: وليس حديثه بشيء⁽¹⁵⁾. وَضَعَفَهُ السَّاجِي⁽¹⁶⁾، والفسوي⁽¹⁷⁾.

(1) الأسديُّ: هذه النسبة إلى أسد، وهو اسم عدَّة من القبائل، منهم أسد بن عبد العزي، وإلى أسد بن خزيمه بن مدركة بن إلياس بن مضر، وإلى أسد بن ربيعة بن نزار، وإلى أسد بن دودان، وغيرهم. انظر: الأنساب للسمعاني (١ / ١٣٨).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ١٧٣).

(3) تاريخ أسماء الثقات ص ٢١٠.

(4) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢ / ٦٢٧).

(5) تهذيب التهذيب (٣ / ٥٤٢).

(6) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٦٧.

(7) سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي - ص ٥١.

(8) الثقات (٩ / ٧٨).

(9) معرفة الثقات (٢ / ٢٣٦).

(10) تقريب التهذيب ص ٤٧٤.

(11) تهذيب الكمال (٢٥ / ٦٩).

(12) المصدر نفسه.

(13) الجرح والتعديل (٧ / ٢٢٦).

(14) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣ / ٣٤٩).

(15) الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ١٧٣).

(16) تهذيب التهذيب (٣ / ٥٤٢).

(17) المعرفة والتاريخ (٣ / ٥٦).

وقال العقيلي: لا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ⁽¹⁾، وابن حبان: كان فاحش الخطأ ممن يرفع المراسيل ويقلب الأسانيد، ليس ممن يُحْتَجُّ بِهِ⁽²⁾، وأبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم⁽³⁾. وذكر سبط ابن العجمي له حديثاً فيه إدراج، ثم عَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ: اعلم أن هذا أن قصد الإدراج فقط فحرام؛ لأنه جمع حديثين بإسنادين فجعلهما بإسنادٍ واحدٍ، وإن لم يقصد الإدراج فهذا وضعٌ، والله أعلم، فعلى هذا الثاني ذكرته هنا، وإلا فالرجل قد أخرج له البخاري، والنسائي، وابن ماجه، والعمدة إخراج ابن ماجه له لا الباقي، ولم يذكرها في ترجمته أنه كَذَّابٌ وَلَا وَضَّاعٌ⁽⁴⁾.

خلاصة القول في الراوي:

ذكر ابن عدي لمحمد بن الحسن أربعة أحاديث تفرد بها عن شيوخه، وحديثاً واحداً مرسلًا لم يصله غيره، ثم ذكر أن له أفراداً، ويرى الباحث من خلال دراسة أقوال النقاد أن الراوي صدوق يخطيء.

دراسة مروياته:

الراوي محمد بن الحسن بن الزبير له روايتان في صحيح البخاري.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ طَهْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُؤْتَى بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ⁽⁵⁾، فَيَجِيءُ هَذَا بِتَمْرِهِ، وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمْرٍ، فَجَعَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا تَمْرَةً فَجَعَلَهُ فِي فِيهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ، فَقَالَ: "أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ؟"⁽⁶⁾.

(1) الضعفاء الكبير (٤ / ١٢١٥).

(2) المجروحين (٢ / ٢٧٧).

(3) تهذيب التهذيب (٣/٥٤١)، نقلًا عن كتاب الكنى.

(4) الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث ص ٢٢٣.

(5) صرام النخل: هو قطع ثمرتها. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٢٤٤).

(6) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل، وهل يترك الصبي فيمس تمر

الصدقة، (٢ / ١٢٦)، ح ١٤٨٥.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾ من طريق شعبة بن الحجاج، وأحمد من طريق حماد ابن سلمة⁽³⁾، ومعر بن راشد⁽⁴⁾، ثلاثتهم: (شعبة، حماد، معمر) عن محمد بن زياد به بمعناه، والبيهقي من طريق حفص بن عبد الله عن إبراهيم بن طهمان به بنحوه⁽⁵⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة، وهم:

الأول: محمد بن زياد القرشي: قال ابن حجر عنه: ثقة ثبت ربما أرسل⁽⁶⁾، وقد ثبت سماعه من أبي هريرة، حتى قال أبو داود: محمد بن زياد صاحب أبي هريرة⁽⁷⁾.
الثاني: إبراهيم بن طهمان، قال ابن حجر عنه: ثقة يُغرب، وتكلم فيه للإرجاء، ويقال رجع عنه⁽⁸⁾، وقد تابعه شعبة بن الحجاج، وحماد بن سلمة، ومعر بن راشد فلا إغراب هنا، وحديثه لا علاقة له ببدعة الإرجاء.

الثالث: محمد بن الحسن بن الزبير صدوق يخطيء، وقد تابعه حفص بن عبد الله.

الرابع: عمر بن محمد بن الحسن:

وثقه مسلمة بن قاسم⁽⁹⁾، وزاد: صدوق، والدارقطني⁽¹⁰⁾، وفي موضع: لا بأس به⁽¹¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹²⁾، وقال: يُعتبر حديثه ما حدث من كتاب أبيه فإن في روايته التي كان يرويها من حفظه بعض المناكير.

(1) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ما يذكر في الصدقة للنبي صلى الله عليه وسلم، (٢ / ١٢٧)، ح ١٤٩١.

(2) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم، ص ٥١٥، ح ١٠٦٩.

(3) مسند أحمد (١٥ / ١٥٢)، ح ٩٢٦٧.

(4) مسند أحمد (١٣ / ١٨٠)، ح ٧٧٥٨.

(5) السنن الكبرى للبيهقي (٧ / ٢٩).

(6) تقريب التهذيب ص ٤٧٩.

(7) تهذيب الكمال (٢٥ / ٢١٧).

(8) تقريب التهذيب ص ٩٠.

(9) تهذيب التهذيب (٣ / ٢٥٠).

(10) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٤٣.

(11) سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي - ص ٥١.

(12) الثقات (٨ / ٤٤٧).

وقال أبو حاتم: محله الصدق⁽¹⁾، والنسائي⁽²⁾، وابن حجر⁽³⁾: صدوق، زاد ابن حجر: ربما وهم.

قال الباحث: صدوق، وقد تابعه حفص بن عبد الله متابعة قاصرة.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَنِ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا حَفْصٌ عَنْ هِشَامٍ⁽⁴⁾ عَنْ أَبِيهِ⁽⁵⁾ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا غَرَّتْ عَلَيَّ أَحَدٍ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا غَرَّتْ عَلَيَّ خَدِيجَةَ وَمَا رَأَيْتُهَا، وَلَكِنْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْتَرُ ذِكْرَهَا، وَرَبِّمَا ذَبَحَ الشَّاةَ، ثُمَّ يَقَطُّعُهَا أَغْضَاءً، ثُمَّ يَبْعَثُهَا فِي صَدَائِقِ خَدِيجَةَ، فَرَبِّمَا قُلْتُ لَهُ: كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الدُّنْيَا امْرَأَةً إِلَّا خَدِيجَةُ، فَيَقُولُ: " إِنَّهَا كَانَتْ وَكَانَتْ، وَكَانَ لِي مِنْهَا وَلَدٌ"⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أخرج البخاري بعضاً منه، وفيه زيادة⁽⁷⁾، ومسلم بمعناه⁽⁸⁾ من طريق حماد بن أسامة، والبخاري من طريق حميد بن عبد الرحمن بعضاً منه، وفيه زيادة⁽⁹⁾، والليث بن سعد بمعناه⁽¹⁰⁾، والنضر بن شميل بعضاً منه، وفيه زيادة⁽¹¹⁾، ومسلم من طريق محمد بن خازم

(1) الجرح والتعديل (٦ / ١٣٢).

(2) تهذيب الكمال (٢١ / ٤٩٨).

(3) تقريب التهذيب ص ٤١٧.

(4) هشام: هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي. تقريب التهذيب ص ٥٧٣.

(5) أبيه: هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني. تقريب التهذيب ص ٣٨٩.

(6) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم خديجة وفضلها رضي الله عنها، (٥ / ٣٨)، ح ٣٨١٨.

(7) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب حسن العهد من الإيمان، (٩ / ١٤١)، ح ٧٤٨٤.

(8) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها، ص ١٢٧٩، ح ٢٤٣٥.

(9) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم خديجة وفضلها رضي الله عنها، (٥ / ٣٨)، ح ٣٨١٧.

(10) المصدر نفسه، ح ٣٨١٦.

(11) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب غيرة النساء ووجدهن، (٧ / ٣٦)، ح ٥٢٢٩.

بمعناه⁽¹⁾، خمستهم عن هشام بن عروة به، ومسلم عن سهل بن عثمان بنحوه، وفيه زيادة⁽²⁾،
والترمذي عن محمد بن يزيد الرِّفَاعِي بنحوه⁽³⁾، كلاهما عن حفص بن غِيَاث به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة، وهم:

الأول: هشام بن عروة وقد سبق في دراسة الحديث الثالث عند إسماعيل بن أبي أويس
أن فيه علتين:

الأولى: الاختلاط: وقد قال عنه العلائي: هو من القسم الذي لم يؤثر فيه شيء من ذلك.

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى في طبقاته، فلا يضير تدليسه.
الثاني: حفص بن غِيَاث: قال ابن حجر عنه: ثقةٌ فقيهُ، تغير حفظه قليلاً في الآخر⁽⁴⁾،
وقد ورد أن تغيره كان بعد تَوَلَّيَّه القضاء، قال أبو زرعة: ساء حفظه بعد ما استنقضى فمن
كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا⁽⁵⁾، ولم يتبين للباحث من أخذ منه قبل أو بعد
التغير؟ وقد تابعه خمسة، وهم: حماد بن أسامة، وحميد بن عبد الرحمن، والليث بن سعد،
والنضر بن شَمَيْل، ومحمد بن خازم.

الثالث: محمد بن الحسن بن الزبير: صدوق يخطيء، وقد تابعه سهل بن عثمان،
ومحمد بن يزيد الرِّفَاعِي، ومحمد بن يزيد هذا قال عنه ابن حجر: ليس بالقوي⁽⁶⁾، فلا يصلح
للمتابعة.

الرابع: عمر بن محمد بن الحسن، وقد درسه الباحث في الحديث الماضي وتبين أنه
صدوق، وتابعه سهل بن عثمان، ومحمد بن يزيد الرِّفَاعِي متابعة قاصرة.

(1) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها، ص ١٢٧٩،
ح ٢٤٣٥.

(2) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها، ص ١٢٧٩،
ح ٢٤٣٥.

(3) سنن الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في حسن العهد، (٤ / ٣٦٩)، ح ٢٠١٧.

(4) تقريب التهذيب ص ١٧٣.

(5) الجرح والتعديل (٣ / ١٨٦).

(6) انظر: تقريب التهذيب ص ٥١٤.

المطلب الرابع: محمد بن عبد الرحمن الطَّفَاوِي: وله خمس روايات:

قال ابن عدي: محمد بن عبد الرحمن الطَّفَاوِي⁽¹⁾، بصريٌّ، يكنى أبا المنذر، ثم ذكر له خمسة أحاديث تفرد بها عن أيوب السَّخْتِيَّانِي، وعدة أحاديث تفرد بها عن غيره، ثم قال: وله غير ما ذكرت من الحديث، ورواياته عامتها عَمَّن روى أفراداً وقرائب كلها مما يُحتمل، ويكتب حديثه، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلاماً، وأخرجته أنا في جملة من سُمِّيَ محمد ابن عبد الرحمن لأجل أحاديث أيوب التي ذكرتها التي ينفرد بها، وكل ذلك فمُحتملٌ لا بأس به⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن المديني⁽³⁾، والذهبي⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾.
وقال ابن معين: ليس به بأس⁽⁶⁾، وفي موضع آخر: صالح⁽⁷⁾، وفي موضع غيره: لم يكن به بأس، البصريون يرضونه⁽⁸⁾، وأبو زرعة: صدوقٌ إلا أنه يهيم أحياناً⁽⁹⁾، وفي موضع آخر: منكر الحديث⁽¹⁰⁾، وفي موضع ثالث: يُنكرُ، إلا أن أحمد حدَّثنا عنه⁽¹¹⁾.
وقال أبو داود⁽¹²⁾، وأبو حاتم⁽¹³⁾: ليس به بأس، زاد أبو حاتم: صدوقٌ صالحٌ إلا أنه يهيم أحياناً، وفي موضع آخر قال أبو حاتم: ضعيف الحديث⁽¹⁴⁾، وفي موضع: منكر الحديث⁽¹⁵⁾.

(1) الطَّفَاوِيُّ: هذه النسبة إلى طَفَاوَة، والمشهور بهذه النسبة: محمد بن عبد الرحمن الطَّفَاوِي، من أئمة البصرة. الأنساب للسمعاني (٤ / ٦٨).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ١٩٣، ١٩٥).

(3) السنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٣٦٩).

(4) ميزان الاعتدال (٣ / ٦١٨).

(5) الثقات (٧ / ٤٤٢).

(6) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ١٤٢).

(7) الجرح والتعديل (٧ / ٣٢٤).

(8) تاريخ بغداد (٣ / ٥٣٤).

(9) علل ابن أبي حاتم ص ٤٠١.

(10) الجرح والتعديل (٧ / ٣٢٤).

(11) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢ / ٣٨٩).

(12) سؤالات أبي عبيد الأجرى لأبي داود (٢ / ٥٦).

(13) الجرح والتعديل (٧ / ٣٢٤).

(14) تهذيب التهذيب (٣ / ٦٣١).

(15) ميزان الاعتدال (٣ / ٦١٨).

وقال ابن حجر: صدوق يهم⁽¹⁾.

وقد ذكر العلماء أن فيه علتين:

الأولى: التدليس: قال أحمد بن حنبل: كان يدلس⁽²⁾، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة

في طبقاته⁽³⁾، فلذلك لا بد من التصريح بالسماع.

الثانية: التشيع: قال ابن حبان: كان يغلو في التشيع⁽⁴⁾، فلا بد من دراسة مروياته لمعرفة

هل وافق هذه البدعة في مروياته أم لا ؟

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي أنه أدخل محمد بن عبد الرحمن في كتابه لتفرده عن أيوب السخّثياني

بأحاديث، كما ذكر قبلها أن عامة ما يرويه أفراداً، وأما عن الروايات التي انتقدها ابن عدي

فقد علّق على ذلك ابن حجر فقال: لكنه أورد ما رواها عن هشام بن عروة انتهى، والذنب فيها

لغير الطّفاوي فإنها من رواية عمرو بن عبد الجبار السخّاوي عن الطّفاوي، وقد أورد له ابن

عدي الحديث الأول في ترجمته، وهو المتهم به⁽⁵⁾، ويرى الباحث أنه صدوق يهم، ويتفرد في

روايته عن أيوب، وفيه تشيع.

(1) تقريب التهذيب ص ٤٩٣.

(2) تاريخ بغداد (٣ / ٥٣٥).

(3) طبقات المدلسين ص ٤٣.

(4) الثقات (٧ / ٤٤٢).

(5) تهذيب التهذيب (٣ / ٦٣١).

دراسة مروياته:

الراوي محمد بن عبد الرحمن له خمس روايات بالمكرر، اثنتان منها معلقة، وهي ثلاثة بدون المكرر كلها موصولة.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُقَدَّمِ الْعَجَلِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّفَاوِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ (1) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أُعْطِيَتْ مَفَاتِيحَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ الْبَارِحَةَ إِذْ أُتِيْتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ حَتَّى وَضِعَتْ فِي يَدِي"، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْتُمْ تَنْتَقِلُونَهَا(2).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن سعيد بن عفير⁽³⁾، ويحيى بن بكير⁽⁴⁾، كلاهما عن الليث بن سعد عن عقيل بن خالد بنحوه، وعند يحيى: وأنتم تنتقلونها، ومن طريق إبراهيم بن سعد بنحوه، وفيه: وأنتم تلغونها، أو ترغونها⁽⁵⁾، ومسلم من طريق محمد بن الوليد، ومعر بن راشد، ويونس ابن يزيد بنحوه، وفيه: وأنتم تنتقلونها⁽⁶⁾، خمستهم عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

وأخرجه مسلم من طريق سليم بن جبير بنحوه، وعبد الرحمن بن يعقوب بعضاً منه، وفيه زيادة، وعبد الله بن عبد الرحمن بن عوف بنحوه، وفيه: وأنتم تنتقلونها، وهمام بن منبّه بعضاً منه، أربعتهم عن أبي هريرة⁽⁷⁾.

(1) محمد: هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري. تقريب التهذيب ص ٤٨٣.

(2) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب رؤيا الليل، (٩ / ٣٣)، ح ٦٩٩٨.

(3) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب المفاتيح في اليد، (٩ / ٣٦)، ح ٧٠١٣.

(4) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "نصرت بالرعب مسيرة شهر"، (٤ / ٥٤)، ح ٢٩٧٧.

(5) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "بعثت بجوامع الكلم"، (٩ / ٩١)، ح ٧٢٧٣.

(6) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب...، ص ٢٥٣، ح ٥٢٣.

(7) المصدر نفسه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوي: صدوق يهيم، ويتفرد عن أيوب، وحديثه هنا عن أيوب.

قال البغوي فيما ذكره عنه الإسماعيلي: لا أعلم حَدَّثَ به عن أيوب غير محمد ابن عبد الرحمن⁽¹⁾.

قال الباحث: لم أجد من تابعه متابعة تامة إلا أن هناك العديد من المتابعات القاصرة التي تثبت أن للحديث أصلاً، فقد تابعه سعيد بن المسيب، وسَلِيم بن جُبَيْر، وعبد الرحمن بن يعقوب، وعبد الله بن عبد الرحمن بن عوف، وأما عن تشييعه فحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

الثاني: أحمد بن المقدم العجلي:

وثقه صالح بن محمد البغدادي⁽²⁾، ومسلمة بن قاسم⁽³⁾، وابن عبد البر⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث، محله الصدق⁽⁶⁾، والنسائي: ليس به بأس⁽⁷⁾، وابن خزيمة: كان كَيِّسًا صاحب حديث⁽⁸⁾، وابن عدي: هو من أهل الصدق، حَدَّثَ عنه أئمة الناس، وسمعت أبا عروبة يثني عليه ويفتخر حيث لقيه، وكتب عنه إسناداه؛ فإنه كان عنده إسناد كحماد ابن زيد ونظرائه، ورأيت غيره من الشيوخ يُصَدِّرُونَ به⁽⁹⁾، وابن حجر: صدوق صاحب حديث⁽¹⁰⁾.

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٢ / ٣٩١).

(2) تاريخ بغداد (٦ / ٣٨٤).

(3) تهذيب التهذيب (١ / ٤٧).

(4) المصدر نفسه.

(5) الثقات (٨ / ٣٢).

(6) الجرح والتعديل (٢ / ٧٨).

(7) تاريخ بغداد (٦ / ٣٨٤).

(8) المصدر نفسه.

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ١٧٩).

(10) تقريب التهذيب ص ٨٥.

وقد امتنع أبو داود عن التحديث عنه لضعفه في مروءته⁽¹⁾، وعَلَّقَ على ذلك ابن عدي فقال: لا يؤثر فيه قول أبي داود لأنه من أهل الصدق⁽²⁾.

قال الباحث: صدوق، وقد توبع شيخه متابعات قاصرة.

وقال أبو بكر كافي: ظهر لي غرضان علميان دفعا البخاري إلى إخراج هذا الحديث من طريق الطُّفَاوي هما:

أولاً: هذا الإسناد رواه كلهم بصريون، فهذا الإسناد وإن كان فيه تفرد محمد ابن عبد الرحمن الطُّفَاوي عن أيوب الذي قد يثير شبهة الغرابة، وخاصة أن المتفرد ليس من الحفاظ، لكن لما كان هذا المتفرد إنما انفرد به شيخه وبلدِيَّةُ، والحديث مشهور بالبصرة متداول بين علمائها، فهذه الشهرة تدفع تلك الغرابة الآتية من تفرد الطُّفَاوي به.

ثانياً: هذا الطريق أعلى سنداً من غيره فبين البخاري والنبى صلى الله عليه وسلم خمسة رجال، بينما الطريق الذي أورده في كتاب الجهاد فبينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ستة رجال⁽³⁾، فطريق الطُّفَاوي جمع بين العلو وتسلل الرواة باعتبار بلدهم وهذا مما يُعنى به المحدثون، ولا يكون هذا كله إلا إذا تأكد لديهم صحة أصل الحديث⁽⁴⁾.

قال الباحث: الفهم الذي فهمه أبو بكر كافي كافٍ لفهم طريقة البخاري في إخراج مثل هذه الأحاديث.

(1) تفصيل ذلك ما قاله عبدان الأهوزاي: سمعت أبا داود يقول: أنا لا أُحدِّثُ عن أبي الأشعث - يعني أحمد بن المقدم -، قلت: لم؟ قال: لأنه كان يعلم المُجَّانَ المُجُون، كان مُجَّانَ بالبصرة يُصَرِّرُونَ صُرَّرَ الدراهم، ويطرحونها على الطريق، ويجلسون ناحية، فإذا مرَّ رجل بِصُرَّةٍ أراد أن يأخذها صاحوا: ضَعُها ليخجل الرجل، فعَلَّمَ أبو الأشعث المارة بالبصرة: هَيَّبُوا صُرَّرَ زجاج كَصُرَّرِهِمْ، فإذا مررتم بِصُرَّرِهِمْ فأردتم أخذها فصاحوا بكم، فاطرحوا صُرَّرَ الزجاج الذي معكم، وخذوا صُرَّرَ الدراهم، ففعلوا ذلك، فأنا لا أُحدِّثُ عنه لهذا. تاريخ بغداد (٦ / ٣٨٤).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ١٧٩).

(3) هذا الطريق أخرجه البخاري عن يحيى بن بُكَيْرٍ عن الليث بن سعد عن عُقَيْلِ بن خالد عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة، وهو في كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: " نصرت بالرعب مسيرة شهر"، (٤ / ٥٤)، ح ٢٩٧٧، وقد سبق في التخريج ص ٢٥٣.

(4) انظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها من خلال الجامع الصحيح ص ١٥٣، ١٥٤، بتصريف يسير.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمُقَدَّمِ الْعَجَلِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قَوْمًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَنَا نَذْرِي أَذْكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " سَمُوا اللَّهَ عَلَيْهِ وَكُلُّوه"⁽¹⁾، وذكره معلقاً في موضعين آخرين⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق أسامة بن حفص⁽³⁾، وسليمان بن حيان⁽⁴⁾، كلاهما عن هشام ابن عروة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: هشام بن عروة وقد سبق في دراسة الحديث الثالث عند إسماعيل بن أبي أويس أن فيه علتين:

الأولى: الاختلاط: وقد قال عنه العلاءي: هو من القسم الذي لم يؤثر فيه شيء من ذلك.

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى في طبقاته، فلا يضير تدليسه.

الثاني: محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوِيُّ: صدوق يهيم، وقد تابعه أسامة بن حفص،

وسليمان بن حيان، وأما عن تشييعه فحديثه هنا لا علاقة له ببذعته.

الثالث: أحمد بن المقدم العجلي، توصل الباحث في دراسة الحديث الأول إلى أنه

صدوق، وقد تابعه أسامة بن حفص، وسليمان بن حيان متابعة قاصرة.

(1) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب من لم يرَ الوسوس ونحوها من المُشَبَّهَات، (٣ / ٥٤)، ح ٢٠٥٧.

(2) صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ذبيحة الأعراب ونحوهم، (٧ / ٩٢)، ح ٥٥٠٧، كتاب التوحيد،

باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها، (٩ / ١١٩)، ح ٧٣٩٨.

(3) صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ذبيحة الأعراب ونحوهم، (٧ / ٩٢)، ح ٥٥٠٧.

(4) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها، (٩ / ١١٩)، ح ٧٣٩٨.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو الْمُؤَنَّرِ الطُّفَاوِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَنْكَبِي فَقَالَ: " كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ"، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: " إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرُ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرُ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرَضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ" (1).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي⁽²⁾، وابن ماجه⁽³⁾ من طريق ليث بن أبي سُلَيْمٍ عن مجاهد بن جبر به بنحوه، وفيه زيادة، والقُضَاعِي من طريق مالك بن سَعِيْرٍ عن الأعمش به بنحوه، وفيه زيادة⁽⁴⁾، ولم يذكر كلام ابن عمر غير الترمذي.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: سليمان الأعمش، وقد تقدم في دراسة الحديث الثاني عند ثابت بن محمد أن ابن حجر ذكره في المرتبة الثانية في المدلسين، فلا يضير تدليسه.
الثاني: محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوِيُّ: صدوق يهمل، وقد تابعه مالك بن سَعِيْرٍ، وأما ليث بن أبي سُلَيْمٍ الذي تابعه متابعة قاصرة فقد قال عنه ابن حجر: صدوق اختلط جدًا، ولم يتميز حديثه فترك⁽⁵⁾، فبذلك لا يصلح للمتابعة، وأما عن تشييعه فحديثه هنا لا علاقة له بدعته. وقد قال عنه ابن حجر: فهذا الحديث قد تفرد به الطُّفَاوِيُّ، وهو من غرائب الصحيح، وكأنَّ البخاري لم يُشَدِّدْ فيه لكونه من أحاديث الترغيب والترهيب، ثم وجدت له فيه متابعة في نوازل الأصول للحكيم الترمذي من طريق مالك بن سَعِيْرٍ عن الأعمش⁽⁶⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب الرقاق: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: " كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل"، (٨ / ٨٩)، ح ٦٤١٦.

(2) سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في قصر الأمل، (٤ / ٥٦٧)، ح ٢٣٣٣.

(3) سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب مثل الدنيا، (٢ / ١٣٧٨)، ح ٤١١٤.

(4) مسند الشهاب (١ / ٣٧٣)، ح ٦٤٤٤.

(5) تقريب التهذيب ص ٤٦٤.

(6) هدي الساري ص ٦٥٨، وقد بحثت في النوازل فوجدت الحديث بدون إسناد عنده، وقد سبق في هذه الصفحة القول أن مالك بن سَعِيْرٍ تابع الطُّفَاوِيُّ عند القُضَاعِي فليعلم.

علة الحديث:

ورد أنّ هذا الحديث وإن صرّح الأعمش فيه بالسماع فقد أخذه من ليث بن أبي سُلَيْمٍ ودلّسه عنه.

قال العقيلي: قال محمد بن عبد الله الحضرمي قال لنا عمرو بن محمد بن بُكَيْرٍ، وذكر علي بن المديني، وقال: زعم المخذول في هذا الحديث أنّه حدثنا مجاهد، وإنّما يرويه الأعمش أخذه من ليث بن أبي سُلَيْمٍ⁽¹⁾.

قال الباحث: وهذا القول فيه إجحافٌ بحق الأعمش، وابن المديني كذلك فقد صرح بالسماع، فلا مجال للقول بأنه عن ليث بن أبي سُلَيْمٍ ودلّسه عنه، وقد قال ابن حبان: مكثتُ بُرْهَةً من الدهر متوّهمًا أنّ الأعمش لم يسمع هذا الخبر من ليث بن أبي سُلَيْمٍ فدلّسه حتى رأيت علي ابن المديني حدّث بهذا الخبر عن الطُّفَاوي عن الأعمش قال: حدثني مجاهد، فعلمتُ حينئذٍ أنّ الخبر صحيحٌ لا شك فيه، ولا امتراء في صحته⁽²⁾.

(1) الضعفاء الكبير (3 / 963).

(2) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء ص 149.

المطلب الخامس: محمد بن وهب بن عطية: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: محمد بن وهب بن عطيةَ الدمشقي،... وله غيرُ حديثٍ منكرٍ، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلاماً، وقد رأيتهم قد تكلموا فيمن هو خيرٌ منه⁽¹⁾.

أقوال العلماء فيه:

وتقه الدارقطني⁽²⁾، وقال أبو حاتم: صالح الحديث⁽³⁾، وابن حجر: صدوق⁽⁴⁾، وقال أيضاً: أورد الدارقطني الحديث الذي أنكره ابن عدي في غرائب مالك، ثم قال: محمد بن وهب ومن دونه ليس بهم بأس، وأخاف أن يكون دخل لبعضهم حديث في حديث⁽⁵⁾. وقد ذكر بعض النقاد أن ابن عدي خلط بين اثنين أحدهما ثقة: وهو صاحب الترجمة، والآخر ضعيف وهو: محمد بن وهب بن مسلم، وهو الذي قال عنه ابن عساكر: ذاهب الحديث⁽⁶⁾.

فقد ذكر الذهبي أن ابن عدي انتقد حديثاً لهذا الراوي⁽⁷⁾، فقال: (صدق ابن عدي، لكن محمد هو آخر قرشي، نزل مصر، ويكنى أبا عمرو، وذكره ابن منده، فوهم في نسبه، ثم ذكر أنه مولى قریش، وأنه منكر الحديث⁽⁸⁾، قلت - أي الذهبي - : ذكر الاثنين ابن عساكر⁽⁹⁾، وابن القرشي: هو محمد بن وهب بن مسلم، قلت - أي الذهبي - : ليس بثقة، والأول: ثقة⁽¹⁰⁾. وقال في موضع آخر: قال ابن عدي لما بدأ بذكره: هذا محمد بن وهب بن عطيةَ الدمشقي فأخطأ حيث جعل اسم جده عطية، فإن الذي جده عطية آخر، وهو أبو عبد الله السلمي الذي أخرج له البخاري عن الذُّهلي عنه عن محمد بن حرب، وأما الضعيف فهو محمد بن وهب ابن مسلم القرشي الدمشقي، فصدق ابن عدي في أن الحديث باطل⁽¹¹⁾.

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٢٦٩).

(2) تاريخ دمشق (٥٦ / ٢٠٧).

(3) الجرح والتعديل (٨ / ١١٤).

(4) تقريب التهذيب ص ٥١٢.

(5) تهذيب التهذيب (٣ / ٧٢٥).

(6) المغني في الضعفاء (٢ / ٢٧٧)، ولم أجد هذا القول في تاريخ دمشق.

(7) انظر هذا الحديث في الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٢٦٩).

(8) انظر: تاريخ دمشق (٥٦ / ٢٠٧).

(9) المصدر نفسه.

(10) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٦٧٠).

(11) ميزان الاعتدال (٤ / ٦١).

وقال ابن حجر: ظَنَّ ابن عدي أنه الأول فقال: هو محمد بن وهب بن عطية، وليس كما ظَنَّ، وقد فَرَّقَ بينهما ابن عساكر فأصاب⁽¹⁾، وقال أيضاً: محمد بن وهب بن مسلم الدمشقي: ضعيف، ووهم من خلطه بالذي قبله⁽²⁾.

خلاصة القول:

الراوي محمد بن وهب بن عطية ثقة، وهو الذي روى له البخاري في صحيحه رواية واحدة، وأما من قصده ابن عدي فهو محمد بن وهب بن مسلم، فأخطأ وقال: عطية بدل وهب، وهذا ليس له أي رواية في صحيح البخاري.

(1) تهذيب التهذيب (٣/ ٧٢٥).

(2) تقريب التهذيب ص ٥١٢.

المطلب السادس: معاذ بن هشام الدستوائي: وله إحدى عشرة رواية:
قال ابن عدي: معاذ بن هشام الدستوائي⁽¹⁾،... وله عن قتادة حديث كثير، وله عن
غير أبيه أحاديث صالحة، وهو ربما يغلط في الشيء بعد الشيء، وأرجو أنه صدوق⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وتقه ابن معين⁽³⁾، وفي موضع آخر قال: صدوق ليس بحجة⁽⁴⁾، وفي موضع آخر: ليس
بذاك القوي⁽⁵⁾، ووثقه كذلك ابن قانع، وزاد: مأمون⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾.
وقال الذهبي⁽⁸⁾، وابن حجر⁽⁹⁾: صدوق، زاد ابن حجر: ربما وهم.
وقال أحمد عندما سمع من يُكثَرُهُ في الحديث والفقهاء: وأي شيء عنده من الحديث؟⁽¹⁰⁾.
ومما يُرَدُّ به على أحمد قول ابن المديني: سمعت معاذ بن هشام بمكة يقول: عندي
عشرة آلاف فأنكرنا عليه وسخرنا به، فلما جئنا إلى البصرة أخرج إلينا من الكتب نحوًا مما قال
- يعني عن أبيه-، فقال: هذا سمعت، وهذا لم أسمع، فجعل يميزها⁽¹¹⁾.
وقال أبو عبيد الأجري: قلت لأبي داود معاذ بن هشام عندك حجة؟ قال: أكره أن أقول
شيئًا كان يحيى لا يرضاه، قال أبو عبيد: لا أدري من يحيى، يحيى بن معين أو يحيى القطان،
وأظنه يحيى القطان⁽¹²⁾.

-
- (1) الدستوائي: بضم التاء، هذه النسبة إلى بلدة من بلاد الأهواز يقال لها دَسْتَوَا، وإلى ثياب جُلِبَّت منها. الأنساب
للسمعاني (٢ / ٤٧٦)، وضبطها ابن حجر بفتح التاء. انظر: تقريب التهذيب ص ٥٧٣.
(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٤٣٣، ٤٣٤).
(3) الجرح والتعديل (٨ / ٢٥٠).
(4) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٢٦٣).
(5) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٣ / ٢٠٤).
(6) تهذيب التهذيب (٤ / ١٠٢).
(7) الثقات (٩ / ١٧٦).
(8) المغني في الضعفاء (٢ / ٣٠٨)، وميزان الاعتدال (٤ / ١٣٣).
(9) تقريب التهذيب ص ٥٣٦.
(10) تهذيب الكمال (٢٨ / ١٤١).
(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٤٣٣).
(12) سوالات أبي عبيد الأجري لأبي داود (١ / ٣٧٨).

وقد اتهمه ببدعة القدر الحميدي، وأحمد بن حنبل:

قال أحمد بن حنبل: كان في كتابه عن أبيه ليس المعاصي من قدر الله، قلت له: وما علمك؟ قال: أنا رأيته في كتابه عن أبيه، ثم خرج إلى مكة في تجارة، فجلس يحدثهم، فقال: الحميدي لا تسمعوا من هذا القَدْرِيِّ شيئاً⁽¹⁾.

خلاصة القول فيه:

يرى ابن عدي أن الراوي معاذ بن هشام صدوق يغلط، وأرجع ابن حجر هذا إلى الوهم، لذلك يرى الباحث أن الراوي صدوق قدر يهم.

دراسة مروياته:

الراوي معاذ بن هشام له إحدى عشرة رواية بالمكرر، تسع بدون المكرر، أحدها معلقة.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ حُبِسُوا بِقَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَيَتَقَاصُونَ⁽²⁾ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا نَفُّوا وَهَدَّبُوا أُنْزِلَ لَهُمْ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَأُحَدِّثُهُمْ بِمَسْكِنِهِ فِي الْجَنَّةِ أَدْلُ بِمَنْزِلِهِ كَانَتْ فِي الدُّنْيَا"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق سعيد بن أبي عروبة بنحوه⁽⁴⁾، وأحمد من طريق معمر بن راشد بعضاً منه⁽⁵⁾، كلاهما عن قتادة بن دعامة به.

(1) تهذيب الكمال (٢٨ / ١٤١).

(2) فيتقاصون: من القصاص، والمراد به: تتبع ما بينهم من المظالم وإسقاط بعضها ببعض. فتح الباري شرح صحيح البخاري (٥ / ٩٦).

(3) صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب قصاص المظالم، (٣ / ١٢٨)، ح ٢٤٤٠.

(4) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة، (٨ / ١١١)، ح ٦٥٣٥.

(5) مسند أحمد (١٨ / ١٠٦)، ح ١١٥٤٨.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دعامة، وقد سبق في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية أحمد من طريق معمر.
الثاني والثالث: هشام الدستوائي، ومعاذ ابنه فيهما علة القدر، والحديث لا علاقة له بهذه البدعة، ومعاذ: صدوق يهمل، وقد تابعه سعيد بن أبي عروبة، ومعمر بن راشد متابعه قاصرة.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽¹⁾ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْمِصْبَاحَيْنِ يُضِيئَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا، فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ⁽²⁾، وأخرجه في موضع آخر بنفس السند والمتن⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق همام بن يحيى عن قتادة بن دعامة به بنحوه⁽⁴⁾، وأحمد من طريق ثابت بن أسلم عن أنس بن مالك بمعناه⁽⁵⁾.

(1) الرجلان هما: أسيد بن حضير وعباد بن بشر. هدي الساري ص ٤٢٦.

(2) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب...، (١ / ١٠٠)، ح ٤٦٥.

(3) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وسلم آية فأراهم انشقاق القمر، (٤ / ٢٠٧)، ح ٣٦٣٩.

(4) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب منقبة أسيد بن حضير وعباد بن بشر رضي الله عنهما، (٥ / ٣٦)، ح ٣٨٠٥.

(5) مسند أحمد (٢٠ / ٢٩٥)، ح ١٢٩٨٠.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دعامة، وقد سبق في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بذلك في نفس الرواية.

الثاني والثالث: هشام الدستوائي، ومعاذ ابنه فيهما علة القدر، والحديث لا علاقة له بهذه البدعة، ومعاذ: صدوق يهمل، وقد تابعه همام بن يحيى متابعة قاصرة.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ حَدَّثَنَا مُعَاذٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " كَانَ أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَلْبَسَهَا الْحَبْرَةُ (1) (2) .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن عمرو بن عاصم (3)، ومسلم عن هُدُبة بن خالد بنحوه (4)، كلاهما عن همام بن يحيى عن قتادة بن دعامة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دعامة، وقد سبق في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية مسلم عن هُدُبة بن خالد.

الثاني والثالث: هشام الدستوائي، ومعاذ ابنه فيهما علة القدر، والحديث لا علاقة له بهذه البدعة، ومعاذ: صدوق يهمل، وقد تابعه همام بن يحيى متابعة قاصرة.

(1) الْحَبْرَةُ: من التحبير بمعنى التزيين، والمراد هنا ما يلبسه أهل اليمن من العصب. هدي الساري ص ١٥٧.

(2) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب البرود والحبرة والشملة، (٧ / ١٤٧)، ح ٥٨١٣.

(3) المصدر نفسه، (٧ / ١٤٦)، ح ٥٨١٢.

(4) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب فضل لباس ثياب الحبرة، ص ١١٤، ح ٢٠٧٩.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ، قَالَ: قُلْتُ لَأَنْسَ: أَوْ كَانَ يُطِيقُهُ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ، وَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ: إِنَّ أَنْسًا حَدَّثَهُمْ تِسْعَ نِسْوَةٍ (1).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري بنحوه عن عبد الأعلى بن حماد (2)، ومُسَدَّد بن مُسْرَهْد (3)، وخليفة بن خياط (4)، ثلاثتهم عن يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بن دعامة به بنحوه، وقال: تسع نسوة. وأخرجه الترمذي (5)، والنسائي (6)، وابن ماجه (7) من طريق معمر بن راشد عن قتادة ابن دعامة به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

رجالاه ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دعامة، وقد سبق في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بذلك في نفس الرواية. الثاني والثالث: هشام الدستوائي، ومعاذ ابنه فيهما علة القدر، والحديث لا علاقة له بهذه البدعة، ومعاذ: صدوق يهيم، وقد تابعه سعيد بن أبي عروبة، ومعمر بن راشد متابعه قاصرة.

(1) صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب إذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه في غسل واحد، (١ / ٦٢)، ح ٢٦٨.

(2) صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، (١ / ٦٥)، ح ٢٨٤.

(3) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب كثرة النساء، (٧ / ٣)، ح ٥٠٦٨.

(4) المصدر نفسه.

(5) سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد، (١ / ٢٥٩)، ح ١٤٠.

(6) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب إتيان النساء قبل إحداث الغسل، (١ / ١٤٣)، ح ٢٦٤.

(7) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب ما جاء فيمن يغتسل من جميع نسائه غسلًا واحدًا، (١ / ١٩٤)، ح ٥٨٨.

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يُونُسَ قَالَ عَلِيٌّ هُوَ الْإِسْكَافُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا عَلِمْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ عَلَى سُكْرَجَةٍ (1) قَطُّ، وَلَا خُبْزَ لَهُ مَرْقَقٌ قَطُّ، وَلَا أَكَلَ عَلَى خِوَانٍ قَطُّ، قِيلَ لِقَتَادَةَ: فَعَلِمَ كَانُوا يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى السُّفْرِ (2)، وأخرجه مرة أخرى عن عبد الله بن أبي الأسود عن معاذ به (3).

تخريج الحديث:

أخرج البخاري بعضه، وفيه زيادة من طريق سعيد بن أبي عروبة (4)، وعن محمد بن سنان (5)، وهُدْبَةُ بن خالد (6)، كلاهما: (محمد، هُدْبَةُ) عن همام بن يحيى، الاثنان: (سعيد، همام) عن قتادة بن دعامة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دعامة، وقد سبق في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية البخاري عن هُدْبَةَ بن خالد.
الثاني والثالث: هشام الدَّسْتَوَائِي، ومعاذ ابنه فيهما علة القدر، والحديث لا علاقة له بهذه البدعة، ومعاذ: صدوق يهمل، وقد تابعه سعيد بن أبي عروبة، ومام بن يحيى متابعه قاصرة.

(1) سُكْرَجَةٌ: إناء صغير يُؤكَل فيه الشيء القليل من الأدم وهي فارسية. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٣٨٤).

(2) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة، (٧ / ٧٠)، ح ٥٣٨٦.

(3) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأكلون، (٧ / ٧٥)، ح ٥٤١٥.

(4) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب فضل الفقر، (٨ / ٩٦)، ح ٦٤٥٠.

(5) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة، (٧ / ٧٠)، ح ٥٣٨٥.

(6) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتخليهم من الدنيا؟ (٨ / ٩٧)، ح ٦٤٥٧.

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُعَاذُ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ قَالَ: يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: يَا مُعَاذُ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلَاثًا، قَالَ: " مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟ قَالَ: إِذَا يَتَكَلَّمُوا وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْتِمًا (1) (2) .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري (3)، ومسلم (4) من طريق همام بن يحيى، وأحمد من طريق شيبان بن عبد الرحمن (5)، كلاهما عن قتادة بن دعامة به بصيغة أخرى يذكر فيها حق الله، وحق العباد.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دعامة، وقد سبق في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بذلك في نفس الرواية.

الثاني والثالث: هشام الدستوائي، ومعاذ ابنه فيهما علة القدر، والحديث لا علاقة له بهذه البدعة، ومعاذ: صدوق بهم، وقد تابعه همام بن يحيى، وشيبان بن عبد الرحمن متابعه قاصرة.

(1) تأتمًا: أي تجنبًا للآثم. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٢٤).

(2) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا، (١ / ٣٧)، ح ١٢٨.

(3) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب إرداف الرجل خلف الرجل، (٧ / ١٧٠)، ح ٥٩٦٧، كتاب الاستئذان، باب من أجاب بلبيك وسعديك، (٨ / ٦٠)، ح ٦٢٦٧، كتاب الرقاق، باب من جاهد نفسه في طاعة الله، (٨ / ١٠٥)، ح ٦٥٠٠.

(4) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعًا، ص ٤٢، ح ٣٠.

(5) مسند أحمد (٢١ / ٢٨١)، ح ١٣٧٤٢.

الحديث السابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: مَا نَعْلَمُ حَيًّا مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ أَكْثَرَ شَهِيدًا أَعَزَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ قَتَادَةُ وَحَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ قُتِلَ مِنْهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ سَبْعُونَ وَيَوْمَ بئرِ مَعُونَةَ سَبْعُونَ وَيَوْمَ الْيَمَامَةِ سَبْعُونَ، قَالَ: وَكَانَ بئرُ مَعُونَةَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَوْمَ الْيَمَامَةِ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ يَوْمَ مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابِ (1).

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه البخاري موقوفاً، وتفرد به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

هشام الدستوائي، ومعاذ ابنه فيهما علة القدر، والحديث لا علاقة له بهذه البدعة، ومعاذ: صدوق يهيم، ولم أعر له على متابعة، ويبدو أن البخاري تساهل في إخراج له لأنه موقوف، ولأنه في فضائل الأشخاص، ومناقبهم.

الحديث الثامن:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ح و حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ (2) عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: "يُجَاءُ بِالْكَافِرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُقَالُ لَهُ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا أَكُنْتَ تَفْتَدِي بِهِ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُقَالُ لَهُ: قَدْ كُنْتَ سَأَلْتَ مَا هُوَ أَيْسَرُ مِنْ ذَلِكَ" (3).

(1) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب من قتل من مسلمين يوم أحد، (٥ / ١٠٢)، ح ٤٠٧٨.

(2) سعيد: هو سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاها، أبو النضر البصري. تقريب التهذيب ص ٢٣٩.

(3) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب من نوقش الحساب عذب، (٨ / ١١٢)، ح ٦٥٣٨.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق رَوْح بن عباد، وعبد الوهاب بن عطاء، كلاهما عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة بن دعامة به بنحوه⁽¹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دعامة، وقد سبق في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلا بد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع هنا.

الثاني والثالث: هشام الدستوائي، ومعاذ ابنه فيهما علة القدر، والحديث لا علاقة له بهذه البدعة، ومعاذ: صدوق بهم، وقد روى له البخاري مقروناً، وتابعه سعيد بن أبي عروبة متابعة قاصرة.

الحديث التاسع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ عَنْ صَالِحِ ابْنِ خَوَاتٍ عَمَّنْ شَهِدَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ ذَاتِ الرَّقَاعِ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وَجَّاهَ الْعُدُوَّ فَصَلَّى بِالنَّبِيِّ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا، وَأَتَمُّوا لِنَفْسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا، فَصَفُّوا وَجَّاهَ الْعُدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لِنَفْسِهِمْ ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ، وَقَالَ مُعَاذٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَخْلٍ فَذَكَرَ صَلَاةَ الْخَوْفِ، قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ⁽²⁾.

هذا الحديث من المعلقات، وقد قال عنه ابن حجر: معاذ هذا يتبادر إلى ذهني أنه ابن هشام الدستوائي، وهشام أبوه، وجزم المزي وسبقه أبو نعيم بأن معاذًا هذا هو ابن فضالة، ولست أستبعد ذلك فإنه سمع من هشام أيضًا، وقد سمع منه البخاري الكثير، وإنما لم يصرح بالسماع منه لهذا الحديث من أجل أبي الزبير - يقصد محمد بن مسلم بن تدرس -، ثم ذكر أن معاذ بن

(1) صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب طلب الكافر الفداء بملء الأرض ذهبًا، ص ٤٦٣، ح ٢٨٠٥.

(2) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع، (٥ / ١١٣)، ح ٤١٢٩.

هشام رواه بإسناد آخر عند الطبري في تفسيره، وأنه رواه ابن عُلَيَّة، وغيره عن هشام به بنفس
إسناد الحديث المعلق⁽¹⁾.

قال الباحث: الإسناد الآخر لمعاذ بن هشام عن أبيه هشام عن قتادة عن سليمان اليشكري
عن جابر بن عبد الله، وأما من روى عن هشام غير ابنه فهما إسماعيل بن عُلَيَّة، وحماد بن
مَسْعَدَة⁽²⁾.

(1) انظر: تعليق التعليق على صحيح البخاري (٤ / ١١٨).

(2) انظر: تفسير الطبري (٩ / ١٣٢، ١٥٨).

المطلب السابع: ميمون بن سيّاه: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: ميمون بن سيّاه، بصريّ، يكنى أبا بحر،... وهو أحد من كان يُعدُّ في زُهَّاد البصرة، ولعلّ ليس له من الحديث غير ما ذكرتُ من المسند، والزُهَّاد لا يضبطون الأحاديث كما يجب، وأرجو أنه لا بأس به⁽¹⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه البخاري⁽²⁾، وأبو حاتم⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطيء⁽⁴⁾، وفي موضع آخر: يخطيء ويخالف⁽⁵⁾، وفي موضع آخر: كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبرٌ من غير احتجاج به لم أرَ بذلك بأساً⁽⁶⁾.

وقال الذهبي⁽⁷⁾، وابن حجر⁽⁸⁾: صدوق، وزاد ابن حجر: عابد يخطيء، والدارقطني: محتج به في الصحيح⁽⁹⁾.

وضعفه ابن معين⁽¹⁰⁾، وقال أبو داود: ليس بذلك⁽¹¹⁾، والفسوي: لين الحديث⁽¹²⁾.

خلاصة القول فيه:

يرى ابن عدي أن ميمون لا يضبط الأحاديث كما يجب شأنه في ذلك شأن العُباد، ويرى الباحث أن ميمون صدوق عابد يخطيء.

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٤١٣، ٤١٤).

(2) المغني في الضعفاء (٢ / ٣٤٢)، وميزان الاعتدال (٤ / ٢٣٣).

(3) الجرح والتعديل (٨ / ٢٣٣).

(4) الثقات (٥ / ٤١٨).

(5) المصدر نفسه (٧ / ٤٧٢).

(6) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٣ / ٦).

(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٣١١).

(8) تقريب التهذيب ص ٥٥٦.

(9) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٧٥.

(10) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ١٠٥).

(11) سؤالات أبي عبيد الأجرى لأبي داود (٥٩/٢).

(12) المعرفة والتاريخ (٢ / ١٢٧).

دراسة مروياته:

الراوي ميمون بن سياه له في صحيح البخاري رواية واحدة.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمَهْدِيِّ⁽¹⁾ قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ سِيَاهٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلَا تُخْفَرُوا⁽²⁾ اللَّهُ فِي ذِمَّتِهِ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽⁴⁾، والترمذي⁽⁵⁾، وأبو داود⁽⁶⁾، والنسائي⁽⁷⁾ من طريق عبد الله بن المبارك، وأبو داود⁽⁸⁾ من طريق يحيى بن أيوب، والنسائي⁽⁹⁾ من طريق محمد بن عيسى، ثلاثتهم عن حميد بن أبي حميد الطويل عن أنس بن مالك بمعناه، والنسائي عن حفص بن عمر عن عبد الرحمن بن مهدي به بنحوه⁽¹⁰⁾.

(1) ابن المهدي: هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولا هم، أبو سعيد البصري. تقريب التهذيب ص ٣٥١.

(2) تُخْفَرُوا: يقال أخفرت الرجل: إذا غدرت به. هدي الساري ص ١٧٨.

(3) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (١ / ٨٧)، ح ٣٩١.

(4) المصدر نفسه، ح ٣٩٢.

(5) سنن الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم: أمرت بقتالهم حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة، (٥ / ٤)، ح ٢٦٠٨.

(6) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب على ما يقاتل المشركون؟ ص ٢٩٨، ح ٢٦٤١.

(7) سنن النسائي، كتاب الإيمان وشرائعه، باب على ما يقاتل الناس؟ (٨ / ١٠٩)، ح ٥٠٠٣.

(8) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب على ما يقاتل المشركون؟ ص ٢٩٨، ح ٢٦٤٢.

(9) سنن النسائي، كتاب تحريم الدم، باب...، (٧ / ٧٥)، ح ٣٩٦٦.

(10) سنن النسائي، كتاب الإيمان وشرائعه، باب صفة المسلم، (٨ / ١٠٥)، ح ٤٩٩٧.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: ميمون بن سياه، وقد تابعه حميد بن أبي حميد الطويل.

الثاني: عمرو بن العباس الباهلي⁽¹⁾:

وثقه الدارقطني⁽²⁾، وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات،

وقال: ربما خالف⁽⁴⁾.

قال الباحث: صدوق يخالف ويهم، وقد تابعه حفص بن عمر.

(1) الباهلي: هذه النسبة إلى باهلة، وهو باهلة بن أعصر، وكان العرب يستكفون من الانتساب إلى باهلة كأنها

ليست فيما بينهم من الأشراف. الأنساب للسمعاني (١ / ٢٧٥).

(2) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٥٠.

(3) تقريب التهذيب ص ٤٢٣.

(4) الثقات (٨ / ٤٨٦).

المطلب الثامن: نُعَيْم بن حماد: وله خمس روايات:

قال ابن عدي: نُعَيْم بن حماد المَرَوَزِيُّ⁽¹⁾، خُزَاعِيٌّ⁽²⁾، يُعْرَفُ بالفارض⁽³⁾، سكن مصر، حُمِلَ إلى العراق، ومات في الحبس، ثم أنكر عليه عشرة أحاديث، ثم قال: أثنى عليه قومٌ، وضَعَفَهُ قومٌ، وكان ممن يتصلَّب في السُنَّةِ، ومات في محنة القرآن في الحبس، وعامة ما أُتِكَرَ عليه هو هذا الذي ذكرته، وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيماً⁽⁴⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن معين، وزاد: صدوق، رجل صدق، أنا أعرف الناس به، كان رفيقي⁽⁵⁾، وقال ابن الجنيدي: سمعت ابن معين وسئل عن نُعَيْم فقال: ثقة، قلت: إن قومًا يزعمون أنه صحَّحَ كتبه من عليِّ العسقلاني الخراساني، فقال لي: أنا سألته، فقلت: أخذت كتب عليِّ العسقلاني، وصحَّحت منها فأنكر، وقال: إنما كان شيءٌ قد درس فنظرتُ فما عرفتُ ووافق كتابي غيَّرتُ⁽⁶⁾، وقال محمد بن علي المَرَوَزِيُّ سألت ابن معين عن حديث رواه نُعَيْم فقال: ليس له أصل، قلت: فنُعَيْم بن حماد، قال: ثقة، قلت: كيف يُحدِّثُ ثقةً بباطل؟ قال: شُبِّهَ له⁽⁷⁾، وقال أيضًا: كان يتوهم الشيء كذا يخطيء فيه، فأما هو فكان من أهل الصدق⁽⁸⁾، وقال أيضًا: معروف بالطلب، ثم ذمه، فقال: إنه يروي عن غير الثقات⁽⁹⁾، وفي موضع آخر: ليس في الحديث بشيء، ولكنه كان صاحب سنَّة⁽¹⁰⁾.

قال الباحث: قد يتبين لنا من خلال أقوال ابن معين أنها مختلفة، والصحيح ليس كذلك بل هي متوافقة، فرأي ابن معين هو أنه يهمل ويخطئ ولكنه لم يذكر بتاتاً أنه يكذب، بل أرجع خطأه في أحد الأحاديث بأنه شُبِّهَ له.

(1) المَرَوَزِيُّ: هذه النسبة إلى مَرَوِ الشَّاهِجَانِ، وإنما قيل لها الشَّاهِجَانِ يعني: شاه جاء في موضع الملوك ومستقرهم. الأنساب للسمعاني (٥ / ٢٦٥)، ومَرَوِ الشَّاهِجَانِ أحد أقاليم خراسان، كانت في وقت ما عاصمتها، وتدعى مَرَوِ الكبرى. انظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (٢ / ٣١٦).

(2) خُزَاعِيٌّ: هذه النسبة إلى خُزَاعَةَ. الأنساب للسمعاني (٢ / ٣٥٨).

(3) الفارض: سُمِّيَ نُعَيْمٌ بالفارض لأنه كان من أعلم الناس بالفرائض. انظر: تاريخ بغداد (١٥ / ٤٢٠).

(4) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ١٦، ١٩).

(5) تاريخ بغداد (١٥ / ٤٢٨).

(6) سوالات ابن الجنيدي لابن معين ص ٣٩٨.

(7) تاريخ بغداد (١٥ / ٤٢١).

(8) المصدر نفسه (١٥ / ٤٢٨).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ١٦).

(10) تاريخ بغداد (١٥ / ٤٢٦).

وكذلك وثقه أحمد⁽¹⁾، والعجلي⁽²⁾، وعند الذهبي زاد: صدوق⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ ووهم⁽⁴⁾.

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وسئل أيهما أحب إليك؟ نُعِم بن حماد، أو عبدة بن سليمان قال: ما أقربهما⁽⁵⁾، وقال مسلمة بن قاسم: كان صدوقاً، وهو كثير الخطأ، وله أحاديث منكورة في الملاحم انفرد بها⁽⁶⁾.

وقال الدارقطني: إمام في السنة، كثير الوهم⁽⁷⁾، والذهبي: حافظ، ولكنه يأتي بعجائب⁽⁸⁾، وفي موضع آخر: أحد الأئمة الأعلام على لين في حديثه⁽⁹⁾، وابن حجر: صدوق يخطيء كثيراً⁽¹⁰⁾.

وقال أبو زرعة الدمشقي: يصل أحاديث يوقفها الناس⁽¹¹⁾، وصالح بن محمد: كان يُحدِّث من حفظه، وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها⁽¹²⁾، وضعفه النسائي⁽¹³⁾، وفي موضع زاد: ليس بثقة⁽¹⁴⁾، وفي موضع آخر: كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة فصار في حد من لا يُحتجُّ به⁽¹⁵⁾، وأبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر: كان مظلم الأمر⁽¹⁶⁾، وعبد الرحمن ابن أحمد بن يونس: روى أحاديث مناكير عن الثقات⁽¹⁷⁾، وأبو أحمد الحاكم: ربما يخالف في بعض حديثه⁽¹⁸⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ١٦).

(2) معرفة الثقات (٢ / ٣١٦).

(3) انظر: ميزان الاعتدال (٤ / ٢٦٨).

(4) الثقات (٩ / ٢١٩).

(5) الجرح والتعديل (٨ / ٤٦٤).

(6) تهذيب التهذيب (٤ / ٢٣٦).

(7) سوالات الحاكم للدارقطني ص ٢٨٠.

(8) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٥١٧.

(9) ميزان الاعتدال (٤ / ٢٦٧).

(10) تقريب التهذيب ص ٥٦٤.

(11) تهذيب الكمال (٢٩ / ٤٧١).

(12) تاريخ بغداد (١٥ / ٤٢٦).

(13) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٣٤.

(14) تاريخ بغداد (١٥ / ٤٢٨).

(15) تهذيب الكمال (٢٩ / ٤٧٦).

(16) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ١٦).

(17) تاريخ بغداد (١٥ / ٤٢٩).

(18) تهذيب التهذيب (٤ / ٢٣٦).

ونقل الدُولابي قول النسائي بتضعيفه ثم قال: قال غيره: كان يضع الحديث في تقوية السُّنة وحكايات عن العلماء في تَلَبِّ أبي حنيفة مُزَوَّرَة كَذِب، وكذلك ذكر الأزدي هذا القول⁽¹⁾.
 وَرَدَّ ابن عدي قول الدُولابي بأن جعله متهمًا فيما يقوله لصلابته في أهل الرأي⁽²⁾.
 وعَلَّقَ ابن حجر على قول ابن عدي فقال: اتهمه ابن عدي في ذلك، وحاشى الدُولابي أن يُتَّهَمَ، وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه؛ فإنه مجهول متهم، وأضاف: وكذلك من نقل عنه الأزدي بقوله قالوا، فلا حجة في شيء من ذلك لعدم معرفة قائله، وأما نعيم فقد ثبتت عدالته وصدقه ولكن في حديثه أوهام معروفة⁽³⁾.
 وقال الذهبي مُعَلِّقًا: نعيم بن حماد ما أظنه يضع⁽⁴⁾.
 هذا وقد قال أبو داود: عنده نحو عشرين حديثًا عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس لها أصل⁽⁵⁾.

قال الباحث: ورغم ذلك فلا داعي للقول بأنه يضع الحديث.

خلاصة القول فيه:

أنكر ابن عدي عشرة أحاديث رواها نعيم، ثم جعل باقي حديثه مستقيمًا، وهذه الروايات لا شيء منها في صحيح البخاري، فيكون ابن عدي يرى أن نعيم وقع في الخطأ أو الوهم في هذه الأحاديث فقط، وبعد أن ذكر الباحث أقوال العلماء فيه؛ فإنه يرى أن الراوي نعيم بن حماد صدوق يخطيء كثيرًا.

(1) انظر: تهذيب التهذيب (٤ / ٢٣٦)، وقد نسب الذهبي هذا الكلام للأزدي نفسه. انظر: المغني في الضعفاء (٢ / ٣٥٦).

(2) انظر: تهذيب الكمال (٢٩ / ٤٧٦)، ولم أجد قوله في كتابه الكامل.

(3) تهذيب التهذيب (٤ / ٢٣٦).

(4) المغني في الضعفاء (٢ / ٣٥٦).

(5) تهذيب الكمال (٢٩ / ٤٧٥).

دراسة مروياته:

نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ لَهُ فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ خَمْسُ رَوَايَاتٍ بِالْمَكْرَرِ، أَرْبَعَةٌ بَدُونَ الْمَكْرَرِ، أَحَدُهَا مَعْلُوقٌ.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا نُعَيْمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ⁽¹⁾ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، وَصَلُّوا صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلُوا قِبَلَتَنَا، وَدَبَّحُوا ذَبِيحَتَنَا فَقَدْ حَرَمْتُ عَلَيْنَا دِمَاؤَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي⁽³⁾، وأبو داود⁽⁴⁾ عن سعيد بن يعقوب، والنسائي من طريق حبان بن موسى⁽⁵⁾، وأحمد⁽⁶⁾ عن الحسن بن يحيى، وعلي بن إسحاق، أربعتهم عن عبد الله ابن المبارك به بنحوه، وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا:

نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ: صدوق يخطيء كثيراً، وقد تابعه أربعة، وهم: حبان بن موسى، والحسن بن يحيى، وسعيد بن يعقوب، وعلي بن إسحاق.

(1) ابن المبارك: هو عبد الله بن المبارك المرّوزي، مولى بني حنظلة. تقريب التهذيب ص ٣٢٠.

(2) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (١ / ٨٧)، ح ٣٩٢.

(3) سنن الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم: أمرت بقتالهم حتى يقولوا لا إله إلا الله وقيموا الصلاة، (٥ / ٤)، ح ٢٦٠٨.

(4) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب على ما يقاتل المشركون؟ ص ٢٩٨، ح ٢٦٤١.

(5) سنن النسائي، كتاب الإيمان وشرائعه، باب على ما يقاتل الناس؟ (٨ / ١٠٩)، ح ٥٠٠٣.

(6) مسند أحمد (٢١ / ٥٩)، ح ١٣٣٤٨.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: "رَأَيْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَرْدَةً اجْتَمَعَ عَلَيْهَا قَرْدَةٌ قَدْ زَنَتْ فَرَجَمُوهَا فَرَجَمْتُهَا مَعَهُمْ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم من طريق عباد بن العوام عن حصين بن عبد الرحمن به بنحوه⁽²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة:

الأول: حصين بن عبد الرحمن وقد سبق في دراسة حديث أسيد بن زيد أنه تغير حفظه في الآخر، وذكره العلاني في القسم الأول من المختلطين، فلا يؤثر اختلاطه.
الثاني: هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ: وقد سبق في دراسة حديث أسيد بن زيد أن فيه علتين:
الأولى: التذليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلا بد من التصريح بالسماع، ولم يصرح في أي رواية بذلك، وقد تابعه عباد بن العوام فيقويه قليلاً وإن كان لا يرفع العلة.
الثانية: الإرسال: ولم يُذكَرْ أنه أرسل عن حصين بن عبد الرحمن.
الثالث: نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ: صدوق يخطيء كثيراً، وقد تابعه عباد بن العوام متابعة قاصرة. ويبدو أن البخاري تساهل في إخرجه في صحيحه لأن الحديث موقوف، ولعدم تعلقه بالأحكام الشرعية، ولكنه متعلق بما نستأنس به من غيرة الحيوانات على عرضها بفطرتها، وموافقتها لحكم الله في رجم الزاني المحصن.

(1) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب القسامة في الجاهلية، (٥ / ٤٤)، ح ٣٨٤٩.

(2) معرفة الصحابة (٤ / ٢٠٤٧).

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي مَحْمُودٌ⁽¹⁾ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ح وَحَدَّثَنِي نَعِيمٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ⁽²⁾ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ⁽³⁾ عَنْ أَبِيهِ⁽⁴⁾ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا أَسْلَمْنَا، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: صَبَأْنَا صَبَأْنَا، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ مِنْهُمْ وَيَأْسِرُ وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِمَّنْ أُسِيرَهُ حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمٌ أَمَرَ خَالِدٌ أَنْ يَقْتُلَ كُلَّ رَجُلٍ مِمَّنْ أُسِيرَهُ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأَقْتُلَ أُسِيرِي، وَلَأَقْتُلَ رَجُلٌ مِمَّنْ أُصْحَابِي أُسِيرَهُ حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْنَاهُ فَرَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ فَقَالَ: " اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ مَرَّتَيْنِ"⁽⁵⁾، وأخرجه في موضع آخر بنفس السند، والمتن⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي من طريق بشر بن السري عن عبد الله بن المبارك به⁽⁷⁾، ومن طريق عبد الرزاق بن همام، وهشام بن يوسف، كلاهما عن معمر بن راشد به⁽⁸⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

نعيم بن حماد: صدوق يخطيء كثيراً، وقد تابعه بشر بن السري.

(1) محمود: هو محمود بن غيلان العدوي مولاهم، أبو أحمد المروري، نزيل بغداد. تقريب التهذيب ص ٥٢٢.

(2) عبد الله: هو عبد الله بن المبارك المروري، مولى بني حنظلة. تقريب التهذيب ص ٣٢٠.

(3) سالم: هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر أو أبو عبد الله المدني، أحد الفقهاء السبعة. تقريب التهذيب ص ٢٢٦.

(4) أبيه: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب.

(5) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، (٥ / ١٦٠)، ح ٤٣٣٩.

(6) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد، (٩ / ٧٣)، ح ٧١٨٩.

(7) سنن النسائي، كتاب آداب القضاة، باب الرد على الحاكم إذا قضى بغير الحق، (٨ / ٢٣٦)، ح ٥٤٠٥.

(8) المصدر نفسه.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ (1) أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ (2) عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ مُحَمَّدُ ابْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ يُحَدِّثُ أَنَّهُ بَلَغَ مُعَاوِيَةَ وَهُوَ عِنْدَهُ فِي وَفْدٍ مِنْ قُرَيْشٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَيَكُونُ مَلِكٌ مِنْ قَحْطَانَ فَعَضِبَ فَقَامَ فَأَتَنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ؛ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رِجَالًا مِنْكُمْ يُحَدِّثُونَ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا تُؤْتَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَوْلَائِكَ جُهَالِكُمْ فَأَيَّاكُمْ وَالْأَمَانِيَّ الَّتِي تُضِلُّ أَهْلَهَا؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبِهَ اللَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ"، تَابَعَهُ نَعِيمٌ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ ابْنِ جُبَيْرٍ (3).

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر من طريق نعيم عن ابن المبارك به (4).

(1) أبو اليمان: هو الحكم بن نافع البهراي، أبو اليمان الحمصي، مشهور بكنيته. تقريب التهذيب ص ١٧٦.

(2) شعيب: هو شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم، أبو بشر الحمصي. تقريب التهذيب ص ٢٦٧.

(3) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب الأمراء من قريش، (٩ / ٦٢)، ح ٧١٣٩.

(4) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٥ / ٢٨٥).

المطلب التاسع: ورقاء بن عمر اليشكري: وله ثماني عشرة رواية:
قال ابن عدي: ورقاء بن عمر اليشكري⁽¹⁾، مدائني، يكنى أبا بشر،... وله أحاديث كثيرة، وله عن أبي الزناد نسخة، وعن منصور بن معتمر نسخة، وقد روى جملة ما رواه أحاديث غلط في أسانيدها، وباقي حديثه لا بأس به⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه أحمد، وزاد: صاحب سنة⁽³⁾، كما وثقه في تفسير ابن أبي نجيح، بل وجعله أوثق فيه من شبيل بن عباد المكي⁽⁴⁾، وفي موضع آخر: وهو يُصَحَّفُ في غير حرف⁽⁵⁾، وقال حنبل ابن إسحاق تعليقا على ذلك: كأنَّ أبا عبد الله ضعفه في التفسير⁽⁶⁾.
ووثقه ابن معين⁽⁷⁾، وفي موضع: صالح⁽⁸⁾، وفي موضع آخر: ليس به بأس⁽⁹⁾، ووثقه كذلك وكيع بن الجراح⁽¹⁰⁾، ولكنه رغم ذلك فقد قال إبراهيم الحرابي: لما قرأ وكيع التفسير قال للناس: خذوه فليس فيه عن الكلبي⁽¹¹⁾ ولا ورقاء شيء⁽¹²⁾، وكأنه يُضَعَّفُ ورقاء في التفسير.

(1) اليشكريُّ: هذه النسبة إلى قبيلة يشكر، وورقاء أصله من خوارزم، ويقال من مرَّو، ويقال من الكوفة، سكن المدائن وحدث بها. انظر: الأنساب للسمعاني (٥ / ٦٩٧، ٦٩٨).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٩٠، ٩١).

(3) تاريخ بغداد (١٥ / ٦٧٤).

(4) الجرح والتعديل (٩ / ٥١)، وشبيل بن عباد وثقه أحمد. انظر: الجرح والتعديل (٤ / ٣٨٠).

(5) تاريخ بغداد (١٥ / ٦٧٤)، ومعنى التصحيف انظره في دراسة خلاس بن عمرو.

(6) المصدر نفسه.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٩٠).

(8) الجرح والتعديل (٩ / ٥١).

(9) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١ / ٨٢).

(10) تاريخ أسماء الثقات ص ٢٤٦.

(11) الكلبيُّ: هو محمد بن السائب بن بشر الكلبيُّ، أبو النضر الكوفي، النَّسَابَةُ الْمُفَسِّرُ، مُتَّهَمٌ بِالْكَذْبِ وَرُمِيَ

بالرَّقْضِ. تقريب التهذيب ص ٤٧٩.

(12) تاريخ بغداد (١٥ / ٦٧٥).

ووثقه ابن رجب، وزاد: مشهور⁽¹⁾، والذهبي، وزاد: ثبت⁽²⁾، وفي موضع غيره زاد: وهو ثبت في أبي الزناد⁽³⁾، وفي موضع آخر: صدوق صالح⁽⁴⁾، وفي موضع آخر: صدوق عالم، من ثقات الكوفيين⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾، وفي موضع آخر قال: مات بالمدائن على تقيظ فيه وإتقان⁽⁷⁾.

وسئل أبو زرعة: ورقاء أحب إليك، أو شعيب بن أبي حمزة، أو عبد الرحمن بن أبي الزناد، أو المغيرة بن عبد الرحمن⁽⁸⁾؟ فقال: ورقاء أحب إلي منهم⁽⁹⁾.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث⁽¹⁰⁾، وابن حجر: صدوق في حديثه عن منصور لين⁽¹¹⁾، وفي موضع آخر: محتج به عند الجميع⁽¹²⁾.

وقال شبابة بن سوار: قال لي شعبة: اكتب أحاديث ورقاء عن أبي الزناد⁽¹³⁾، وقال أبو داود: قال لي شعبة: عليك بورقاء، فإنك لن تلقى مثله حتى ترجع⁽¹⁴⁾، وقال محمود بن غيلان: قلت لأبي داود: أي شيء يعني بقوله؟ قال: أفضل وأورع وخير منه⁽¹⁵⁾، وأثنى عليه معاذ ابن معاذ التميمي ورضيه⁽¹⁶⁾.

(1) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٠٧).

(2) المغني في الضعفاء (٢ / ٣٨١).

(3) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٥٢٨، وأبو الزناد: هو عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني. تقريب التهذيب ص ٣٠٢.

(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٣٤٨).

(5) ميزان الاعتدال (٤ / ٣٣٢).

(6) الثقات (٧ / ٥٦٥).

(7) مشاهير علماء الأمصار ص ٢٠٦.

(8) قال أبو زرعة عن شعيب بن أبي حمزة: أشبه حديثاً وأصح من ابن أبي الزناد. الجرح والتعديل (٤ / ٣٤٥)، وقال عن المغيرة بن عبد الرحمن: لا بأس به. الجرح والتعديل (٨ / ٢٢٥).

(9) الجرح والتعديل (٩ / ٥١).

(10) المصدر نفسه.

(11) تقريب التهذيب ص ٥٨٠.

(12) هدي الساري ص ٦٧٠.

(13) الجرح والتعديل (٩ / ٥١).

(14) المصدر نفسه.

(15) تاريخ بغداد (١٥ / ٦٧٥).

(16) الجرح والتعديل (٩ / ٥١).

وهذا الراوي فيه ثلاث علل:

العلة الأولى: بدعة الإرجاء:

قال أبو داود عنه: صاحب سنة إلا أن فيه إرجاء⁽¹⁾، وعندما سئل أحمد عن ذلك قال: لا أدري⁽²⁾، وهذه العلة بحاجة إلى دراسة خلال دراسة الأحاديث.

العلة الثانية: روايته عن منصور بن المعتمر:

ذكر ابن رجب في العلل تحت عنوان: قوم في أنفسهم ثقات لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم، ومنهم ورقاء بن عمر اليشكري، وضعف روايته عن منصور⁽³⁾.

وقال معاذ بن معاذ ليحيى القطان سمعت حديث منصور؟ فقال يحيى: ممن سمع؟ أو قال: سمعت حديث منصور، قال: من ورقاء، فقال: لا يساوي شيئاً⁽⁴⁾، وقال العقيلي: تكلموا فيه في حديثه عن منصور⁽⁵⁾، وابن حجر: في حديثه عن منصور لين⁽⁶⁾.
وأما عن البخاري فإنه لم يرو عن ورقاء من روايته عن منصور شيئاً.

العلة الثالثة: روايته التفسير عن عبد الله بن أبي نجيح:

وهذه العلة هي أنه أخذ بعضه سماعاً وبعضه عرضاً كما ورد عن أحمد قوله: لم يسمع التفسير كله من ابن أبي نجيح، يقولون: بعضه عرض، وقول حنبل بن إسحاق تعليفاً على ذلك: وكان أبا عبد الله ضعفه في التفسير.

وأضيف إلى ذلك ما قاله يحيى بن معين: جلس وكيع إلى ورقاء وهو يقرأ تفسير ابن أبي نجيح، فقال: كتابك هذا كله سماع؟ فقال: بعضه سماع، وبعضه عرض، قال: تميز هذا من هذا؟ قال: لا؛ فنفض ثوبه، وقال: السلام عليكم، وقام⁽⁷⁾.

قال الباحث: السماع والعرض واحد عند كثير من العلماء، وعلى افتراض أنه أقوى من السماع فإنه لا يدل على ضعف، فقد قال العباس بن مصعب: كان يروى تفسير ابن أبي نجيح

(1) تاريخ بغداد (١٥ / ٦٧٥).

(2) المصدر نفسه (١٥ / ٦٧٤).

(3) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٨١، ٨٠٧).

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ١١٠).

(5) الضعفاء الكبير (٤ / ١٤٤٩).

(6) تقريب التهذيب ص ٥٨٠.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٩١).

عن مجاهد بعضه سمعه من ابن أبي نجيح وبعضه قرأه عليه، فهو أثبت الناس فيما يروي عنه⁽¹⁾، وقال الدوري سألت ابن معين: أيما أحب إليك تفسير ورقاء أحب إليك أم تفسير شيبان ابن عبد الرحمن؟ فقال: تفسير ورقاء؛ لأنه عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، ومجاهد أحب إلي من قتادة، قلت: فأيما أحب إليك تفسير ورقاء أو تفسير ابن جريج؟ قال: تفسير ورقاء؛ لأن تفسير ابن جريج عن مجاهد وهو مرسل، لم يسمع من مجاهد إلا حرفاً، قلت له: فتفسير سعيد ابن أبي عروبة أعجب إليك أم تفسير ورقاء؟ قال: تفسير ورقاء أعجب إلي؛ لأنه عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، وذلك عن سعيد عن قتادة، ومجاهد أعجب إلي من قتادة⁽²⁾.

ولكن رغم ذلك تبقى هذه علة، ولا بد من دراسة لرواياته عن ابن أبي نجيح في التفسير.

خلاصة القول فيه:

يرى ابن عدي أن الراوي ضعيف في روايته عن منصور بن المعتمر وهو كذلك، إلا أن الباحث يضيف إلى هذه العلة غيرها فيرى أنه ثقة رمي بالإرجاء، وفي روايته عن منصور ابن المعتمر لين، وتكلم في روايته في التفسير عن ابن أبي نجيح.

دراسة مروياته:

الراوي ورقاء بن عمر له ثماني عشرة رواية، وسيدرس الباحث عشرة منها مع تقديم دراسة أحاديث ورقاء عن ابن أبي نجيح في التفسير؛ لأن فيها العلة التي ذكرت آنفاً.

أولاً: دراسة أحاديث ورقاء عن ابن أبي نجيح:

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا آدَمُ⁽³⁾ حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: " أَمْرَةٌ أَنْ يُسَبِّحَ فِي أَدْبَارِ الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، يَعْنِي قَوْلَهُ { وَإِدْبَارَ السُّجُودِ }"⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٩١).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٣٠٠).

(3) آدم: هو آدم بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني، أصله خراساني، يكنى أبا الحسن، نشأ ببغداد. تقريب التهذيب ص ٨٦.

(4) سورة ق: آية ٤٠.

(5) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب { وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب }، سورة ق: ٣٩،

(٦ / ١٣٩)، ح ٤٨٥٢.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري من طريق ورقاء بن عمر به بمعناه⁽¹⁾، ومن طريق إسماعيل بن عُلَيَّة عن عبد الله بن أبي نَجِيح به بمعناه⁽²⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: عبد الله بن أبي نَجِيح مدلس من الثالثة عند ابن حجر⁽³⁾، فلا بد من التصريح بالسماع، ولم يصرح بالسماع في أي رواية، ولم يتابعه أحد، وقد صحَّح روايته في التفسير: سفيان الثوري⁽⁴⁾، وجعله أبو حاتم أفضل من خُصِّيف في مجاهد⁽⁵⁾، في حين قال يحيى القطان: لم يسمع التفسير من مجاهد⁽⁶⁾، ووافقه ابن حبان فقال: ابن أبي نَجِيح وابن جريج نظرا في كتاب القاسم بن أبي بَزَّة⁽⁷⁾ عن مجاهد في التفسير، فرويا عن مجاهد من غير سماع⁽⁸⁾، ولكن ابن معين عندما فاضل بين التفسير جعل تفسير ابن جريج عن مجاهد فقط هو المرسل⁽⁹⁾، وقد تكون رواية البخاري عنه لأنه يصحح سماعه من مجاهد في التفسير، كما أنه رمي بالقدر⁽¹⁰⁾، وحديثه هنا لا علاقة له ببذعته.

الثاني: ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببذعته، وفيه علة في روايته عن ابن أبي نَجِيح في التفسير، وقد تابعه إسماعيل بن عُلَيَّة.

(1) تفسير الطبري (٢٢ / ٣٨١).

(2) المصدر نفسه (٢٢ / ٣٨٠).

(3) طبقات المدلسين ص ٣٩.

(4) الجرح والتعديل (٥ / ٢٠٣).

(5) المصدر نفسه، وخُصِّيف: هو خُصِّيف بن عبد الرحمن قال عنه أبو حاتم: صالح يُخَلِّط، وتُكَلِّم في سوء حفظه. انظر: الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٤).

(6) الثقات (٧ / ٥).

(7) القاسم بن أبي بَزَّة: ثقة. تقريب التهذيب ص ٤٤٩.

(8) الثقات (٧ / ٥).

(9) انظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤ / ٣٠٠).

(10) تقريب التهذيب ص ٣٢٦.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ خَلْفٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ وَرَقَاءَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ ابْنِ عُجْرَةَ⁽¹⁾ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَاهُ وَقَمَلُهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: "أَيُّذِيكَ هَوَامُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَحْلِقَ وَهُوَ بِالْحَدِيثِ لَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ أَنَّهُمْ يَحْلُونَ بِهَا، وَهُمْ عَلَى طَمَعٍ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْفِدْيَةَ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُطْعِمَ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، أَوْ يُهْدِيَ شَاةً، أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ"⁽²⁾، وأُخْرِجَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ عَنْ وَرَقَاءَ بِهِ⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ عَنْ وَرَقَاءَ بْنِ عَمْرٍو بِمِثْلِهِ⁽⁴⁾، وَمِنْ طَرِيقِي سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ بِمَعْنَاهُ⁽⁵⁾، وَشَيْبَةَ بْنِ عَبَادٍ بِمِثْلِهِ⁽⁶⁾، وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَفِيَانَ بْنِ عَيْنَةَ بِنَحْوِهِ⁽⁷⁾، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهِ.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: عبد الله بن أبي نَجِيحٍ، وقد ذُكِرَتْ فِي الْحَدِيثِ الْمَاضِي أَنَّهُ مَدْلَسٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ ابْنِ حَجْرٍ، فَلَا بَدَّ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالسَّمَاعِ، وَلَمْ يَصْرَحْ بِالسَّمَاعِ فِي أَيِّ رِوَايَةٍ، وَلَمْ يَتَابِعْهُ أَحَدٌ، وَالْقَوْلُ فِيهِ مَا قِيلَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ، كَمَا سَبَقَ أَنَّهُ رَمِيَ بِالْقَدْرِ، وَحَدِيثُهُ هُنَا لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِدَعْتِهِ.

(1) كعب بن عُجْرَةَ: هو كعب بن عُجْرَةَ بْنِ أُمِيَّةِ الْبَلَوِيِّ الْقُضَاعِيُّ، حَلِيفُ الْأَنْصَارِ. الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ (٥ / ٤٤٨).

(2) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، (٥ / ١٢٣)، ح ٤١٥٩.

(3) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب النسك شاة، (٣ / ١٠)، ح ١٨١٨.

(4) المصدر نفسه.

(5) صحيح البخاري، كتاب المرضى، باب ما رخص للمريض أن يقول إني وجع أو وارساه أو اشتد بي الوجع، (٧ / ١١٩)، ح ٥٦٦٥.

(6) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب النسك شاة، (٣ / ١٠)، ح ١٨١٧.

(7) سنن الترمذي، كتاب الحج، باب ما جاء في المحرم يحلق رأسه في إحرامه ما عليه، (٣ / ٢٨٨)، ح ٩٥٣.

الثاني: ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببذعته، وفيه علة في روايته عن ابن أبي نجيح في التفسير، وقد تابعه السفيانان وشيئ بن عبّاد.

الثالث: الحسن بن خلف: وهو الحسن بن شاذان: وثقه الخطيب⁽¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال الذهبي⁽³⁾، وابن حجر⁽⁴⁾: صدوق، زاد ابن حجر: له أوهام.

وقال أبو حاتم: شيخ⁽⁵⁾، وابن عدي: يُحتمل، ولا أعلم له شيئاً منكرًا فأذكره⁽⁶⁾، وقال البخاري: يتكلمون فيه⁽⁷⁾.

قال الباحث: صدوق، وقد تابعه محمد بن يوسف متابعة قاصرة.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ وَرْقَاءَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَطَاءِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: " كَانَ الْمَالُ لِلْوَالِدِ، وَكَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ، فَنَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ، فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، وَجَعَلَ لِلْأَبْوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثُّمْنَ وَالرُّبْعَ، وَلِلزَّوْجِ الشَّطْرَ وَالرُّبْعَ"⁽⁸⁾، وقد أخرج بنفَسَ السند، والمنتن في موضعين آخرين⁽⁹⁾.

(1) تاريخ بغداد (٨ / ٢٦٣).

(2) الثقات (٨ / ١٧٧).

(3) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٣٢٤).

(4) تقريب التهذيب ص ١٦٠.

(5) الجرح والتعديل (٣ / ١٨).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٣٣٤).

(7) التاريخ الأوسط (٢ / ٣٥٤).

(8) صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، (٤ / ٤)، ح ٢٧٤٧.

(9) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: { ولکم نصف ما ترک أزواجکم}، سورة النساء: ١٢،

(٦ / ٤٤)، ح ٤٥٧٨، كتاب الفرائض، باب ميراث الزوج مع الولد وغيره، (٨ / ١٥٢)، ح ٦٧٣٩.

تخريج الحديث:

أخرجه الدارمي من طريق محمد بن يوسف بمثله⁽¹⁾، والبيهقي من طريق آدم بن أبي إياس بنحوه⁽²⁾، كلاهما عن ورقاء بن عمر به، والطبري من طريق شَيْل بن عباد عن عبد الله ابن أبي نَجِيح به بنحوه⁽³⁾، ومن طريق مجاهد بن جبر عن ابن عباس به بنحوه⁽⁴⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: عطاء بن أبي رباح فيه علة الإرسال، ولكنه لم يُذكَر أنه أرسل عن عبد الله بن عباس⁽⁵⁾.

الثاني: عبد الله بن أبي نَجِيح، وقد سبق القول في الحديث الأول أنه مدلس من الثالثة عند ابن حجر، فلا بد من التصريح بالسماع، ولم يصرح بالسماع في أي رواية، ولكن تابعه مجاهد بن جبر على حديثه، فيرتفع الحديث إلى الحسن لغيره، كما سبق أنه رمي بالقدر، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

الثالث: ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته، وفيه علة في روايته عن ابن أبي نَجِيح في التفسير، وقد تابعه شَيْل بن عباد.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: { إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ }، قَالَ: هُمْ نَفَرٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ⁽⁶⁾.

(1) سنن الدارمي (٤ / ٢٠٦٣)، ح ٣٣٠٥.

(2) السنن الكبرى للبيهقي (٦ / ٢٢٦).

(3) تفسير الطبري (٧ / ٣٣)، ح ٨٧٢٨.

(4) المصدر نفسه، ح ٨٧٢٩.

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٣٧.

(6) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب { إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ }، سورة الأنفال: ٢٢، (٦ / ٦١)، ح ٤٦٤٦.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في تفسيره من طريق شَيْل بن عباد عن عبد الله بن أبي نَجِيح به بمثله، وفيه زيادة⁽¹⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: عبد الله بن أبي نَجِيح وقد ذكرت في الحديث الأول أنه مدلس من الثالثة عند ابن حجر، فلا بد من التصريح بالسماع، ولم يصرح بالسماع في أي رواية، ولم يتابعه أحد، والقول فيه ما قيل في الحديث الأول، كما سبق أنه رمي بالقدر، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته. الثاني: ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته، وفيه علة في روايته عن ابن أبي نَجِيح في التفسير، وقد تابعه شَيْل بن عباد.

ثانيًا: أحاديث أخرى:

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا شَبَابَةُ حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " ائذِنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ " ⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق شَبَابَةَ بن سوار به⁽³⁾، ومن طريق الأعمش سليمان بن مهران عن مجاهد بن جبر به⁽⁴⁾، وفي كلا الطريقتين ذكره بنحوه، وفيه زيادة حوار ابن عمر مع ابنه.

(1) تفسير الطبري (١٣ / ٤٦٠)، ح ١٥٨٦٠.

(2) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم؟ (٥ / ٢)، ح ٨٩٩.

(3) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة وأنها لا تخرج مطيبة، ص ٢٢٣، ح ٤٤٢.

(4) المصدر نفسه، ص ٢٢٢، ح ٤٤٢.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

الثاني: شبابة بن سوار، وقد درسه الباحث، ونفى عنه علة الإرجاء، وأنه تاب منها.

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ حَدَّثَنَا وَرَقَاءُ بْنُ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِ الْمَدِينَةِ فَانصَرَفَ فَانصَرَفْتُ، فَقَالَ: أَيْنَ لُكْعٌ⁽¹⁾؟ ثَلَاثًا، ادْعُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، فَقَامَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يَمْشِي وَفِي عُنُقِهِ السَّخَابُ⁽²⁾، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ هَكَذَا، فَقَالَ الْحَسَنُ بِيَدِهِ هَكَذَا فَالْتَزَمَهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْبَبُهُ فَأَحْبِبْهُ، وَأَحْبَبَ مَنْ يُحِبُّهُ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَمَا كَانَ أَحَدًا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ الْحَسَنِ ابْنِ عَلِيٍّ بَعْدَ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَالَ⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق علي بن المديني بنحوه⁽⁴⁾، ومسلم⁽⁵⁾ عن أحمد بن حنبل مختصراً، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر بنحوه، ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة عن عبيد الله ابن أبي يزيد به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

(1) لُكْعٌ: هو العبد ثم استعمل في الحمق والذم، يقال للرجل: لُكِعٌ وللمرأة لُكَاعٌ، وقد لُكِعَ الرجلُ يُلُكِعُ لُكْعًا فهو أُلُكِعٌ، وأكثر ما يقع في النداء هو اللئيم، وقيل: الوسخ، وقد يُطلق على الصغير. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٢٦٨).

(2) السَّخَابُ: هو خيط يُنظَمُ فيه خَرَزٌ، ويلبسه الصبيان والجواري، وقيل: هو قِلَادَةٌ تُتَّخَذُ مِنْ قَرْنَفُلٍ وَمَحْلَبٍ وَسُكِّ وَنَحْوِهِ وَلَيْسَ فِيهَا مِنَ اللَّوْلُوِّ وَالْجَوْهَرِ شَيْءٌ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٣٤٩).

(3) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب السخاب للصبيان، (٧ / ١٥٩)، ح ٥٨٨٤.

(4) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب ما ذكر في الأسواق، (٣ / ٦٦)، ح ٢١٢٢.

(5) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل الحسن والحسين رضي الله عنهما، ص ١٢٧٥، ح ٢٤٢١.

الحديث السابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَشْرٍ حَدَّثَنَا شَبَابَةُ عَنْ وَرْقَاءَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ⁽¹⁾ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحْجُونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ وَيَقُولُونَ نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ، فَإِذَا قَدِمُوا مَكَّةَ سَأَلُوا النَّاسَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى { وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى }⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود عن أحمد بن الفرات، ومحمد بن عبد الله المخرمي، كلاهما عن شبابة ابن سوار به⁽³⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببذعته.

الثاني: شبابة بن سوار، وقد درسه الباحث، ونفى عنه علة الإرجاء، وأنه تاب منها.

الحديث الثامن:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ⁽⁴⁾ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ⁽⁵⁾ أَخْبَرَنَا وَرْقَاءُ عَنْ سُمَيٍّ⁽⁶⁾ عَنْ أَبِي صَالِحٍ⁽⁷⁾ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّنُورِ⁽⁸⁾ بِالدرجاتِ وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ، قَالَ: كَيْفَ ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّوْا كَمَا صَلَّيْنَا، وَجَاهَدُوا كَمَا جَاهَدْنَا، وَأَنْفَقُوا مِنْ فُضُولِ أَمْوَالِهِمْ، وَكَيْسَتْ لَنَا أَمْوَالٌ، قَالَ: أَفَلَا أَخْبِرْكُمْ بِأَمْرٍ تُدْرِكُونَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، وَتَسْبِقُونَ مَنْ جَاءَ بَعْدَكُمْ،

(1) عكرمة: هو أبو عبد الله مولى ابن عباس، أصله بربري. تقريب التهذيب ص 397.

(2) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب قول الله تعالى { وتزودوا فإن خير الزاد التقوى } سورة: البقرة: 197، (2 / 133)، ح 1023.

(3) سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب التزود في الحج، ص 203، ح 1730.

(4) إسحاق: هو إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، أبو يعقوب التميمي المروزي. تقريب التهذيب ص 103.

(5) يزيد: هو يزيد بن هارون بن زاذان السلمى مولاهم، أبو خالد الواسطي. تقريب التهذيب ص 606.

(6) سُمَيٌّ: هو سُمَيٌّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام. تقريب التهذيب ص 256.

(7) أبو صالح: ذكوان، أبو صالح السمان الزيات المدني. تقريب التهذيب ص 203.

(8) الدُّنُور: جمع دَنْر، وهو المال الكثير، ويقع على الواحد والاثنين والجمع. النهاية في غريب الحديث والأثر (2 / 100).

وَلَا يَأْتِي أَحَدٌ بِمِثْلِ مَا جِئْتُمْ بِهِ إِلَّا مَنْ جَاءَ بِمِثْلِهِ؟ تُسَبِّحُونَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا، وَتَحْمَدُونَ عَشْرًا، وَتُكَبِّرُونَ عَشْرًا⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽²⁾، ومسلم من طريق عبيد الله بن عمر بن حفص⁽³⁾، ومسلم من طريق محمد بن عجلان⁽⁴⁾، كلاهما عن سُمَيٍّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

الحديث التاسع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ حَدَّثَنَا وَرَقَاءُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْخَلَاءَ فَوَضَعَتْ لَهُ وَضُوءًا، قَالَ: مَنْ وَضَعَ هَذَا فَأَخْبِرْ فَقَالَ: "اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ"⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق عكرمة عن ابن عباس بمعناه⁽⁶⁾، ومسلم من طريق هاشم بن القاسم به بنحوه⁽⁷⁾.

(1) صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء بعد الصلاة، (٨ / ٧٢)، ح ٦٣٢٩.

(2) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب الذكر بعد الصلاة، (١ / ١٦٨)، ح ٨٤٣.

(3) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفتيه، ص ٢٨٥، ح ٢٨٦، ٥٩٥.

(4) المصدر نفسه.

(5) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، (١ / ٤١)، ح ١٤٣.

(6) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (اللهم علمه الكتاب)، (١ / ٢٦)، ح ٧٥.

(7) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ص ١٣٠٢، ح ٢٤٧٧.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

الحديث العاشر:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا وَرْقَاءُ أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ (1) قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبَلَ الْحَجَرَ، وَقَالَ: "لَوْ لَأَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَلَكَ مَا قَبَلْتُكَ" (2).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق محمد بن جعفر مطولاً (3)، ومسلم من طريق عمرو بن الحارث بنحوه (4)، كلاهما عن زيد بن أسلم به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

- الأول: زيد بن أسلم فيه علة الإرسال، لكنه لم يُذكَرْ أنه أرسل عن أبيه (5).
 - الثاني: ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.
- وقد تفحصت متون باقي رواياته فوجدت أن لا علاقة لها ببدعة الإرجاء (6).

(1) أبيه: أسلم العدوي، مولى عمر بن الخطاب. تقريب التهذيب ص ١٠٤.

(2) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب تقبيل الحجر، (٢ / ١٥١)، ح ١٦١٠.

(3) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الرمل في الحج والعمرة، (٢ / ١٥١)، ح ١٦٠٥.

(4) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف، ص ٦٣٣، ح ١٢٧٠.

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٧٨.

(6) هذه الروايات منها اثنتان موصولتان، وأرقامهما: (٧٢٩٦، ٧٤٠١)، واثنتان معلقتان، وأرقامهما: (١٤١٠،

المطلب العاشر: يحيى بن عبد الملك بن حميد: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: يحيى بن عبد الملك بن أبي غنينة، كوفي،... وعامة ما يرويه بعضه لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه⁽¹⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه الواقدي⁽²⁾، وابن سعد⁽³⁾، وزادا: صالح الحديث، وابن معين⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾، والعجلي⁽⁶⁾، وأبو داود⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾، والذهبي⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾. وقال النسائي: ليس به بأس⁽¹¹⁾، وابن حجر: صدوق له أفراد⁽¹²⁾.

خلاصة القول فيه:

يرى ابن عدي أن عامة ما يرويه يحيى بن عبد الملك لا يتابع عليه، وهي علة كبيرة، ولكن من خلال أقوال النقاد تبين لي أن الراوي ثقة، وقد يكون ما لا يتابع عليه هو مما تفرد به، لذلك يرى الباحث أنه ثقة يتفرد.

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٢٠٨).

(2) تهذيب التهذيب (٤ / ٣٧٥).

(3) الطبقات الكبير (٨ / ٥١٥).

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٢٣٤.

(5) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ١٨٩، ٣١٠).

(6) معرفة الثقات (٢ / ٣٥٥).

(7) تهذيب الكمال (٣١ / ٤٤٨).

(8) سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي - ص ٧٠.

(9) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٣٧٠).

(10) الثقات (٧ / ٦١٤).

(11) تهذيب الكمال (٣١ / ٤٤٨).

(12) تقريب التهذيب ص ٥٩٣.

دراسة مروياته:

الراوي يحيى بن عبد الملك له رواية واحدة في صحيح البخاري.
قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ⁽¹⁾ عَنْ لَيْثِ⁽²⁾ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ⁽³⁾ أَخْبَرَنَا عَيْسَى⁽⁴⁾ وَابْنُ إِدْرِيسَ⁽⁵⁾ وَابْنُ أَبِي غَنْيَةَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ⁽⁶⁾ عَنْ الشَّعْبِيِّ⁽⁷⁾ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ عَلَى مِنْبَرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽⁸⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽⁹⁾، ومسلم⁽¹⁰⁾ من طريق عبد الله بن إدريس، والبخاري⁽¹¹⁾، ومسلم⁽¹²⁾ من طريق عيسى بن يونس، والبخاري من طريق يحيى القطان⁽¹³⁾، ومسلم⁽¹⁴⁾ من طريق إسماعيل بن علقمة، وعلي بن مسهر، سندهم عن يحيى بن سعيد بن حيان به بزيادة تحريم الخمر.

-
- (1) قُتَيْبَةُ: هو قُتَيْبَةُ بن سعيد بن جميل بن طريف التقي، أبو رجاء البغلاني، يقال اسمه يحيى، وقيل: علي. تقريب التهذيب ص ٤٥٤.
- (2) لَيْث: الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري. تقريب التهذيب ص ٤٦٤.
- (3) إِسْحَاقُ: هو إِسْحَاقُ بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه المرؤزي. تقريب التهذيب ص ٩٩.
- (4) عَيْسَى: هو عيسى بن يونس بن أبي إِسْحَاقِ السَّبَّيْعِي، كوفي، نزل الشام مرابطاً. تقريب التهذيب ص ٤٤١.
- (5) ابن إدريس: هو عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، أبو محمد الكوفي. تقريب التهذيب ص ٢٩٥.
- (6) أَبُو حَيَّانَ: هو يحيى بن سعيد بن حَيَّانَ التَّمِيمِي الكوفي. تقريب التهذيب ص ٥٩٠.
- (7) الشَّعْبِيُّ: هو عامر بن شراحيل، أبو عمرو. تقريب التهذيب ص ٢٨٧.
- (8) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وحض على اتفاق أهل العلم وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة، (٩ / ١٠٥)، ح ٧٣٣٧.
- (9) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله { إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان }، سورة المائدة: ٩٠، (٦ / ٥٣)، ح ٤٦١٩.
- (10) صحيح مسلم، كتاب التفسير، باب في نزول تحريم الخمر، ص ١٥٦٨، ح ٣٠٣٢.
- (11) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله { إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان }، سورة المائدة: ٩٠، (٦ / ٥٣)، ح ٤٦١٩.
- (12) صحيح مسلم، كتاب التفسير، باب في نزول تحريم الخمر، ص ١٥٦٩، ح ٣٠٣٢.
- (13) صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب الخمر من العنب، (٧ / ١٠٥)، ح ٥٥٨١، باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب، (٧ / ١٠٦)، ح ٥٥٨٨.
- (14) صحيح مسلم، كتاب التفسير، باب في نزول تحريم الخمر، ص ١٥٦٨، ح ٣٠٣٢.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقاة عدا:

يحيى بن عبد الملك بن أبي غنّية، وقد روى له البخاري مقروناً مع عبد الله بن إدريس،
وعيسى بن يونس، وتابعه إسماعيل بن عُلَيَّة، وعلي بن مُسَهَّر، ويحيى القطان.

المطلب الحادي عشر: يزيد بن إبراهيم التستري: وله سبع روايات:

قال ابن عدي: يزيد بن إبراهيم التستري⁽¹⁾ البصري،... وله أحاديث مستقيمة عن كل من يروي عنه، وإنما أنكرت عليه أحاديثه رواها عن قتادة عن أنس، وهو ممن يكتب حديثه ولا بأس به، وأرجو أن يكون صدوقاً⁽²⁾.

أقوال العلماء فيه:

وثقه أحمد بن صالح المصري⁽³⁾، ووكيع⁽⁴⁾، وعبد الله بن نمير⁽⁵⁾، وأبو الوليد الطيالسي⁽⁶⁾، وفي موضع: أثبت من هشام بن حسان⁽⁷⁾، وابن سعد⁽⁸⁾، وزاد: ثبت، وابن معين⁽⁹⁾، وفي موضع: أثبت من جرير بن حازم⁽¹⁰⁾، وفي موضع آخر سئل عن يزيد والسري بن يحيى أيهما أثبت؟ قال: يزيد لا شك فيه، والسري ثقة، ولكن يزيد بن إبراهيم أكثر منه⁽¹¹⁾.
ووثقه ابن المديني⁽¹²⁾، وأحمد، وزاد: أحب إلي من علي بن علي الرقاعي⁽¹³⁾، والفلاس⁽¹⁴⁾، والعجلي⁽¹⁵⁾، وأبو زرعة⁽¹⁶⁾.

(1) التستري: هذه النسبة إلى تستر، وهي بلدة من كور الأهواز من بلاد خوزستان. الأنساب للسمعاني (٤٦٥ / ١)، وتسمى حالياً شستر. انظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (١ / ٣٧٩).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٢٨١، ٢٨٢).

(3) المحلي (٧ / ٥٧).

(4) الجرح والتعديل (٩ / ٢٥٣).

(5) المحلي (٧ / ٥٧).

(6) المصدر نفسه.

(7) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٢٢٤، وهشام بن حسان قال عنه ابن حجر: ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل كان يرسل عنهما. تقريب التهذيب ص ٥٧٢.

(8) الطبقات الكبير (٩ / ٢٧٧).

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٢٢٤.

(10) الجرح والتعديل (٩ / ٢٥٣)، وجرير بن حازم وثقه ابن معين. انظر: تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ٨٧، وفي موضع: ليس به بأس. انظر: العلل ومعرفة الرجال (٣ / ١٠).

(11) الجرح والتعديل (٩ / ٢٥٣).

(12) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني ص ٦١.

(13) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٣٣٠)، وعلي الرقاعي قال فيه أحمد: لم يكن به بأس. انظر: الجرح والتعديل (٦ / ١٩٦).

(14) المحلي (٧ / ٥٧).

(15) معرفة النقات (٢ / ٣٦٠).

(16) الجرح والتعديل (٩ / ٢٥٣).

ووثقه أبو حاتم⁽¹⁾، وزاد: ثبت، والنسائي⁽²⁾، وابن حزم⁽³⁾، وزاد: ثبت، والذهبي⁽⁴⁾، وابن حجر⁽⁵⁾، وزاد: ثبت إلا في روايته عن قتادة ففيها لين، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾. وقال يزيد بن زريع: ما رأيت أحداً من أصحاب الحسن البصري أثبت من يزيد⁽⁷⁾، وابن المديني: ثبت في الحسن وابن سيرين⁽⁸⁾، وعبد الرحمن بن الحكم: ليس في أصحاب الحسن أثبت منه⁽⁹⁾.

وقال سعيد بن عامر الضُّبَعِيُّ: صدوق⁽¹⁰⁾، وأبو قطن عمرو بن الهيثم: يزيد الذهب المصنَّي⁽¹¹⁾، وسئل أبو داود: أيهما أحبُّ إليك جرير بن حازم، أو يزيد؟ فقال: جرير أكثر حديثاً، ويزيد أحكم⁽¹²⁾، وكان عفان بن مسلم يرفع أمره⁽¹³⁾، وكذلك كان سليمان بن حرب يقويه ويثبت حديثه، ويقربه بأيوب السَّخْتِيَّانِي⁽¹⁴⁾.

وهذا الراوي فيه علةٌ وهي روايته عن قتادة، فقد قال يحيى القطان: يزيد عن قتادة ليس بذاك⁽¹⁵⁾، وكذلك قال ابن حجر كما تقدم، ووافقهم عليه ابن عدي.

ونفى ابن حزم أن يكون الراوي المضعَّف عن قتادة هو هذا، وجعله يزيداً آخر غيره، فقال: ليس هو يزيد بن إبراهيم الذي يروي عن قتادة، ذلك ليس بالقوي⁽¹⁶⁾، وعلَّقَ على ذلك ابن حجر فقال: لا أدري من هو سلفه في جعله اثنين⁽¹⁷⁾.

(1) الجرح والتعديل (٩ / ٢٥٣).

(2) تهذيب الكمال (٣٢ / ٨٠).

(3) المحلى (٧ / ٥٧).

(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٣٨٠).

(5) تقريب التهذيب ص ٥٩٩.

(6) الثقات (٧ / ٦٣١).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٢٨١).

(8) الجرح والتعديل (٩ / ٢٥٣).

(9) المصدر نفسه.

(10) تهذيب الكمال (٣٢ / ٨٠).

(11) تهذيب التهذيب (٤ / ٤٠٥).

(12) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢ / ١٢٤).

(13) الطبقات الكبير (٩ / ٢٧٧).

(14) المعرفة والتاريخ (٢ / ٦٠).

(15) الجرح والتعديل (٩ / ٢٥٣).

(16) المحلى (٧ / ٥٧).

(17) تهذيب التهذيب (٤ / ٤٠٥).

خلاصة القول في الراوي:

الراوي يزيد بن إبراهيم لم يُضعفه أحدٌ إلا في روايته عن قتادة، وهو ما ذكره ابن عدي، ويرى الباحث أن هذا كلام سليم فهو ثقة إلا في روايته عن قتادة ففيها ضعف.

دراسة مروياته:

الراوي يزيد بن إبراهيم له سبع روايات في صحيح البخاري أحدها معلقة، وليس له عن قتادة غير رواية واحدة، وهي التي سيرسها الباحث فقط لوجود العلة فيها.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " اَعْتَدُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَبْسُطُ ذِرَاعَيْهِ كَالْكَلْبِ، وَإِذَا بَرِقَ فَلَا يَبْرِقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ؛ فَإِنَّهُ يَنَاجِي رَبَّهُ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرج البخاري⁽²⁾، ومسلم⁽³⁾ من طريق محمد بن جعفر نصفه الأول، والبخاري نصفه الثاني من طريق آدم بن أبي إياس⁽⁴⁾، وحفص بن عمر⁽⁵⁾، ومسلم نصفه الأول⁽⁶⁾ من طريق خالد بن الحارث، ووكيع بن الجراح، خمستهم عن شعبة بن الحجاج عن قتادة بن دعامة به، والبخاري نصفه الثاني من طريق هشام الدستوائي عن قتادة به⁽⁷⁾.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: قتادة بن دعامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أنه في المرتبة الثالثة من المدلسين، فلا بد أن يصرح بالسماع، وقد صرح بذلك في كل روايات البخاري التي ذكرتها في التخريج.

(1) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب المصلي يناجي ربه، (1 / 112)، ح 532.

(2) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب لا يفتersh ذراعيه في السجود، (1 / 164)، ح 822.

(3) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الاعتدال في السجود ووضع الكفين على الأرض، ص 242، ح 493.

(4) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب لبيزق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى، (1 / 90)، ح 413.

(5) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب لا يبصق عن يمينه في الصلاة، (1 / 90)، ح 412.

(6) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الاعتدال في السجود ووضع الكفين على الأرض، ص 242، ح 493.

(7) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب المصلي يناجي ربه، (1 / 112)، ح 531.

الثاني: يزيد بن إبراهيم: ثقة إلا في روايته عن قتادة ففيها ضعف، وقد تابعه شعبة،
وهشام الدستوائي، وقد قدم البخاري رواية هشام الدستوائي عليه.

الخاتمة

الحمد لله الذي أنعم عليَّ بإتمام هذا العمل بعد أن قضيت معه الليالي، والأيام الطويلة، وما من عمل إلا وله نتائج وثمرته، وقد توصلت بعد هذا العمل إلى العديد من النتائج، وهي:

أولاً: كان الإمام البخاري آية من آيات الله في الحفظ والإتقان والتصنيف، وقد رحل إلى الكثير من البلدان، وتلمذ على الكثير من الشيوخ، ومدحه الكثير من العلماء، وأثنوا عليه خيراً، ويكفي في فضله أن معظم من أثنى عليه هم من شيوخه الحذاق المتقنين.

ثانياً: يعتبر صحيحا البخاري ومسلم أصح كتابين بعد كتاب الله، بل وأجمعت الأمة على ذلك، واتفق الجمهور على تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم.

ثالثاً: كان شرط الإمام البخاري أشد من شرط مسلم سواء في انتقائه لرجاله، أو شرطه في الاتصال وهو ثبوت لقاء التلميذ لشيخه.

رابعاً: انتقد بعض العلماء على صحيح البخاري بعض الأحاديث التي فيه، وقد دافع الكثير من العلماء عن إخراج البخاري لها، وأبرز من اشتهر بذلك ابن حجر العسقلاني.

خامساً: المعلقات التي في صحيح البخاري ليست على شرطه، وقد وصلها العلماء، وألف ابن حجر العسقلاني كتابه تغليق التعليق لوصل هذه المعلقات.

سادساً: كان ابن عدي من أحفظ أهل زمانه ورحل إلى الكثير من البلدان حتى أطلق عليه الرِّحَال والجَوَال.

سابعاً: كتاب الكامل في ضعفاء الرجال من أهم الكتب المؤلفة في الضعفاء، وقد ذكر فيه ابن عدي كل من تكلم فيه بأدنى شيء، ولو كان من رجال الصحيحين.

ثامناً: رجال صحيح البخاري الذين ذكرهم ابن عدي في كتابه الكامل مائة وثلاثة عشر روياء، ولم يتكلم إلا في ستة وأربعين منهم، ولم يكن كلامه فيهم بالتضعيف المطلق، بل ضعف بعضهم، وذكر لبعضهم عللاً، وهذا العدد بالنسبة لرجال صحيح البخاري قليل، فقد ذكر الكلاباذي في كتابه رجال صحيح البخاري ألفاً وخمسمائة وخمسة وخمسين روياء.

تاسعاً: تنوعت أحكام ابن عدي على رجال البخاري فضعف بعضهم، وأنكر على بعضهم بعض الروايات، وضعف بعضهم في شيخ ما، واتهم بعضهم بالبدعة، أو الخطأ أو الغلط بدون تعمد، أو التفرد.

عاشراً: الروايات التي أنكرها ابن عدي على رجال البخاري لا شيء منها في صحيح البخاري، وهذا يدل على تجنب البخاري لها، وشدة انتقائه لأحاديثه.

حادي عشر: طول باع ابن عدي في علمي الجرح والتعديل والعلل، فقد كان ينكر بعض الروايات على هؤلاء الرواة، وهذا إنما يدل على سعة اطلاعه على كل مرويات الراوي،

وعرضها على أحاديث الثقات، وكان يذكر بعض العلل الدقيقة التي لا يتوصل إليها إلا من عاش حياته لأجل هذا العلم.

ثاني عشر: تميز ابن عدي بالاحتياط في الحكم على الرواة فكان يقول بعد حكمه على الراوي أرجو أنه لا بأس به، أرجو أن يكون صدوقاً، يُشْتَبَهُ عليه، لعله وهم أو حدث من حفظه. ثالث عشر: على الرغم من كل ما تقدم فقد كان ابن عدي يخالف في بعض أحكامه على الرواة، وكان يغفل أحياناً بعض الجوانب في الراوي.

رابع عشر: الدراسة اشتملت على ستة وأربعين راوياً، بلغ عدد مروياتهم ثمانمائة وسبعين رواية بالمكرر متصلة ومعلقة، درس منها الباحث مائة وتسعة وعشر حديثاً متصلاً، وعشرين حديثاً معلقاً لخمس وثلاثين راوياً، ولم يدرس روايات أحد عشر راوياً إما لتوثيقهم، أو لكون العلة لم تتحقق في مروياتهم في الصحيحين.

خامس عشر: بعد الدراسة تبين أن سبعة رواة في عداد الثقات، وأربعة عشر راوياً في عداد الثقات، ولكن فيهم بعض العلل كالاختلاط، أو الإرسال، أو الاتهام بالبدع، أو الضعف في شيخ ما، واثنين من الرواة في مرتبة الصدوق، وتسعة عشر راوياً في مرتبة الصدوق الذي يخطيء أو يهمل أو فيه شيء أو فيه بدعة أو له غرائب، وثلاثة منهم في عداد الضعفاء، وواحد وهم فيه ابن عدي.

سادس عشر: لم يكثر الإمام البخاري من تخريج أحاديث المتكلم فيهم، وقد يكون ليس للضعف دليل، أو أكثرهم من شيوخه الذين عرفهم وخبر أحوالهم، أو بمتابعة غيرهم لهم، أو وجود شواهد تقوي الحديث، أو أنه أخرج له في المعلقات التي ليست من شرطه، أو أن الضعف طراً عليه بعد الأخذ عنه كالاختلاط، أو هروباً من التكرار، أو الانتقاء من أحاديث سلمت من العلل، أو لكونها في الترغيب والترهيب والفضائل.

وهذا الجدول يوضح خلاصة القول في كل راوٍ، وعدد مروياته في صحيح البخاري.

اسم الراوي	خلاصة الحكم عليه	عدد مروياته في صحيح البخاري
أبي بن العباس	ضعيف	١
أحمد بن بشير	صدوق يهمل	١
إسحاق بن إبراهيم الدمشقي	ثقة	٦
إسماعيل بن أبي أويس	صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه	٢٢٩
أسيد بن زيد	ضعيف	١

١	ثقة	بشر بن السري
٤	صدوق يخطيء خاصة في حديثه عن الثوري	ثابت بن محمد الشيباني
٥	ثقة يرى القدر	ثور بن يزيد
٥٣	ثقة، ولكنه ضعيف في قتادة	جرير بن حازم
٤	صدوق له أوهام	حسان بن إبراهيم
٢	صدوق يخطيء	الحسن بن بشر بن سلم
١	ثقة	خالد بن سعد
٣١	صدوق يتشيع، وحديثه عن غير أهل المدينة وسليمان بن بلال فيه علة	خالد بن مخلد
٣	ثقة يرسل	خلاس بن عمرو
١١	ثقة يرسل	رفيع بن مهران
٢	ثقة، ورواية أهل الشام عنه فيها مناكير	زهير بن محمد
٥٨	ثقة اختلط	سعيد بن أبي عروبة
٩	ثقة اختلط	سعيد بن إياس الجريري
٤	ثقة، وفي روايته عن قتادة علة	سلام بن أبي مطيع
٥	صدوق يخطيء	سلم بن زرير
١	صدوق له غرائب	سلمة بن رجاء التميمي
٨	صدوق يخطيء	سليمان بن حيان
١٥	ثقة رجح عن الإرجاء	شبابة بن سوار
٥٦	ثقة	عاصم بن سليمان
٩	صدوق ربما وهم	عاصم بن علي الواسطي
١	صدوق، فيه علة التشيع	عباد بن يعقوب
٢	ثقة	عبد الرحمن بن نمر اليحصبي
١٢٠	ثقة على تشيع فيه، واختلط، وروايته عن الثوري بمكة فيها اضطراب، وروايته عن عبيد الله العمري ضعيفة	عبد الرزاق بن همام
٩	صدوق كثير الغلط	عبد الله بن صالح
٢	صدوق يرسل، وفيه شيء	عبد الله بن عبيدة بن نشيط

١٣٦	ثقة، وفي حديثه عن ابن عيينة وابن جريج شيء	عبد الله بن وهب بن مسلم
١	صدوق	عبد الله بن يحيى بن أبي كثير
٦	ثقة كان يرى القدر	عطاء بن أبي ميمونة
١	ثقة يرسل ومختلط	عطاء بن السائب
١٢	ثقة ثبت	عفان بن مسلم
٣	صدوق	غالب بن خطاف
٦	صدوق يهم	محمد بن أبي حفصة
٢	صدوق يخطيء	محمد بن الحسن بن الزبير
٥	صدوق يهم، ويتفرد في روايته عن أيوب السختياني، وفيه تشيع	محمد بن عبد الرحمن الطفاوي
١	ثقة، وهم فيه ابن عدي، والذي قصده محمد بن وهب بن مسلم	محمد بن وهب بن عطية
١١	صدوق قدر يهم	معاذ بن هشام الدستوائي
١	صدوق عابد يخطيء	ميمون بن سياه
٥	صدوق يخطيء كثيراً	نعيم بن حماد
١٨	ثقة رمي بالإرجاء، وفي روايته عن منصور بن المعتمر لين، وتكلم في روايته في التفسير عن ابن أبي نجيح	ورقاء بن عمر اليشكري
١	ثقة يتفرد	يحيى بن عبد الملك بن حميد
٧	ثقة، وروايته عن قتادة فيها ضعف	يزيد بن إبراهيم التستري

وإن كان لابد من توصيات في نهاية هذه الرسالة فإني أوصي طلبة العلم بأن يكتفوا بأبحاثهم في علم الجرح والتعديل والعلل لأنهما لب علم الحديث وزبدته، وأوصي جامعتنا الغراء وكلية الدراسات العليا فيها بالاهتمام بهذه الدراسات الحديثة.

وأخيراً فإن عمل البشر لا يخلو من الخطأ والنقصير فأشكر كل من بصّرني بمواطن الخطأ فيه أو النقصير، راجياً له المثوبة من الله تعالى والأجر الجزيل، وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتنا، اللهم آمين.

الفهارس:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث الشريفة.
- فهرس الرواة المترجم لهم.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
{ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا }	سورة آل عمران	٧٧	١٨١
{ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ }	سورة الأنفال	٢٢	٢٨٨
{ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ }	سورة محمد	٢٢	٨٨
{ وَإِدْبَارَ السُّجُودِ }	سورة ق	٤٠	٢٨٤
{ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ }	سورة النساء	٣	٧١
{ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ }	سورة البقرة	١٩٧	٢٩١
{ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ ... }	سورة الممتحنة	١٢	٢٠٩

فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة	طرف الحديث
٢٨٩	اتذُنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ
١١٣	أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِنَاءٍ وَهُوَ بِالزَّوْرَاءِ
٤٩	أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ
١٢٢	اَثْبُتْ أَحَدُ فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صَدِيقٌ أَوْ شَهِيدَانِ
٨٣	اِحْتَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ
١٨٤	إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ فَكُلْ حَسَنَةً يَعْمَلُهَا تَكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا
١٨٤	إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ
٢٦٢	إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ حُبِسُوا بِقَنْطَرَةٍ
٨٣	إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ
١٤٤	اذْكُرُوا أَنْتُمْ اسْمَ اللَّهِ وَكُلُوا
٨٠	أَصَابَ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رُعَافٌ شَدِيدٌ
١٣٨	اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ
٢٩٩	اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ
٢٥٣	أُعْطِيَتْ مَفَاتِيحُ الْكَلِمِ
٢٠٨	اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ
٣٠	أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ
٢٤٤	اقْتُلُوا الْحَيَّاتِ، وَاقْتُلُوا ذَا الطُّفَيْتَيْنِ
١٣٠	أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ
١٥٩	أَلَا أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمَ حُرْمَةً؟
٢٤٧	أَمَا عَلِمْتُمْ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ؟
٢٧٧، ١٩٥	أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
٢٨٤	أَمْرُهُ أَنْ يُسَبِّحَ فِي أَدْبَارِ الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا
١٩٦	أَنَا كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
٢١٠	أَنْتَنَ عَلَى ذَلِكَ
١٤٥	إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ

٣١	إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ
٩٥	إِنَّ مُوسَى كَانَ رَجُلًا حَيًّا سَتِيرًا
٨٥	إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ
٣٢	إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ أَنْتَرَاعًا يَتْرَعُهُ مِنَ الْعِبَادِ
١٦١	إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ
٢٨٠	إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي فُرَيْشٍ لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ
١٢٠	أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُرِيَهُمْ آيَةً
١٦٠	أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ
٧٤	أَنَّ رَجُلًا شَكَأَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلَاكَ الْمَالِ
٢٦٣	أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَا
٨٤	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ
١٨٥	أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ
٢١٩	أَنَّ زَيْنَبَ كَانَ اسْمُهَا بَرَّةً
٢٦٩	أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ
١١٤	أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَاهُ رِعْلٌ وَذَكَوَانٌ
١٨٦	إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُوتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ
٣٣	إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى
١٩٣	أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ خَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ
١٨٣	أَنَّهُ طَافَ طَوَافًا وَاحِدًا ثُمَّ يَقِيلُ
١٢٥	أَنَّهُ كَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعَرْصَةِ
٢٤٩	إِنَّهَا كَانَتْ وَكَانَتْ، وَكَانَ لِي مِنْهَا وَلَدٌ
٨٢	أَنَّهَا حَمَلَتْ بَعْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ
١٣٧	أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسِيرٍ فَأَدْلَجُوا لَيْلَتَهُمْ
١١٥	إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فَأُرِيدُ إِطْلَاقَهَا فَاسْمَعُ بَكَاءَ الصَّبِيِّ
٧٥	أَوْتَرَ مُعَاوِيَةَ بَعْدَ الْعِشَاءِ بِرُكْعَةٍ
٥١	أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ الْبَحْرَ
١٩٧	أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةَ فِي النَّوْمِ
٢٨٦	أَيُّذِيكَ هَوَامِكُ؟

١٧٠	أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟
٢٩٠	أَيْنَ لُكْعُ؟
١٧٨	بُعِثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذُهَيْبَةٍ
١٣١	بَيْنَ كُلِّ آذَانَيْنِ صَلَاةٌ
٢٠٢	بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أُرِيتُ أَنَّهُ وُضِعَ فِي يَدَيَّ سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ
١١٧	جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَةً
٥٣	الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَانَا وَأَرْوَانَا غَيْرَ مَكْفِيٍّ
٨٨	خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْهُ
١٣٢	ذَكَرْنَا هَذَا الرَّجُلَ صَلَاةً كُنَّا نَصَلِّيْهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
٢١٧	الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ مِنَ اللَّهِ
١٤٦	رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يُصَلِّيَ إِلَى بَعِيرِهِ
٦٨	رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا
٢٩٣	رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ الْحَجَرِ
٢٧٨	رَأَيْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَرْدَةً
١٧١	سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِالْوَضوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ
٢٩٥	سَمِعْتُ عُمَرَ عَلَى مَنبَرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
٢٥٦	سَمُوا اللَّهَ عَلَيْهِ وَكُلُّهُ
٤١	عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ
١٤٨	فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُتَضَى
٣٤	قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجْرْتِ
١٣٨	قَدْ خَبَأَتْ لَكَ خَبِيئًا فَمَا هُوَ؟
١٩٧	قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ
٢٦٤	كَانَ أَحَبُّ النَّيَابِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَلْبَسَهَا الْحَبْرَةَ
٢٩١	كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحْجُونَ وَلَا يَنْزَوِدُونَ
١٩٨	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ
٢١١	كَانَ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حذِيفَةَ يَوْمَ الْمُهَاجِرِينَ الْأُولِينَ
٢٠	كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ
٢٨٧	كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ
٢٢٠	كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ

٦٢	كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَخَمَ الْيَدَيْنِ
١١٦	كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي السَّيِّئَاتِ
٢٦٥	كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ
٢٤٤	كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي صَلَاةَ الْعَصْرِ وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ
٦٣	كَانَ يَمُدُّ مَدًّا
٢٤٠	كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ رَمَضَانُ
٢٥٧	كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ
١٩٨	كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا
٢٣٦	كُنَّا نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
٢٢٧	الْكَوْثَرُ: الْخَيْرُ الْكَثِيرُ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ
٢٩١	كَيْفَ ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّوْا كَمَا صَلَّيْنَا
٥٤	كَيْلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارِكْ لَكُمْ
١٢٥	لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيمُ الْحَلِيمُ
١٨٧	لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ
٢٤٥	لَا، حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا
١٨١	لَا يَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ مَالًا
١٦٢	لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ
٢٧٩	اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ
٨٩	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ
٤٦	اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيْمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
٢٩٢	اللَّهُمَّ فَفِّهْ فِي الدِّينِ
١٢١	لَمْ يَأْكُلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى خِوَانٍ حَتَّى مَاتَ
١٤١	لَمَّا كَانَ يَوْمَ أُحُدٍ هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ هَزِيمَةً بَيِّنَةً
٩٠	لَيْتَ رَجُلًا صَالِحًا مِنْ أَصْحَابِي يَحْرُسُنِي اللَّيْلَةَ
٦٩	لِيُرَاجِعَهَا، ثُمَّ لِيَمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهَرَ
٤٧	لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ
٥٥	مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ
٣٥	مَا زَالَ يُوصِيَنِي جِبْرِيلُ بِالْجَارِ

٢٦٦	مَا عَلِمْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ عَلَى سُكْرَجَةٍ قَطُّ
١٤٧	مَا كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أَرَاهُ مِنْ الشَّهْرِ صَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مُفْطِرًا إِلَّا رَأَيْتُهُ
٢٦٧	مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ
٢٦٨	مَا نَعَلِمَ حَيًّا مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ أَكْثَرَ شَهِيدًا أَعَزَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ
١٩٩	مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يُسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
١١٧	مَاتَ أَبُو زَيْدٍ وَلَمْ يَتْرُكْ عَقَبًا
٢٢	مَنْ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ
٦٤	مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ فِي عَبْدٍ أُعْتِقَ كُلَّهُ
٩٦	مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيُنْتِمِ صَوْمُهُ
٧٠	مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسِطَ لَهُ رِزْقُهُ
١٣٣	مَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
١٨٣	مِنْ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبِكْرَ عَلَى النَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَقَسَمَ
٢٧٢	مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا
ب	مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهُ
١٩٤	مَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَلَى قَتِيلٍ قَتَلَهُ فَلَهُ سَلْبُهُ
٣٦	نَارُكُمْ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ
٣٧	نَزَلَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ تَحْتَ شَجَرَةٍ
٢١٦	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ أُذُنِي الْقَلْبِ
٢١٢	نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثَّمْرِ حَتَّى يَطِيبَ
٢٤٥	نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لِبْسَتَيْنِ وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ
٩١	هَذِهِ طَابَةٌ
١٨٨	هَذِهِ الْقَيْلَةُ
٢٨٨	هُمُ نَفَرٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ
١٦٣	وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِينَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ
١٦٤	وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ
٢٤١	وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ مَنْزِلٍ؟
٧١	يَا ابْنَ أُخْتِي؛ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجَرٍ وَلِيَّهَا
١٦٦	يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، كَيْفَ بَكَ إِذَا بَقِيَتْ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ بِهَذَا؟
١٦٥	يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تَحْفَرَنَّ جَارَةً لِجَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسِينَ شَاةً

٢٦٨	يُجَاءُ بِالْكَافِرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٣٧	يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ
٣٨	يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الرَّجُلِ غَنَمٌ

فهرس الرواة المترجم لهم

الصفحة	اسم الراوي
١٩	أبي بن العباس
٢١	أحمد بن بشير
٢٥٤	أحمد بن المقدم العجلي
٢٤	إسحاق بن إبراهيم الدمشقي
١٨٠	إسحاق بن إبراهيم بن نصر
١٣٠	إسحاق بن شاهين
٢٥	إسماعيل بن أبي أويس
٣٩	أسيد بن زيد
٤٣	بشر بن السري
٤٥	ثابت بن محمد الشيباني
٥٠	ثور بن يزيد
٥٧	جرير بن حازم
٦٧	حسان بن إبراهيم
٧٣	الحسن بن بشر بن سلم
٢٨٧	الحسن بن خلف
٧٧	خالد بن سعد
٧٨	خالد بن مخلد
٩٣	خلاس بن عمرو
١١٨	خليفة بن خياط
٩٨	رفيع بن مهران
١٠١	زهير بن محمد
٢٤٢	سعدان بن يحيى
١٠٥	سعيد بن أبي عروبة
١٢٧	سعيد بن إياس الجريري
٢٠٣	سعيد بن محمد الجرّمي

١٣٤	سلام بن أبي مطيع
١٣٥	سلم بن زهير
١٤٠	سلمة بن رجاء التميمي
١٤٢	سليمان بن حيان
٢٤٢	سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى
١٥٠	شبابة بن سوار
٨٦	شريك بن عبد الله بن أبي نمر
١٥٤	عاصم بن سليمان
١٥٧	عاصم بن علي الواسطي
١٦٧	عباد بن يعقوب
١٨٠	عبد الرحمن بن أبي نعم
١٧١	عبد الرحمن بن نمر اليحصبي
١٧٣	عبد الرزاق بن همام
١٨٩	عبد الله بن صالح
٢٠٠	عبد الله بن عبدة بن نشيط
٢٠٥	عبد الله بن وهب بن مسلم
٢١٦	عبد الله بن يحيى بن أبي كثير
٢١١	عثمان بن صالح بن صفوان
٢١٨	عطاء بن أبي ميمونة
٢٢١	عطاء بن السائب
٢٢٩	عفان بن مسلم
٢٤٨	عمر بن محمد بن الحسن
٢٧٣	عمرو بن العباس الباهلي
٢٣٥	غالب بن خطاف
١٢٣	كهمس بن المنهال
٢٣٨	محمد بن أبي حفصة
٢٤٦	محمد بن الحسن بن الزبير
١٢٤	محمد بن سواء
٢٥١	محمد بن عبد الرحمن الطفاوي

٢١٣	محمد بن مسلم بن تَدْرُس
٢٥٩	محمد بن وهب بن عطية
٢٦١	معاذ بن هشام الدستوائي
٨٩	معاوية بن أبي مَزْرَد
٢٧١	ميمون بن سياه
٢٧٤	نعيم بن حماد
٢٨١	ورقاء بن عمر اليشكري
٢١٥	يحيى بن سليمان بن يحيى الجعفي
٢٩٤	يحيى بن عبد الملك بن حميد
٢٩٧	يزيد بن إبراهيم التستري
٩٧	يوسف بن موسى

فهرس الأماكن والبليان

الصفحة	المكان أو البلي
٢٦٨، ١٤١، ١٢٢	أح
١٥	الإسكندرية
٢٣٠	باب الطاق
٢٦٨، ١١٤	بئر معونة
٣	بخارى
٥، ٧، ٨، ٥٩، ١٠٢، ١٠٥، ١٣٢، ١٥٥، ٢٠٨، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٦١، ٢٧١	البصرة
٢٣٢، ١٥٢، ٤٠، ٧	بغداد
٥٠	بيت المقدس
٩١	تبوك
١٤٢، ١٢	جرجان
ج	الجزائر
٧	الجزيرة
٢٠٥، ٧	الحجاز
٢٨٦	الحديبية
١٩٧، ١٢٠	حراء
١٤	الحرمين
١٨٧	حضر موت
٥١	حمص
١٠٣، ١٤، ١٢، ٧، ٥	خراسان
٤	خرتنك
٢٤، ١٥	دمشق
١١٣	الزوراء
١٥	سمرقند
١٧١، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٤، ٨، ٧	الشام

طاية	٩١
طبرستان	١٢
العراق	٥، ٧، ١٤، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ٢٧٤
غزة	ب، ج
قباة	٨٢، ٢١١
قسطنطين	ج
الكعبة	٤٤، ١٧٧، ١٨٨، ٢٤٠
الكوفة	٧، ٨٠، ١٠٨، ١٥٥، ١٦٧، ٢٢٤
لحي جمل	٨٣
المدائن	١٥٤، ١٥٥، ٢٨٢
المدينة	٧، ٢٥، ٢٨، ٧٨، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٩١، ١٠٣، ٢٠٢، ٢٩٠
مدينة قيصر	٥١
المزدلفة	٨٤
مسجد كرز بن وبرة	١٢
مصر	٧، ٨، ١٤، ٥٨، ٢٠٥، ٢٥٩، ٢٧٤
مكة	٣، ٧، ١٠١، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٢، ٢١٥، ٢٣٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٨٦، ٢٩١
منى	٣٠، ١٨٣
اليمامة	٢١٦، ٢٦٨
اليمن	١٧٣، ١٧٧، ١٧٨، ٢٠٢، ٢٩١

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، مكتبة ابن القيم - المدينة، دار الوفاء - المنصورة، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ط: ٢، (١٤٠٩ - ١٩٨٩م).
٣. الأحاد والمثاني، لأحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية - الرياض، ط: ١، (١٤١١ - ١٩٩١م).
٤. أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني ت: ٢٥٩، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، حديث أكاديمي - فيصل آباد - باكستان.
٥. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني ت ٤٤٦، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، ط: ١، (١٤٠٩، ١٩٨٩م).
٦. أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح، لأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني ت ٣٦٥، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط: ١، ١٤١٤.
٧. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي ت ٤٦٣، صححه وخرج أحاديثه: عادل مرشد، دار الأعلام - الأردن، ط: ١، (١٤٢٣، ٢٠٠٢م).
٨. الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤١٥.
٩. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي ت ١٣٩٦، دار العلم للملايين، ط: ١٥، ٢٠٠٢م.
١٠. إكمال تهذيب الكمال، لعلاء الدين مغطاي ت ٧٦٢، تحقيق: عادل محمد، أسامة إبراهيم، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: ١ (١٤٢٢، ٢٠٠١).

١١. الإلزامات والتتبع، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان ابن دينار البغدادي الدارقطني ت ٣٨٥، دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط: ٢، (١٤٠٥ - ١٩٨٥م).
١٢. الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام ت: ٢٢٤، حققه وعلق عليه: سيد بن رجب، دار الهدي النبوي- مصر، دار الفضيلة- السعودية، ط: ١، (١٤٢٨ - ٢٠٠٧م).
١٣. الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ت ٥٦٢، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية- دار الجنان، ط: ١، (١٤٠٨ - ١٩٨٨م).
١٤. البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت ٧٧٤، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر، ط: ١، (١٤١٧ - ١٩٩٧م).
١٥. بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، ابن القطان الفاسي ت ٦٢٨، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة- الرياض، ط: ١، (١٤١٨ - ١٩٩٧م).
١٦. تاريخ ابن معين ت ٢٣٣ (رواية ابن محرز)، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية- دمشق، ط: ١، (١٤٠٥، ١٩٨٥م).
١٧. تاريخ ابن معين ت ٢٣٣ (رواية الدارمي)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، ط: ١٤٠٠.
١٨. تاريخ ابن معين ت ٢٣٣ (رواية الدوري)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط: ١، (١٣٩٩ - ١٩٧٩م).
١٩. تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن شاهين ت ٣٨٥، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية- حولي - شارع تونس مقابل محافظة حولي، ط: ١، (١٤٠٤ - ١٩٨٤م).
٢٠. التاريخ الأوسط، وهو مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم الجعفي البخاري ت ٢٥٦، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، فهرس أحاديثه، د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط: ١، (١٤٠٦، ١٩٨٦م).
٢١. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: ١، (١٤٢٢ - ٢٠٠٢م).

٢٢. تاريخ جرجان، لحمزة بن يوسف أبو القاسم الجرجاني ت٤٢٧، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب - بيروت، ط: ٣، (١٤٠١ - ١٩٨١).
٢٣. تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر ت٥٧١، دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر - بيروت، ط: ١، (١٤١٩ - ١٩٩٨ م).
٢٤. تاريخ الرسل والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ت٣١٠، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤٠٧.
٢٥. التاريخ الكبير، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب بن شداد ت٢٧٩، تحقيق: صلاح بن فتحى هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط: ١، (١٤٢٤ - ٢٠٠٤).
٢٦. التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري ت٢٥٦، دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٧. تاريخ واسط، لأسلم بن سهل الرزاز الواسطي بحشل ت٢٩٢، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، ط: ١، (١٤٠٦ - ١٩٨٦ م).
٢٨. التبيين لأسماء المدلسين، لأبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل سبّط ابن العجمي الشافعي ت٨٤١، تحقيق: يحيى شفيق، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، (١٤٠٦ - ١٩٨٦ م).
٢٩. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرة العراقي ت٨٢٦، تحقيق عبد الله نواره، مكتبة الرشد - الرياض، ط: ١، ١٩٩٩ م.
٣٠. تذكرة الحفاظ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٣٧٤.
٣١. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لعبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري ت٦٥٦، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤١٧.
٣٢. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان ابن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي ت٤٧٤، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، ط: ١، (١٤٠٦ - ١٩٨٦ م).
٣٣. تعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية لابن كثير، موقع الإسلام على شبكة الإنترنت، [http: www.al-islam.com](http://www.al-islam.com).

٣٤. تعليق التعليق على صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي - بيروت، دار عمار، عمان - الأردن، ط: ١، (١٤٠٥، ١٩٨٥م).
٣٥. تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري، ت ٣١٠، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: ١، (١٤٢٠-٢٠٠٠م).
٣٦. تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ت ٨٥٢، قدم له دراسة وافية وقابله مقابلة دقيقة: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، ط: ٣، (١٤١١ - ١٩٩١م).
٣٧. التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت ٨٠٦، طبعها وصحها محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية بحلب، ط: ١، (١٣٥٠، ١٩٣١م).
٣٨. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢، دار الكتب العلمية، ط: ١، (١٤١٩ - ١٩٨٩م).
٣٩. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد ابن عرّاق الكناني ت ٩٦٣، حققه وراجع أصوله وعلق عليه: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله بن محمد الغماري، دار الكتب العلمية.
٤٠. تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤١. تهذيب التهذيب، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٥٢٨، باعتناء: إبراهيم الزبيق، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط: (١٤١٦، ١٩٩٥م).
٤٢. تهذيب الكمال، ليوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي ت ٧٤٢، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ٢، (١٤٠٣ - ١٩٨٣).
٤٣. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي ت ٣٧٠، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م.
٤٤. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم البستي ت ٣٥٤، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط: ١، (١٣٩٣ - ١٩٧٣م).

٤٥. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد بن خليل بن كيكليدي أبو سعيد العلائي ت ٧٦١، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، النهضة العربية، ط: ٢، (١٤٠٧ - ١٩٨٦م).
٤٦. جامع العلوم والحكم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ت ٧٩٥، تحقيق: طارق عوض الله محمد، دار ابن الجوزي - السعودية، ط: ٢، (١٤٢٠، ١٩٩٩م).
٤٧. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي ت ٣٢٧، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، ط: ١، (١٣٧١، ١٩٥٢م)، وأعدت طبعه على نفس الطبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
٤٨. جزء حديث المصيصي، لأبي جعفر محمد بن سليمان بن حبيب بن جبير المصيصي الأسدي ت ٢٤٦، تحقيق أبو عبد الرحمن مسعد بن عبد الحميد السعدني، أضواء السلف - الرياض، ط: (١٤١٨ - ١٩٩٧م).
٤٩. ذخيرة الحفاظ، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني ت ٥٠٧، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف - الرياض، ط: ١، (١٤١٦ - ١٩٩٦م).
٥٠. ذكر من تكلم فيه وهو موثق، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز الذهبي ت ٧٤٨، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مكتبة الملك فهد - السعودية، ط: ١، (١٤٢٦ - ٢٠٠٥م).
٥١. ذكر النار، لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي ت ٦٠٠، تحقيق: أديب محمد الغزاوي، دار البشائر الإسلامية، ط: ١، (١٤١٥ - ١٩٩٤م).
٥٢. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨، تحقيق: محمد إبراهيم الموصللي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط: ١، (١٤١٢ - ١٩٩٢م).
٥٣. روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لمحمد بن حبان البستي أبو حاتم ت ٣٥٤، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: (١٣٩٧ - ١٩٧٧م).
٥٤. سوالات ابن بكير للدارقطني ت ٣٨٥، دراسة وتحقيق: علي حسن عبد الحميد، دار عمار - الأردن، ط: ١، (١٤٠٨، ١٩٨٨).
٥٥. سوالات ابن الجنيد لابن معين ت ٢٣٣، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار بالمدينة، ط: ١، (١٤٠٨، ١٩٨٨م).

- ٥٦.سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل ت ٢٤١، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٤.
- ٥٧.سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ت ٢٧٥، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة- مكة، مؤسسة الريان- بيروت، ط: ١، (١٤١٨)، (١٩٩٧م).
- ٥٨.سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل ت ٢٤١، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط: ١، (١٤٢٥ - ٢٠٠٤م).
- ٥٩.سؤالات البرقاني للدارقطني ت ٣٨٥، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.
- ٦٠.سؤالات البرقاني للدارقطني ت ٣٨٥ (رواية الكرجي عنه)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان، ط: ١، ١٤٠٤.
- ٦١.سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ت ٣٨٥، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف- الرياض، ط: ١، (١٤٠٤ - ١٩٨٤م).
- ٦٢.سؤالات السلمي للدارقطني ت ٣٨٥، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف و عناية د. سعد ابن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مكتبة الملك فهد- السعودية، ط: ١، ١٤٢٧.
- ٦٣.سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني ت ٢٣٤، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، ط: ١، ١٤٠٤.
- ٦٤.سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، دار المعارف، الرياض، ط: ١، (١٤١٢ / ١٩٩٢م).
- ٦٥.سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ت ٢٧٣، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- ٦٦.سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي، أبي داود السجستاني ت ٢٧٥، بيت الأفكار الدولية- الرياض- الأردن، ط: (١٤٢٠، ١٩٩٩م).
- ٦٧.سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ت ٢٧٩، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- ٦٨.سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان ابن دينار البغدادي الدارقطني ت ٣٨٥، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط: ١، (١٤٢٤ - ٢٠٠٤م).

٦٩. سنن الدارمي، لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني ت ٢٨٠، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني- الرياض، ط: ١، (١٤٢١م)، (٢٠٠٠م).

٧٠. السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت ٤٥٨، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط: ١، ١٣٤٤.

٧١. السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي ت ٣٠٣، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط: ١، (١٤٢١م - ٢٠٠١م).

٧٢. سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي ت ٣٠٣، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط: ٢، (١٤٠٦م - ١٩٨٦م).

٧٣. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، (١٤٠٢م - ١٩٨٢م).

٧٤. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، لإبراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين، أبي إسحاق الأبناسي ت ٨٠٢، تحقيق: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، ط: ١، (١٤١٨م - ١٩٩٨م).

٧٥. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح ت ١٠٨٩، حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط: ١، (١٤٠٦م - ١٩٨٦م).

٧٦. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي الشافعي اللالكائي ت ٤١٨، تحقيق: أحمد سعد حمدان، دار طيبة- الرياض، ط: ١٤٠٩.

٧٧. شرح التبصرة والتذكرة وهي ألفية العراقي، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ت ٨٠٦، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، (١٤٢٣م - ٢٠٠٢م).

٧٨. شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي ت ٧٩٥، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد- الرياض، ط: ٢، (١٤٢١م ، ٢٠٠١م).

٧٩. شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ت ٣٢١، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط: ١، (١٤١٥م - ١٩٩٤م).

٨٠. شرح النووي على صحيح مسلم، المطبعة المصرية بالأزهر، ط: ١، (١٣٤٧)، (١٩٢٩م).
٨١. شروط الأئمة الستة، لأبي الفضل محمد بن الفضل المقدسي ت ٥٠٧، ويليه شروط الأئمة الخمسة لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي ت ٥٨٤، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١ (١٤٠٥، ١٩٨٤).
٨٢. شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي، ت ٤٥٨، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريره أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد - الرياض، طبعة: ١، (١٤٢٣ - ٢٠٠٣م).
٨٣. صحيح ابن حبان، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي ت ٣٥٤، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ٢، (١٤١٤ - ١٩٩٣م).
٨٤. صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري ت ٣١١، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: (١٣٩٠ - ١٩٧٠م).
٨٥. صحيح البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ت ٢٥٦، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة - بيروت، ط: ١، ١٤٢٢.
٨٦. صحيح مسلم المسمى المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت ٢٦١، دار ابن رجب - مصر، ط: ١، (١٤٢٢، ٢٠٠٢م).
٨٧. الضعفاء الصغير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى ت ٢٥٦، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة - بيروت، ط: ١، (١٤٠٦، ١٩٨٦م).
٨٨. الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي ت ٣٢٢، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي - الرياض، ط: ١، (١٤٢٠، ٢٠٠٠).
٨٩. الضعفاء والمتروكين، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، ط: ١ (١٤٠٤، ١٩٨٤).
٩٠. الضعفاء والمتروكين، لأبي عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي ت ٣٠٣، تحقيق: بوران الضناوي، كمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط: ١، (١٤٠٥)، (١٩٨٥م).

٩١. طبقات الحنابلة، لمحمد بن محمد أبي يعلى بن الحسين بن محمد، أبو الحسين ابن الفراء، المعروف بابن أبي يعلى، ويقال له ابن الفراء ت ٥٢٦، حققه وعلق عليه وقدم له: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة سنة على تأسيس المملكة، ط: ١، (١٤١٩، ١٩٩٩م).
٩٢. طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة ت ٨٥١، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، ط: ١، (١٤٠٧).
٩٣. طبقات الشافعية الكبرى، لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي ت ٧٥٦، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، ط: ١، (١٣٨٣، ١٩٦٤).
٩٤. الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي ت ٢٣٠، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، (١٤٢١، ٢٠٠١).
٩٥. طبقات المدلسين المسمى تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر الكفائي العسقلاني ت ٨٥٢، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار - الأردن، ط: ١، ١٤٠٤.
٩٦. علل ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ت ٣٢٧، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد الحميد، د. خالد الجريسي، مكتبة الملك فهد - السعودية، ط: ١، (١٤٢٧، ٢٠٠٦م).
٩٧. علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ت ٢٧٩، ترتيب: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط: ١، (١٤٠٩، ١٩٨٩).
٩٨. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي ت ٥٩٧، قدم له وضبطه خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، (١٤٠٣، ١٩٨٣م).
٩٩. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني ت ٣٨٥، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طبية - الرياض، ط: ١، (١٤٠٥ - ١٩٨٥م).
١٠٠. العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ت ٢٤١، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت، الرياض، ط: ٢، (١٤٢٢ - ٢٠٠١).
١٠١. علل أحمد (رواية المروزي وغيره)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية - بومباي - الهند، ط: ١، (١٤٠٨، ١٩٨٨م).

١٠٢. العمدة من الفوائد والآثار الصحاح والغرائب في مشيخة شهدة، لشهدة بنت أحمد ابن الفرج بن عمر الإبري فخر النساء بنت أبي نصر الدينوري الأصل البغدادي الكاتبة ت ٥٧٤، تحقيق: فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، (١٤١٥ - ١٩٩٤م).
١٠٣. عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ت بعد ١٣١٠، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية- المدينة المنورة، ط: ٢، (١٣٨٨ ، ١٩٦٨م).
١٠٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ت ٨٥٢، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة- بيروت، ط: ١٣٧٩.
١٠٥. فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث، لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي ت ٩٠٢، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، ط: ١، (١٤٢٤ - ٢٠٠٣م).
١٠٦. فهرسة ابن خير الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي ت ٥٧٥، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: ١، (١٤١٩ - ١٩٩٨م).
١٠٧. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٥٠، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ٣، (١٤٠٧ ، ١٩٨٧م).
١٠٨. قررة العيون بتوثيق الأسانيد والمتون، وهي عبارة عن بحوث حديثة، تأليف: الأستاذ الدكتور: نافذ حماد، مكتبة الرشد- الرياض، ط: ١، (١٤٢٦ ، ٢٠٠٥).
١٠٩. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الذهبي الدمشقي ت ٧٤٨، قابلهما بأصل مؤلفيهما وقدم لهما وعلق عليهما وخرج نصوصهما: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن - جدة، ط: ١، (١٤١٣ - ١٩٩٢م).
١١٠. الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني ت ٣٦٥، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر- بيروت، ط: ٣، (١٤٠٩ - ١٩٨٨م).
١١١. الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي ت ٨٤١، حققه وعلق عليه: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط: ١، (١٤٠٧ - ١٩٨٧م).

١١٢. الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي ت٤٦٣، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط: ١٣٥٧.
١١٣. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال ت٩٣٩، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، المكتبة الإمدادية- مكة، ط: ٢، (١٤٢٠، ١٩٩٩م).
١١٤. اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري ت٦٣٠، مكتبة المثنى- بغداد، بدون ذكر رقم الطبعة وسنة النشر.
١١٥. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري ت٧١١، دار صادر- بيروت، ط: ٣، ١٤١٤.
١١٦. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد ابى حاتم التميمي البستي ت٣٥٤، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، دار المعرفة- بيروت، ط: (١٤١٢، ١٩٩٢م).
١١٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ت٨٠٧، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر- بيروت، ط: (١٤١٤، ١٩٩٤م).
١١٨. المحلى، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ت٤٥٦، تحقيق: أحمد محمد شاكر، إدارة الطباعة المنيرية، ط: ١، ١٣٤٧.
١١٩. مختار الصحاح، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي ت٦٦٦، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية- الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط: ٥، (١٤٢٠ - ١٩٩٩م).
١٢٠. المختلطين، لأبي سعيد بن خليل بن كيكليدي أبو سعيد العلائي ت٧٦١، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
١٢١. المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم النيسابوري ت٤٠٥، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة - الاسكندرية.
١٢٢. المراسيل لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم ت٣٢٧، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ١، ١٣٩٧.

١٢٣. المستدرک علی الصحیحین للحاکم مع تعلیقات الذہبی فی التلخیص، لأبی عبد الله الحاکم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدویہ بن نعیم بن الحکم النیسابوری ت ٤٠٥، تحقیق: مصطفیٰ عبد القادر عطا، دار الکتب العلمیة- بیروت، ط: ١، (١٤١١-١٩٩٠م).

١٢٤. مسند أبی عوانة، لأبی عوانة یعقوب بن إسحاق بن إبراهیم النیسابوری الإسفراینی ت ٣١٦، تحقیق: أيمن بن عارف الدمشقی، دار المعرفة - بیروت، ط: ١، (١٤١٩-١٩٩٨م).

١٢٥. مسند أبی یعلیٰ، لأحمد بن علی بن المثنیٰ أبو یعلیٰ الموصلي التمیمي ت ٣٠٧، تحقیق: حسین سلیم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، بیروت، ط: ١، (١٤١٠-١٩٨٩م).

١٢٦. مسند أحمد، لأبی عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشیبانی ت ٢٤١، حققه: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، (١٤٢٠، ١٩٩٩م).

١٢٧. مسند البزار، لأبی بکر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبید الله العتکي المعروف بالبزار ت ٢٩٢، تحقیق: محفوظ الرحمن زین الله، وعادل بن سعد، وصیری عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط: ١، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

١٢٨. مسند الشهاب، لمحمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي ت ٤٥٤، تحقیق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بیروت، ط: ٢، (١٤٠٥ - ١٩٨٥م).

١٢٩. مسند الطيالسي، لأبی داود سليمان بن داود بن الجارود ت ٢٠٤، تحقیق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر، ط: ١، (١٤٢٠ - ١٩٩٩م).

١٣٠. المسند المستخرج علی صحیح الإمام مسلم، لأبی نعیم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الهراي الأصبهاني ت ٤٣٠، تحقیق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الکتب العلمیة- بیروت، ط: ١، (١٤١٧ - ١٩٩٦م).

١٣١. مشاهير علماء الأمصار، لأبی حاتم محمد أحمد حبان البستي ت ٣٥٤، وضع حواشيه وعلق عليه: مجدي منصور سيد الشوري، دار الکتب العلمیة- بیروت، ط: ١، (١٤١٦-١٩٩٥م).

١٣٢. مصنف ابن أبی شيبه، لأبی بکر عبد الله بن محمد بن أبی شيبه العبسي الكوفي ت ٢٣٥، تحقیق: محمد عوامة، دار القبلة - جدة، مؤسسة علوم القرآن - دمشق، ط: ١، (١٤٢٧، ٢٠٠٦م).

١٣٣. مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ت ٢١١، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ٢، (١٤٠٣، ١٩٨٣م).
١٣٤. المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠، تحقيق: طارق عوض الله محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، ط: ١٤١٥.
١٣٥. معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ت ٦٢٦، دار صادر - بيروت، ط: (١٣٩٧، ١٩٧٧م).
١٣٦. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم - الموصل، ط: ٢، (١٤٠٤ - ١٩٨٣م).
١٣٧. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت ٣٩٥، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر تبيروت، ط: ١، (١٣٩٩ - ١٩٧٩م).
١٣٨. معرفة النقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي ت ٢٦١، تحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط: ١، (١٤٠٥ - ١٩٨٥م).
١٣٩. معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني ت ٤٣٠، تحقيق: عادل يوسف العزازي، دار الوطن للنشر - الرياض، ط: ١، (١٤١٩، ١٩٩٨م).
١٤٠. معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري ت ٤٠٥، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ٢، (١٣٩٧ - ١٩٧٧م).
١٤١. المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ت ٣٤٧، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٠.
١٤٢. المغني في الضعفاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت ٧٤٨، تحقيق: د. نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي - قطر، ط: (١٤٠٧، ١٩٨٧م).
١٤٣. مقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمر، تقي الدين المعروف بابن الصلاح ت ٦٤٣، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط: (١٤٠٦ - ١٩٨٦م).
١٤٤. الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني ت ٥٤٨، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - بيروت، ط: ١٤٠٤.

١٤٥. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ت ٢٣٣ (رواية ابن طهمان)، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، ط: ١٤٠٠.
١٤٦. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، لأبي بكر كافي، دار ابن حزم - بيروت، ط: ١، (١٤٢١ - ٢٠٠٠م).
١٤٧. الموضوعات، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي ت ٥٩٧، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية - المدينة، ط: ١، (١٣٨٦ - ١٩٦٦م).
١٤٨. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز الذهبي ت ٧٤٨، تحقيق علي الجاوي، دار المعرفة - بيروت، ط: (١٣٨٢، ١٩٦٣م)
١٤٩. النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ط: ١، (١٤٠٤ - ١٩٨٤م).
١٥٠. نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين علي رضا، وهو تحقيق لكتاب الاغتباط، لأبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي الشافعي ت ٨٤١، دار الحديث، القاهرة، ط: ١، (١٤٠٨ - ١٩٨٨).
١٥١. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ت ٦٠٦، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: (١٣٨٣، ١٩٦٣م).
١٥٢. هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢، دار مصر للطباعة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، بدون ذكر سنة النشر.
١٥٣. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ١٩٥١.

فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
أ	الإهداء
ب	شكر وتقدير
ت	المقدمة
١	الفصل الأول: الدراسة النظرية:
٢	المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري، ومنهجه في صحيحه:
٣	المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته.
٣	المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته.
٤	المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.
٥	المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه.
٧	المطلب الخامس: رحلاته.
٨	المطلب السادس: مصنفاته.
٨	المطلب السابع: منهجه في صحيحه.
١١	المبحث الثاني: ترجمة ابن عدي، ومنهجه في كتابه الكامل:
١٢	المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته.
١٢	المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته.
١٣	المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

١٣	المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه.
١٤	المطلب الخامس: رحلاته.
١٥	المطلب السادس: مصنفاته.
١٥	المطلب السابع: منهجه في كتابه الكامل.
١٧	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية:
١٨	المبحث الأول: من حرف الألف إلى حرف الحاء:
١٩	المطلب الأول: أبي بن العباس: وله رواية واحدة.
٢١	المطلب الثاني: أحمد بن بشير: وله رواية واحدة.
٢٤	المطلب الثالث: إسحاق بن إبراهيم الدمشقي: وله ست روايات.
٢٥	المطلب الرابع: إسماعيل بن أبي أويس: وله مائتان وتسع وعشرون رواية.
٣٩	المطلب الخامس: أسيد بن زيد: وله رواية واحدة.
٤٣	المطلب السادس: بشر بن السري: وله رواية واحدة.
٤٥	المطلب السابع: ثابت بن محمد الشيباني: وله أربع روايات.
٥٠	المطلب الثامن: ثور بن يزيد: وله خمس روايات.
٥٧	المطلب التاسع: جرير بن حازم: وله ثلاث وخمسون رواية.
٦٧	المطلب العاشر: حسان بن إبراهيم: وله أربع روايات.
٧٣	المطلب الحادي عشر: الحسن بن بشر بن سلم: وله روايتان.
٧٦	المبحث الثاني: من حرف الخاء إلى حرف الشين:

٧٧	المطلب الأول: خالد بن سعد: وله رواية واحدة.
٧٨	المطلب الثاني: خالد بن مخلد: وله واحد وثلاثون رواية.
٩٣	المطلب الثالث: خلاس بن عمرو: وله ثلاث روايات.
٩٨	المطلب الرابع: رفيع بن مهران: وله إحدى عشرة رواية.
١٠١	المطلب الخامس: زهير بن محمد: وله روايتان.
١٠٥	المطلب السادس: سعيد بن أبي عروبة: وله ثمان وخمسون رواية.
١٢٧	المطلب السابع: سعيد بن إياس: وله تسع روايات.
١٣٤	المطلب الثامن: سلام بن أبي مطيع: وله أربع روايات.
١٣٥	المطلب التاسع: سلم بن زرير: وله خمس روايات.
١٤٠	المطلب العاشر: سلمة بن رجاء التميمي: وله رواية واحدة.
١٤٢	المطلب الحادي عشر: سليمان بن حيان: وله ثمان روايات.
١٥٠	المطلب الثاني عشر: شبابة بن سوار: وله خمس عشرة رواية.
١٥٣	المبحث الثالث: حرف العين:
١٥٤	المطلب الأول: عاصم بن سليمان: وله ست وخمسون رواية.
١٥٧	المطلب الثاني: عاصم بن علي الواسطي: وله تسع روايات.
١٦٧	المطلب الثالث: عباد بن يعقوب: وله رواية واحدة.
١٧١	المطلب الرابع: عبد الرحمن بن نمر اليحصبي: وله روايتان.
١٧٣	المطلب الخامس: عبد الرزاق بن همام: وله مائة وعشرون رواية.

١٨٩	المطلب السادس: عبد الله بن صالح: وله تسع روايات.
٢٠٠	المطلب السابع: عبد الله بن عبيدة بن نشيط: وله روايتان.
٢٠٥	المطلب الثامن: عبد الله بن وهب بن مسلم: وله مائة وست وثلاثون رواية.
٢١٦	المطلب التاسع: عبد الله بن يحيى بن أبي كثير: وله رواية واحدة.
٢١٨	المطلب العاشر: عطاء بن أبي ميمونة: وله ست روايات.
٢٢١	المطلب الحادي عشر: عطاء بن السائب: وله رواية واحدة.
٢٢٩	المطلب الثاني عشر: عفان بن مسلم: وله اثنتا عشرة رواية.
٢٣٤	المبحث الرابع: من حرف الغين إلى الياء:
٢٣٥	المطلب الأول: غالب بن خطاب: وله ثلاث روايات.
٢٣٨	المطلب الثاني: محمد بن أبي حفصة: وله ست روايات.
٢٤٦	المطلب الثالث: محمد بن الحسن بن الزبير: وله روايتان.
٢٥١	المطلب الرابع: محمد بن عبد الرحمن الطفاوي: وله خمس روايات.
٢٥٩	المطلب الخامس: محمد بن وهب بن عطية: وله رواية واحدة.
٢٦١	المطلب السادس: معاذ بن هشام الدستوائي: وله إحدى عشرة رواية.
٢٧١	المطلب السابع: ميمون بن سياه: وله رواية واحدة.
٢٧٤	المطلب الثامن: نعيم بن حماد: وله خمس روايات.
٢٨١	المطلب التاسع: ورقاء بن عمر اليشكري: وله ثمان عشرة رواية.
٢٩٤	المطلب العاشر: يحيى بن عبد الملك بن حميد: وله رواية واحدة.

٢٩٧	المطلب الحادي عشر: يزيد بن إبراهيم التستري: وله سبع روايات.
٣٠١	الخاتمة
٣٠٥	الفهارس
٣٠٦	فهرس الآيات القرآنية.
٣٠٧	فهرس الأحاديث الشريفة.
٣١٣	فهرس الرواة المترجم لهم.
٣١٦	فهرس الأماكن والبلدان.
٣١٨	فهرس المصادر والمراجع.
٣٣٢	فهرس الموضوعات.

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

هذا بحث بعنوان: رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال) - دراسة تطبيقية-، وقد قمت في هذا البحث بدراسة ستة وأربعين راويًا تكلم فيهم ابن عدي، وقسمته إلى فصلين:

الفصل الأول: الدراسة النظرية: وتشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري، ومنهجه في صحيحه.

المبحث الثاني: ترجمة ابن عدي، ومنهجه في كتابه الكامل.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية: وتشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: من حرف الألف إلى حرف الحاء.

المبحث الثاني: من حرف الخاء إلى حرف الشين.

المبحث الثالث: حرف العين.

المبحث الرابع: من حرف الغين إلى الياء.

وأخيرًا الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة، وكذلك التوصيات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

The Abstract

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon Ashraf senders, his family and companions, and after:

This is a research entitled: **Sahih Bukhari men whom Ibn Adi have been talked in his book (Alkamel in weak men), empirical study.**

In this research I have studied forty- six talked about them Ibn Adi and I have divided it into two sections:

The first section: The theoretical study which include two studies:

The first study: Translation of Imam Al Bukhari And his approach in his Sahih.dbnjgl

The second study: Ibn Adi translation and his approach in his Alkamel book.

The second section: Applied study which include four studies:

The first study: From alalef to alha.

The second study: From alkha to alsheen.

The third study: Al ayn letter.

The fourth study: From algheen to alya.

Finally, conclsion:

The results and the recommendations which the writer had achieved from this study and research.

And thank God the lord of the worlds.